

الْبَقِيرَةُ فِي السَّائِلِ فِي الْمَسَائِلِ الْمُفِيدَةِ

تلخيص لأهم مسائل الأبواب الفقهية بأسلوب مبسط ومفيد وحديث
مستفاد من كتب علماءنا الشافعية
ومن دروس علمائنا الأفاضل حفظهم الله تعالى أجمعين

قِسْمُ النُّوعِ وَالْفُرَاقِ

تأليف
حسين بن أحمد بن محمد النكاف

دار البقير
للدراسات والبحوث والفتوى

ح حسن أحمد محمد الكاف ، ١٤٢٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الكاف ، حسن أحمد محمد الكاف
التقريرات السديدة في المسائل المفيدة - الرياض
ص ٥٦٥ : ١٧ x ٢٤ سم
ردمك ٧٦٠ - ٣٥ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٩ - ٧٦١ - ٣٥ - ٩٩٦٠ (ج ١)
١- العبادات (فقه إسلامي) ٢- المعاملات (فقه إسلامي) أ- العنوان
رقم الإيداع : ٢٠ / ١١١
ردمك ٧٦٠ - ٣٥ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٩ - ٧٦١ - ٣٥ - ٩٩٦٠ (ج ١)

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

إيميل المؤلف وهاتفه

الإيميل : Hasanalkaffs@gmail.com
asanalkaffs2011@gmail.com

بيت الاحمر الميمى

نِعْمَ الْكِتَابُ وَنِعْمَ الْجُهْدُ يَا حَسَنُ فِيهِ الْخِصَالُ وَفِيهِ الْحُسْنُ وَالسُّنَنُ
أَثَلَجَتْ صَدْرِي بِعِلْمٍ أَنْتَ تَحْمِلُهُ مِنْ دَوْحَةِ الْبَيْتِ هَذَا الْأَصْلُ وَالْفَنَنُ

الشَّاعِرُ أَحْمَدُ حَمَّادِي الْهُوَاس

الجمهورية اليمنية - تريم - حضرموت
E-mail: daralmeearath@hotmail.com

دارالمعارف
للدراسات والتحقيق وعلم التراث

عمل دؤوب لخدمة العلوم الإسلامية والعربية وتخصص في تحقيق وإخراج الكتب الفقهية

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو نسخه أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه وكذلك لا يسمح بالاعتباس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر .

الموزعون المعتمدون

الإمارات العربية المتحدة :
دار الفقيه للنشر والتوزيع (أبو ظبي)
هاتف ٠٠٩٧١٢٦٦٧٨٩٢٠

الكويت :
دار الضياء (حولي)
هاتف ٠٠٩٦٥٢٦٥٨١٨٠

سوريا :
المشرق للكتاب (دمشق)
هاتف ٠٠٩٦٣ ٩٤ ٦٦٩٥٩٥

الأردن :
مكتبة الرازي (عمان)
هاتف ٠٠٩٦٢٦٤٦٤٦١٠٦

الجمهورية اليمنية :
مكتبة تريم الحديثة (تريم)
هاتف ٠٠٩٦٧٥٤١٧١٣٠

المملكة العربية السعودية :
١. دار المنهاج (جدة)
هاتف ٠٠٩٦٦٣٦٣١١٧١٠
٢. دار الكتاب الإسلامي (المدينة المنورة)
هاتف ٠٠٩٦٦٤٨٣٧٢١٣٦
٣. مكتبة الزمان (المدينة المنورة)
هاتف ٠٠٩٦٦٤٨٣٦٦٦٦
٤. مكتبة المبيكان (الرياض)
هاتف ٠٠٩٦٦١٤٦٥٤٤٢٤

مُقَدِّمَةُ الْمُؤَلِّفِ

للجزء الثاني من كتاب «التقريرات السديدة في المسائل المفيدة»

الحمد لله المُنِّم للخيرات ، المُنِّع بالمسرات ، المتفضل بالمواهب والعطيات ، والصلاة والسلام على مَنْ خَصَّهُ اللهُ بِالآيَاتِ ، وَرَفَعَ مَنْزِلَتَهُ فِي أَعْلَى الدَّرَجَاتِ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أُولَى التَّعْلِيمِ وَالتَّعْلِيمِ ، وَالتَّفْقُّهِ فِي الدِّينِ ، وَمَنْ نَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الْمِيقَاتِ ، أَمَّا بَعْدُ :

فَبَعْدَ طَوِيلٍ أَنْتَظَارٍ أَذِنَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِفَضْلِهِ وَمَنِّهِ وَكَرَمِهِ وَإِحْسَانِهِ وَجُودِهِ فِي إِخْرَاجِ هَذَا الْكِتَابِ ، الْجُزْءِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ «التَّقْرِيرَاتِ السَّيِّدَةِ فِي الْمَسَائِلِ الْمُفِيدَةِ» فِي قِسْمِ الْبُيُوعِ وَالْفَرَائِضِ ، وَقَدْ كَانَ كَثِيرٌ مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ وَالْمُدَرِّسِينَ يَعْتَمِدُونَ عَلَى مُسَوَّدَتِهِ الْأُولَى ، وَالَّتِي سَبَقَ أَنْ أُخْرِجَتْ عَامَ ١٤١٩ هـ ، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ وَرَقَاتٍ مُخْتَصَرَةٍ هِيَ أَسَاسُ هَذَا الْكِتَابِ ، كُنْتُ أَعْتَمِدُ عَلَيْهَا أَثْنَاءَ تَدْرِيسِي لِتُحْوِي فِيهِ الشَّافِعِيَّةَ عِنْدَ الشُّرُوعِ فِي كِتَابِ الْمُعَامَلَاتِ ، وَالَّذِي أَوَّلُهُ كِتَابُ الْبُيُوعِ ، وَكُنْتُ أَقْدَمُهَا لِلطَّلَابِ لِيَسَهَّلَ لَهُمْ فَهْمَ مَسَائِلِ هَذَا الْكِتَابِ ، وَبِفَضْلِ مِنَ اللهِ حَصَلَ بِهَا النَّفْعُ الْكَبِيرُ وَالْكَثِيرُ ، وَحَصَلَ التَّسْهِيلُ وَالتَّبْسِيطُ حَتَّى أَصْبَحَ كَثِيرٌ مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ يُصَوِّرُ أَوْرَاقَهَا ، وَيَجْعَلُهَا مُسَاعِدَةً لَهُ فِي تَحْضِيرِ الدُّرُوسِ وَمُرَاجَعَتِهَا ، بَلْ حَتَّى كَثِيرٌ مِنَ الْمُدَرِّسِينَ أَخَذَ يَدْرُسُهَا طُلَابُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبُلْدَانِ وَالْمَعَاهِدِ الشَّرْعِيَّةِ .

وَقَدْ انْتَهَجْتُ فِيهَا الْمَنْهَجَ الَّذِي سَلَكَتُهُ فِي قِسْمِ الْعِبَادَاتِ إِلَّا أَنِّي وَجَدْتُ الْكِتَابَ بِحَاجَةٍ إِلَى التَّوَضُّيْعِ أَكْثَرَ ، حَيْثُ إِنَّ بَابَ الْبُيُوعِ مِنْ أَقَلِّ الْأَبْوَابِ خِدْمَةً وَتَدْرِيسًا فِي الْفِقْهِ عُمُومًا وَمُقَارَنَةً لَهُ بِبَابِ الْعِبَادَاتِ ، وَكَذَلِكَ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي يَذْكُرُونَهَا الْمُفَقَّهَاءُ لَا يُعْمَلُ بِهَا فِي عَصْرِنَا أَوْ يُعْمَلُ بِهَا بِصُورَةٍ أُخْرَى غَيْرِ الصُّورَةِ الَّتِي يَذْكُرُونَهَا ، فَاجْتَهَدْتُ جُهْدَ الْمُقِلِّ أَنْ أَقْرَبَ الْبُيُوتَ بَيْنَ طَلَبَةِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الزَّمَانِ ، وَمَا يَعِيشُونَهُ فِي مُعَامَلَاتِهِمُ الرَّاقِعِيَّةِ ،

وَبَيَّنَ مَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ^(١) الْأَصِيلَةِ ، الَّتِي هِيَ غَزِيرَةٌ بِالْفَوَائِدِ الْعَظِيمَةِ
الثَّقِيلَةِ ، وَالْجَوَاهِرِ النَّفِيسَةِ الْجَلِيلَةِ ، الَّتِي أَلْفَهَا الْعُلَمَاءُ الْعَامِلُونَ الْمُخْلِصُونَ ،
مَنْ أَفْتَوْا حَيَاتَهُمْ وَسَهَرُوا اللَّيَالِي الطُّوَالَ فِي تَوْضِيحِ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الْقَرَاءِ ، وَفِي
خِدْمَةِ الْعِبَادِ وَالْبِلَادِ ، وَكُلُّ مَا فِي هَذَا الْكِتَابِ إِنَّمَا هُوَ مُسْتَمَدٌّ مِنْ كُتُبِهِمِ الْمَلِيَّةِ
بِنُورِ الْإِنْكَسَارِ لِلَّهِ وَالْإِخْلَاصِ لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ .

وَكَانَ التَّقْرِيبُ بِتَسْهِيلِ الْعِبَارَةِ وَتَرْقِيمِ الْمَسَائِلِ وَتَرْتِيبِهَا ، وَبَيَانِ أَضْلَى كُلِّ
بَابٍ ، وَأَدْلَى بَعْضِ الْأَحْكَامِ وَتَعْلِيلِهَا ، حَتَّى يُذْرِكَ الْمُتَعَلِّمُ سَبَبَ هَذَا الْحُكْمِ ،
وَيَفْهَمَ الصُّورَةَ الْأَسَاسِيَّةَ الصَّحِيحَةَ لِكُلِّ مُعَامَلَةٍ ، وَبَعْدَ ذَلِكَ يُذْرِكُ الْفَرْقَ بَيْنَ
مَقْصُودِ الْمُفْقَهَاءِ سَابِقًا وَبَيْنَ مَا يَتَعَامَلُ بِهِ النَّاسُ حَالِيًا .

وَقَصَدْتُ بِهَذَا الْكِتَابِ أَنْ يَكُونَ تَأْصِيلًا لِلطُّلَابِ لِمَنْ أَرَادَ فِيمَا بَعْدَ
التَّوَسُّعِ وَخَوْضِ غَمَارِ هَذَا الْبَابِ ، وَأَرَادَ الْإِنْجَارَ وَالْعَوْمَ فِي تَجْرِهِ الْوَاسِعِ الْمُتَلَاظِمِ
الْأَمْوَاجِ ، فَلَا يَخْشُنُ بِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَبْهَثَ عَنْ حُكْمٍ مَسْأَلَةٍ فِي الْمُعَامَلَاتِ
الْعَصْرِيَّةِ وَلَمْ يَكُنْ لَدَيْهِ تَأْصِيلٌ سَابِقٌ لِأَحْكَامِ بَابِ هَذِهِ الْمُعَامَلَةِ ، وَيَسَبِّ ذَلِكَ
قَدْ يَقَعُ فِي أَخْطَاءٍ فَادِحَةٍ وَتَضْيِيفِ مَسَائِلَ وَمُعَامَلَةٍ فِي غَيْرِ بَابِهَا .

وَيَسَبِّ تَجَدُّدِ الْمَسَائِلِ الْعَصْرِيَّةِ مِنْ بَلَدٍ لِآخَرَ ، وَمِنْ وَقْتٍ لِآخَرَ^(٢) ، وَتَغْيِيرِ
نِسْبَةِ الضَّرُورَةِ وَالْحَاجَةِ مِنْ بَلَدٍ لِآخَرَ ؛ الْأَمْرُ الَّذِي جَعَلَنِي لَا أَذْكُرُ كُلَّ الْمَسَائِلِ
لِأَنَّ ذَلِكَ سَيَخْرُجُ بِي عَنْ مُرَادِ الْإِخْتِصَارِ وَالتَّبْسِيطِ وَالتَّأْسِيسِ وَالتَّأْصِيلِ .

وَقَدْ قَرَأْتُ مُسَوَّدَةَ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى شَيْخِي الْحَبِيبِ الْعَلَّامَةِ زَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ
بْنِ سُمَيْطٍ حَفِظَهُ اللَّهُ وَأَطَالَ عُمُرُهُ فِي عَافِيَةٍ ، وَقَدْ أَشَارَ عَلَيَّ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ بِإِكْمَالِ
بَقِيَّةِ أَجْزَاءِ الْكِتَابِ بَعْدَ طِبَاعَةِ قِسْمِ الْعِبَادَاتِ فَجَزَّاهُ اللَّهُ خَيْرًا لاهْتِمَائِهِ ، وَاللَّهُ
الْكَرِيمُ أَسْأَلُ أَنْ يُيسِّرَ ذَلِكَ ، وَأَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْكِتَابِ كَمَا نَفَعَ بِجُزْئِهِ الْأَوَّلِ وَزِيَادَةً ،
وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ وَمُقَرَّبًا لِحَنَاتِ التَّعِيمِ ، وَقُرَّةَ عَيْنٍ لِسَيِّدِ
الْمُرْسَلِينَ ﷺ ، وَأَنْ يُكْرِمَنَا بِالْحُسْنَى وَزِيَادَةً ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

(١) وَلِأَجْلِ ذَلِكَ أَفَلَلْتُ ذِكْرَ الْعَبِيدِ وَالْإِبْسَاءِ بِقَدْرِ الْإِسْطَاعَةِ لِعَدَمِ وُجُودِهِمْ فِي هَذَا الزَّمَانِ .

(٢) وَذَلِكَ بِسَبَبِ تَطَوُّرِ التَّكْنُولُوجِيَا كَمَا تُشَاهِدُ ذَلِكَ جَلِيلًا فِي أَجْهَرَةِ الْإِتِّصَالِ وَغَيْرِهَا .

كتاب البيوع

دار الميراث النبوي

للدراسات والتحقيق وحفظ التراث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْبَيْعِ^(١)

* تَعْرِيفُ الْبَيْعِ^(٢) :

لُغَةً : مُقَابَلَةٌ شَيْءٍ بِشَيْءٍ عَلَى سَبِيلِ الْمُعَاوَضَةِ^(٣).

شَرْعاً : عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ ، مَالِيَّةٍ ، تُفِيدُ مِلْكَ عَيْنٍ ، أَوْ مَنْفَعَةٍ عَلَى التَّأْيِيدِ^(٤).

- شَرْحُ التَّعْرِيفِ :

عَقْدٌ : وَهُوَ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ ، خَرَجَ بِهِ : الْمُعَاطَاةُ فَلَا يَنْعَقِدُ بِهَا الْبَيْعُ عَلَى الْمَشْهُورِ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ ، وَاخْتَارَ الْإِمَامُ التَّوْرِيُّ صِحَّتَهُ - وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ - فِيمَا يَعُدُّهُ النَّاسُ بِهَا بَيْعاً .

(١) يَقُولُ الْعُلَمَاءُ : يُقَدَّمُ الْكَلَامُ فِي رُبْعِ الْعِبَادَاتِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا التَّخْصِيلَ الْآخِرِيَّ وَهِيَ أَهَمُّ مَا خُلِقَ لَهُ الْإِنْسَانُ ، ثُمَّ يَكُونُ الْكَلَامُ عَقِبَهُ عَنْ رُبْعِ الْمُعَامَلَاتِ ، وَهِيَ الْبَيْعُ الَّتِي الْمَقْصُودُ مِنْهَا التَّخْصِيلُ الدُّنْيَوِيُّ لِيَكُونَ سَبَباً لِلْآخِرِيِّ ، وَيُؤَخَّرُ عَنْهُمَا رُبْعُ التَّكَاجِ ؛ لِأَنَّ شَهْوَتَهُ مُنَاجِرَةٌ عَنْ شَهْوَةِ الْبَاطِنِ ، وَيُؤَخَّرُ رُبْعُ الْجَنَابَاتِ وَالْمُخَاصَمَاتِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ شَهْوَةِ الْبَاطِنِ وَالْفَرْجِ .

(٢) قَدْ يُطْلَقُ الْبَيْعُ عَلَى الشِّرَاءِ ؛ كَقَوْلِهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ : (كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَائِعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا أَوْ مَوْبِقُهَا) أَي : شَارِي نَفْسِهِ . وَقَدْ يُطْلَقُ الشِّرَاءُ عَلَى الْبَيْعِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ ﴾ [يوسف : ٢٠] أَي : بَاعُوهُ .

(٣) خَرَجَ بِهِ : نَحْوُ ابْتِدَاءِ السَّلَامِ وَرَدِّهِ ، وَمُقَابَلَةُ عِيَادَةِ مَرِيضٍ بِمِثْلِهَا فَلَا تُسَمَّى بَيْعاً .

(٤) وَغَرَّفَهُ الشَّيْخُ الْحَطِيبُ بِأَنَّهُ : مُقَابَلَةُ مَالٍ بِمَالٍ عَلَى وَجْهِ تَخْصُوصٍ .

مُعَاوَضَةٌ : خَرَجَ بِهِ : الْهَبَةُ ؛ لِأَنَّ الْمُعَاوَضَةَ تَكُونُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ ، مِنَ الْمُشْتَرِي الْقَسْنُ ، وَمِنَ الْبَائِعِ الْمُثْنُ ، فَهَذَا عِوَضُ هَذَا ، بِخِلَافِ الْهَبَةِ ، فَإِنَّهَا مِنْ ظَرْفٍ وَاحِدٍ .

مَالِيَّةٌ : خَرَجَ بِهِ : التَّكَاحُ فَهُوَ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ غَيْرِ مَالِيَّةٍ ، حَيْثُ أَنَّ الْعِوَضَ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ الْمَهْرُ ، وَمِنْ جِهَةِ الْمَرْأَةِ الْبُضْعُ ، وَالْبُضْعُ لَا يُسَمَّى مَالاً^(١) .
تُفِيدُ مِلْكَ عَيْنٍ : خَرَجَ بِهِ : الْإِجَارَةُ الْمُؤَقَّتَةُ ، فَهِيَ تُفِيدُ مِلْكَ الْمَنْفَعَةِ مُؤَقَّتاً لَا الْعَيْنَ .

أَوْ مَنْفَعَةٍ عَلَى التَّأْيِيدِ^(٢) : كَالْإِجَارَةِ الْمُؤَبَّدَةِ فَهِيَ تُسَمَّى بَيْعاً كَبِيعِ حَقِّ الْمَمَرِّ أَوْ حَقِّ وَضْعِ الْحَشَبِ عَلَى الْجِدَارِ وَحَقِّ الْبِنَاءِ^(٣) .

• الْأَصْلُ فِيهِ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ (البقرة: ٢٧٥) وَخَبَرُ : (سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ ؟ قَالَ : عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ)^(٤) أَيُّ : لَا غِشٍّ فِيهِ وَلَا خِيَانَةٍ^(٥) .
وَقَوْلُهُ ﷺ : (إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَايُضٍ)^(٦) .

(١) وَخَرَجَ كَذَلِكَ بِقَوْلِهِ (مَالِيَّةٌ) : الْعَيْنُ التَّجَسُّعُ فَلَا تُسَمَّى مَالاً .

(٢) وَبَعْضُهُمْ زَادَ قَيْداً آخَرَ فِي حَدِّ الْبَيْعِ وَهُوَ : أَنْ لَا تَكُونَ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ ؛ لِيُخْرَجَ مَا كَانَ عَلَى وَجْهِهَا كَالْقَرْضِ ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ مُعَاوَضَةٌ مَالٍ بِمَالٍ لَكِنَّهُ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ فَلَا يَكُونُ بَيْعاً .
(٣) صَرَّحَتْهُ : أَنْ يَقُولَ لَهُ : بِعْتُكَ حَقَّ الْبِنَاءِ عَلَى هَذَا السَّطْحِ مَثَلاً بِكَذَا ، وَالْمُرَادُ بِالْحَقِّ : الْأَسْتِخْقَاقَ .

(٤) رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٧٣٠٤) .

(٥) الْفَرْقُ بَيْنَ الْغِشِّ وَالْخِيَانَةِ : أَنَّ الْأَوَّلَ تَدْلِيسٌ يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِ الْمُبِيعِ ؛ كَأَنْ يَجْعُدَ شَعْرَ الْجَارِيَةِ وَيَحْمِرُ وَجْهَهَا ، وَالثَّانِي أَعَمُّ ؛ لِأَنَّهُ تَدْلِيسٌ فِي ذَاتِهِ أَوْ صِفَتِهِ أَوْ أَمْرٍ خَارِجٍ كَأَنْ يَصِفَهُ بِصِفَاتٍ كَاذِبَةٍ وَكَأَنْ يَذْكُرَ لَهُ ثَمناً كَاذِباً .

(٦) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢١٨) .

• أَحْكَامُ الْبَيْعِ ، خَمْسَةٌ :

١. واجب : كَبَيْعِ الطَّعَامِ لِلْمُضْطَّرِّ إِذَا كَانَ فَاضِلاً عَنْ حَاجَةِ الْبَائِعِ وَلَمْ تَسْمَحْ نَفْسُهُ بِبَذْلِهِ مَجَّاناً .

٢. مندوب : كَبَيْعِ كُلِّ شَيْءٍ فِيهِ مَنَفَعَةٌ لِلنَّاسِ ^(١)

٣. مكروه : كَالْبَيْعِ بَعْدَ الْأَذَانِ الْأَوَّلِ لصلَاةِ الْجُمُعَةِ ^(٢) .

٤. مباح : وَهُوَ الْأَصْلُ فِيهِ .

٥. محرم :

مَعَ الصَّحَّةِ : كَالْبَيْعِ بَعْدَ الْأَذَانِ الثَّانِي لصلَاةِ الْجُمُعَةِ ، وَكَبَيْعِ السَّيْفِ لِقَاطِعِ الطَّرِيقِ ^(٣) .

وَمَعَ عَدَمِ الصَّحَّةِ . إِذَا اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الْبَيْعِ ؛ كَبَيْعِ الْمَضَامِينِ وَالْحَصَاةِ وَالْمَلَامَسَةِ ^(٤) .

(١) إِذَا قَرَّبَهَا بِالثَّيِّبَةِ الصَّالِحَةِ .

(٢) وَيَكْرَهُ لِلشَّخْصِ أَنْ يَتَجَرَّ فِي أَكْفَانِ التَّوَلَّى ؛ لِأَنَّهُ سَيَتَنَقَّى الْمَوْتَ لِلْكَثِيرِ مِنَ النَّاسِ ، وَأَنْ يَتَجَرَّ فِي الطَّعَامِ ؛ إِذَا كَانَ سَيَتَمَقَّى الْعَلَاةَ مِنْهُ .

(٣) وَكَذَلِكَ يَبِيعُ الْعَيْنَ لِمَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ يَغْصِرُهُ خُمَرًا .

(٤) بَيْعُ الْمَضَامِينِ : جَمْعُ مَضْمُونٍ وَهُوَ بَيْعُ مَا فِي أَصْلَابِ الْفُحُولِ مِنَ الْمَاءِ .

وَبَيْعُ الْحَصَاةِ : أَنْ يَقُولَ لَهُ (بِعْتِكَ مِنْ هَذِهِ الْأَثْوَابِ مَا تَقَعُ هَذِهِ الْحَصَاةُ عَلَيْهِ) أَوْ يَجْعَلَا الرَّمِيَّ بَيْعًا أَوْ يَجْعَلَا قَاطِعًا لِلْخِيَارِ بِأَنْ يَقُولَ . (بِعْتِكَ وَلَكَ الْخِيَارُ إِلَى رَمِيهَا) .

وَبَيْعُ الْمَلَامَسَةِ . بِأَنْ يَلْمَسَ ثَوْبًا مَطْرُوبًا ثُمَّ يَشْتَرِيهِ عَلَى أَنْ لَا خِيَارَ لَهُ إِذَا رَأَى اكْتِفَاءَ بِلَمْسِهِ عَنْ رُؤْيِيهِ أَوْ يَقُولَ . (إِذَا لَمَسْتَهُ فَقَدْ بَعْتَكِهِ) اكْتِفَاءً بِلَمْسِهِ عَنِ الصَّيْفَةِ .

• أركان البيع ، ثلاثة .

١. عاقدان : البائع والمشتري .

٢. مفعودٌ عليه : الثمن والمُثمن .

٣. صيغة . إيجابٌ وقبول ، كأن يقول : (بعثك هذا الكتاب بعشرة)

فَيَقُولُ الْمُشْتَرِي : (قَبِلْتُ) .

- وإن شئت قلت : ستة : بائع ، ومُشْتَرٍ ، وثمنٌ ، ومُثْمَنٌ ، وإيجابٌ ، وقبولٌ .

• شروط العاقدَيْن ، أربعة :

١. إطلاق التصرف : أي أن يكون العاقدان بالغين عاقلين رشيدَيْن ،

فلا يصح بيع صبيٍّ أو مجنونٍ أو مخجورٍ عليه بسفه .

وأما تصرف المخجور عليه بفلس فلا تصح في أغنيانٍ ماليه ، وأما

تصرفائه في ذمته فصحيحة^(١) .

٢. عدم الإكراه بغير حق : فلا بد أن يكون مختاراً فلا يصح البيع

مكرهاً .

صورة البيع مكرهاً : إذا كان بحق : كأن توجه عليه بيع مالٍ لوفاء دينه

فامتنع ، فيكرهه الحاكم على بيع مالٍ لوفاء دينه .

- صورة الشراء مكرهاً . إذا حل وقت تسليم المسلم فيه ولم يسلمه مع

قدرته فيكرهه الحاكم على شرائه لكي يؤديه للمسلم إذا لم يكن عنده .

(١) وبالنسبة لتصرف القيد بالبيع والشراء فتصح إن كان مأذوناً له من سيده في التجارة،

والأفلا .

٣. إسلام من يشتري له نحو مضحيف أو مسلم أو مرتد لا يعتق عليه:

- قوله: (نحو مضحيف) ما كُتِبَ فيه قرآن سواء كان لدراسة أو لغيرها، وكُتِبَ الأحاديث الثبوتية وكُتِبَ العلوم الشرعية فلا بد أن يكون المشتري له ذلك مسلماً خوفاً من الإهانة.

- قوله: (و مسلم) أي عبد مسلم، فلا بد من إسلام من يشتري له عبد مسلم لأن تملك الكافر للمسلم فيه إضلال له^(١) إلا إذا كان يعتق عليه (أضلاً أو قرعاً) فإنه يصح بيعه.

- قوله: (أو مرتد) أي عبد ارتد عن الإسلام، فلا يصح بيعه لكافر، لبقاء غلقة الإسلام به، فلا بد أن يكون المشتري له مسلماً لأن المرتد مطالب بالرجوع إلى الإسلام.

٤. عدم جارية من يشتري له عدة حرب

أي آلة الحرب^(٢) كبيع طائرة حربية أو سلاح لكفار حربيين، وأما بيعها لكفار ذميين فيصح.

حكم بيع الأعمى . لا يجوز بيعه وشراؤه للمعتمدين بنفسه، فيوكل في ذلك وفي القبض والإقباض بخلاف ما في الذمة كالسليم، وله أن يوجر نفسه؛ لأنه لا يجهلها.

(١) وَقَدْ قَالَ تَعَالَى ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٥٨].

(٢) آلة الحرب: هي كل نافع في الحرب ولو درعاً وقرصاً.

• شروط التعقود عليه :

خَمْسَةٌ جَمَعَهَا صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَيْدِ» فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ فَقَالَ .
فِي طَاهِرٍ ، مُتَّفَعٍ بِهِ ، قُدِرَ تَسْلِيمُهُ ، مِلْكٌ لَدَى الْعَقْدِ ، نُظِرَ
وَهِيَ نَثْرًا :

١. أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا : أَي طَاهِرًا أَوْ يُمَكِّنُ تَظْهِيرُهُ بِالْغُسْلِ ؛ بَأَنْ يَكُونَ طَاهِرَ الْعَيْنِ ^(١) ، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ نَجَسِ الْعَيْنِ كَجِلْدِ الْمَيْتَةِ وَالْكَلْبِ وَالْخِزِيرِ ^(٢) وَلَا بَيْعُ الْمُتَنَجِّسِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ طَهْرُهُ بِالْغُسْلِ كَالدَّهْنِ الْمُتَنَجِّسِ ^(٣) .
٢. أَنْ يَكُونَ نَافِعًا أَي مَنَفَعَةٌ مَقْصُودَةٌ ^(٤) جَسِيَّةٌ أَوْ شَرْعِيَّةٌ ، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ مَا لَا مَنَفَعَةَ فِيهِ كَبَيْعِ الْحَشَرَاتِ الصَّغِيرَةِ أَوْ بَيْعِ الْآلِ اللَّهْوِ .
٣. أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ ^(٥) . أَي . أَنْ يَكُونَ الْبَائِعُ قَادِرًا عَلَى تَسْلِيمِ الْمُتَمَنِّ لِلْمُشْتَرِي ، أَوْ الْمُشْتَرِي قَادِرًا عَلَى تَسْلِيمِهِ مِنَ الْغَاصِبِ إِذَا كَانَ مَقْصُوبًا مَثَلًا .

(١) وَمَحَلُّ عَدَمِ صِحَّةِ بَيْعِ النَّجَسِ إِذَا كَانَ اسْتِقْلَالًا ، أَمَا تَبَعًا فَيَصِحُّ بَيْعُ دَارٍ مَبْنِيَةٍ سَاجِرٍ تَخْلُوطٍ بِسُرْجِينٍ أَوْ طِينٍ كَذَلِكَ أَوْ أَرْضٍ مُسَمَّنَةٍ بِذَلِكَ ، وَتَقْلُ عَنْ الْعَلَامَةِ الرَّمَلِيَّ صِحَّةُ بَيْعِ دَارٍ مَبْنِيَةٍ بِسُرْجِينٍ فَقَطْ ، وَاحْتَلَمُوا قَلِيلَ السَّبْعِ الطَّاهِرِ فَقَطْ وَالنَّجَسِ مَا حُودٌ بِمُحْكَمٍ رَفَعَ الْيَدَ ، أَمْ النَّجَسُ مَبِيعٌ أَيْضًا تَبَعًا لِلطَّاهِرِ؟ وَالَّذِي حَقَّقَهُ ابْنُ قَاسِمٍ الْعَبَّادِيُّ الْأَوَّلُ .

(٢) لِحَدِيثِ (إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِزِيرِ وَالْأَصْدَامِ) رَوَاهُ ابْنُ خَارِيزِمٍ (٢٢٣٦) وَمُسْلِمٌ (٤١٣٢) .

(٣) فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْأَغْيَانِ الَّتِي يُمَكِّنُ تَظْهِيرُهَا بِالِاسْتِحَالَةِ كَالْخَمْرِ وَجِلْدِ الْمَيْتَةِ .

(٤) وَلَوْ كَانَتْ الْمَنَفَعَةُ فِي الْمَالِ ؛ كَبَيْعِ الْحَخِيشِ الصَّغِيرِ إِذَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ تَفْرِيقُ مُحَرَّمٍ بِأَنْ اسْتَقْنَى عَنْ أُمِّهِ أَوْ مَائَتٍ .

(٥) أَوَّلَى مِنْ تَعْبِيرِ بَعْضِهِمْ (بِالْقُدْرَةِ عَلَى تَسْلِيمِهِ) لِأَنَّ الْعَبْرَةَ بِقُدْرَةِ الْمُشْتَرِي عَلَى التَّسْلِيمِ لَا بِقُدْرَةِ الْبَائِعِ عَلَى التَّسْلِيمِ .

٤. أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا لِلْبَائِعِ^(١) : أَي أَنْ يَكُونَ لِلْبَائِعِ وَلَايَةً عَلَى الْمَبِيعِ ، خَرَجَ بِهِ : بَيْعُ الْقَضُولِي ؛ وَهُوَ أَنْ يَبِيعَ مَالٌ غَيْرُهُ مِنْ غَيْرِ وَلَايَةٍ وَلَا تَوَكِيلٍ^(٢) فَلَا يَصِحُّ ، وَإِنْ أَجَازَهُ الْمَالِكُ بَعْدَ الْبَيْعِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

٥. أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا جِنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً : فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمَجْهُولِ .

- إِذَا رَأَهُ كِلَا الْعَاقِدَيْنِ قَبْلَ الْعَقْدِ صَحَّ الْبَيْعُ إِذَا كَانَ الْمَبِيعُ مِمَّا لَا يَتَغَيَّرُ غَالِبًا مِنْ وَقْتِ الرُّؤْيَا إِلَى الْعَقْدِ كَالْأَرْضِ وَالْأَوَانِي وَالْحَدِيدِ .

- وَإِذَا رَأَهُ أَحَدُهُمَا - الْبَائِعُ أَوِ الْمُشْتَرِي - دُونَ الْآخَرِ فَلَا يَصِحُّ .

- وَإِذَا رَأَهُ الْمُشْتَرِي قَبْلَ الْعَقْدِ وَكَانَ مِمَّا لَا يَتَغَيَّرُ غَالِبًا فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ فَوَجَدَهُ مُتَغَيِّرًا عَمَّا رَأَاهُ عَلَيْهِ صَحَّ الْبَيْعُ وَلَهُ الْخِيَارُ .

* الصِّفَةُ : وَهِيَ إِجْبَابٌ وَقَبُولٌ ، كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صِفْوَةِ الزُّبَدِ» :

وَأَمَّا يَصِحُّ بِالْإِجْبَابِ وَقَبُولِهِ أَوْ اسْتِجَابِ

١- الإِجْبَابُ : صَرِيحٌ وَكِنَايَةٌ :

فَالصَّرِيحُ : مَا دَلَّ عَلَى التَّمْلِيكِ دَلَالَةً قَوِيَّةً مِمَّا اشْتَهَرَ وَتَكَرَّرَ عَلَى أَلْسِنَةِ حَمَلَةِ الشَّرْعِ فَيَصِحُّ بِهَا نِيَّةٌ .

وَالْكِنَايَةُ : مَا اخْتَمَلَ الْبَيْعَ وَغَيْرَهُ^(٣) وَيَصِحُّ بِالنِّيَّةِ^(٤) .

(١) لِحَدِيثٍ : (وَلَا يَبِيعُ مَا لَا يُنَالُكَ) رَوَاهُ الْحَاسِكُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٢١٨٦) (٧٨٢٢) .

(٢) وَالْعَبْرَةُ هُنَا بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ؛ فَلَوْ بَاعَ مَالٌ مَوْرَثَهُ ظَانًّا حَيَاتَهُ قَبْلَ أَنْ مَيِّتَ صَحَّ الْبَيْعُ ؛ لِتَبَيُّنِ أَنََّّهُ مِلْكُهُ .

(٣) كَ : (جَعَلْتُهُ لَكَ ، وَخَذْتُ ، وَتَسَلَّمْتُ ، وَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيهِ) .

(٤) وَيَصِحُّ الْبَيْعُ بِالْإِجْبَابِ مِنَ الْبَائِعِ وَلَوْ هَزَلًا أَيْ عَلَى سَبِيلِ الْمَزَاحِ ، وَهُوَ أَنْ لَا يَقْصِدَ بِاللَّفْظِ حَقِيقَةَ الْإِبْقَاعِ ، بِخِلَافِ الْاسْتِهْزَاءِ فَلَا يَصِحُّ بِهِ الْبَيْعُ ؛ لِأَنَّ الْاسْتِهْزَاءَ لَيْسَ فِيهِ قَصْدُ اللَّفْظِ بِمَعْنَاهُ كَمَا اسْتَوْجَبَهُ ابْنُ قَاسِمٍ .

٢- القبول : ما يدل على التملك دلالة ظاهرة .

وإنما اشترطت الصيغة ، لأن الرضا أمرٌ خفي فاشترط لفظ يدل عليه .

- الاستيجاب : طلب المشتري الإيجاب من البائع .

كأن يقول المشتري للبائع : (يعني هذا الكتاب بكذا) ، فيقول البائع : (بعثك) .

- الاستقبال : طلب البائع القبول من المشتري .

كأن يقول البائع للمشتري : (اشتريني هذا الكتاب بكذا) ، فيقول المشتري : (اشتريت) .

* بيع المعاطة : وهو أن لا يوجد لفظ من العاقدین أثناء البيع أو يوجد من أحدهما دون الآخر ، فهذا البيع لا يصح على المعتد .
واختار الثوري صحة بيع المعاطة في كل ما يعد بها بيعاً في عرف الناس .
ومذهب الإمام أبي حنيفة . يصح بيع المعاطة في المحقرات ولا يصح في غيرها ، واختاره الإمام الرافعي ^(١) .

(١) الحاصل أن المعاطة : هي أن يتفق البائع والمشتري على الثمن والمؤمن ، ثم يدفع البائع الثمن للمشتري ، وهو يدفع الثمن له ، سواء كان مع سكوتها ، أو مع وجود لفظ إيجاب أو قبول من أحدهما ، أو مع وجود لفظ منهما لكن لا من الألفاظ المتقدمة - كما في (ع ش) - وعبارته . ولا تنقيد المعاطة بالسكوت ، بل كما تشمله تشمل عمرة من الألفاظ غير المذكورة في كلامهم ، للضريح والكناية . اهـ وفي «متج الجواد» . ويظهر أن ما نسبه قطعي الاستفزاز - كالرغيف بدرهم - بتحل لا يختلف أهله في ذلك - لا يحتاج لاتفاق فيه ، بل يكفي الأخذ والإعطاء مع سكوتها .

• شروط الصيغة ، ثلاثة عشر :

١. ألا يتخلل بين الإيجاب والقبول كلام أجنبي :

- ضابط الكلام الأجنبي : هو الذي ليس له تعلق بالبيع ، فلا يضرب اشتراط الخيار أو الإشهاد أو الرهن بين الإيجاب والقبول^(١) .

٢. ألا يتخلل بينهما سكوت طويل :

ضابط السكوت الطويل : ما يزيد على ما يقع من السكوت في مجلس الخطاب .

وقال بعضهم : هو ما يُشعر بالإغراض عن الإيجاب أو عن القبول بحيث لا يعد جواباً في العرف^(٢) .

٣. أن يتوافق الإيجاب والقبول في المعنى : وإن لم يتوافقا في اللفظ ، كأن يقول : (اشتريت هذا الكتاب بعشرة) فيقول : (قُبلت بخمسة مع خمسة) .

وأما إذا قال : (اشتريت منك هذا الكتاب بعشرة) فقال البائع : (قُبلت بعشرين) فلا يصح .

٤. عدم التعليق : كأن يقول : (بعثك إذا جاء رمضان) فلا يصح .

٥. عدم التأقيت : كأن يقول : (بعثك هذا الكتاب شهراً) فلا يصح .

٦. ألا يتغير الأول قبل الثاني : أي ألا يتغير البادي باللفظ .

معنى التغير : أي يفسخ أو يرجع عن البيع قبل فراغ الثاني من كلامه^(٣) .

(١) وبعضهم يقول : هو ما لم يحسن من مقتضيات العقد كشرط الرد بالعيب ولا من مصالحه كشرط الرهن والإشهاد ، ولا من مستحباته كالخطبة التي تُستحب عند الراعي قياساً على النكاح خلافاً للنزوي أي في عدم النسبة مع اتفاقهما على عدم ضرب الخطبة .

(٢) قال البجيرري : إنه بقدر ما يقطع القراءة في الفاتحة ، وهو الرائد على سكتة الشفيس .

(٣) وكذلك أن يغير المبتدئ من العاقدَيْن ما أتى به ، فلو قال : (بعثك ذا الكتاب بل القلم) لم يصح ، أو : (بعثك هذا حالاً بل مؤجلاً) لم يصح ، لضعف الإيجاب بالتغيير .

٧. أَنْ يَتَلَفَّظَ بِحَيْثُ يُسْمِعُ مَنْ يُقْرِبُهُ : فَلَا يَصِحُّ إِذَا تَلَفَّظَ وَأَسْمَعَ نَفْسَهُ

فَقَطَّ .

- حُكْمُ إِشَارَةِ الْآخَرِينَ : إِشَارَتُهُ إِذَا كَانَتْ يَفْهَمُهَا كُلُّ أَحَدٍ فَهِيَ صَرِيحَةٌ،

فَتَصِحُّ بِلا نِيَّةٍ، وَإِذَا كَانَتْ لَا يَفْهَمُهَا إِلَّا الْقَاطِنُونَ أَوْ خُلَطَاؤُهُ فَهِيَ كِنَايَةٌ، وَتَصِحُّ مَعَ النِّيَّةِ. وَأَمَّا إِشَارَةُ النَّاظِقِ فَلَا تُعْتَبَرُ^(١).

٨. بَقَاءُ الْأَهْلِيَّةِ إِلَى وُجُودِ الشَّقِّ الْآخَرِ : خَرَجَ بِهِ : إِذَا زَالَتِ الْأَهْلِيَّةُ قَبْلَ

وُجُودِ الشَّقِّ الْآخَرِ، وَالشَّقُّ الْآخَرُ هُوَ الْقَبُولُ .

- صَوَرَتُهُ : إِذَا أَجَابَ الْبَائِعُ فَقَالَ : (بِعْتُكَ هَذَا بِكَذَا) وَقَبِلَ قَبُولُ

الْمُشْتَرِي طَرَأَ عَلَى الْبَائِعِ الْجُنُونُ أَوْ الْإِغْمَاءُ.

٩. الْخِطَابُ : فَلَا بُدَّ مِنْ جَرَيَانِ الْخِطَابِ بَيْنَ الْعَاقِدَيْنِ، فَلَوْ قَالَ الْبَائِعُ :

(بِعْتُ زَيْدًا) وَالْمُشْتَرِي هُوَ زَيْدٌ لَمْ يَصَحَّ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ : (بِعْتُكَ)^(٢) .

(١) فَايِدَةٌ : إِشَارَةُ الْآخَرِينَ مِثْلُ نُظْقِ السَّاطِقِ فِي حَمِيعِ أَبْوَابِ الْعَقْدِ إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ :

١. فِي الشَّهَادَةِ . فَلَا يُنْصَحْنَ أَنْ يَشْهَدَ بِالْإِشَارَةِ .

٢. فِي الْحِنْثِ : فَلَا يَحْنُثُ إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يُكَلِّمَ زَيْدًا فَكَلَّمَهُ بِالْإِشَارَةِ .

٣. فِي الصَّلَاةِ : فَلَوْ أَشَارَ بِالنَّبِيْعِ أَوْ التَّكَاجِ وَكَانَتْ دُونَ ثَلَاثِ حَرَكَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ فَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ وَإِنْ كَثُرَتْ . قَالَ بَعْضُهُمْ فِي ذَلِكَ

إِشَارَةُ الْآخَرِينَ مِثْلُ نُظْقِهِ فِيمَا عَدَا ثَلَاثَةَ لِحْدَيْهِ

فِي الْحِنْثِ وَالصَّلَاةِ وَالشَّهَادَةِ تِلْكَ ثَلَاثَةٌ بِلا زِيَادَةٍ

وَإِشَارَةُ النَّاظِقِ لَا تُعْتَبَرُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ مَجْمُوعَةٍ فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ .

إِشَارَةُ لِنَّاظِقِ تُعْتَبَرُ فِي الْإِذْنِ، وَالْإِفْتَاءِ، أَمَانٍ، ذِكْرُوا

(٢) وَهَذَا الشَّرْطُ الْوَجِيبُ الَّذِي لَا يُشْتَرَطُ فِي عَقْدِ التَّكَاجِ مِنْ هَذِهِ الشَّرُوطِ .

١٠. أَنْ يُتِمَّ الْمُخَاطَبُ أَيَّ لَا بُدَّ أَنْ يُتِمَّ الصِّعَّةَ الْمُخَاطَبُ، خَرَجَ بِهِ مَا إِذَا حَاطَبَ الْبَائِعُ الْوَكِيلَ مَثَلًا وَالْمُوَكَّلُ مَوْجُودٌ فَقَالَ الْمُوَكَّلُ: (قِيلْتُ) فَلَا يَصِحُّ.

١١. أَنْ يَذْكَرَ الْمُتَبَدِّي الثَّمَنَ: سَوَاءٌ كَانَ الْبَائِعُ أَوِ الْمُشْتَرِي.

١٢. أَنْ يُضَيَّفَ الْبَيْعَ لِجُمْلَتِهِ إِذَا قَالَ (بِعْتُ يَدَكَ أَوْ رَأْسَكَ أَوْ نِصْفَكَ) لَمْ يَصِحَّ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُضَيَّفَ الْبَيْعَ لِجُمْلَتِهِ فَيَقُولَ: (بِعْتُكَ).

١٣. أَنْ يَقْصِدَ اللَّفْظَ لِمَعْنَاهُ إِذَا كَانَ أَعْجَمِيًّا مَثَلًا وَقَالَ: (بِعْتُكَ) جَاهِلًا مَعْنَاهَا، لَمْ يَصِحَّ.

• أَقْسَامُ الْمَبِيعِ ^(١)، أَرْبَعَةٌ.

١- بَيْعٌ عَيْنٌ مُشَاهَدَةٌ: أَيَّ مَرْتَبَةً يَرَاهَا الْعَاقِدَانِ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي فَيَصِحُّ ^(٢).

٢- بَيْعٌ شَيْءٍ مَوْصُوفٍ فِي الذَّمِّ وَمِنْهُ السَّلَمُ، وَهُوَ جَائِزٌ، وَيَصِحُّ بِشُرُوطٍ كَمَا سَبَّأَتِي.

٣- بَيْعٌ عَيْنٌ غَائِبَةٌ أَيَّ مِنْ غَيْرِ مُشَاهَدَةٍ مِنَ الْعَاقِدَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا، وَهُوَ لَا يَجُوزُ ^(٣).

٤- بَيْعُ الْمَنَافِعِ: كَبَيْعِ حَقِّ الْمَرِّ ^(٤).

(١) وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا أَقْسَامًا لِنُسُوعٍ وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

(٢) وَتَكُونُ الرُّؤْيَةُ إِذَا عِنْدَ لَعْنَةٍ أَوْ قَبْلَهُ إِذَا كَانَتْ الْعَيْنُ بِمَا لَا تَتَغَيَّرُ غَالِبًا إِلَى وَقْتِ الْبَيْعِ، وَيَكْفِي رُؤْيَةً جُزْءٍ مِنَ الْمَبِيعِ إِنْ دَلَّ عَلَى بَاقِيهِ.

(٣) لِلنَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ.

(٤) أَنِّي لِلْمَاءِ مَثَلًا بِأَنْ لَا يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى تَحْتِهِ إِلَّا بِوَسِطَةِ مَلِكٍ غَيْرِهِ، وَمِثْلُهُ بَيْعُ حَقِّ الْبَيْتَاءِ

وَالْحَتَبِ عَلَى جِدَارٍ.

باب الربا

• الأضل في تحريمه : قوله تعالى : ﴿ وَأَحْلَ اللَّهُ السَّيِّئَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [البقرة: ٢٧٥]

وقوله تعالى : ﴿ وَأَخَذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ هُمُوعَتْهُ ﴾ [النساء: ١٦١] وقوله تعالى : ﴿ فَأَذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٩] .

وفي الحديث : (لَعَنَ اللَّهُ آكِلَ الرِّبَا وَمَوْكِلَهُ^(١) وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدِيهِ^(٢)) .

• إثمُهُ : مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ^(٣) ، وَلَمْ يَحِلَّ فِي شَرِيعَةِ قَبْلُ ، وَلَمْ يَأْذَنْ سُبْحَانَهُ

وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ بِالْحَرْبِ إِلَّا لِأَكِلِهِ^(٤) ، وَلِذَا كَانَ مِنْ أَسْبَابِ سُوءِ الْحَاقِمَةِ .

قال الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي

يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾^(٥) [البقرة: ٢٧٥] .

(١) إلى هنا روه البخاري (٥٩٦٢) .

(٢) رواه مسلم (٤١٧٧) وتام الحديث قال (وَهُمْ سَوَاءٌ) .

(٣) وَمِنْ الْأَحَادِيثِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي بَيَانِ إِثْمِهِ قَوْلُهُ ﷺ (يُرْهَمُ رَبًّا يَأْكُلُهُ الرَّجُلُ وَهُوَ يَعْلَمُ

أَشَدُّ مِنْ سِتِّهِ وَثَلَاثِينَ رَنْتَةً) رواه أحمد (٢٢٠٠٧) والبرار (٣٣٨١) والدارقطني (٢٨٤٣) والبيهقي في الشعب (٥١٣٠) .

(٤) في قوله ﴿ فَأَذَنُوا تَعْمَلُوا فَأَذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٩] .

(٥) قَالَ بَعْضُهُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: إِنَّ آكِلَ الرِّبَا أَسْوَأُ حَالًا مِنْ جَمِيعِ مَرْتَكِبِي الْكَبَائِرِ، فَإِنَّ كُلَّ

مَكْتَسِبٍ لَهُ تَرْكُلٌ مَا فِي كَسْبِهِ، قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا - كَالتَّاجِرِ وَالزَّارِعِ وَالْمُخْتَرِفِ - إِذْ لَمْ يَعْنُوا أَرْزَاقَهُمْ بِعُقُوبِهِمْ، وَلَمْ تَتَعَيَّنْ لَهُمْ قَبْلَ الْاِكْتِسَابِ، فَهُمْ عَلَى غَيْرِ مَعْلُومٍ فِي الْحَقِيقَةِ، كَمَا قَالَ ﷺ .

(أَبَى اللَّهُ أَنْ يَرْزُقَ الْمُؤْمِنَ إِلَّا مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ) ، وَأَمَّا آكِلُ الرِّبَا فَقَدْ عَمِيَ عَلَى آجِزِهِ مَكْسَبُهُ وَرِزْقُهُ، سَوَاءٌ رَبَعَ الْأَجْدُ أَوْ خَسِرَ فَهُوَ مُحْجُوبٌ عَنْ رَبِّهِ بِغَيْبِهِ، وَعَنْ رِزْقِهِ بِتَغْيِينِهِ، لَا تَتَوَكَّلُ لَهُ

• تعريف الربا :

لَفْظُ : الزُّبَادَةُ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ ﴾ [الحج ٥٠] أي زادت ونمت .

شَرْعاً . عَقْدٌ ، عَلَى عَوَاضٍ مَخْصُوصٍ ، غَيْرِ مَعْلُومِ الثَّمَانِ ، فِي مِغْيَارِ الشَّرْعِ ، حَالَةُ الْعَقْدِ ، أَوْ مَعَ تَأْخِيرٍ فِي الْبَدَلَيْنِ ، أَوْ أَخِذِهِمَا .
وَهُوَ تَعْرِيفٌ شَامِلٌ لِرَبَا الْيَدِ وَرَبَا النِّسَاءِ وَرَبَا الْقُضْلِ .
- شَرْحُ التَّعْرِيفِ :

عَقْدٌ : أَيِ إِجْبَابٍ وَقَبُولٍ .

عَلَى عَوَاضٍ مَخْصُوصٍ . الْمُرَادُ بِهِ . الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَكُلُّ مَا قُصِدَ لَطْعِمِ الْآدَمِيِّ ^(١) اقْتِنَاتاً أَوْ تَقَكُّهاً أَوْ ثَدَاوياً ^(٢) .

غَيْرِ مَعْلُومِ الثَّمَانِ : خَرَجَ بِهِ . إِذَا عَلِمْنَا الثَّمَانِ فَلَا رَبَا ، أَمَا إِذَا جَهِلْنَا الثَّمَانِ أَوْ عَلِمْنَا التَّفَاضُلَ فَهَذَا هُوَ رَبَا الْقُضْلِ .

أصلاً ، فَوَكَّلَهُ الْحَقُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَى نَفْسِهِ وَعَقْلِهِ ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ حَفِيطِهِ وَكَلَّاهُ ، فَاخْتَطَفَتْهُ الْجِنَّ ، وَخَبَّلَتْهُ ، فَيَقُومُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا رَابِطَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ كَسَائِرِ النَّاسِ الْمُرْتَبِطِينَ بِهِ بِالتَّوَكُّلِ فَيَكُونُ كَالْمَضْرُوعِ الَّذِي مَنَّهُ الشَّيْطَانُ فَتَحْطِطُهُ لَا يَهْتَدِي إِلَى مَقْصِدِهِ ، وَتَحْطِطُهُ الزُّبَابِيَّةُ ، وَتُلْقِيهِ فِي النَّيِّرَانِ .

(١) بِخِلَافِ الطَّعَامِ الْمَوْضُوعِ لِلْبَهَائِمِ فَقَطْ فَلَا رَبَا فِيهِ ، وَمَا وُضِعَ لِلْآدَمِيِّ وَالتَّهَائِمِ مَعاً فَرَبَوِيٌّ ، إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ تَسَاوُلُ التَّهَائِمِ لَهُ أَوْ اخْتَصَرَّ بِهِ ، وَكَذَلِكَ لَا يَجْرِي الرُّبَا فِيَمَا يُقْصَدُ لِلْجِنِّ كَالْعَظَمِ .

(٢) فَالْأَوَّلُ كَالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ ، وَالثَّانِي كَالثَّمَرِ وَالزَّبِيبِ وَالتَّسْبِ ، وَالثَّالِثُ كَالْمِلْحِ وَالْمُضْطَكِ وَالزُّجْجِيلِ ، وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ يَمَا لَا يُقْصَدُ لِلطَّعْمِ فَلَا رَبَا فِيهِ ، كَحَبِّ الْكُثَّانِ وَذَهْنِهِ وَذَهْنِ السَّنَكِ .

في مِغْيَارِ الشَّرْع : أي : لم يعلم تماثلهما في مِغْيَارِ الشَّرْع وإنْ عَلِمَ
تَمَائِلُهُمَا فِي غَيْرِهِ ، فَلَا بُدَّ مَنْ تَحَقَّقَ تَمَائِلُهُمَا فِي مِغْيَارِ الشَّرْع ، فَلَنْ كَانَ
الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ بِمَا يُكَالُ فَلَا بُدَّ مِنْ تَمَائِلِهِمَا فِي الْكَيْلِ ، وَإِنْ كَانَ بِمَا يوزَنُ فَلَا
بُدَّ مِنْ تَمَائِلِهِمَا فِي الْوَزْنِ .

وَالْعِبْرَةُ بِغَالِبِ عَادَةِ الْحِجَازِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ فَالْعِبْرَةُ
بِبَلَدِ الْبَيْعِ .

حَالَةُ الْعَقْدِ : أي : بَأَن كَانَ غَيْرَ مَعْلُومِ التَّمَائِلِ فِي مِغْيَارِ الشَّرْع حَالَةُ
الْعَقْدِ ^(١) وَهُوَ رَبَا الْفَضْلِ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعْلُومَ التَّمَائِلِ حَالَةُ الْعَقْدِ فَلَا رَبَا ، وَإِذَا
كَانَ حَالَةُ الْعَقْدِ غَيْرَ مَعْلُومِ التَّمَائِلِ ثُمَّ عَلِمْنَا بَعْدَ الْعَقْدِ فَهُوَ رَبَا أَيْضاً .

أَوْ مَعَ تَأْخِيرٍ فِي الْبَدَلَيْنِ . أي قَدْ يَكُونُ مَعْلُومَ التَّمَائِلِ فِي مِغْيَارِ الشَّرْع ،
وَلَكِنْ مَعَ تَأْخِيرٍ فِي الْبَدَلَيْنِ أي . فِي الْبُعُوضَيْنِ بِأَنْ يَشْتَرِطَ التَّأْجِيلُ فِيهِمَا وَهُوَ
رَبَا النِّسَاءِ أَوْ يَتَفَرَّقَا قَبْلَ الْقَبْضِ وَهُوَ رَبَا الْيَدِ .

أَوْ أَحَدِهِمَا : أي : أَنَّ أَحَدَهُمَا حَالٌ وَالْآخَرُ مُؤَجَّلٌ وَهُوَ رَبَا النِّسَاءِ ، أَوْ
تَفَرَّقَا وَقَدْ قَبِضَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ فَهُوَ رَبَا الْيَدِ .

• الْإِتِّحَادُ فِي عِلَّةِ الرَّبَا : لَا يَكُونُ الْبَيْعُ رَبَوِيًّا إِلَّا إِذَا اتَّحَدَتْ عِلَّةُ الرَّبَا
فِي التَّبِيعَيْنِ ، وَالْعِلَتَانِ فِي الرَّبَا هُمَا : الطَّعْمُ وَالتَّقْدِيَةُ .

فَلَوْ بَاعَ أَرُزًّا بِدَرَاهِمٍ فَلَا رَبَا ، لِغَدَمِ اتِّحَادِ الْعِلَّةِ ، فَعِلَّةُ الْأَرُزِّ الطَّعْمُ ،
وَعِلَّةُ الدَّرَاهِمِ التَّقْدِيَةُ .

(١) فَالْعِبْرَةُ بِحَالَةِ الْعَقْدِ ، فَلَوْ بَاعَا جُزْأً حَالَةَ الْعَقْدِ ثُمَّ تَبَيَّنَ تَسَاوِيَهُمَا بَعْدَ الْعَقْدِ لَمْ يَصِحَّ
لَأَنَّ الْعِبْرَةَ بِعِلْمِ تَمَائِلِهِمَا حَالَةَ الْعَقْدِ .

• أقسام الربا ، ثلاثة :

١. ربا الفضل : وهو بيع الربوي بجنسه مع الزيادة في أحد العوضين.
 مثاله : اشتريت منك هذا الذهب (الجديد مثلاً) الذي وزنه ٨ غرامات
 بهذا الذهب (القديم) الذي وزنه ١٠ غرامات .
 أو اشتريت منك ٨ أصع أرزاً أسمر بـ ١٠ أصع أرزاً أبيض .
 ومن ربا الفضل ربا القرض : وهو ما جرّ نفعاً للمقرض^(١) .

٢. ربا اليد : وهو بيع الربوي بجنسه أو بغير جنسه مع اتحاد علة الربا مع
 التفريق قبل القبض^(٢) .

مثاله : اشتريت منك هذا الذهب (الجديد) الذي وزنه ١٠ غرامات بهذا
 الذهب (القديم) الذي وزنه ١٠ غرامات ، أو اشتريت منك ١٠ أصع أرزاً أسمر
 بـ ١٠ أصع أرزاً أبيض ، ولا يذكّران أجلاً ولكن يتفرقان قبل أن يتقابضا أو
 يتفرقان قبل أن يقبض أحدهما الآخر .

٣. ربا النسيأ : وهو بيع الربوي بجنسه أو بغير جنسه مع اتحاد علة الربا
 مع الأجل في العوضين أو أحدهما .
 مثاله : كالصورة السابقة ولكن يذكّران أجلاً في العقد للعوضين أو
 لأحدهما ويتقابضان في المجلس قبل التفريق .

(١) وإنما يجعل ربا القرض من ربا الفضل مع أنه ليس من هذا الباب ، لأنه لما شرط نفعاً
 للمقرض كان بمنزلة أنه باع ما أقرضه بما يزيد عليه من جنسه فهو منه حكماً .
 (٢) ونسب إلى اليد ، لأن القبض يحول بها أصالة .

• شروط صحة بيع الربوي : وهي زائدة على شروط البيع ، فإذا اختلف شرط منها حرّم وكان ربا :

- إذا اتحدت العلة واختلف الجنس يشترط شرطان :

١. المحلول : بأن يكون حالاً بحال أي : بدون ذكر أجل ولو يسيراً .

٢. التقابض : أي في تجليس العقد^(١) .

- وإذا اتحدت العلة والجنس^(٢) يشترط ثلاثة شروط :

١. المحلول .

٢. التقابض .

٣. المماثلة : أي مثلاً بمثل ، ولا بد من تماثلهما في مقياس الشرع .

- وإذا اختلفت العلة : جاز البيع بلا شرط من هذه الشروط كبيع أرز

بذهب أو بيع دقيق بفلوس .

- وإذا اختلف النوع واتحد الجنس . اشترطت الشروط الثلاثة كبيع

ذهب هندي بذهب يمني أو تمر مدني بتمر عمراقي .

اعتبار التماثل في حالة الكمال : يشترط في بيع الربوي بجنسه التماثل ،

والعبرة بالتماثل في حالة الكمال^(٣) ، فلا يصح بيع الرطب بالرطب أو العنب

بالعنب ، لأنهما ليسا في حالة الكمال ، وكذلك بيع العنب بالزبيب أو بيع

الرطب بالتمر .

(١) فلو قبض البعض دون البعض ضح فيما قبض دون ما لم يقبض على الأصح من قول

تفريق الصفقة.

(٢) وإن اختلف النوع فلا عبرة باختلاف النوع مع اتحاد الجنس كما سيأتي.

(٣) فلا تعتبر مماثلة الدقيق والسويق والتمر وكذا ما أثرت فيه النار بالطبخ أو القلي أو الشوي

بخلاف تأخير النار للتشيز كالغسل أو الشمن ، وإنما تعتبر في الحبوب خباً ، وفي السمن خباً أو

دُهناً ، وفي العنب والرطب زبيباً أو ثمرأ أو عصيراً أو خلأ.

استثناء بيع العرايا :

يُسْتثنى من اشتراط الماتلة في حالة الكمال مسألة واحدة وهي بيع العرايا ، وهو شراء الرطب على الثخل بالثمر أو شراء العنب على الشجر بالزبيب .

وَيُسْتَرْط فيه أن يَكُون دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُق^(١) وهو ما يساوي حالياً ٨٧٥ كيلو جرام تقريباً^(٢) .

(١) لحديث البخاري (٢٣٨٢) ومسلم (٣٩٧٣) عن أبي هريرة (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّضَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ) شَكَ دَاوُدُ بْنُ الْحَصَنِ أَخَذَ رَوَايَهُ فَأَخَذَ الشَّافِعِيُّ بِالْأَقْل .

(٢) وَتَحْتَوِى حَاصِلُ الشَّرْطِ نِشْغَةً .

١. أَنَّ يَكُونُ التَّبِيعُ عِنَبًا أَوْ رَطْبًا .

٢. وَأَنَّ يَكُونُ مَا عَلَى الْأَرْضِ مَكِيلًا وَالْآخَرُ غَرُوصًا .

٣. وَأَنَّ يَكُونُ مَا عَلَى الْأَرْضِ يَابِسًا وَالْآخَرُ رَطْبًا (بِقِطْعِ الرَّاءِ وَاسْتِكَابِ الطَّاءِ) .

٤. وَأَنَّ يَكُونُ الرُّطْبُ عَلَى رُءُوسِ الشَّجَرِ لِأَنَّ مِنْ حَكْمِ الرُّخْصَةِ أَكْلَ الرُّطْبِ عَلَى الشَّجَرِ فَلَوْ كَانَ الرُّطْبُ عَلَى الْأَرْضِ لَمْ يَصِبْ خِلَافًا لِمَنْعِهِمْ إِذِ الرُّخْصَةُ يُقْتَصَرُ بِهَا عَلَى تَحْلٍ وَرُودِهَا مِنْ شَرْحِ الرَّمْلِيِّ قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ . يُشْكَلُ عَلَى (م ر) أَنَّ تَحْلَ وَرُودِهَا الرُّطْبُ وَقَدْ أَخْفَوْا بِهِ الْعِنَبَ وَأَنَّ الصَّحِيحَ جَوَازُ الْقِيَاسِ فِي الرُّخْصِ .

٥. وَأَنَّ يَكُونُ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ .

٦. وَأَنَّ يَتَقَابِضَا قَبْلَ التَّفَرُّقِ لِأَنَّهُ بَيْعٌ مَظْمُونٌ بِمِثْلِهِ وَهُوَ يُسْتَرْطُ فِيهِ الْحُلُولُ وَالتَّقَابُضُ وَيُخْصَلُ الْقَبْضُ بِثَلِ الثَّمَرِ أَوْ الزَّبِيبِ لِأَنَّهُ مَتَقُولٌ وَبِالتَّخْلِيَةِ فِي الرُّطْبِ وَالْعِنَبِ الَّذِي عَلَى الشَّجَرِ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ التَّنْقُولِ .

٧. وَأَنَّ يَكُونُ تَحْتَ بُدْوِ الصَّلَاحِ .

٨. وَأَنَّ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ زَكَاةٌ .

٩. وَأَنَّ لَا يَكُونُ مَعَ أَحَدِهِمَا شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ حَنْبِهِ .

• مَلْحُوظَةٌ . بَيْعُ اللَّبَنِ ^(١) وَكَذَا السَّمْنُ وَالتَّخْيِضُ ^(٢) بَعْضُهُ يَبْغِضُ يَبْصُحُ ^(٣) ،
لَأَنَّهُ فِي حَالَةِ كَمَالٍ ، فَلَا يَجِبُ تَجْبِينُ اللَّبَنِ ^(٤) .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الرَّبْدِ» :

وَانْتَبَاهَا يُغْتَابِرُ الثَّمَانِثُلُ حَالُ كَمَالِ التَّفْعِ ، وَهُوَ حَاصِلُ
فِي لَبَنِ وَالثَّمَرِ ، وَهُوَ بِالرُّطْبِ رُخَصٌ فِي دُونِ نَصَابٍ كَالْعَنْبِ

• حُكْمُ بَيْعِ اللَّحْمِ ^(٥) بِالْحَيَوَانِ وَالْعَكْسِ : لَا يَبْصَحُ ^(٦) .

- وَأَمَّا بَيْعُ اللَّحْمِ بِاللَّحْمِ أَوْ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ فَصَحِيحٌ .

- حُكْمُ السَّمَكِ : إِذَا كَانَ حَيًّا فَهُوَ كَالْحَيَوَانِ ، وَإِذَا كَانَ مَيِّتًا فَهُوَ كَاللَّحْمِ .

(١) وَمِثْلُ اللَّبَنِ مَا شَابَهُهُ مِنَ الْمَائِعَاتِ كَالْأَذْهَانِ إِنْ لَمْ يَخْتَلِفْ أَصْلُهَا فَيَبْصَحُ يَبْغِضُ

يَبْغِضُ .

(٢) الَّذِي تُرْعَ مِنْهُ الرَّبْدُ .

(٣) وَالْعَبْرَةُ فِي اللَّبَنِ بِالْكَيْلِ ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ اللَّحْمِ ، لَأَنَّهُ أَضْنُهُ .

(٤) أَيِ : تَضْمِيرُهُ جُبْنًا .

(٥) وَكَذَلِكَ لَا يَبْصَحُ بَيْعُ مَا فِي مَعْنَى اللَّحْمِ كَالشَّحْمِ وَالْكَبِدِ وَالْإِلَيْنِ وَالطَّلْحَالِ وَالْبَكْلِيَّةِ وَالْجِلْدِ

قَبْلَ ذَبْغِهِ . وَكَذَا لَا يَبْصَحُ بَيْعُ الشَّيْءِ بِمَا اخْتِذَ مِنْهُ كَالدَّقِيقِ بِالْحِنْطَةِ وَالسَّنَمِيمِ بِالسَّنَمِ أَوْ بِالدَّهْنِ .

(٦) لِحَدِيثِ : (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَقَى عَنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى»

(١٠٨٧٥) وَعَمْرٍو ، وَلَأَنَّهُ جُنُسٌ فِيهِ الرُّبَا يَبْصَحُ بِأَصْلِهِ الَّذِي فِيهِ مِثْلُهُ فَلَمْ يَجْزُ كِبَاحُ الشُّمْرِجِ

بِالسَّنَمِيمِ .

الْمَخْرَجُ الشَّرْعِيُّ لِلتَّخْلَاصِ مِنَ الرَّبَا

لَوْ أَرَادَ بَيْعَ مَالٍ رَبَوِيٍّ بِجِنْسِهِ مَعَ زِيَادَةٍ^(١) فَلَهُ عِدَّةٌ مَخَارِجَ شَرْعِيَّةٍ^(٢) وَهِيَ:

١. أَنْ يَبِيعَ الْمَالَ الرَّبَوِيَّ (الذَّهَبَ أَوْ الْفِضَّةَ أَوْ الطَّعَامَ) بِفُلُوسٍ أَوْ بِعَرَضٍ وَبَعْدَ التَّقَابُضِ وَإِمْضَاءِ الْعَقْدِ^(٣) يَشْتَرِي مِنْهُ الْمَالَ الرَّبَوِيَّ الْآخَرَ بِفُلُوسٍ أَوْ بِعَرَضٍ^(٤).

٢. أَنْ يَقْرِضَ صَاحِبَهُ الْمَالَ الرَّبَوِيَّ (الذَّهَبَ أَوْ الْفِضَّةَ أَوْ الطَّعَامَ) بَدَلَ بَيْعِهِ لَهُ وَتَسْتَقْرِضَ مِنْهُ الْمَالَ الرَّبَوِيَّ الْآخَرَ بَدَلَ شِرَائِهِ مِنْهُ ثُمَّ يُبْرِيءَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ.

٣. أَنْ يَهَبَ كُلَّ وَاحِدٍ مَالَهُ لِلْآخَرِ .

٤. أَنْ يَبِيعَ لِصَاحِبِهِ الْمَالَ الرَّبَوِيَّ (الذَّهَبَ أَوْ الْفِضَّةَ أَوْ الطَّعَامَ) بِمِثْلِهِ دُونَ زِيَادَةٍ ثُمَّ يَهَبَ لِصَاحِبِهِ الزِّيَادَةَ .

فَجَمِيعُ هَذِهِ الطَّرِيقِ جَائِزَةٌ إِذَا لَمْ تُشْتَرَطْ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ .

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ : هَذِهِ الطَّرِيقُ وَإِنْ كَانَتْ جَائِزَةً عِنْدَنَا فَهِيَ مَكْرُوهَةٌ إِذَا تَوَيَّا ذَلِكَ.

(١) كَبِيعَ فِضَّةً بِجِنْسِهَا أَوْ بَيْعَ ذَهَبٍ بِجِنْسِهِ أَوْ فُلُوسٍ كَرِبَالَاتٍ أَوْ دُولَارَاتٍ بِجِنْسِهَا أَوْ طَعَامٍ بِجِنْسِهِ كَأُرْزٍ بِأُرْزٍ.

(٢) ذَكَرَهَا الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي كِتَابِهِ «رَوَضَةُ الطَّالِبِينَ» .

(٣) وَالْمَقْصُودُ بِـ(إِمْضَاءِ الْعَقْدِ) التَّخَايُرُ وَهُوَ اخْتِيَارُ لُزُومِ الْعَقْدِ كَمَا سَبَّأْنِي بَيَانُهُ فِي بَابِ الْخِيَارِ ، وَلَوْ اشْتَرَى الْمَالَ الرَّبَوِيَّ بِالْفُلُوسِ أَوْ بِالْعَرَضِ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْهُ قَبْلَ قَبْضِهِ لَمْ يَحْزَ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ قَبْضِهِ وَقَبْلَ التَّفَرُّقِ وَإِمْضَاءِ الْعَقْدِ جَازَ .

(٤) فَيَصِحُّ ذَلِكَ سَوَاءَ اتَّخَذَهُ عَادَةً أَمْ لَا .

حُكْمُ اتِّفَاقِ مُؤَسَّسَةِ مَالِيَّةٍ وَعَمِيلٍ عَلَى شِرَاءِ سِلْعَةٍ بِشَمَنِ حَالٍ

ثُمَّ بَيْعُهَا عَلَى الْعَمِيلِ بِشَمَنِ مُؤَجَّلٍ

صُورَتُهُ : زَيْدُ (الْعَمِيلِ) يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَ سِلْعَةً كَسَيَّارَةٍ - أَوْ دَارٍ - لَا يَمْلِكُ
قَتْنَهَا نَقْدًا فَيَقْضِي مُؤَسَّسَةُ مَصْرَفِيَّةٍ كَبْنِكَ أَوْ شَرِكَةً تِجَارِيَّةً كَمَعْرُضِ سَيَّارَاتٍ
أَوْ شَرِكَةٍ عَقَّارِيَّةٍ وَيَطْلُبُ مِنْهُمْ أَنْ يَشْتَرُوا السَّيَّارَةَ - أَوْ الدَّارَ - بِمَبْلَغٍ حَالٍ ثُمَّ
يَشْتَرِي هُوَ مِنْهُمْ ذَلِكَ بِمَبْلَغٍ مُؤَجَّلٍ أَعْلَى مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَوْا بِهِ مُقَسَّطٍ عَلَى
عِدَّةِ أَشْهُرٍ كَأَنْ يَشْتَرُوا السِّلْعَةَ بِ ٥٠ أَلْفًا مَثَلًا وَيَشْتَرِيهَا مِنْهُمْ بِ ٦٠ أَلْفًا
مُقَسَّطَةً عَلَى ٥٠ شَهْرًا كُلُّ شَهْرٍ ١٢٠٠ رِيَالًا .

الْحُكْمُ : يَجُوزُ ذَلِكَ بِشُرُوطٍ :

١. أَنْ تَتَمَلَّكَ الْمُؤَسَّسَةُ الْمَصْرَفِيَّةُ السَّيَّارَةَ بِالشَّرَاءِ الصَّحِيحِ لَهَا أَوَّلًا .
٢. أَنْ تَقْبِضَ الْمُؤَسَّسَةُ الْمَصْرَفِيَّةُ السَّيَّارَةَ مِنَ الشَّرِكَةِ الْبَائِعَةِ لِيَجِلَّ لَهَا
بَيْعُهَا بَعْدَ ذَلِكَ لِلْعَمِيلِ .
٣. أَنْ يَشْتَرِيَ زَيْدُ السَّيَّارَةَ مِنَ الْمُؤَسَّسَةِ الْمَصْرَفِيَّةِ بَعْدَ قَبْضِهَا مِنَ
الشَّرِكَةِ الْبَائِعَةِ .
- وَأَمَّا إِذَا أَخَذَ زَيْدٌ مِنَ الْبَنْكِ قَرْضًا لِأَجْلِ شِرَاءِ سَيَّارَةٍ أَوْ دَارٍ عَلَى أَنْ
يُسَدِّدَهُ عَلَى أَقْسَاطٍ مَعَ الزِّيَادَةِ فَهَذَا لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ رَبَا .

• مال الشخص الذي تحته يد غيره^(١) على ثلاثة أقسام :

١- مضمون ضمان عقيد : كالسبيح والتمن والتمهر فلا يجوز التصرف فيه قبل القبض^(٢) إلا ما استثنى .

٢- مضمون ضمان يد^(٣) : كالمقصوب والمعار فيجوز التصرف فيه قبل القبض^(٤) .

٣- غير مضمون فهذا فيه تفصيل :

١. إن لم يتعلق به حق ولا عمل : جاز التصرف فيه قبل القبض كالمال الذي تحته يد الشريك أو الوكيل^(٥) ، والرهن بقعة انفيكاكه^(٦) .

٢. وإن تعلّق به حق كالرهن قبل انفيكاكه أو عمل كالمستأجر عليه من نحو خياط أو صباغ : فليس له تصرف فيه قبل انفيكالك الرهن^(٧) وقبل العمل

(١) أي الكائن تحته يد غيره كالسبيح قبل القبض ولودبغة والمعارية والقبض المضمومة وغير ذلك .

(٢) ضمان العقيد . هو الضمان بالمقاتل كالسبيح يضمن بالتمن فليس للبائع والمشتري والزوجة التصرف في التمّن والسبيح والضدائي يبيع أو نحوه قبل قبضها .

(٣) ضمان اليد : هو الضمان بالتبدل الشرعي أي المثل في المثل والقيمة في المتقوم .

(٤) قبل مالك التصرف في العين المعارة والمضمومة مثلاً قبل قبضها .

(٥) أي أن لأحد الشريكين التصرف في نصيبه من المال المشترك وهو تحته يد شريكه ، وللموكل التصرف في العين التي وكل فيها حالة كونها تحته يد الوكيل .

(٦) أي أن للرهن التصرف في العين المرهونة بعد انفكالك الرهن وهي لا تزال تحته يد الرهن .

(٧) أي أن من وضع عند غيره رهناً ليس له التصرف فيه حتى ينفك الرهن أو يأذن له الرهن بإقتطاعه حتى الرهن به .

وَكَذَا بَعْدَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَلَّمَ الْأَجْرَةَ^(١)، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْعَمَلِ وَتُسَلِّمُ الْأَجْرَةَ جَازَ لَهُ التَّصَرُّفُ^(٢).

حَقُّ قَبْضِ الْمَبِيعِ وَحَبْسِهِ

- لِلْمُشْتَرِي : الْحَرِيَّةُ بِقَبْضِ الْمَبِيعِ إِنْ كَانَ ثَمَنُهُ مُوجَّلاً وَإِنْ حُلَّ لِأَنَّ الْبَائِعَ رَضِيَ بِبَقَائِهِ فِي ذِمَّتِهِ، وَلَهُ كَذَلِكَ الاسْتِقْلَالُ بِالْقَبْضِ^(٣).

- وَلِلْبَائِعِ : حَقُّ حَبْسِ الْمَبِيعِ إِذَا كَانَ الثَّمَنُ حَالاً حَتَّى يُسَلَّمَ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ.

حُكْمُ بَيْعِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ

• حُكْمُهُ : بَاطِلٌ سَوَاءَ كَانَ الْمَبِيعُ عَقَاراً، أَوْ طَعَاماً أَوْ غَيْرَهُمَا، وَكَذَلِكَ الْإِجَارَةُ وَالرَّهْنُ وَالْهَبَةُ وَغَيْرُهَا مِنَ التَّصَرُّفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ.

س : بِمَاذَا يَحْصُلُ الْقَبْضُ ؟

ج : يَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الْمَبِيعِ :

- فَإِذَا كَانَ بِمَا يُتَنَاوَلُ بِالْيَدِ فَيَحْصُلُ بِالتَّنَاوُلِ بِهَا.

(١) أَيُّ مَنْ اسْتَأْجَرَ غَيْرَهُ لِيَحْبِطَ لَهُ ثَوْبُهُ أَوْ يَضْبَعَهُ مَثَلاً لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي الثَّوْبِ بِبَيْعٍ أَوْ نَحْوِهِ قَبْلَ عَمَلِ الْأَجِيرِ مُطْلَقاً وَكَذَا بَعْدَهُ إِنْ لَمْ يُسَلِّمِ الْمُسْتَأْجِرُ الْأَجْرَةَ.

(٢) وَإِنْ كَانَتْ لَا تَرَالُ تَحْتَ يَدِ الْأَجِيرِ لِعَدَمِ تَعَلُّقِ حَقِّ بِهَا.

(٣) بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ صِحَّةُ قَبْضِهِ عَلَى تَسْلِيمِ الْبَائِعِ وَلَا إِذْنِهِ فِي الْقَبْضِ، وَلَعِنَ إِنْ كَانَ الْمَبِيعُ فِي دَارِ الْبَائِعِ أَوْ غَيْرِهِ، لَمْ يَكُنْ لِلْمُشْتَرِي الدُّخُولُ لِأَخْذِهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ فِي الدُّخُولِ، لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْعِشَّةِ وَهَتِكِ مِلْكِ الْغَيْرِ بِالدُّخُولِ، فَإِنْ امْتَنَعَ صَاحِبُ الدَّارِ مِنْ تَمْكِينِهِ جَازَ لَهُ الدُّخُولُ لِأَخْذِ حَقِّهِ، لِأَنَّ صَاحِبَ الدَّارِ - بِامْتِنَاعِهِ مِنَ التَّمْكِينِ - يَضْمُرُ كَالْغَاصِبِ لِلْمَبِيعِ.

- وإذا كان مما لا يُنقل كأرض أو بيت فيحصل بالتخلية وتسليم نحو
اليفتاج وإفراغه من أمتعة غير المشتري .

- وإن كان مما يُنقل كالسيارة فيحصل بالثقل من موضع إلى موضع آخر .
قال صاحب «صفوة الزبد» :

بيع المبيع قبل قبض أبطأ كالحوان إذا بلغ قوبلا

• ضمان المبيع قبل القبض : هو من ضمان البائع^(١) .

• التصرفات التي تصح قبل القبض : بعض التصرفات تصح قبل القبض

كالوقف وإباحة الطعام للفقراء والتذبير والوصية وقسمة غير الرد^(٢) والتذرية
لأنها قرينة .

• حكم بيع الفرار : لا يجوز ، وهو بيع ما انطوت عنا عاقبته وخفي

أمره ، أو هو ما تردد بين أمرين أغلبهما أخوفهما كبيع عبد من عبيدي أو
الظير في الهواء أو السمك في الماء^(٣) ، أو بيع البصل والجوز والفجل في الأرض
وكل ما هو مستور بالأرض^(٤) .

• يستثنى مما سبق الثحل فيصح بيعه في الهواء بشرط أن تكون أمه

وهي المغسوبة في الكوارة ويقال لها : الحلية ؛ لأن الغالب عوده إليها حينئذ .

(١) ويسمى ضمان عقدي كما تقدم .

(٢) سيأتي إن شاء الله في الجزء الرابع لاحقاً بيان التذبير في (كتاب الميثاق) وقسمة غير الرد
في (باب القسمة) .

(٣) ومثله بيع التجهول والنهب وما لم يرق قبل العقد .

(٤) أما بيع الخس والكزب فيصح ؛ لأن ما في الأرض منهما غير مقصود ؛ لأنه يُقطع

ويُرعى .

• الاختِكَارُ :

مَعْنَى الاحتكارِ : هو إمساك ما اشترى من الأقوات في وقتِ القلاء لا الرخص ليبيعه بأكثرَ عند اشتدادِ حاجةِ أهلِ بليده أو غيرهم إليه .
حكمه : يحرّم وهو من الكبائر^(١).

• أنواع العقود من جهة لزومها وعديمه ، ثلاثة :

١. عَقْدُ جَائِزٍ مِنَ الطَّرَفَيْنِ : أي يَجُوزُ لِكُلِّ مِنْهُمَا فَنَسْخُهُ .
٢. عَقْدٌ لَا زِمٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ : أي لَا يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا فَنَسْخُهُ بِلا مُوجِبٍ يَفْتَضِيهِ كَغَيْبٍ .
٣. عَقْدٌ لَا زِمٌ مِنْ طَرَفٍ وَجَائِزٌ مِنْ طَرَفٍ : كَالرَّهْنِ بَعْدَ الْقَبْضِ لَا زِمٌ مِنْ جِهَةِ الرَّاهِنِ وَجَائِزٌ مِنْ جِهَةِ الْمُرْتَهِنِ .

• العقودُ الجائِزةُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ ، عشرة :

- ١- الوَكَّالَةُ .
- ٢- الوَدِيعَةُ .
- ٣- العَارِيَةُ .
- ٤- الهِبَةُ قَبْلَ الْقَبْضِ .

(١) لقوله ﷺ : (لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ) رواه مسلم (١٤٠٧) قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الخاطِئُ: العاصي الأثم ، وقوله ﷺ : (مَنْ احْتَكَرَ طَعَاماً أَرْبَعِينَ يَوْماً فَقَدْ هَرَى مِنَ اللَّهِ ، وَهَرَى اللَّهُ مِنْهُ) رواه أحمد (١٨٨٠) ، وقوله ﷺ : (الْخَالِبُ مَرْذُوقٌ وَالْمَحْتَكِرُ مَلْعُونٌ) رواه ابن ماجه (٢١٥٣) ، وقوله ﷺ : (مَنْ احْتَكَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ طَعَامَهُمْ ضَرْبَةَ اللَّهِ بِالْجَذَامِ وَالْإِفْلَاسِ) رواه ابن ماجه (٢١٥٥).

- ٥- الشَّرَكَةُ .
- ٦- الجُعَالَةُ .
- ٧- القِرَاضُ .
- ٨- المُسَابَقَةُ .
- ٩- الرُّهْنُ قَبْلَ الْقَبْضِ .
- ١٠- الوصية للمغير بشيء .

• الْعُقُودُ الْمَجَائِزَةُ مِنْ طَرَفٍ وَاللَّازِمَةُ مِنَ الْآخَرِ سِتَّةُ :

- ١- الرُّهْنُ : لَازِمٌ مِنْ جِهَةِ الرَّاهِنِ بَعْدَ الْقَبْضِ ، وَجَائِزٌ مِنْ جِهَةِ الْمُرْتَهِنِ .
- ٢- الضَّمَانُ : لَازِمٌ مِنْ جِهَةِ الضَّامِنِ ، وَجَائِزٌ مِنْ جِهَةِ الْمَضْمُونِ لَهُ .
- ٣- الْحِرْزِيَّةُ : لَازِمَةٌ مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ ، وَجَائِزَةٌ مِنْ جِهَةِ الْكَافِرِ .
- ٤- الْأَمَانُ : لَازِمٌ مِنْ جِهَةِ الْمُسْلِمِ ، وَجَائِزٌ مِنْ جِهَةِ الْكَافِرِ .
- ٥- الْكِتَابَةُ : لَازِمَةٌ مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ ، وَجَائِزَةٌ مِنْ جِهَةِ الْمَكَاتِبِ .
- ٦- هَبَةُ الْأَصْلِ لِفُرْعِهِ بَعْدَ الْقَبْضِ : لَازِمَةٌ مِنْ جِهَةِ الْفَرْعِ ، وَجَائِزَةٌ مِنْ جِهَةِ الْأَصْلِ .

• الْعُقُودُ اللَّازِمَةُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ ، عَشْرَةٌ :

- ١- الْإِجَارَةُ .
- ٢- الْحُلْعُ .
- ٣- الْمُسَاقَاةُ .
- ٤- الْوَصِيَّةُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي .
- ٥- التَّبِيعُ .
- ٦- التَّكَاحُ .

- ٧- الصُّلَح .
 ٨- الحَوَالَة .
 ٩- الهبة بعد القبض لغير الفرع .
 ١٠- السَّلَم ^(١) .

(١) وَقَدْ نَظَّمَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ فَقَالَ :

مِنْ الْعُقُودِ جَائِزٌ ثَمَانِيَةٌ :	وَكَالَةٌ ، وَدَيْعَةٌ ، وَعَارِيَةٌ
وَهَبَةٌ مِنْ قَبْلِ قَبْضٍ ، وَكَذَلِكَ	شَرِكَةٌ ، جَعَالَةٌ ، قَرَضِيَّةٌ
ثُمَّ السَّبَاقُ خَتْمُهَا ، وَلَا يَزِمُ	مِنْ الْعُقُودِ مِثْلُهَا وَهَابِيَةٌ :
إِجَارَةٌ ، خُلْعٌ ، مُسَاقَاةٌ كَذَا	وَصِيَّةٌ ، بَيْعٌ ، يَحْكَاخُ الْغَانِيَّةُ
وَالصُّلْحُ أَيْضًا ، وَالْحَوَالَةُ الَّتِي	تَنْقُلُ مَا فِي ذِمَّةِ إِفَانِيَّةٍ
وَحَمَلَةٌ لَا زِمَّةَ مِنْ جِهَةٍ :	رَهْنٌ ، طَعْنٌ ، حِزْبَةٌ ، أُمَانِيَّةٌ
كِتَابَةٌ ، وَهِيَ الْخِتَامُ بِأَفْقَى	فَاسْتَعِ بِأُذُنِ لِلصَّوَابِ وَاعْبِيَّةُ

باب الخيار

• الأَصْلُ فِي الْبَيْعِ : الزُّرْمُ^(١) إِلَّا أَنَّ الشَّرْعَ أَثْبَتَ فِيهِ الْخِيَارَ رِفْعاً

بِالْمُتَعَاقِدِينَ.

مَعْنَى الْخِيَارِ : طَلَبُ خَيْرِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ إِمْضَاءِ الْعَقْدِ وَقَسْخِهِ .

- أَقْسَامُ الْخِيَارِ : ثَلَاثَةٌ^(٢) :

١. خِيَارُ مَجْلِسٍ^(٣) .

٢. خِيَارُ شَرْطٍ^(٤) .

٣. خِيَارُ غَيْبٍ^(٥) .

(١) لِأَنَّ الْقَضَاءَ مِنْهُ الْمَلِكُ وَالتَّصَرُّفُ ، وَكِلَاهُمَا مِنْ الزُّرْمِ .

(٢) وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا نَوْعَيْنِ :

١. خِيَارُ نَفْسَةٍ : مَا يَتَعَاظَاهُ الْمُتَعَاقِدَانِ بِاخْتِيَارِهِمَا وَشَهَوْتِهِمَا مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى فَوَاتِ أَمْرٍ

فِي الْمَبِيعِ ، وَسَبَبُهُ : الْمَجْلِسُ أَوْ الشَّرْطُ .

٢. خِيَارُ تَقْيِصَةٍ أَيْ غَيْبٍ .

(٣) وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ ﷺ : (الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا فَإِنْ صَدَقَا وَتَيَسَّرَ بُورْكُ لُهُمَا فِي

بَيْعِهِمَا وَإِنْ كَذَبَا وَكُتِمَا لَمْ يَحْمَقْتَ بَرَكَةٌ بَيْنَهُمَا) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٠٨٢) وَمُسْلِمٌ (٣٩٣٧) .

(٤) وَالْأَصْلُ فِيهِ حَدِيثُ مُنْقِذِ بْنِ عَمْرٍو ، وَكَانَ رَحْلاً قَدْ أَصَابَتْهُ آفَةٌ فِي رَأْسِهِ ، فَكَسَّرَتْ

لِسَانَهُ ، وَكَانَ لَا يَدْعُ عَلَى ذَلِكَ التَّجَارَةَ ، فَكَانَ لَا يَزَالُ يُغَيِّرُ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ

لَهُ ﷺ (إِذَا أَنْتَ بَايَعْتَ ، فَقُلْ لَا خِلَافَةَ ، ثُمَّ أَنْتَ فِي كُلِّ سِلْعَةٍ ابْتِغَيْتَهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَ لَيَالٍ ، فَإِنْ

رَضِيتَ فَأَمْسِكْ ، وَإِنْ سَخِطْتَ فَأَرُدْهَا عَلَى صَاحِبِهَا) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢٣٥٥) وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ

(٢١٠٧) وَمُسْلِمٌ (٣٩٣٩) .

(٥) وَالْأَصْلُ فِيهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَحْلاً ابْتِاعَ غُلَامًا فَأَقَامَ عِنْدَهُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُقِيمَ

ثُمَّ وَجَدَ بِهِ غَيْبًا فَحَاصَصَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرَدَّ عَلَيْهِ فَقَالَ الرَّجُلُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ اسْتَقْلَمَ غُلَامِي ؟

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (الْحَرَّاجُ بِالضَّمَانِ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥١٢) .

الأول : خيار المجلس :

يُثَبَّتُ لِلْعَاقِدِينَ الْخِيَارَ مَا دَامَا فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ ، وَيَثْبُتُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْبَيْعِ ، وَلَا يَجُوزُ شَرْطُ نَفْيِ الْخِيَارِ فِي الْعَقْدِ ، وَلَا يَثْبُتُ فِيمَا لَا يَسَى بَيْعاً كَالْإِبْرَاءِ وَالْهَبَةِ وَالشَّرَكَةِ وَالْقَرَاضِ وَالرَّهْنِ وَالْحَوَالَةِ وَالْإِجَارَةَ^(١).

• شروط المعاوضة التي يثبت فيها خيار المجلس :

- ١- أن تكون معاوضة محضة ، خرج به التكاخ فلا خيار لمجلس فيه.
- ٢- أن تكون واقعة على عين فلا خيار في الإجارة.
- ٣- أن تكون لازمة من الجانبين فلا خيار في الكتابة.
- ٤- ألا يكون فيها تملك فوري كالشفعة فلا خيار فيها.
- ٥- ألا تكون جارية تجرى الرخص كالحوالة فلا خيار فيها.

• انقطاع خيار المجلس : ينقطع بأحد أمرين :

١. بالتخاير : أي بأن يختارا بعد العقد إمضاء العقد ولزومه أو يختارا أحدهما دون الآخر ، فينقطع خيار الذي اختار ويبقى خيار الآخر .
- صورته : أن يقولوا : (اخترنا لزوم العقد) أو نحو ذلك ، أو يقول أحدهما للآخر : (اخترت لزوم العقد) فينقطع خيار القائل .

(١) لأنها لا تستحق بيعاً والحذر إنما ورد في البيع .

٢. بِالتَّفَرُّقِ بِالْأُبْدَانِ^(١) عُرْفًا^(٢) وَاخْتِيَارًا : فَمَا دَامَا فِي تَحْلِيلِ وَاحِدٍ أَوْ قَامَا وَتَمَاشِيَا طَوِيلًا وَلَمْ يَتَفَرَّقَا دَامَ خِيَارُهُمَا ، وَإِنْ أَغْرَضَا عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْعَقْدِ ، فَكُلُّ مَا عَدَّهُ الْعُرْفُ تَفَرُّقًا اعْتَبِرَ تَفَرُّقًا^(٣) .

- صَوْرُ التَّفَرُّقِ : التَّفَرُّقُ فِي ذِكَانٍ صَغِيرٍ يَكُونُ بِالْخُرُوجِ مِنْهُ ، وَالتَّفَرُّقُ فِي ذِكَانٍ كَبِيرٍ يَكُونُ بِالْإِنْتِقَالِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ ، وَالتَّفَرُّقُ فِي الشَّارِعِ أَوْ السَّاحَةِ بِأَنْ يُولِيَ أَحَدُهُمَا ظَهْرَهُ لِلآخَرِ وَيَمْشِي ثَلَاثَ خَطَوَاتٍ^(٤) .

وَالتَّفَرُّقُ بِالْأَزْوَاجِ : لَا يَنْقَطِعُ بِهِ الْخِيَارُ كَأَنْ مَاتَ ، فَيَنْتَبِثُ الْخِيَارُ لَوَرَثَتِهِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ^(٥) فَيَنْتَقِلُ الْخِيَارُ لَوْلِيِّهِ^(٦) .
وَالتَّفَرُّقُ مُكْرَهًا : لَا يَنْقَطِعُ بِهِ الْخِيَارُ كَذَلِكَ^(٧) .

(١) وَلَوْ كَانَ جَهْلًا أَوْ سَهْوًا .

(٢) لِأَنَّ كُلَّ مَا لَمْ يَسْلُ لَهْ خَدٌّ فِي اللَّفْظِ وَلَا فِي الشَّرْعِ يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ .

(٣) وَلَوْ هَرَبَ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يَتَّبِعْهُ الْآخَرُ بَطَلَ خِيَارُهُمَا إِلَّا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْهَارِبِ نَائِبًا مَثَلًا فَلَا يَبْطُلُ خِيَارُهُ ، لِإِقْدَامِ تَتَكْبِيهِ مِنَ التَّبَعِيَةِ أَوْ الْقَسْعِ .

(٤) مَسْأَلَةٌ دَقِيقَةٌ : لَوْ تَنَادَيَا بِالتَّبِيعِ وَمَوْقِعُ كُلِّ مِنْهُمَا بَعِيدٌ عَنِ الْآخَرِ فَيَنْتَبِثُ الْخِيَارُ لِهَذَا مَا لَمْ يُفَارِقْ أَحَدُهُمَا مَكَانَهُ ، فَإِنْ مَشَى كُلُّ مِنْهُمَا وَلَوْ إِلَى جِهَةٍ صَاحِبِهِ انْقَطَعَ خِيَارُهُمَا .

(٥) وَمِثْلُ الْإِغْمَاءِ وَالْجُنُونِ : الْحَرَسُ إِذَا لَمْ تُفْهَمْ لَهُ إِشَارَةٌ وَلَا كِتَابَةٌ .

(٦) وَالْبَيْتَرَةُ بِتَحْلِيلِ وَلِيِّهِ حِينَ الْعِلْمِ بِالتَّوْتِ وَالتَّبِيعِ .

(٧) فَلَوْ أُكْرِهَ أَحَدُهُمَا عَلَى التَّفَرُّقِ لَمْ يَنْقَطِعْ خِيَارُهُ دُونَ خِيَارِ الْآخَرِ ، لِتَتَكْبِيهِ مِنَ الْقِيَامِ مَعَهُ .

فَلَوْ مَنَعَ الْآخَرُ مِنَ الْخُرُوجِ مَعَهُ لَمْ يَنْقَطِعْ خِيَارُهُ أَيْضًا .

الثاني : خيار الشرط :

وهو بأن يشترط العاقدان أو أحدهما وقتاً معيناً يختاراً فيه لزوم البيع أو فسخه^(١).

- وتثبت ذلك في جميع أنواع البيع إلا ما يشترط فيه القبض في المجلس كالبيع الربوي والسلم.

• شروط صحة خيار الشرط ، ستة :

١. ذكر المدة : فإذا لم يذكرها لم يصح .
٢. أن تكون المدة معلومة ، فإن جهلت لم يصح .
٣. ألا تزيد على ثلاثة أيام ، وتدخل الليالي تبعاً للأيام^(٢).
٤. أن تكون الثلاثة الأيام من حين الشرط سواء في العقد أو بعده لا من حين التفريق .
٥. أن يكون المبيع مما لا يتغير غالباً في تلك المدة ، فلا يصح الخيار في دجاج مشوي ثلاثة أيام مثلاً ، أما إذا كانت المدة مما لا يتغير فيها كساعة فيصح .

٦. أن تكون الأيام متصلة .

قال صاحب «صفوة الزبد» :

ويشترط الخيار في غير السلم ثلاثة ، ودونها من حين تم ولو شرط لأحدهما الخيار يوماً أو يومين وللآخر ثلاثة جاز .

(١) ونسب خيار التروي : أي التثني والإرادة .

(٢) سواء السابقة منها على الأيام والمتأخرة عند ابن حجر ، وعند الرمي الليلة المتأخرة لا تدخل .

الْقَالِثُ : خِيَارُ الْعَيْبِ :

وَهُوَ أَنْ يَجِدَ الْمُشْتَرِي فِي السَّلْعَةِ عَيْباً فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَفْسَخَ الْعَقْدَ وَيَرْدِّ السَّلْعَةَ إِلَى صَاحِبِهَا .

- ضَابِطُ الْعَيْبِ : مَا يُنْقِصُ الْعَيْنَ أَوْ الْقِيَمَةَ نَقْصاً يَفُوتُ بِهِ غَرَضُ صَحِيحٌ ، وَالْغَالِبُ فِي جَنْسِ ذَلِكَ الْمَبِيعِ عَدَمُهُ ، وَيَتَبَيَّنُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْبَيْعِ .

- شَرْحُ الضَّابِطِ :

- مَا يُنْقِصُ الْعَيْنَ أَوْ الْقِيَمَةَ : نَاقِصُ الْعَيْنِ : كَكِتَابٍ نَقَصَ مِنْهُ وَرَقَةٌ أَوْ وَرَقَتَانِ وَكشاة ناقصة أذن .

نَاقِصُ الْقِيَمَةِ : كَشِئَةٍ مَرِيضَةٍ .

- يَفُوتُ بِهِ غَرَضُ صَحِيحٌ : أَيُّ أَنْ يَكُونَ الْعَيْبُ بِمَا لَا يُتَسَامَحُ فِيهِ وَيُفُوتُ عَلَى الْمُشْتَرِي غَرَضاً صَحِيحاً .

- وَالْغَالِبُ فِي جَنْسِ ذَلِكَ الْمَبِيعِ عَدَمُهُ . وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْغَالِبُ وُجُودَ هَذَا الْعَيْبِ فَلَا يَضُرُّ ، كَالثِيَابِ لِلْأَمَةِ ، أَوْ اشْتَرَى عَبْدًا فَوَجَدَهُ تَارِكاً لِلصَّلَاةِ ، أَوْ اشْتَرَى سَيَّارَةً مُسْتَعْمَلَةً فَوَجَدَهَا مُسَنَكَّرَةً ، وَكَذَلِكَ خِصَاءُ الشَّيْثَانِ^(١) .

(١) حُصْنُ الْخِصَاءِ : لَا يَجُوزُ الْخِصَاءُ إِلَّا لِلْخَتَّانِ الْمَأْكُولِ الصَّغِيرِ فِي الزَّمَنِ الْمُعْتَدِلِ لِطَبِيعِ لَحْمِهِ ، بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَأْكُولِ كَالْعَبِيدِ وَالْحَمِيرِ وَالْكَهْمَرِ ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي زَمَنِ غَيْرِ مُعْتَدِلٍ كَشِدَّةِ الْحَرِّ أَوْ التَّيَرِدِ ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِقَمْرِ طَبِيعِ اللَّحْمِ .

• أسباب خيار العيب : ثلاثة^(١) وعندها يُردُّ بها المبيع :

- ١- فَوَاتُ أَمْرٍ مَقْصُودٍ مِنْ قَضَاءٍ غَرَفِي : كظهور العيب الذي يُنْقِصُ العَيْنَ أَوْ الْقِيَمَةَ وهو الذي تَمَّ بَيَانُهُ.
- ٢- فَوَاتُ أَمْرٍ مَقْصُودٍ مِنَ التَّيْزَامِ شَرْطِي : كَأَنْ شَرَطَ فِي الْمَبِيعِ شَيْئاً كَكُونِ الدَّابَّةِ حَامِلاً أَوْ ذَاتَ لَبَنٍ فَاخْتَلَّ الشَّرْطُ.
- ٣- فَوَاتُ أَمْرٍ مَقْصُودٍ مِنْ تَغْيِيرِ فِعْلِي : كالتَّضَرُّبِ وَهِيَ أَنْ يَتْرَكَ الْبَائِعُ حَلَبَ الدَّابَّةِ قَبْلَ بَيْعِهَا لِيُوَهِّمَ لِلْمُشْتَرِي كَثْرَةَ لَبَنِهَا .

• شُرُوطُ رَدِّ الْمَبِيعِ الْمَعِيبِ .

يَجُوزُ لِلْمُشْتَرِي^(٢) رَدُّ الْمَبِيعِ الْمَعِيبِ بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ :

١. أَنْ يَكُونَ الْعَيْبُ قَدِيماً : أَيَّ مَوْجُوداً عِنْدَ الْبَائِعِ قَبْلَ قَبْضِ الْمُشْتَرِي ؛
- لأنَّ الْمَبِيعَ قَبْلَ الْقَبْضِ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ .

(١) وهناك تقسيم آخر للعيوب وهو أنها ستة :

١. عيب المبيع : وهو المقصود هنا .

٢. عيب النعم : وهو في الأضحية والهدي والعقيقة وهو ما ينقص اللحم .

٣. عيب الإجازة : وهو ما أثر في المنفعة تأثيراً يظهر به تماوت في الأجرة .

٤. عيب النكاح : وهو ما يُنْقَرُ عن الوطء ويكسر الشهوة .

٥. عيب الصداق : وهو ما يفتقر به غرض صحيح سواء غلب في جنبه عدمه أم لا .

٦. عيب رقية الكفارة : وهو ما أضر بالعمل إضراراً بيناً .

(٢) إما أن يردَّ المشتري بنفسه أو بوكيله أو البائع أو وكيله أو وارثه أو وليه ،

ولولي المشتري ووارثه الردُّ أيضاً .

مَسْأَلَةٌ : إِذَا تَنَازَعَا فِي الْعَيْبِ وَكُلُّ مِنْهُمَا يَقُولُ : (حَدَّثَ الْعَيْبُ عِنْدَكَ) وَلَمْ تَوْجَدْ بَيِّنَةً ٢ .

فَإِنْ كَانَ يُحْتَمَلُ وَقُوعُهُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَالْبَائِعِ : صُدِّقَ الْبَائِعُ بِبَيِّنِهِ .

وَإِنْ كَانَ لَا يُمَكِّنُ حَدُوثَهُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي : صُدِّقَ الْمُشْتَرِي .

أَوْ لَا يُمَكِّنُ حَدُوثَهُ عِنْدَ الْبَائِعِ : صُدِّقَ الْبَائِعُ بِلَا يَمِين .

٢ . تَرَكَ الاسْتِعْمَالَ : بَعْدَ الاِطْلَاعِ عَلَيْهِ وَلَوْ طَالَتِ الْمُدَّةُ ، فَلَوْ اسْتَعْدَمَهُ وَلَوْ لِفَتْرَةٍ قَلِيلَةٍ فَلَا رَدَّ^(١) .

٣ . أَنْ يَكُونَ الرَّدُّ عَلَى الْقَوْرِ : عَادَةً ، فَإِنْ تَأَخَّرَ لِغَيْرِ عُذْرٍ بَطَلَ الْخِيَارُ^(٢) .

٤ . أَنْ يَكُونَ الْعَيْبُ بَاقِيًا حِينَ الرَّدِّ ، فَلَوْ زَالَ الْعَيْبُ قَبْلَهُ فَلَا رَدَّ .

- لَا يَجُوزُ لِلْبَائِعِ بَيْعُ سِلْعَةٍ فِيهَا عَيْبٌ دُونَ تَوْضِيحِهَا لِلْمُشْتَرِي .

• مِلْكُ الْمَبِيعِ أَثْنَاءَ مُدَّةِ الْخِيَارِ . أَيِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ أَوْ الشَّرْطِ .

- إِنْ انْفَرَدَ بِهِ أَحَدُ الْعَاقِدَيْنِ : قَالَ مِلْكُ لَهُ^(٣) .

- وَإِنْ كَانَ الْخِيَارُ لَهُمَا : قَالَ مِلْكُ مَوْقُوفٌ ، فَإِذَا فُسِّخَ الْبَيْعُ ثَبَتَ أَنَّهُ

لِلْبَائِعِ ، وَإِذَا أُجِيزَ ثَبَتَ أَنَّهُ لِلْمُشْتَرِي^(٤) .

وَحَيْثُ حُكِمَ بِمِلْكِ الْمَبِيعِ لِأَحَدِهِمَا حُكِمَ بِمِلْكِ الثَّمَنِ لِلْآخَرِ ،

وَحَيْثُ وَقِفَ الْمَبِيعُ وَقِفَ الثَّمَنُ كَذَلِكَ .

(١) لِأَنَّهُ اسْتَعْدَمَهُ لَهُ بَعْدَ الاِطْلَاعِ عَلَى الْعَيْبِ بِشَرْطِ بَرَاهَانِهِ .

(٢) وَيُعْذَرُ لَوْ جَهِلَ فَوْرِيَّةَ الرَّدِّ .

(٣) وَالزُّوَائِدُ وَالسُّؤَالَةُ تَابِعَةٌ لِمَنْ مَلَكَ .

(٤) فَإِنْ أَنْفَقَ أَحَدُهُمَا وَتَمَّ الْبَيْعُ لِقَمَرِهِ رَجَعَ عَلَيْهِ بِمَا أَنْفَقَ .

• التَّصَرُّفُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ :

لو تصرف الذي له الخيارُ فإن كان البائعُ اعتبرَ فسخاً ، وإن كان المشتري اعتبرَ إجازةً ، وذلك كالبيع والإجارة .

• حُكْمُ بَيْعِ الْمَبِيعِ بِشَرْطِ بَرَاءَتِهِ مِنَ الْعُيُوبِ : يَصِحُّ الْعَقْدُ .

وَفِي حُكْمِ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْعَيْبِ تَفْصِيلٌ :

ثَارَةٌ يَكُونُ فِي الْحَيَوَانِ وَثَارَةٌ يَكُونُ فِي غَيْرِ الْحَيَوَانِ :

فَإِنْ كَانَ الْعَيْبُ فِي الْحَيَوَانِ : فَيَبْرَأُ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ بَاطِنٍ ^(١) مَوْجُودٍ بِهِ حَالَ الْعَقْدِ لَمْ يَعْلَمْهُ الْبَائِعُ ، وَلَا يَبْرَأُ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ بَاطِنٍ عَلِمَ بِهِ الْبَائِعُ قَبْلَ الْبَيْعِ ^(٢) أَوْ كُلِّ عَيْبٍ ظَاهِرٍ فِيهِ مُطْلَقاً .

وَأِنْ كَانَ فِي غَيْرِ الْحَيَوَانِ : فَلَا يَبْرَأُ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ بَاطِنٍ فِيهِ .

مَسْأَلَةٌ : لَوْ وُجِدَ عَيْبٌ قَدِيمٌ لَكِنْ لَا يُعْرَفُ (لَا يُظَنُّ عَلَيْهِ) إِلَّا بِأَحْدَاثِ عَيْبٍ جَدِيدٍ كَتَقْوِيرٍ ^(٣) بِطَيِّخٍ مَدَوْدٍ جَازَ لَهُ الرَّدُّ وَلَا أَرُشٌ ^(٤) عَلَيْهِ ^(٥) .

(١) ضابط العيب الباطن . كل ما يعسر الاطلاع عليه ، وقيل : ما يوجد في محل لا تحب رؤيته في المبيع لأجل صحة البيع ، والظاهر بخلافه .

(٢) لأن الحيوان يأكل في حالتي صحته وسقيته فقلما ينفك عنه عيب ظاهراً أو خفياً ، فاحتاج البائع لهذا الشرط ليمتثل بلزوم البيع فيما يُعذر فيه .

(٣) التقوير : القطع .

(٤) أي لا أرش على المشتري الراد لتسليط البائع له على كسره ، لتوقيف علم عيبه عليه .

(٥) الأرش بوزن القرش في الأصل دية المهرجات ، ثم استعمل في التفاوت بين قيم الأشياء كما لو كانت قيمة المبيع سليماً مئة ومعيّاً تسعين ، فالأرش . التفاوت الحاصل بين القيسيتين وهو هنا : عشرة .

باب الأصول والثمار^(١)

• الأصول : هي الأرض والشجر.

• حالاته : تارة يبيع الشجرة منفردة عن الثمرة ، وتارة يبيع الثمرة

منفردة عن الشجرة ، وتارة يبيعهما معاً.

وتارة يبيع الأرض منفرداً عن الزرع ، وتارة يبيع الزرع منفرداً عن الأرض ، وتارة يبيعهما معاً.

المحکم : إذا باع الشجرة مع الثمرة أو الأرض مع الزرع صح^(٢) مطلقاً^(٣) أي قبل بدو الصلاح أو بعده.

• وإذا باع الثمرة فقط أو الزرع فقط : ففيه تفصيل :

١. إذا كان بعد بدو الصلاح ولو حبة : صح^(٤) مطلقاً^(٥) أي اشترط القطع أم الإبقاء أم أطلق^(٦).

(١) أي يبيع الأصول والثمار ، والأصل فيها أحاديث منها حديث أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ نعى عن بيع الثمار حتى تزهى فقيل له وما تزهى ؟ قال . (حتى تخمر فقال . أرأيت إذا منع الله الثمرة بم يأخذ أحدكم مال أخيه) رواه البخاري (٢١٩٨) وقوله ﷺ . (لا تبيعوا القصر حتى يبدؤ صلاحه) رواه البخاري (٢١٨٣).

(٢) لأن الثمرة تابعة للأصل وهو غير متعرض للعاقبة .

(٣) ولا يجهز هنا البيع بشرط القطع لأن فيه خجراً على المشتري في ملكه .

(٤) وسبب الصحة هو أمن العاقبة عليها غالباً ، ليعطيها ويكثر ثوابها .

(٥) إلا إذا كانت الثمرة يغلب تلاحقها واختلاط حاديتها بتواجدها كالتين ، فلا يصح بيعها ولو بعد بدو صلاحها إلا بشرط القطع .

(٦) فإذا شرط القطع لزم المشتري الوفاء به ، وإن لم يستج البائع بتركها إلى أوان الحذاذ ، فإن لم يقطع طالب البائع المشتري بأجرة الفل إن مضى وقت وإليه أجره ، وكذلك لو شرط الإبقاء وجب الوفاء به ، ولو أطلق وجب الإبقاء إلى أوان الحذاذ .

٤. إذا كانَ قَبْلَ بُدْوِ الصَّلَاحِ : فَيَصِحُّ بِشَرْطِ الْقَطْعِ^(١) ، وأما إذا شَرَطَ الْإِبْقَاءَ
أَوْ أَطْلَقَ فَلَا يَصِحُّ^(٢) . وَشَرَطَ كَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْمَقْطُوعُ مُنْتَفِعاً بِهِ .
- مَعْنَى بُدْوِ الصَّلَاحِ :

فِي الشَّعْرِ : إِنْ كَانَ يَمَّا يَتَلَوَّنُ : فَيَتَلَوَّنُهُ إِلَى خُمْرَةٍ أَوْ صُفْرَةٍ .
وَإِنْ كَانَ لَا يَتَلَوَّنُ : فَيُظْهِرُ مَبَادِيئَ التُّضْجِ فِيهِ بِحَيْثُ يَطِيبُ أَكْلُهُ .
فِي الزَّرْعِ (الْحُبُوبِ) : بِاشْتِدَادِهِ وَتَصْلُبِهِ^(٣) .
- كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

وَأَشْرَطَ لِيَبِيعَ ثَمَرًا أَوْ زَرْعًا مِنْ قَبْلِ طِبِّ الْأَكْلِ : شَرَطَ الْقَطْعَ

(١) حَقٌّ فِي بَيْعِ الْعَمْرَةِ لِصَاحِبِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِالشَّرْطِ ، إِذَا لَا مَعْنَى لِتَكْلِيفِهِ
قَطْعَ ثَمَرِهِ عَنْ شَجَرِهِ ، وَفَائِدَةُ الشَّرْطِ صِحَّةُ الْبَيْعِ فَقَطْ .
(٢) لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ عَلَى الثَّمَرَةِ مِنَ الْعَاهَاتِ غَالِبًا .

(٣) وَمَنْ بَاعَ ثَمَرًا أَوْ زَرْعًا بَعْدَ بُدْوِ صِلَاحِهِ بِشَرْطِ الْإِبْقَاءِ أَوْ مَعَ الْإِطْلَاقِ وَكَانَ مَالِكًا لِأَصْلِهِ
فَعَلَيْهِ تَقْيِيدُهُ فَذَرَا مَا تُشِيرُ بِهِ الثَّمَرَةُ أَوْ الزَّرْعُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْرُطَهُ عَلَى الشُّفْعَاءِ ، لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ
لِمَقْتَضَى الْعَقْدِ .

باب القرض

• تعريف القرض :

لُغَةً : الْقَطْعُ .

شَرْعاً : تَمْلِيكُ الشَّيْءِ عَلَى أَنْ يَرُدَّ مِثْلَهُ .

• حُكْمُهُ : الإِقْرَاضُ سُئِلَ^(١) ، لِأَنَّ فِيهِ إِعَانَةً عَلَى كَشْفِ كُرْبَةِ مَكْرُوبٍ .

• فَضْلُهُ : كَبِيرُ لِقَوْلِهِ ﷺ : (مَنْ نَفَسَ عَنْ أَخِيهِ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا

نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ)^(٢) . وَقَوْلِهِ ﷺ : (مَنْ أَقْرَضَ لِلَّهِ

مَرَّتَيْنِ كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ أَحَدِهِمَا لَوْ تَصَدَّقَ بِهِ)^(٣) .

وَبَعْضُهُمْ فَضَّلَهُ عَلَى الصَّدَقَةِ^(٤) ، وَالْمُعْتَمِدُ أَنَّ الصَّدَقَةَ أَفْضَلُ مِنْهُ .

• حُكْمُ الْاِقْتِرَاضِ : تَارَةً يَحْرُمُ ، وَتَارَةً يَجِبُ وَتَارَةً يَجُوزُ :

فِيحْرُمُ الْاِقْتِرَاضُ : عَلَى غَيْرِ الْمَضْطَرِّ إِنْ لَمْ يَزَجْ الْوَفَاءَ مِنْ جِهَةٍ ظَاهِرَةٍ فَوْرًا

فِي الدِّينِ الْحَالِ وَعِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ فِي الْمَوْجَلِ .

(١) إِنْ لَمْ يَحْتَاجِ الْمَقْرَضُ مَضْطَرًا وَلَا فَيْجِبُ ، وَقَدْ يَحْرُمُ كَمَا إِذَا عَلِمَ أَوْ عَلَنَ أَنَّهُ بِصَرْفِهِ فِي

مَعْصِيَةٍ .

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٠٢٨) .

(٣) رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (٥٠٤٠) وَابَيْهَقِي فِي الشَّعْبِ (٣٢٨٤) .

(٤) لَحْدِثُ ابْنِ مَاجَهَ (٢٤٣١) : (رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ مَكْتُوبًا : الصَّدَقَةُ بِعَشْرِ

أَمْثَالِهَا ، وَالْقَرْضُ بِثَمَانِيَةِ عَشَرَ ، فَقُلْتُ : يَا جَبْرِيلُ ، مَا بَالُ الْقَرْضِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ ؟ قَالَ :

لَأَنَّ السَّائِلَ يَسْأَلُ وَعِنْدَهُ ، وَالْمُسْتَغْرِضُ لَا يَسْتَغْرِضُ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ) وَلَحْمِ الْبَيْهَقِيِّ فِي السَّنَنِ

الْكَبِيرِ (١١٢٧٣) : (قَرْضُ الشَّيْءِ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَتِهِ) .

ويجب الاقتراض : إذا كان للضرورة ، كالحفاظ على الروح .
 ويجوز الاقتراض لغير المضطرّ الراجي للوفاء من جهة ظاهرة .
 • أركان القرض ، ثلاثة :

١- عاقدان : وهو المقرض ^(١) والمقترض .

٢- معقود عليه : وهو المقرض ^(٢) .

٣- صيغة : الإيجاب والقبول ، وقد يكون صريحاً وكنائياً :

الصريح : كـ (أقرضتك هذا) أو (ملكتك على أن تردّ مثله) أو (خذ هذا سلفاً أو ديناً) .

والكنائية : كـ : (خذ هذا) مع نية القرض .

• مسائل في القرض :

١- القرض الحكمي : لا يفتقر إلى إيجاب وقبول ، كالإنفاق على اللقيط المحتاج ، وإطعام الجائع ، وكسوة العاري إذا كان المقرض غنياً فيهما .

٢- يملك المقرض القرض بالقبض بإذن المقرض .

٣- الهدايا المقدّمة في الأفراح ليست بقرض وإن جرت العادة برّد مثلها .

٤- يجوز للمقرض استرداد القرض بعينه حيث بقي يملك المقرض ولم يتعلّق به حقّ لازم كرهن .

(١) وشرطه . أن يكون مختاراً وأهلاً للتبرّع .

(٢) وشرطه : أن يصمّم السلم فيه .

باب السَّلَم

• تَعْرِيفُ السَّلَم :

لُغَةً : السَّلَفُ ، وَهُوَ الاسْتِعْجَالُ وَالتَّقْدِيمُ .

وَالسَّلَمُ لُغَةً أَهْلُ الْحِجَازِ ، وَالسَّلَفُ لُغَةً أَهْلُ الْعِرَاقِ .

شَرْعاً : بَيْعُ شَيْءٍ مَوْصُوفٍ فِي الدِّمَّةِ ^(١) بِلَفْظِ السَّلَمِ أَوْ السَّلَفِ ^(٢) .

• الْأَصْلُ فِيهِ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ

مُسَمًّى فَاصْتَبُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَزَلَتْ فِي السَّلَمِ ، وَخَبِرَ الصَّحِيحَيْنِ : (مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ) ^(٣) .

• أَزْكَانُ السَّلَمِ ، خَمْسَةٌ :

١. مُسْلِمٌ .

٢. مُسَلَّمٌ إِلَيْهِ .

٣. مُسَلَّمٌ فِيهِ .

٤. رَأْسُ مَالٍ .

٥. صِغَةً ، وَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ لَفْظِ السَّلَمِ ^(٤) .

(١) الدِّمَّةُ . لُغَةً . الْعَهْدُ وَالْأَمَانُ ، وَشَرْعاً : مَعْنَى قَائِمٍ بِالذَّاتِ يَصْلُحُ لِلإِزَامِ مِنْ جِهَةِ الشَّارِعِ وَالإِزَامِ مِنْ جِهَةِ التَّكْلِيفِ .

(٢) وَأَمَّا سَمِيَ هَذَا الْعَقْدُ سَلَمًا لِتُسْلِيمِ رَأْسِ الْمَالِ فِي التَّجْلِيلِ ، وَسَمِيَ سَلَفًا لِتَقْدِيمِهِ فِيهِ .

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٤٠٢) وَابْنُ بَرَكَةَ (٢٢٤٠) بِلَفْظِ : (فِي) بَدَلِ : (فَلْيُسْلِفْ فِي) .

(٤) قَالَ الْمَاورِدِيُّ : لَيْسَ لَنَا عَقْدٌ يَقُولُفُ عَلَى لَفْظِ تَخْصُوصٍ إِلَّا ثَلَاثَةٌ : السَّلَمُ وَالْكِتَابَةُ

● صورة السلم : أن يقول زيدٌ لعمرُو : (أَسَلَمْتُ إِلَيْكَ هَذِهِ الألف

الدينار في سِيارَةِ بابانيةٍ مِنْ شَرِكَةٍ كَذَا مِنْ نَوْعِ كَذَا موديلها عام ٢٠٠٠ تُسَلِّمُهَا لِي فِي غُرَّةِ شَهْرِ رَمَضانَ — أَيِ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْهُ — فِي المَدِينَةِ المُنَوَّرَةِ فِي مَكَانٍ كَذَا) فَيَقُولُ عَمْرُو : (قَبِلْتُ).

فالمُسَلِّمُ : زَيْدٌ ، والمُسَلَّمُ إِلَيْهِ : عَمْرُو ، والمُسَلَّمُ فِيهِ : السِّيارَةُ ، ورَأْسُ المَالِ : الألفُ دينار ، والصِّغَةُ قَوْلُهُ : (أَسَلَمْتُ إِلَيْكَ ... إلخ).

● الحلول والتأجيل في السلم : يَصِحُّ السَّلَمُ حَالاً وَمُؤَجَّلاً^(١) فِي مَذْهَبِ الإمامِ الشافعي بِخِلَافِ الأئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ فَلَا يَصِحُّ عِنْدَهُمْ إِلَّا مُؤَجَّلاً ، وَحُجَّةُ الإمامِ الشافعي أَنَّ السَّلَمَ الْمُؤَجَّلَ أَكْثَرُ غَرَرًا مِنَ الحَالِ فَجَوَّزَهُ حَالاً أَوَّلَى^(٢) .

● شروطُ المُسَلِّمِ فِيهِ ، خَمْسَةٌ شُرُوطٌ زَائِدَةٌ عَلَى شُرُوطِ التَّبْيِيعِ المُتَقَدِّمَةِ :

١. أَنْ يَكُونَ مَضْبُوطاً بِالصِّفَةِ . بِحَيْثُ تَنْتَفِي جِهَاتُهُ فَيَذْكُرُ طَوْلَهُ وَعَرْضَهُ وَجِنْسَهُ وَوزَنَهُ وَغَيْرَ ذَلِكَ .

وأما الأشياءُ الَّتِي لَا تَنْضَبِطُ بِالصِّفَةِ فَلَا يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهَا .

٢. أَنْ يَكُونَ جِنْساً لَمْ يَخْتَلِطْ بِغَيْرِهِ : فَلَا يَصِحُّ السَّلَمُ فِي الأَشْيَاءِ المُخْتَلِطَةِ الَّتِي تَتَكَوَّنُ مِنْ أَجْنَابٍ مَقْصُودَةٍ غَيْرِ مُنْضَبِطَةٍ كَالهَرِيسَةِ . خَرَجَ بِهِ : مَا إِذَا كَانَ مُرَكَّباً مِنْ جِنْسَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ وَمُخْتَلِطَيْنِ وَيُمْكِنُ ضَبْطُهَا فَيَصِحُّ .

٣. أَلَّا تَدْخُلَهُ (لَا تَمَسَّهُ) النَّارُ : لِإِحَالَتِهِ كَالْمَشْوِيَّاتِ وَالْمَطْبُوخِ ، فَلَا يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهَا ، وَأما إِذَا دَخَلَتْهُ النَّارُ لَا لِإِحَالَتِهِ بَلْ لِتَمْيِيزِهِ مَثَلًا كَالْعَسَلِ فَيَجُوزُ السَّلَمُ فِيهِ .

(١) بِخِلَافِ كِتَابَةِ الرُّقْبِيِّ كَمَا سَبَقَ فَيَصِحُّ بِالمُؤَجَّلِ وَلَا يَصِحُّ بِالحَالِ ، لِأَنَّ الأَجَلَ وَجِبَ فِيهَا لِغَدَمِ قُدْرَةِ الرُّقْبِيِّ حَالاً عَلَى مُجَرِّمِ الكِتَابَةِ ، وَالْحُلُولُ يَفْتَضِي وَجُوبَهَا حَالاً .
(٢) لِيُغَيَّبَ عَنْ ذَلِكَ الْغَرَرُ .

٤. أَلَّا يَكُونُ مُعَيَّنًا : كَانَ يَقُولُ : (أَسَلَّمْتُ إِلَيْكَ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ فِي هَذَا الطَّعَامِ) حَيْثُ عَيَّنَ الْمُسْلِمُ فِيهِ وَهُوَ هَذَا الطَّعَامُ ، فَهَذَا لَا يَصِحُّ .

٥. أَلَّا يَكُونَنَّ مِنْ مُعَيَّنٍ : كَانَ يَقُولُ : (أَسَلَّمْتُ إِلَيْكَ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ فِي صَاعٍ مِنْ هَذَا الطَّعَامِ صِفْتُهُ كَذَا وَكَذَا) فَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُعَيَّنٍ ، وَأَمَّا إِذَا قَالَ : (مِنْ طَعَامٍ صِفْتُهُ كَذَا وَكَذَا) فَيَصِحُّ وَلَوْ كَانَ أَمَامَهُ مِثْلُهُ .

* شُرُوطُ صِحَّةِ عَقْدِ السَّلَمِ ، ثَمَانِيَةٌ :

١. أَنْ يَصِفَ الْمُسْلِمُ فِيهِ بَعْدَ ذِكْرِ جَنْسِهِ وَنَوْعِهِ بِالصِّفَاتِ الَّتِي يَخْتَلِفُ بِهَا الْغَرَضُ : كَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، بِخِلَافِ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا يَخْتَلِفُ فِيهَا الْغَرَضُ كَاللَّوْنِ فَلَا يَجِبُ ذِكْرُهَا^(١) .

٢. أَنْ يَذْكُرَ قَدْرَهُ بِمَا يَنْفِي الْجَهَالََةَ عَنْهُ : فَإِذَا كَانَ مِمَّا يُعْكَالُ فَيَذْكُرُ الْكَيْلَ ، وَإِذَا كَانَ مِمَّا يوزَنُ فَيَذْكُرُ الْوَزْنَ .

٣. ذِكْرُ وَقْتِ تَحْلِيلِهِ إِذَا كَانَ مُوَجَّلاً : أَيِ وَقْتِ التَّسْلِيمِ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ حَالًا فَعِنْدَ الْعَقْدِ .

٤. أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا عِنْدَ الْاسْتِحْقَاقِ فِي الْغَالِبِ : فَلَا يَصِحُّ السَّلَمُ فِي الرُّطْبِ فِي فَضْلِ الشَّتَاءِ إِذَا كَانَ مَفْقُودًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ^(٢) .

(١) لِإِنْ اخْتَلَفَ الْغَرَضُ فِي اللَّوْنِ فَيَجِبُ ذِكْرُهُ .

(٢) فَلَوْ أَسَلَّمَ فِيمَا بَعَثَ وَجُودَهُ فَانْقَطَعَ وَقْتُ الْحُلُولِ لَمْ يَنْفَسِخْ ، وَيَتَخَيَّرُ السَّلِيمُ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالضَّمْرِ حَتَّى يَوْجَدَ دَفْعًا لِلضَّرَرِ ، وَلَوْ عَلِمَ قَبْلَ التَّجَلُّلِ انْقِطَاعَهُ عِنْدَهُ فَلَا خِيَارَ الْآنَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ وَجُوبِ التَّسْلِيمِ .

٥. ذَكَرَ مَوْضِعَ قَبْضِهِ : أَي بَيَان مَكَانِ التَّسْلِيمِ وَفِيهِ تَفْصِيلُ :

- ١- إِذَا كَانَ مَوْضِعُ الْعَقْدِ غَيْرَ صَالِحٍ لِلتَّسْلِيمِ : وَجَبَ بَيَانُهُ مُطْلَقاً سَوَاءً أَكَانَ لِحْتَمَلِهِ مُؤَنَّةٌ أَمْ لَا وَسَوَاءً أَكَانَ السَّلْمُ حَالاً أَمْ مُؤَجَّلاً .
- ٢- إِذَا كَانَ الْمَوْضِعُ صَالِحاً لِلتَّسْلِيمِ : نَنْظُرُ :
- أ - إِذَا لَمْ يَكُنْ لِحْتَمَلِهِ مُؤَنَّةٌ : لَمْ يَجِبِ الْبَيَانُ مُطْلَقاً سَوَاءً كَانَ حَالاً أَوْ مُؤَجَّلاً .

ب - إِذَا كَانَ لِحْتَمَلِهِ مُؤَنَّةٌ : فَلَهُ حَالَتَانِ :

(١) إِذَا كَانَ حَالاً : لَمْ يَجِبِ الْبَيَانُ .

(٢) إِذَا كَانَ مُؤَجَّلاً : وَجَبَ الْبَيَانُ .

- وَإِذَا لَمْ يَجِبِ الْبَيَانُ تَعَيَّنَ مَوْضِعُ الْعَقْدِ مَوْضِعاً لِلتَّسْلِيمِ مَا لَمْ يُعَيَّنَا غَيْرُهُ .

٦. أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ مَعْلوماً .

٧. قَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ : أَي لَا بُدَّ أَنْ يَقْبِضَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ رَأْسَ

الْمَالِ ^(١) مِنَ الْمُسْلِمِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ ، فَإِذَا تَفَرَّقَا قَبْلَ الْقَبْضِ بَطَلَ السَّلْمُ ^(٢) .

٨. أَنْ يَكُونَ الْعَقْدُ مُنَجَّزاً : أَي غَيْرَ مُعَلَّقٍ ^(٣) .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

الشَّرْطُ : كَوْنُهُ مُنَجَّزاً ، وَأَنْ يُقْبِضَ فِي الْمَجْلِسِ سَائِرُ الثَّمَنِ

(١) وَتَجَوُّزُ جَعْلِ رَأْسِ الْمَالِ مَنْقَعَةً ، كَمَا لَوْ أَسْلَمَتْهُ مَنْقَعَةً دَارَهُ شَهْراً فِي كَذَا وَقَبِضَ التَّنَقُّعَ

بِقَبْضِ الثَّمَنِ .

(٢) لِأَنَّ فِي السَّلْمِ غَرراً فَلَا يُضْمُّ إِلَيْهِ غَرَرُ تَأْخِيرِ رَأْسِ الْمَالِ عَنِ الْمَجْلِسِ ، وَلِأَنَّهُ سَيَكُونُ فِي

مَعْنَى تَبِيعِ ذَيْنِ بَذْنٍ إِذَا كَانَ اكْتَفَى بِكَوْنِ رَأْسِ الْمَالِ فِي الذَّمَّةِ بِلَا قَبْضٍ فِي الْمَجْلِسِ .

(٣) فَلَا يَدْخُلُهُ خِيَارُ الشَّرْطِ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْجِيلَ فِي رَأْسِ الْمَالِ ، وَالْخِيَارُ أَكْثَرُ غَرراً مِنْهُ

لِأَنَّهُ مَا بَعْدَ مِنَ الْبَيْلِكِ أَوْ مِنْ لَزْوِمِهِ ، فَلَوْ شَرَطَ فِيهِ خِيَارَ الشَّرْطِ بَطَلَ الْعَقْدُ .

باب الرهن

• تعريف الرهن :

لُغَةً : الثبوت ، يُقال : الحالة الراهنة ، أي : الثابتة ، وَرَهْنُ الْمَسَارِ فِي الْحَشَبِ ، أي : ثَبَتَ .

شَرْعاً : جَعَلَ عَيْنَ مَالِيَةٍ وَثِيقَةً بِدَيْنٍ يُسْتَوْى مِنْهَا عِنْدَ تَعَدُّرِ وَفَائِهِ .

• شرح التعريف :

- جَعَلَ عَيْنَ : أي لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمَرْهُونُ عَيْنًا ، خَرَجَ بِهِ : مَا فِي الذَّمَّةِ فَلَا يَصِحُّ رَهْنُهُ ، وَخَرَجَ كَذَلِكَ : الْمَنْفَعَةُ فَلَا يَصِحُّ رَهْنُهَا^(١) .

- مَالِيَةٍ : أي لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمَرْهُونُ مَالًا ، فَلَا يَصِحُّ رَهْنُ الْأَغْيَانِ الشَّجِسَةِ كَالْكَلْبِ الْمُعْلَمِ وَالسُّرْجِينِ وَجِلْدِ الْمَيْتَةِ فَهَذِهِ اخْتِصَاصَاتٌ وَلَا تُسَمَّى مَالًا ، وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُتَمَوِّلَةً ، فَلَا يَصِحُّ رَهْنُ عَيْنٍ غَيْرِ مُتَمَوِّلَةٍ كَحَبَّتِي بُر .

- وَثِيقَةً : أي جَعَلَ هَذِهِ الْعَيْنَ وَثِيقَةً يَتَوَقَّعُ بِهَا الْمُرْتَهِنُ ، وَالرَّهْنُ مِنَ الْوَثَائِقِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ : الشَّهَادَةُ وَالرَّهْنُ وَالضَّمَانُ^(٢) .

- بِدَيْنٍ : خَرَجَ بِهِ : الْعَيْنُ فَلَا يَصِحُّ الرَّهْنُ عَلَى عَيْنٍ^(٣) .

(١) لَأَنَّ الْمَنْفَعَةَ تَتَلَفُّ فَلَا يَحْضُلُ بِهَا اسْتِثْقَاءٌ .

(٢) الْأُولَى لِحُوفِ الْجَعْدِ ، وَالْآخِرَانِ لِحُوفِ الْإِفْلَاسِ .

(٣) مَضْمُونَةٌ كَانَتْ كَالْمَعْصُوبَةِ وَالْمُسْتَعَارَةِ ، أَوْ غَيْرِ مَضْمُونَةٍ : كِمَالِ الْقِرَاضِ وَالْوَدِيعَةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ الرَّهْنَ فِي الْمَدَائِنِ ، فَلَا يَثْبُتُ فِي غَيْرِهَا ، وَلِأَنَّهَا لَا تُسْتَوْى مِنْ لَدُنِ الْمَرْهُونِ ، وَذَلِكَ مَخَالَفٌ لِمَنْعِ الرَّهْنِ عِنْدَ الْبَيْعِ .

- يُسْتَوْفَى مِنْهَا : أَي : يَسْتَوْفَى الْمُرْتَهِنُ الدَّيْنَ مِنْ ثَمَنِ هَذِهِ الْعَيْنِ ، خَرَجَ بِهِ : الْعَيْنُ التَّوَقُّفَةُ فَلَا يُسْتَوْفَى مِنْهَا ، لَا مُتَنَاعَ يَبِيعُهَا فَلَا يَصِحُّ رَهْنُهَا .
- عِنْدَ تَعَدُّرِ وَفَائِهِ : أَي إِذَا حُلَّ الْأَجَلُ وَلَمْ يَقْدِرِ الرَّاهِنُ عَلَى وَفَاءِ الدَّيْنِ بِيَعَتِ الْعَيْنُ الْمَرْهُونَةَ وَيُسْتَوْفَى الدَّيْنُ مِنْ ثَمَنِ الْمَرْهُونِ .

• الْأَصْلُ فِيهِ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَرَهْنٌ مَقْبُوضَةٌ ﴾ (البقرة: ٢٨٣) قَالَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ : مَعْنَاهَا : فَارْهَنُوا وَاقْبِضُوا .

وَفِي الْحَدِيثِ : (تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِثَلَاثِينَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ)^(١) .

• أَرْكَانُ الرَّهْنِ ، خَمْسَةٌ :

١. رَاهِنٌ .

٢. مُرْتَهِنٌ .

٣. مَرْهُونٌ .

٤. مَرْهُونٌ بِهِ .

٥. صِبْغَةٌ .

• صَوْرَةُ الرَّهْنِ : أَنْ يَكُونَ لِزَيْدٍ عَلَى عَمْرٍو أَلْفُ دِينَارٍ دَيْنًا لَازِمًا .

فَيَقُولُ عَمْرٍو لِزَيْدٍ : (رَهْنْتُكَ دَارِي بِالْأَلْفِ الَّذِي لَكَ عَلَيَّ) ، فَيَقُولُ زَيْدٌ : (قَبِلْتُ) .

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٩١٦) وَفِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ فِي «السنن الكبرى» (١١٥٢٣) زِيَادَةٌ : (أَخَذَهَا

لِأَخِيهِ) .

• شروط الرهون به (الدين) ، أربعة :

١. أن يكون ديناً : خرج به : العين .
٢. أن يكون ثابتاً : أي موجوداً فلا يصح الرهن بما سيفترطه غداً ، لأنه غير موجود ، وكذلك نفقة الزوجة التي ستجب غداً .
٣. أن يكون لازماً : أي غير آيل (غير قابل) للسقوط ، خرج به :
جعل الجعالة : صورته : أن يقول رجل لآخر : (إذا زدت سيارتي فلان ألف دينار) فهذا الدين ثبت لكنه غير لازم حيث أنه قابل للسقوط ، لأنه إذا لم يزد السيارة يسقط الدين ^(١) .
- إذا كان الدين غير لازم ولكنه آيل للزوم بنفسه فيصح الرهن فيه .
- صورته : الرهن بالثمن في مدة الخيار ؛ كأن اشترى بضاعة ، واشترط الخيار لمدة ثلاثة أيام وطلب رهناً فيصح ذلك ^(٢) .
٤. أن يكون معلوماً للعاقدين : فلا يصح الرهن على غير المعلوم لهما أو لأحدهما .

(١) وخرج كذلك : دين مجهول الكتابة ، صورته : أن يقول السيد لعبيده : (كاتبك على الثمن لمدة سنتين تسلم لي في كل سنة ألف ريال) وقيل العبد ، فهذا ثبت الدين في ذمة العبد للسيد ، لكن هذا الدين قابل للسقوط ، لأن فسخ الكتابة جائز من طرف العبد ، فهذا الدين ثابت ولكنه غير لازم .

(٢) وكذلك يصح الرهن على دين السلم - يتفق المسلم فيه - بخلاف رأس مال السلم فلا يصح الرهن عليه ، لاشتراط قبحه في التجليس .

• شَرَطُ الرَّهْنِ :

أَنْ يَجُوزَ بَيْعُهُ ، وَهُوَ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ شُرُوطُ التَّبِيعِ الْخَمْسَةُ^(١) ، فَلَا يَصِحُّ رَهْنُ الْمُكَاتَبِ وَالْمَوْقُوفِ وَأُمُّ الْوَلَدِ ؛ لِغَدَمِ صِحَّةِ بَيْعِهِمْ ، فَكُلُّ مَا جَازَ بَيْعُهُ جَازَ رَهْنُهُ وَمَا لَا فَلَا .

وَنُشْتَقُّ مِنْ ذَلِكَ مَفْهُومًا وَمَنْطُوقًا : مَسَائِلُ :

- مَفْهُومًا : شَيْءٌ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ وَيَصِحُّ رَهْنُهُ ؛ كَالْجَارِيَةِ وَوَلَدِهَا فَلَا يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا فِي التَّبِيعِ ، وَأَمَّا فِي الرَّهْنِ فَيَجُوزُ .

- مَنْطُوقًا : شَيْءٌ يَصِحُّ بَيْعُهُ وَلَا يَصِحُّ رَهْنُهُ وَهُوَ :

١- بَعْضُ الْمَنَافِعِ : يَجُوزُ بَيْعُهَا وَلَا يَجُوزُ رَهْنُهَا ؛ كَتَبِيعِ حَقِّ الْمَمَرِّ أَوْ حَقِّ وَضْعِ الْأَخْشَابِ عَلَى الْجِدَارِ .

٢- الدَّيْنُ : يَجُوزُ بَيْعُهُ مِمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ وَلَا يَجُوزُ رَهْنُهُ ؛ لِأَنَّ مَا فِي الدَّيْنِ غَيْرُ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ .

٣- الْمُدَبَّرُ : يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا يَجُوزُ رَهْنُهُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْغَرَرِ بِمَوْتِ السَّيِّدِ فَجَاءَ .

٤- الْمُعْلَقُ عِثَّتُهُ بِصِفَةٍ يُمَكِّنُ سَبْقَهَا حُلُولَ الدَّيْنِ : يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا يَجُوزُ رَهْنُهُ .

٥- الْأَرْضُ الْمَرْرُوعَةُ : يَجُوزُ بَيْعُهَا إِذَا رَأَاهَا الْمُشْتَرِي مِنْ خِلَالِ الزَّرْعِ وَلَا يَجُوزُ رَهْنُهَا^(٢) .

(١) وَهِيَ الْمِلْكُ الْمُسَاعَدُ فَيَجُوزُ بَيْعُهُ وَرَهْنُهُ مِنَ الشَّرِيكِ وَيُقْبَضُ بِتَسْلِيمِ كُلِّهِ كَمَا فِي التَّبِيعِ ؛ فَيَحْصُلُ الْقَبْضُ بِالْمَخْلِيَةِ فِي غَيْرِ السَّقُولِ وَبِالثَّقَلِ فِي السَّقُولِ ، وَلَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ الشَّرِيكِ فِي الثَّقَلِ .
(٢) لِأَنَّهُ رُبَّمَا حُلَّ الدَّيْنِ قَبْلَ تَفْرِيعِ الْأَرْضِ مِنَ الزَّرْعِ فَيَحْصُلُ النِّزَاعُ .

• لزوم الرهن : لا يلزم الرهن إلا بالقبض المعتبر .

س : متى يُعتبر قبض المرتهن ؟

ج : يُعتبر قبض المرتهن إذا كان بإذن الراهن أو بإقباض منه ، وأما إذا قبضه المرتهن استيفاءً لا من دون إذن الراهن فلا يُعتبر ذلك القبض .

- يجوز الرجوع عن الرهن إذا كان قبل القبض بالتصرف الذي يزيل الملك ، كالبيع والهبة والرهن لآخر^(١) .

قاعدة في زيادة الرهن والدين : قال ابن الوردي :

الرهن فوق الرهن زد بالدين لا الدين فوق الدين بالرهن
- الرهن فوق الرهن زد بالدين : أي إذا كان هناك دين واحد به رهن وأراد أن يزيد رهنًا فوق الرهن الأول جاز ذلك ، لأنه زيادة في الوثيقة .

- لا الدين فوق الدين بالرهن : أي إذا أراد أن يزيد دينًا على دين به رهن ويكون الرهن عنهما لم يجز ، لأنه مشغول ، والمشغول لا يُشغل إلا إذا فسخ الرهن الأول .

- للراهن المالك الانتفاع نفعاً لا ينقص العين المرهونة ، كركوب وسكن لا بناء وغرائب .

• مسائل في الرهن :

١- المحكم إذا تلىف المرهون عند المرتهن : إذا تلىف بدون تقصير فلا يضمنه ، لأن يده يد أمانة .

(١) بخلاف ما لا يزيل الملك كوطء وتزويج وموت عاقبة وهرب مرهون ، فلا يحصل بها رجوع ولا ينفسخ الرهن ، بل هو باق بحاله .

- وأما إذا تَلَفَ بِتَقْصِيرٍ فَيُضْمَنُ الْمُرْتَهِنُ قِيَمَتَهُ يَوْمَ التَّلَفِ ، ومثله لو امْتَنَعَ عَنِ الرَّدِّ بَعْدَ سُقُوطِ الدَّيْنِ وَمُطَالَبَةِ الرَّاهِنِ لَهُ بِالرَّدِّ.
كما قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

وإِنَّمَا يَضْمَنُهُ الْمُرْتَهِنُ إِذَا تَعَدَّى فِي الَّذِي يُؤْتَمَنُ^(١)

- يُصَدَّقُ الْمُرْتَهِنُ وَالْمُسْتَأْجِرُ فِي دَعْوَى التَّلَفِ كَسَائِرِ الْأَمْنَاءِ .

٢- الْحُكْمُ إِذَا ادَّعَى الْمُرْتَهِنُ الرَّدَّ: لَا يُصَدَّقُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ.

- قَاعِدَةٌ: كُلُّ أَمِينٍ^(٢) ادَّعَى الرَّدَّ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَهُ^(٣) صَدَّقَ بيمينه إِلَّا الْمُرْتَهِنَ وَالْمُسْتَأْجِرَ فَلَا يُصَدَّقَانِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ؛ لِأَنَّهُمَا أَخَذَا الْمَالَ لِقَرَضٍ نَفْسِيهِمَا.

٣- عَقْدُ الرَّهْنِ : لَا زِمٌ مِنْ جِهَةِ الرَّاهِنِ بَعْدَ الْقَبْضِ^(٤) وَجَائِزٌ مِنْ جِهَةِ الْمُرْتَهِنِ مُطْلَقاً.

(١) وذكر البلقيني ثمانى مسائل يحكون فيها الصانع على المرتهن

١. مفصولٌ تحوّل رهناً عند غاصبه.

٢. مرهونٌ تحوّل عصباً عند مرتبه.

٣. مرهونٌ تحوّل عارية عند مرتبه.

٤. عاريةٌ تحولت رهناً عند مستعيرها.

٥. مقبوضٌ سوماً تحوّل رهناً عند سائمه.

٦. مقبوضٌ ببيعٍ فاسد تحوّل رهناً عند قابضه.

٧. أن يقيله في بيع شيء ثم يرهنته منه قبل قبضه.

٨. أن يخالعهما على شيء ثم يرهنته منها قبل القبض، وإنما ضمن في هذه المسائل لوجود

مقتضيه، والرهن ليس بمانع.

(٢) كالوكيل والتدبير وغيرهما من الأمناء يُصدّقون في دعوى الرد ؛ لأنهم لم يأخذوا المال

لقرض أنفسهم.

(٣) أما إذا ادَّعى رده إلى رسول من ائتمنته أو وارثه فلا يُصدَّقُ إلا ببَيِّنَةٍ.

(٤) لقوله تعالى : ﴿مُرْتَهِنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ (المرد ٢٨٣) فلو لزم بدون القبض لم يمكن للتقييد به

فائدة ، ولأنه عقدٌ تخرج محتاج إلى القبول فلا يلزم إلا بالقبض كالحبة.

٤- مَسْأَلَةٌ : لَوْ رَهَنَ شَيْئاً وَأَذِنَ لَهُ فِي اسْتِغْثَالِهِ بَعْدَ شَهْرِ فَهُوَ قَبْلَ الشَّهْرِ أَمَانَةٌ بِحُكْمِ الرَّهْنِ ، وَبَعْدَ الشَّهْرِ عَارِيَّةٌ مَضْمُونَةٌ بِحُكْمِ الْعَارِيَّةِ ^(١) .

٥- نَفَقَةُ الْمَرْهُونِ : تَكُونُ عَلَى الرَّاهِنِ ، لِأَنَّهُ الْمَالِكُ ، فَإِنْ أَنْفَقَ الْمُرْتَهِنُ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ رَجَعَ عَلَيْهِ ، وَالْأَمْرُ فُلَا .

٦- انْفِكَافُ الرَّهْنِ : يَنْفَكُ بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ :

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الرَّبْدِ» :

يَنْفَكُ بِالْإِبْرَاءِ ، وَقَسْخِ الرَّهْنِ كَذَا إِذَا زَالَ جَمِيعُ الدَّيْنِ

١. الإِبْرَاءُ : أَيُ مُسَاخَئَةِ الْمُرْتَهِنِ لِلرَّاهِنِ عَنِ الدَّيْنِ .

٢. قَسْخُ الرَّهْنِ : إِذَا قَسَخَهُ الْمُرْتَهِنُ ، وَلَا يَنْفَسِخُ بِالمَوْتِ أَوْ الجُنُونِ أَوْ الإِغْمَاءِ ^(٢) .

٣. بِسَدَادِ الدَّيْنِ . أَيُ كُلُّهُ لَا بَعْضُهُ وَلَوْ كَانَ الْبَاقِي قَلِيلاً ^(٣) .

٧- حُكْمُ الْعَيْنِ الْمَرْهُونَةِ إِذَا حَلَّ الْأَجَلُ وَلَمْ يُسَدِّدِ الدَّيْنُ : يَخْتَارُ الْمُرْتَهِنُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ : طَلَبُ بَيْعِهِ وَاسْتِثْوَايَ حَقِّهِ مِنْهُ ^(٤) أَوْ طَلَبُ قَضَائِهِ دَيْنِهِ .

(١) وَكَذَلِكَ لَوْ شَرَطَ كَوْنَهَا مَبِيعَةً بَعْدَ شَهْرٍ فَهِيَ أَمَانَةٌ قَبْلَ الشَّهْرِ وَمَضْمُونَةٌ بَعْدَهُ بِحُكْمِ الرَّهْنِ وَالتَّبِيعِ الْفَائِذِينَ .

(٢) فَهَقُومٌ وَارِثَةٌ أَوْ وَلِيَّةٌ مَقَامَهُ بِالْقَبْضِ .

(٣) لِتَغْلُقَ كُلَّ جُزْءٍ مِنَ الدَّيْنِ بِجَمِيعِ الْمَرْهُونِ .

(٤) (الْفَرْقُ) : لَنَا مَرْهُونٌ يَبْحُثُ بَيْعُهُ جِزْماً بغيرِ إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ . وَصُورَتُهُ : اسْتِعَارَ شَيْئاً لِمَرْهُونَةٍ

بِشَرْطِهِ ففَعَلَ ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ الْمُسْتَعِيرُ مِنَ الْمَعِيرِ بِغيرِ إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ صَحَّ ، لِعدمِ تَقْوِيتِ الْوَلِيْقَةِ ، وَلِي ذَلِكَ يَقُولُ بَعْضُهُمْ .

عَيْنٌ لَنَا مَرْهُونَةٌ قَدْ صَحَّحُوا بَيْعاً لَهَا مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ

ذَلِكَ مُعَارٌ بِاعِهِ الْمَعِيرُ مِنْ مَنِ اسْتَعَارَ لِلرَّهَانِ فَارْتَهَنَ

باب الحجبر

• تعريف الحجبر :

هو بفتح الحاء وسكون الجيم لغة : المنع .

- الحجبر بكسر الحاء وسكون الجيم : يُطلق على أشياء منها : حجبر

إسماعيل ، والحليل ، وحجبر ثمود ، والكذب ، وحجبر الثوب .

- الحجبر بفتح الحاء وسكون الجيم : يطلق على العقل ؛ لمنعه صاحبه من

ارتكاب ما لا يليق .

- الحجبر بضم الحاء والجيم : جمع حجرة ويجمع على حجرات .

شرعاً : المنع من تصرف خاص^(١) ليسبب خاص .

• الأشخاص الذين يحجبر عليهم . ثمانية^(٢) مجموعة في قول بعضهم :

ثمانية لم يشمل الحجبر غيرهم نَضَّتْهُمْ بَيْتٌ وَفِيهِ مَحَاسِنُ

صَبِيٍّ وَمَجْنُونٌ سَفِيهٌ وَمُفْلِسٌ رَقِيقٌ وَمُرْتَدٌّ^(٣) مَرِيضٌ وَرَاهِنٌ^(٤)

(١) أي التصرف المالي ، خرج به : غيره فينفذ من غير الصبي والمجنون ، كالطلاق والظهار والإبلاء والخلع ولو بدون مهر المثل .

(٢) وقد أوصلهم بعضهم إلى السبعين بل قال الأذري : إن هذا الباب واسع جداً لا تنحصر أفراد مسائله .

(٣) وترفع الحجبر عنه بإسلامه ، وأما يحجبر عليه ؛ لأنه إذا مات مرتدّاً صار ماله فينا للمسلمين .

(٤) وترفع الحجبر عنه بوفاء جميع الدين ، وأما يحجبر عليه ؛ لئلا يتصرف في الترهون فينقل مقصود الرهن .

• الْأَصْلُ فِيهِ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَوِيًّا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُبَيِّنَ حَقَّ قَوْلِهِمْ وَلَيْتَهُ بِالْعَدْلِ﴾ ^(١) (البقرة : ١٨٢) .

• أَقْسَامُ التَّخْجُورِ عَلَيْهِمْ : يَنْقَسِمُونَ إِلَى قِسْمَيْنِ :

١. قِسْمٌ يُخْجَرُ عَلَيْهِمْ لِمَصْلَحَةِ أَنْفُسِهِمْ ، وَهُمْ ثَلَاثَةٌ : الصَّيِّ وَالْمَجْنُونُ وَالسَّفِيهَ .

٢. قِسْمٌ يُخْجَرُ عَلَيْهِمْ لِمَصْلَحَةِ غَيْرِهِمْ ، وَهُمْ خَمْسَةٌ : الْمُفْلِسُ وَالرَّقِيقُ وَالْمُرْتَدُّ وَالْمَرِيضُ وَالرَّاهِنُ .

الْأَوَّلُ : الصَّيِّ : يَثْبُتُ عَلَيْهِ الْخَجَرُ بِلا حَكْم قَاضٍ ، وَيَنْفَكُّ بِبُلُوغِهِ ^(٢) رَشِيداً ^(٣) بِلا فَكٍّ قَاضٍ ^(٤) .

وَأَنْ بَلَغَ غَيْرَ رَشِيدٍ (سَفِيهًا) دَامَ عَلَيْهِ الْخَجَرُ .

وَمَعْنَى (رَشِيداً) أَي : مُصْلِحاً لِدِينِهِ وَمَالِهِ ^(٥) .

(١) فَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ أَوْلِيَاءَ قَدَلَّ عَلَى الْخَجَرِ عَلَيْهِمْ ، وَفَسَّرَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿سَفِيهًا﴾ بِالنَّبَذِ ، وَ﴿ضَوِيًّا﴾ بِالصَّيِّ ، وَالَّذِي ﴿لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُبَيِّنَ﴾ بِالتَّغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ وَهُوَ الْمَجْنُونُ .

(٢) وَعَلَامَاتُ الْبُلُوغِ ثَلَاثَةٌ تَقْدُمْتُ فِي (بَابِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ) .

(٣) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ (النساء : ٥) .

(٤) لِأَنَّهُ خَجَرٌ ثَبَتَ بِلا قَاضٍ فَلَا يَتَوَقَّفُ زَوَالُهُ عَلَى فَكٍّ قَاضٍ .

(٥) قَالُوا : وَيُخْتَصَّرُ رَشْدُ الصَّيِّ دِيناً بِشُعَائِلَتِهِ عَلَى الْعِبَادَةِ بِإِيَامِهِ بِالْوَاجِبَاتِ وَاجْتِنَابِهِ الْمَحْرُمَاتِ وَمَالاً بِالنَّشَاطَةِ إِنْ كَانَ وَلَدَ تَاجِرٍ وَبِالنَّفَقَةِ عَلَى الزَّرَاعَةِ وَالْقَائِمِينَ بِتَصَالِحِ الزَّرَاعَةِ إِنْ كَانَ وَلَدَ زَارِعٍ - وَهَكَذَا .

وَالْمُعْتَمِدُ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ تَصَرُّفَاتُهُ كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَغَيْرِهَا إِلَى بُلُوغِهِ رَشِيداً ،
فَإِذَا بَلَغَ سَفِيهاً (غَيْرَ رَشِيدٍ) فَيَسْتَشِيرُ الْحَجَرَ عَلَيْهِ ^(١) ، وَيَعْكُوزُ وَلِيَّهُ فِي الصَّبَا
وَلِيَّهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ ، وَإِذَا بَلَغَ رَشِيداً ثُمَّ بَدَّرَ لَمْ يَعِدِ الْحَجَرَ عَلَيْهِ إِلَّا بِحَجَرِ
الْحَاجِمِ .

• خُصُّكُمْ تَصَرُّفَاتِهِ : لَا تَصِحُّ تَصَرُّفَاتُهُ ^(٢) ، لِأَنَّهُ مَسْلُوبُ الْعِبَارَةِ
وَالْوِلَايَةِ ^(٣) .

وَقِيلَ : يَصِحُّ إِذَا كَانَ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ .
وَقِيلَ : يَصِحُّ فِي الْمُحَقَّرَاتِ وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهِ .
- تَصِحُّ عِبَادَةُ الصَّبِيِّ الْمُسَمَّى ^(٤) ، وَالْإِذْنُ مِنْهُ فِي دُخُولِ الدَّارِ ، وَإِصَالِهِ
هَدِيَّةً إِذَا كَانَ مَأْمُوناً لَمْ يُجَرَّبْ عَلَيْهِ الْكُذْبُ .

• وَلِيُّ الصَّبِيِّ : الْأَبُ ^(٥) الْعَدْلُ ^(٦) فَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَا ^(٧) فَالْوَصِيُّ فَقَاضِي الْبَلَدِ .

(١) وَلِلْأَبِ وَالْحَدِّ اسْتِخْدَامُ تَحْجُورِهِ فِيمَا لَا يُقَاتَلُ بِأَجْرَةٍ وَاعَارِئُهُ لِذَلِكَ وَلِلْخِدْمَةِ مَنْ يَتَقَلَّمُ
مِنْهُ مَا يَنْتَفَعُهُ وَإِنْ قُوِيَ بِأَجْرَةٍ .

(٢) بَلْ وَلَا يَصِحُّ إِسْلَامُهُ عَلَى الْمُفْقَرِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ وَلَوْ كَانَ مُسَمَّياً ، وَلَا يُعَارِضُ ذَلِكَ مَا وَرَدَ
مِنْ إِسْلَامِ سَهْبِنَا عَلَى بَنِي أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ، لِأَنَّهُ كَانَ الْحَكْمُ إِذْ ذَاكَ مَنْوُطاً بِالتَّشْيِيرِ أَوْ
أَنَّهُ خُصُوصِيَّةٌ لَهُ وَهُوَ لَمْ يَسْجُدْ لِصَنَمٍ قَطْ .

(٣) فَلَا يَكُونُ الصَّبِيُّ قَاضِياً وَلَا وَالِياً وَلَا وَلِياً فِي بَعْضِ مَا لَا يَحْتَاجُ وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ .

(٤) وَالتَّشْيِيرُ تَعَارِيفُ كَثِيرَةٌ وَأَصَحُّهَا كَمَا فِي «النَّحْفَةِ» : أَنْ يَصِيرَ يَأْكُلُ وَخَدَهُ وَيَسْتَشِيرُ
وَخَدَهُ ، وَمِنْهَا أَنْ يَفْهَمَ الْخَطَابَ وَبَرْدَ الْجَوَابِ كَمَا قَالَ السَّيُوطِيُّ فِي «الْفَيْتَةِ» :

تَسِيرَةٌ أَنْ يَفْهَمَ الْخَطَابَ قَدْ طَبَقُوا وَرَدُّهُ الْجَوَابَ

(٥) فَلَا وَلايَةَ لِلْأُمِّ عَلَى الْأَصْحِ فِيمَا عَلَى التَّكَاثُفِ وَلَا لِمَنْ أَذْلَى بِهَا كَالْأَخِ لِلْأُمِّ .

(٦) وَيُكْنَى هُنَا الْعَدَالَةُ الظَّاهِرَةُ .

(٧) فَلَا وَلايَةَ لِلْعَصْبَةِ كَالْأَخِ وَابْنِهِ وَالْعَمِّ .

- يتصرف الولي بالمصلحة في مَالِ الصبي، ويلزمه حفظه واستنماؤه قدر الثقة والزكاة والمؤن، ولا يبيع عقارة إلا لحاجة أو غبطة^(١) ظاهرة.

الثاني: المجنون: يُخَجَّرُ عَلَيْهِ حَقُّ يَفِيقٍ^(٢) وَلَوْ كَانَ كَبِيرًا وَهُوَ مُسْلُوبُ الْعِبَارَةِ^(٣) وَالْوَلَايَةِ^(٤) مُطْلَقًا^(٥).

الثالث: السفه^(٦): أَي الْمُبْدِرِ لِمَالِهِ^(٧) وَمَعْنَى ذَلِكَ: أَنَّ يَضْرِفَهُ فِي الْمَحْرَمَاتِ أَوْ يَزِمِيهِ فِي الطَّرِيقَاتِ أَوْ الْبَخْرِ^(٨)، فَيُخَجَّرُ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ

(١) المصلحة أعم من الغبطة، فالغبطة بيع مزية على القيمة لها وقع، والمصلحة لا تستلزم ذلك؛ لصدقها بنحو شراء ما يتوقع فيه الربح وبيع ما يتوقع فيه الخسران لو بقي.

(٢) فإذا أفاق انفك الحجر عنه بلا ملك قاض، لأنه حجر ثبت بلا قاض فلا يتوقف زواله على فكه كحجر الصبي.

(٣) عبارة المعاملة كالبيع، وعبارة الدين كالإسلام.

(٤) كولاية النكاح والأيتام وكالإحصاء.

(٥) وَيَنْقُذُ مِنَ التَّجْنُونِ الْاِسْتِيلَادُ وَيَثْبُتُ النَّسَبُ بَوَاطِنِهِ، وَكَذَلِكَ يَثْبُتُ التَّخْرِيمُ إِزْوَاعُ التَّجْنُونِ صَغِيرًا دُونَ الْحَوْلَيْنِ.

(٦) سَيْلُ الْإِمَامِ الرَّضِيِّ: هَلِ الْأَصْلُ فِي النَّاسِ الرُّشْدُ أَمْ السُّفْهُ؟

فَأَجَابَ: إِنَّ عِلْمَ الرُّشْدِ بَعْدَ الْبُلُوغِ فَالْأَصْلُ الرُّشْدُ، وَإِنْ عِلْمُ السُّفْهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ فَالْأَصْلُ السُّفْهُ.

(٧) وَفَرَّقَ الْمَاوَرْدِيُّ بَيْنَ التَّهْنِيبِ وَالسُّرْفِ: بِأَنَّ الْأَوَّلَ الْجَهْلُ بِتَوَاقِعِ الْحَقُوقِ، وَالثَّانِي الْجَهْلُ بِتَقَادِيرِهَا.

(٨) بِجَلَابِ صَرْفِهِ فِي التَّطَاعِيمِ وَالتَّلَاحِيسِ وَوُجُوهِ الْحَرَمِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ مَصَارِفُهُ لِأَنَّ الْمَالَ إِنَّمَا يَتَّخَذُ لِلتَّنْعِيمِ بِهِ.

رَشِيداً فِي التَّصْرِيفِ الْمَالِي^(١) كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَلَوْ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ إِلَّا عَقْدَ التَّكَاثُفِ
فَيَبْصَحُ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ .

• أَقْسَامُ السَّفِيهِ ، يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ :

١. سَفِيهِ مُهْمَلٍ : وَهُوَ الَّذِي بَلَغَ رَشِيداً ثُمَّ بَدَّرَ ، فَيَخْتِاجُ إِلَى حَجَرٍ
الْحَاكِمِ وَلَمْ يُحْجَرْ عَلَيْهِ فَتَصْرُفَاتُهُ صَحِيحَةٌ .

٢. سَفِيهِ نَحْجُورٍ عَلَيْهِ : وَهُوَ الَّذِي بَلَغَ سَفِيهاً فَيَسْتَمِيرُ عَلَيْهِ حَجَرُ الصَّبَا
أَوْ مَنْ بَدَّرَ بَعْدَ رُشْدِهِ فَضَرَبَ الْقَاضِي عَلَيْهِ الْحَجَرَ .

الرَّابِعُ : الْمُفْلِسُ : وَهُوَ لَقَعٌ : مَنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا دِينَارَ .

شَرْعاً : مَنْ ارْتَكَبَتْهُ الدُّيُونُ^(٢) فَيُحْجَرُ عَلَيْهِ لِمُصْلَحَةِ الْغُرَمَاءِ إِمَّا يَطْلَبُ
مِنْهُ أَوْ يَطْلَبُ مِنَ الْغُرَمَاءِ .

• الْأَصْلُ فِيهِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَرَ عَلَى مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَبَاعَ مَالَهُ
فِي دِينٍ كَانَ عَلَيْهِ وَقَسَمَهُ بَيْنَ غُرَمَائِهِ فَأَصَابَهُمْ خَمْسَةُ أَسْبَاحٍ حَقُوقِهِمْ^(٣) .

(١) بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ التَّصْرِيفَاتِ فَلَا حَجَرَ عَلَيْهِ فِيهَا ، فَيَبْصَحُ طَلَاقُهُ وَزَجَعَتُهُ وَخُلْعُهُ وَلَوْ
بِدُونِ مَهْرٍ الْبَيْتِ وَطَهَارَةٍ وَإِبْلَاؤُهُ وَلِبْعَانِهِ .

(٢) وَإِذَا عُرِفَ لَهُ مَالٌ لَمْ يُصَدَّقْ فِي دَعْوَى إِغْسَارِهِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ لَهُ مَالٌ صُدِّقَ
بِبَيِّنَةٍ .

(٣) وَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعِّه لَنَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ (خَلُّوا عَلَيْهِ فَلَنْتَسَ لَكُمْ عَلَيْهِ سَهِيلاً) ،
فَلَبَّقَتْهُ إِلَى التَّيْسِ ، وَقَالَ (لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَحْجَرَكَ وَيُؤَذِّيَ عَنْكَ ذِينَكَ) فَخَرَجَ مُعَاذٌ إِلَى التَّيْسِ ، فَلَمْ
يَزَلْ يَهْأَخِئُ لِنُورِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٥١٩٥) .

• شَرَطَ الْحَجَرُ عَلَيْهِ : أَنْ تَزِيدَ دُيُونَهُ عَلَى مَالِهِ^(١) ، وَأَنْ تُكَوِّنَ دُيُونَهُ
حَالَةً لَا زِمَةَ لِأَدْيٍ^(٢).

• حُكْمُهُ : يُحْجَرُ عَلَيْهِ فِي تَصَرُّفَاتِهِ فِي أَغْيَانِ مَالِهِ ، وَأَمَّا مَا فِي ذِمَّتِهِ
فَتَصِيحُ تَصَرُّفَاتِهِ فِيهِ ، فَتُبَاعُ جَمِيعُ أَمْوَالِهِ ، وَلَا يُصْرَفُ لَهُ إِلَّا نَفَقَةُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ
وَدَسْتُ ثَوْبٍ^(٣) وَنَفَقَةُ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ ، فَإِذَا بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ فَيَبْقَى فِي ذِمَّتِهِ
حَتَّى يُفَرِّجَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ الْاِكْتِسَابُ لِقَضَاءِ الدَّيْنِ.

- يَسُنُّ أَنْ يُبَادِرَ الْقَاضِي بِبَيْعِ مَالِ الْمُفْلِسِ ؛ لِنَلَا يَطْوُلَ زَمَنُ الْحَجَرِ^(٤)
وَيَكُونُ الْبَيْعُ بِحَضْرَةِ الْمُفْلِسِ مَعَ غَرَمَائِهِ^(٥).

(١) الْمُرَادُ بِمَالِهِ . مَالُهُ الْقَيْنِيُّ وَالذُّيُونُ الَّتِي يَتَشَبَّرُ الْأَدَاءُ مِنْهَا بِخِلَافِ مَالِهِ الْمُتَصَوِّبِ الَّذِي لَا
يَسْهُلُ انْتِزَاعُهُ وَمَالِهِ الْغَائِبِ وَالتَّجَحُّودِ وَلَا بَيِّنَةٌ عَلَيْهِ ، وَذَيْنُهُ عَلَى مُقْسِرٍ فَلَا يُعْتَبَرُ زِيَادَةُ الدَّيْنِ
عَلَيْهَا وَإِنْ شَمِلَهَا الْحَجَرُ ، فَالْحَجَرُ يَنْصَرَفُ إِلَى كُلِّ ذَلِكَ ، فَلَا اسْتِيفَارَ بِهَا مِنْ حَيْثُ الْمُقَابَلَةُ بِالدَّيْنِ
، لِأَنَّهُ لَا يَتَهَيَّرُ لَهُ الْأَدَاءُ مِنْهَا .

(٢) التَّقْيِيدُ بِالدَّيْنِ لِأَدْيٍ هَذَا مَا جَرَى عَلَيْهِ الرَّمْلُ وَالْخَطِيبُ خِلَافاً لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَابْنِ
حَجَرٍ الَّذِينَ لَمْ يَشْرُطَا فِي الْحَجَرِ أَنْ يَكُونَ الدَّيْنُ لِأَدْيٍ فَقَطْ فَيَحْجَرُ عَلَيْهِ لَوْ كَانَ لِلَّهِ بِشَرِطِ
قُورَيْتِهِ.

(٣) دَسْتُ ثَوْبٍ بِفَتْحِ الدَّالِ . هِيَ جَمَلَةٌ مِنَ الثِّيَابِ أَيْ كَسَوَةٌ كَامِلَةٌ وَهِيَ قَمِيصٌ وَسِرَازِيلٌ
وَمَنْدِيلٌ وَمُكَفَّبٌ أَيْ : مَدَاسٌ ، وَهَذَا فِي الشِّتَاءِ جَبَّةٌ وَفُرُودٌ .

(٤) وَلَكِنْ لَا يُسْرَعُ فِي الْمُبَادَرَةِ ؛ لِنَلَا يُظْمَعُ فِيهِ بِشْنٌ بِحُسْنٍ .

(٥) لِأَنَّهُ أَطْيَبُ لِلْقُلُوبِ وَأَنْفَى لِلتَّهْمَةِ ، وَلَأَنَّ الْمُفْلِسَ قَدْ يَبْهِنُ مَا فِي مَالِهِ مِنَ الْعَيْبِ فَلَا يُرَدُّ
أَوْ يَذْكَرُ صِفَةً مَطْلُوبَةً فَتَكْثُرُ فِيهِ الرِّغْبَةُ ، وَهُمْ قَدْ يَزِيدُونَ فِي الْعَمَلِ .

- يجوز للقاضي إجبار ممتنع من الأداء بحبس^(١) أو غيره ، وإذا ثبت الإعسار لم يجز حبسه^(٢) .

- لو وجد البائع الغريم متاعه عند المفلس فله الرجوع وأخذ متاعه^(٣) .

الخامس: المريض : المقصود به المريض مريضاً مخوفاً .

معنى المرض المخوف : هو المرض المتصل بموته^(٤) أي أن الغالب في هذا المرض عدم الشفاء ، فيحجر عليه^(٥) في التبرعات ؛ كصدقة وهبة ووصية بخلاف بيعه وشرايه ، وإنما الحجر يكون فيما زاد على الثلث ، فتصرفاته في حالة صحته أو في حال المرض غير المخوف كلها صحيحة .

• حكم تصرفاته في مرض موته :

(١) تصرفاته صحيحة إلا إذا تصرف بوقف أو هبة أو وصية أو غيرها من التبرعات بأكثر من الثلث لغير وارث ، فلا بد من إجازة الورثة^(٦) بعد

(١) إلا إذا كان أصلاً فلا يحبس بدين فرعي ، لأنه عقوبة ، ولا يعاقب الوالد بالتولي ، ولا فرق بين دين النفقة وغيرها ، وكذلك لا يحبس المريض والصبي والمجنون وابن السبيل والمخدرة التي لم تغتد الخروج لحاجتها .

(٢) لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ ذُو عُسْرٍ فَلْيُطْرَقْ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ (البقرة ١٢٨) .

(٣) لحبر (إذا أفلس الرجل ووجد البائع سلعته بعينها فهو أحق بها) رواه مسلم (١٠٧٣) وغير أبي هريرة : (أبما رجل مات أو أفلس ، فصاحب المتاع أحق بتأجيله إذا وجده بعينه) رواه ابن ماجه (٢٣٦٠) .

(٤) ويلحق بالمرض المخوف أن يصل إلى حالة يقطع فيها بموته كالتقديم للقتل وأخطار الريح في حلق راكب السفينة والجمام الحزب ووقوع الطاعون في أمثاله .

(٥) ولا يحتاج في هذا الحجر إلى حكم قاض ، لأنه تخيير عليه شرعاً ، وترفع الحجر عنه بوزال مرضه ، ويثبت بها نفوذ تصرفه .

(٦) أي جميع الورثة المطلقين التصرف ، فإن لم يكونوا كذلك لم يصح إجازتهم ، ولا إجازة الولي ولا الحاصم بل ينظر ذلك القم ، وفي العنفة : توقف إلى كماله .

الموت^(١) فيما زاد على الثلث ، فإذا أجازوا قذالك ، وإذا أجازَ بَعْضُهُمْ دُونَ الْبَعْضِ فَتَصِحُّ بِقِسْطِ الْمُجِيزِينَ دُونَ قِسْطِ الَّذِينَ لَمْ يُجِيزُوا.

(٢) إذا تَبَرَّعَ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ وَلَوْ قَلِيلًا لَوَارِثٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِجَازَتِهِمْ أَيْضًا.

(٣) إذا تَبَرَّعَ بِأَقْلٍ مِنَ الثَّلَاثِ لِغَيْرِ وَارِثٍ فَيَصِحُّ وَلَا يَشْتَرُطُ إِجَازَةُ الْوَرِثَةِ.

السادس: الْعَبْدُ (الرَّقِيقُ) : مُحْجُورٌ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ تَصَرُّفَاتِهِ^(٢) إِلَّا فِيمَا أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ فِيهِ^(٣) ، وَيَكُونُ التَّصَرُّفُ عَلَى حَسَبِ الْإِذْنِ ، فَإِذَا تَصَرَّفَ بِدُونِ إِذْنِ فَتَصَرُّفَاتُهُ جَمِيعُهَا بَاطِلَةٌ ، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُعَامِلَهُ .

• مَا يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ إِذَا تَصَرَّفَ :

١. مَا وَجَبَ عَلَيْهِ بِرِضَا مُسْتَحِقِّهِ : كَانَ اشْتَرَى أَوْ بَاعَ شَيْئًا مِنْ شَخْصٍ فَهَذَا يَتَعَلَّقُ فِي ذِمَّتِهِ ، أَيْ : إِذَا عَتَقَ وَكَسَبَ الْمَالُ طَوَلَبَ بِهِ .

٢. مَا وَجَبَ عَلَيْهِ بِدُونِ رِضَا مُسْتَحِقِّهِ : كَانَ قَتَلَ أَوْ أَتْلَفَ شَيْئًا فَهَذَا يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ ، أَيْ : يُبَاعُ وَيُدْفَعُ أَرْضُ الْجَنَائَةِ مِنْ قِيَمَتِهِ إِلَّا إِذَا فَدَاهُ سَيِّدُهُ وَدَفَعَ عَنْهُ الْأَرْضَ .

٣. مَا وَجَبَ عَلَيْهِ وَهُوَ مَاذُونٌ لَهُ فِي التَّجَارَةِ : فَهَذَا يَتَعَلَّقُ بِمَا تَحْتَ يَدِهِ مِنْ أَمْوَالِ التَّجَارَةِ وَبِمَا يَكْتَسِبُهُ .

(١) فالعبرة بإجازة الوصية وردها بعد الموت لا قبله.

(٢) تنقسم تصرفات العبد إلى ثلاثة :

١- قسم يصح تصرفه فيه بإذن سيده وهو المعاملات.

٢- قسم يصح تصرفه فيه ولو بغير إذن سيده وهو العبادات.

٣- قسم لا يصح تصرفه فيه ولو أذن له سيده وهو الولايات.

(٣) ولا بد من إذن صريح فلا يغني الكوث ولو أذن له في التجارة لم يحسن له التكاخ أو

التبرع ، لعدم الإذن فيها .

باب الصلح^(١)

• تعريف الصلح :

لَفْعٌ : قَطْعُ النِّزَاعِ .

شَرْعاً : عَقْدٌ يَحْصُلُ بِهِ قَطْعُ النِّزَاعِ .

• الْأَصْلُ فِيهِ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء ١٢٨] .

وَقَوْلُهُ ﷺ : (الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحاً أَحَلَّ حَرَاماً أَوْ حَرَّمَ حَلَالاً)^(٢) .

• فَضْلُهُ : عَظِيمٌ وَثَوَابُهُ جَزِيلٌ فِي الْحَدِيثِ . (أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَفْضَلِ مِنْ

دَرَجَةِ الصَّلَاةِ ، وَالصِّيَامِ ، وَالصَّدَقَةِ ؟ قَالُوا : بَلَى ، قَالَ : إِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ قَالَ : وَفَسَادُ ذَاتِ الْبَيْنِ هِيَ الْحَالِقَةُ)^(٣) .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ :

إِنَّ الْفَضَائِلَ كُلَّهَا لَوُجِعَتْ رَجَعَتْ بِأَجْمَعِهَا إِلَى شَيْئَيْنِ

تَعْظِيمُ أَمْرِ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ وَالسَّيِّ فِي إِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ

(١) يَتَكَلَّمُ الْفُقَهَاءُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى أَحْكَامِ الصُّلْحِ وَمَا يَتَّبَعُهُ وَهِيَ تَتْلَخَصُ فِيمَا يَلِي .

١- صِحَّةُ الصُّلْحِ مَعَ الْإِفْرَارِ .

٢- صِحَّةُ جَزَائِنِ حُكْمِ التَّبَعِ عَلَيْهِ .

٣- جَوَازُ إِشْرَاجِ الرُّوشَنِ فِي الطَّرِيقِ النَّافِذِ .

٤- غَدَمُ جَوَازِ إِشْرَاجِ الرُّوشَنِ فِي الدَّرَبِ الْمُشْتَرَكِ إِلَّا بِإِذْنِ الشُّرَكَاءِ .

٥- جَوَازُ تَقْدِيمِ الْبَابِ ، وَغَدَمُ جَوَازِ تَأْخِيرِهِ إِلَّا بِإِذْنِ الشُّرَكَاءِ .

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٩٦) .

(٣) رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (١٦٠٨) وَأَحْمَدُ (٢٧٥٤٨) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٩٢١) .

والتقصود هنا الصلح في المعاملات المالية^(١).

• شروط صحة الصلح ، اثنان :

١. سبق الخصومة : مَعْنَى الخصومة : دَعْوَى مِنْ أَحَدِ الْمُتَخَاصِمِينَ عَلَى الْآخَرِ فَيُنْكَرُ الْآخَرُ ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَسْبِقَ خُصُومَةٌ بَيْنَهُمَا^(٢).

٢. إقرار الخصم : أي إقرار المدعى عَلَيْهِ بِمَا ادَّعَاهُ خَصْمُهُ ، فَيَصِحُّ الصَّلْحُ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ إِذَا كَانَ مَعَ الْإِقْرَارِ^(٣) ، وَأَمَّا إِذَا أَنْكَرَ وَأَصْرَّ عَلَى الْإِنْكَارِ فَلَا يَصِحُّ خِلَافاً لِلْأُيُومَةِ الثَّلَاثَةِ فَيَجُوزُ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صِفْوَةِ الزُّبَدِ» :

الصَّلْحُ جَائِزٌ مَعَ الْإِقْرَارِ^(٤) إِنْ سَبَقَتْ خُصُومَةٌ الْإِنْكَارِ

(١) للصلح أنواع :

١- صلح بين المسلمين والكفار ، وَعَقْدُوا لَهُ (بِطَائِفَةِ الْجَزْيَةِ وَالْأَمَانِ) .

٢- صلح بين الإمام والبيعة ، وَعَقْدُوا لَهُ (بَابُ النِّعَةِ)

٣- صلح بين الزوجين عند الشقاق ، وَعَقْدُوا لَهُ (بَابُ الْقَسَمِ وَالنُّشُورِ) .

٤- صلح في المعاملات ، وَعَقْدُوا لَهُ هَذَا الْبَابُ الَّذِي نَحْنُ بِصَدَدِهِ .

(٢) فَإِنْ لَمْ تَسْبِقْ خُصُومَةٌ فَلَا دَاعِيَ لِذِكْرِ لَفْظِ الصَّلْحِ بَلْ يَعْقِدُونَ بَيْعاً أَوْ اجَارَةً أَوْ غَيْرَهُمَا

بِالْعَاطِفَةِ .

(٣) وَمِثْلُ الْإِقْرَارِ : إِقَامَةُ الْبَيْتَةِ وَالتَّيْمِينَ الْمُرْدُودَةِ ، لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَزِمُ بِهِمَا كُلُّوْمَهُ بِالْإِقْرَارِ .

(٤) وَلَنَسْتَقْنِي مَسَائِلَ يَصِحُّ الصَّلْحُ فِيهَا مِنْ غَيْرِ إِقْرَارٍ بَلْ مَعَ إِنْكَارٍ أَوْ سُكُوتٍ مِنْهَا :

١- اضْطِلَاحُ الْوَرَثَةِ فِيمَا وَقَفَ بَيْنَهُمْ فِي مِيرَاثٍ خَلَقَ أَوْ تَفَقُّودَ .

٢- اضْطِلَاحُ الزَّوْجَاتِ فِيمَا لَوْ أَسْلَمَ الزَّوْجُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعٍ وَمَاتَ قَبْلَ الْإِخْتِيَارِ فَيُوقَفُ

الْمِيرَاثُ بَيْنَهُنَّ حَتَّى يَضْطَلِحْنَ .

٣- وَكَذَلِكَ لَوْ طَلَّقَ إِحْدَى زَوْجَاتِهِ وَمَاتَ قَبْلَ الْبَيَانِ .

٤- اضْطِلَاحُ الْوَدِيعَةِ فِيمَا إِذَا أَوْدَعَهَا عِنْدَ آخَرٍ فَقَالَ لَا أَغْلَمُ لِأَيِّحَا هِيَ فَيَضْطَلِحَانِ .

• **صورة الصلح** : أن يدعى زيد على عمرو بأن له في ذمته ألف دينار فيُنكرَ عمرو ويُقرَّ بعد الإنكار، ثم يقول زيد : (صالحتك من الألف الدينار التي في ذمتك على ٧٠٠ دينار) فيقول عمرو : (قبلت).

• **صيغة الصلح** : غالباً يتعدى لفظه للمأخوذ به (الباء) أو (على) ويتعدى لفظه للمترك به (من) أو (عن) :

أمثلة : صالحتك من الدار بألف ريال .

صالحتك من الدار على ألف ريال .

صالحتك عن الدار بألف ريال .

صالحتك عن الدار على ألف ريال .

فالمترك في الأمثلة السابقة (الدار) لدخول (من) أو (عن) عليه ، والمأخوذ (الألف ريال) لدخول (الباء) و (على) عليه^(١)

• **أقسام الصلح** : اثنان : حطيطة ومعاوضة :

الأول : صلح الحطيطة : سمي بذلك لحطه بعض حقه ، وهو يجري على العين وعلى الدين .

- **أقسام صلح الحطيطة** : ينقسم إلى قسمين :

١. **صلح إبراء** : وهو ما إذا جرى الصلح على دين .

(١) وقد نظم هذه القاعدة بنظمهم فقال :

يا أخذائه فهذا صلح
في أغلب الأحوال ذا قد سلكا

به (الباء) أو (على) يُعدى الصلح
(ومن) و (عن) أيضاً لما قد تركا

صُورَتُهُ : كَانَ يَدَّعِي زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو بِأَنَّ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ أَلْفَ دِينَارٍ ، فَيُنْكِرُ عَمْرٍو ، ثُمَّ يَقِرُّ ثُمَّ يَقُولُ زَيْدٌ : (صَالِحُكَ^(١)) مِنْ الْأَلْفِ دِينَارٍ الَّتِي فِي ذِمَّتِكَ عَلَى ثَمَانِينَ (فَهَذَا إِبْرَاءٌ مِنْ ٢٠٠ وَيَأْخُذُ مِنْهُ ٨٠٠ .

وَشَرَطَ الْإِبْرَاءَ : أَنْ يَكُونَ مُنْجِزاً^(٢) وَمَعْلوماً .

٢. صَلَاحُ هَيْبَةٍ : وَهُوَ مَا إِذَا جَرَى عَلَى عَيْنٍ .

صُورَتُهُ : كَانَ يَدَّعِي زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو فِي دَارٍ بِأَنَّهُ غَضَبَهَا ، فَيُنْكِرُ ، ثُمَّ يَقِرُّ ، ثُمَّ يَقُولُ زَيْدٌ : (صَالِحُكَ مِنْ الدَّارِ عَلَى ثَلَاثِهَا) فَهَذَا وَهَبَ لَهُ ثُلَاثِي الدَّارِ وَلَهُ الثُّلُثُ الْبَاقِي .

الثَّانِي : صَلَاحُ الْمُعَاوَضَةِ : وَهُوَ عُدُولُهُ مِنْ حَقِّهِ إِلَى غَيْرِهِ غِنَاءً كَانَ الْمُدَّعَى أَوْ دِيناً .

أَي : عُدُولُهُ عَنِ الْعَيْنِ الْمُدَّعَاةِ وَتَرْكُهَا ، وَطَلَبُ شَيْءٍ آخَرَ عِوَضاً عَنْهَا .
وَلَهُ صُورٌ :

١. يَكُونُ بَيْعاً فِي الْعَيْنِ : صُورَتُهُ : بِأَنَّ يَدَّعِي زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو فِي دَارٍ أَوْ فِي سَيَّارَةٍ بِأَنَّهُ غَضَبَهَا مِنْهُ فَيُنْكِرُ عَمْرٍو ثُمَّ يَقِرُّ فَيَقُولُ زَيْدٌ : (صَالِحُكَ مِنَ السَّيَّارَةِ عَلَى هَذِهِ الْبَقَرَةِ) فَكَأَنَّهُ بَاعَ السَّيَّارَةَ بِالْبَقَرَةِ ، فَتَجْرِي هُنَا أَحْكَامُ الْبَيْعِ مِنْ ثُبُوتِ الْخِيَارِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ .

وَلَا يُشْتَرَطُ التَّعْيِينُ هُنَا فَيَصِحُّ يَوْضِفُ الْبَقَرَةَ وَيَكُونُ سَلماً .

(١) وَنَصَحَ هُنَا بِلَفْظِ الْإِبْرَاءِ وَالْخَطِّ وَالْإِسْقَاطِ .

(٢) فَلَا يَصِحُّ تَغْلِيْفُهُ وَلَا تَأْقِيْنُهُ .

٢. وَيَكُونُ بَيْعًا فِي الدَّيْنِ ، صَوْرَتُهُ : بِأَنْ يَدَّعِي زَيْدٌ عَلَى غَمْرٍو بِأَنْ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ أَلْفَ رِيَالٍ فَيُنْكِرَ غَمْرٌو ثُمَّ يَقَرُّ ثُمَّ يَقُولُ زَيْدٌ : (صَالِحُكَ مِنَ الدَّيْنِ عَلَى هَذِهِ السَّيَّارَةِ) فَكَأَنَّهُ اشْتَرَى السَّيَّارَةَ بِمَا فِي ذِمَّتِهِ .

- وَيُشْتَرَطُ هُنَا التَّعْيِينَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُ الدَّيْنِ بِالْأَيْنِ .

٣. وَيَكُونُ إِجَارَةً ، صَوْرَتُهُ : كَانَ يَدَّعِي زَيْدٌ عَلَى غَمْرٍو فِي دَارٍ بِأَنَّهُ غَضَبَهَا فَيُنْكِرَ غَمْرٌو ثُمَّ يَقَرُّ ثُمَّ يَقُولُ زَيْدٌ : (صَالِحُكَ مِنَ الدَّارِ عَلَى أَنْ تَسْكُنَهَا سَنَةً بِعَشْرَةِ آلَافِ رِيَالٍ) فَيَصِيرُ إِجَارَةً .

أَوْ يَقُولُ : صَالِحُكَ مِنَ الدَّارِ عَلَى أَنْ تَعْمَلَ لِي كَذَا مُدَّةَ شَهْرٍ .

٤. وَيَكُونُ عَارِيَةً : صَوْرَتُهُ : كَانَ يَقُولُ . (صَالِحُكَ مِنَ الدَّارِ عَلَى أَنْ تَسْكُنَهَا سَنَةً^(١) وَبَعْدَ سَنَةٍ تَخْرُجُ مِنْهَا) فَتَصِيرُ عَارِيَةً لِمُدَّةِ سَنَةٍ^(٢) .

- كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزَّيْدِ» .

وَهُوَ يَبْغِضُ الْمُدَّعِي فِي الْعَيْنِ هِبَةً أَوْ بَرَاءَةً فِي الدَّيْنِ
وَفِي يَسْوَاءٍ : يَبِيعُ أَوْ إِجَارَةً وَالدَّارُ لِلْمُسْكِنِ هِيَ الْإِعَارَةُ

(١) وَتُسَكُونُ عَارِيَةً مُوقَّتَةً لِأَنَّهَا مُقَيَّدَةٌ بِمُدَّةٍ ، فَإِنْ أُطْلِقَ فَتَكُونُ عَارِيَةً مُطْلَقَةً .

(٢) وَهَكَذَا فَإِنْ صَالَحَهُ مِنَ الدَّارِ عَلَى رَدِّ سَيَّارَةٍ مُنْقُودَةٍ مَثَلًا فَهُوَ جَعَلَهَا .

وَأَنْ صَالَحَتِ الزَّوْجَةُ زَوْجَهَا مِنَ الدَّارِ عَلَى أَنْ يُطْلَقَهَا فَهُوَ خُلْعٌ .

وَأَنْ صَالَحَ الْمُسْلِمُ مِنَ الْمُسْلِمِ فِيهِ عَلَى رَأْسِ الْمَالِ فَقَسَخَ .

وَأَنْ صَالَحَهُ مِنْ كَذَا عَلَى إِطْلَاقِ هَذَا الْأَسِيرِ فَقَبِلَهُ .

الحقوق المشتركة

وُسَمِيَ أَحْكَامُ الطَّرِيقِ.

• أقسام الطريق ، الطريق قسمان :

الأول : طريق نافذ : أي غير مسدود فيجوز للإنسان أن يُشرعَ روشناً فيه ، أي : يخرج سقيفةً أو بلكونا^(١) أو جناحاً ولكن بشروط :

١- أن يكون المخرج مسلماً .

٢- أن يرفع الرّوشن^(٢) بحيث ينشفي إظلام الموضع به وبحيث لا يؤذي المارين : ويختلف ارتفاعه باختلاف المارين . فإن كان المارّ آدمياً فيرفعه بحيث لا يحتاج إلى أن يطأ طيء رأسه عنه لو مرّ بالحمولة العالية على رأسه ولو نادراً ، وإن كان طريق السيارات فيرفعه بحيث يمكن مرورها محملة .

الثاني : طريق غير نافذ : أي مسدود وُسَمِيَ الدَّرَبُ المُشْتَرَكُ^(٣) ، فيجوز إشراع الرّوشن ولكن بشروط :

١- أن يكون مسلماً .

٢- أن يرفع الرّوشن بحيث لا يؤذي المارين .

٣- أن يأذن له جميع الشركاء في الدرب .

(١) ويمتنع الإشراع في هواء المسجد والرباط والمدرس والمقبرة التي يحرم البناء فيها بأن كانت موقوفة أو مسجلة للدفن فيها فقط .

(٢) ومثله نصب الميزاب والتاباط ، وهو سقيفة على حائطين والطريق بينهما .

(٣) الدرب في اللغة : الضيق في الجبل ، ثم توسّع فيه واستعمل في الطريق غير النافذ .

- الشُّرَكَاءُ فِي الدَّرَبِ : هُمْ كُلُّ مَنْ يَمُرُّ عَلَى الرُّوشَنِ فِي طَرِيقِهِ مِنْ رَأْسِ الدَّرَبِ إِلَى بَابِ بَيْتِهِ^(١) ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَهُ بَابٌ لَا يَمُرُّ عَلَى الرُّوشَنِ فَلَيْسَ مِنَ الشُّرَكَاءِ فِي الدَّرَبِ ، أَوْ كَانَ لَهُ بَيْتٌ فِيهِ وَلَعَيْنٌ بَابُهُ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ فَلَيْسَ كَذَلِكَ مِنَ الشُّرَكَاءِ فِي الدَّرَبِ .

- يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُقَدِّمَ بَابَهُ إِلَى جِهَةِ رَأْسِ الدَّرَبِ دُونَ إِذْنِ الشُّرَكَاءِ ، لِأَنَّهُ تَرَكَ بَعْضَ حَقِّهِ ، وَلَعَيْنٌ يَلْزَمُهُ سَدُّ الْبَابِ الْأَوَّلِ^(٢) ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُؤَخِّرَ الْبَابَ عَنْ رَأْسِ الدَّرَبِ^(٣) إِلَّا بِإِذْنِ الشُّرَكَاءِ^(٤) .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» .

بِالشَّرْطِ أَتَبِيلٌ ، وَأَجْزَى فِي الشَّرْعِ عَلَى مُرُورِهِ وَوَضْعِ الْجِذْعِ
وَجَازَ إِشْرَاعَ جَنَاحِ مُغْتَلِي لِمُسْلِمٍ فِي نَافِذٍ مِنْ سُبُلٍ
لَمْ يُؤْذِ مَنْ مَرَّ وَقَدَّمَ بَابَكَ وَجَازَ تَأْخِيرَ إِذْنِ الشُّرَكَاءِ

رَسَمُ الطَّرِيقِ النَّافِذِ وَغَيْرِ النَّافِذِ

	طَرِيقٌ غَيْرُ نَافِذٍ			
	طَرِيقٌ نَافِذٌ			

(١) لِأَنَّ ذَلِكَ تَحُلُّ تَرْدِيدِهِ .

(٢) فَلِشُرَكَائِهِ مَنَعَةٌ ، لِأَنَّ انْتِصَامَ الْعَالِي إِلَى الْأَوَّلِ يُوَرِّثُ رَحْمَةً وَوُقُوفًا مِنَ الثَّوَابِ وَغَيْرِهَا فِي

الدَّرَبِ فَيَنْتَظِرُونَ بِهِ

(٣) لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِيهِ سِوَاءِ سَدِّ الْأَوَّلِ أَمْ لَا .

(٤) وَيَجُوزُ أَنْ يُصَالِحَهُمْ عَلَى ذَلِكَ بِعَالٍ كَمَا سَيَأْتِي فِي التَّحْنِ .

مسائل في الحقوق المشتركة :

- ١- إشراغ الرُوشن ونحوه جائز في الشارع ونحوه، وأما غيره كالمنسجد فلا^(١).
- ٢- لا يجوز لأحد أن يستولي على شيء من الطريق وإن قل.
- ٣- يحرم في الطريق بناء دكة أو دعامة لجدار^(٢) أو غرس شجرة ولو لغنوم المسلمين وإن اتسع الطريق ولم يضر المارة وأذن له الإمام^(٣).
- ٤- يجوز له حفر البئر ولو لمصلحة نفسه^(٤) بإذن الإمام وعدم الضرر.
- ٥- يجوز لمن ليس من أهل الدرب فتح باب لأجل المرور بإذن أهل الدرب، وله مصالحتهم عليه بمال.
- ٦- إذا صالحهم بمال وقدروا مدة كانت إجارة وألا بأن أطلقوا أو شرطوا الثأبيد كان بيع جزء شائع من الدرب له، وهي إما بيع أو إجارة وكلاهما لا رجوع فيه.

(١) والفرق بين الشارع وغيره أن الشارع أوسع امتناعاً، لأن الانتفاع به لا يقتضد بنوع مخصوص من الانتفاعات بل لكل أحد أن ينتفع به بغير وجه الانتفاعات التي لا تصر، وهذا لا يكون بالمنسجد فإن الانتفاع به خاص للصلاة، وكذلك نحو المنسجد، فإن الانتفاع به مخصوص بنوع من الانتفاع.

(٢) قال في «الثقة» : إلا إن اضطر إليه ليجعل سائبه ولم يضر المارة، لأن المشقة تجلب التيسير.

(٣) لأنه قد تزدحم المارة فيصطكون به لشغل المكان به، ولأنه إذا طالت السنة أشبه موضعه الأملاك وانقطع عنه أثر استحقاق الطروق، بخلاف الرُوشن.

(٤) وقيد الزملي التصلحة بكونها لغنوم المسلمين.

باب الحوالة

• تعريف الحوالة :

لُغَةً : التَّحَوُّلُ وَالِاتِّقَالُ .

شَرْعاً : عَقْدٌ يَقْتَضِي نَقْلَ دَيْنٍ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ أُخْرَى بِصِفَةٍ ، أَيْ : مِنْ ذِمَّةِ الْمُحِيلِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ .

• الْأَصْلُ فِيهِ : قَوْلُهُ ﷺ : (مَظِلُّ الْغَنِيِّ^(١)) ظَلَمٌ فَإِذَا أَتَيْعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مِئَةٍ فَلْيَتَّبِعْ^(٢)) وَفِي رِوَايَةٍ : (وَمَنْ أَتَيْعَ عَلَى مِئَةٍ فَلْيَتَّبِعْ^(٣)) .
- وَهِيَ رُخْصَةٌ ، لِأَنَّهَا بَيْعٌ بَيْنَ يَدَيْنِ جُورٍ لِلْحَاجَةِ^(٤) .
وَقِيلَ : إِنَّهَا اسْتِيفَاءٌ ، وَلَا تَدْخُلُهَا الْإِقَالَةُ عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

(١) الشَّرَافُ بِالمَظِلِّ - إطالة المدافعة ثلاث مراتٍ فأكثر ، فَتَى زَادَ عَلَى مَرُئَيْنِ فَهُوَ كَبِيرٌ ،
وَالَا فَضْغِيرَةٌ .

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢٨٧) وَمُسْلِمٌ (١٠٨٥) وَالْمَعْنَى : إِذَا أَحِيلَ أَحَدُكُمْ عَلَى مِئَةٍ فَلْيَحْتَلِ .

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢٨٨) .

(٤) وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُحِيلَ - بَاغٌ مَا فِي ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ بِمَا فِي ذِمَّتِهِ لِلْمُحْتَالِ ، وَالْمُحْتَالُ - بَاغٌ مَا فِي ذِمَّةِ الْمُحِيلِ بِمَا فِي ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ . فَالْبَائِعُ الْمُحِيلُ ، وَالْمَشْتَرِي : الْمُحْتَالُ ، وَالْبَيْعُ دَيْنُ الْمُحِيلِ ، وَالْعَمَلُ دَيْنُ الْمُحْتَالِ .

• **صورة الحوالة :** أن يكونَ في ذمّة زيدٍ لعنبرو ألف دينارٍ ديناً حالاً ثابتاً لازماً ، ولزيدٍ في ذمّة إبراهيمٍ مثلها فيقول زيدٌ لعنبرو : (أحلّثك^(١)) بالألف التي لك عليّ إبراهيم) ، فيقول عنبرو : (قبِلْتُ).

• **أركان الحوالة ، ستة :**

١. مُحِيلٌ (كزيد).
٢. مُحْتَالٌ (كعنبرو).
٣. مُحَالٌ عَلَيْهِ (كإبراهيم).
٤. دَيْنٌ لِلْمُحِيلِ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ (الذي في ذمّة إبراهيم لزيد).
٥. دَيْنٌ لِلْمُحْتَالِ عَلَى الْمُحِيلِ (الذي في ذمّة زيدٍ لعنبرو) .
٦. صِغَةً^(٢).

• **شروط صحّة الحوالة ، ستة :**

١. رضا المُحِيلِ : فلا تصحّ حوالة المكره .
٢. قبولُ المُحْتَالِ : لأنّ الحقّ الذي له في ذمّة المُحِيلِ لا ينتقل إلى ذمّة الغير إلا برضا المُحْتَالِ ، وأما المُحَالُ عَلَيْهِ فلا يشترطُ رضا^(٣) ، لأنّه محلّ الحقّ^(٤).

(١) ولا تصحّ الحوالة بلفظ البيع.

(٢) وتدخل الكساية في الحوالة عند ابن حجر ، وأمّا الرمي فلا تصحّون إلا صريحة عنده .

(٣) خلافاً للمحنمية الذين اشترطوا رضا .

(٤) فلمنّ له الحقّ أن يستوفيه بنفسه وبغيره ، ولذلك تصحّ الحوالة على منبت ، لأنّ ذمّته مرهونةً بدينه حتّى يُقضى عنه ، ولا تصحّ الحوالة على الثرّة ، لغدم المُحَالِ عَلَيْهِ .

٣. كَوْنُ الدِّينِ ^(١) ثَابِتًا لَازِمًا :

معنى (ثابتاً): أي موجوداً ، فلا تصحُ الحِوَالَةُ في المالِ الذي سَيَقَرُّهُ عَدَا .
ومعنى (لازماً): أي غَيْرَ قَائِلٍ لِلسُّقُوطِ ^(٢) ، خَرَجَ بِهِ : جُعِلَ الْجِعَالَةُ وَتُجْرَمُ
الكِتَابَةُ.

٤. اتَّفَاقُ الدِّينَيْنِ جِنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً وَأَجَلًا وَكُسْرًا : فَلَا يَصِحُّ إِذَا كَانَا
مُخْتَلِفَيْنِ فِي الْجِنْسِ كَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ أَوْ الْقَدْرِ كَعَشْرَةٍ وَخَمْسَةٍ ^(٣) ، أَوْ الصِّفَةِ
كَصَحِيحَةٍ وَمُكْسَرَةٍ أَوْ أَحَدُهُمَا حَالًا وَالثَّانِي مُوَجَّلًا ^(٤) .

٥. الْعِلْمُ بِمَا يُحَالُ بِهِ وَعَلَيْهِ قَدْرًا وَصِفَةً .

٦. صِحَّةُ الْإِعْتِيَاظِ عَنِ الدِّينِ ، خَرَجَ بِهِ : دَيْنُ السَّلَمِ وَرَأْسُ مَالِهِ فَلَا
يَصِحُّ الْحِوَالَةُ فِيهِمَا لِعَدَمِ صِحَّةِ الْإِعْتِيَاظِ عَنْهُمَا ^(٥) .

(١) فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ دِينًا خَرَجَ بِهِ الْعَيْنُ فَلَا تَصِحُّ الْحِوَالَةُ بِالْعَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْحِوَالَةَ يَبِيعُ دَيْنُ
بَدَلٍ جَوْرًا لِلْحَاجَةِ .

(٢) فَتَصِحُّ الْحِوَالَةُ بِالصَّدَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَبِالْأَجْرَةِ قَبْلَ اسْتِيعَاذِ السَّفَقَةِ ، وَبِالسُّنْعِ قَبْلَ
قَبْضِ التَّبَعِ ؛ لِأَنَّهُ يَدُورُ إِلَى اللُّزُومِ بِتَقْبِيهِ وَإِنْ لَمْ يُؤْمَرْ سَقُوطُهُ .

(٣) لَعَبْرُ لَوْ أَحَالَ بِخَمْسَةٍ عَلَيْهِ عَلَى خَمْسَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ أَوْ عَكْسِيهِ بِأَنْ كَانَ عَلَيْهِ عَشْرَةٌ فَأَحَالَ
خَمْسَةً مِنْهَا عَلَى خَمْسَةٍ صَحَّ .

(٤) وَإِذَا اتَّفَقَا فِي التَّأْجِيلِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِتِّفَاقِ فِي قَدْرِ الْأَجَلِ .

(٥) وَخَرَجَ بِهِ كَذَلِكَ : دَيْنُ الزَّكَاةِ فَلَا تَصِحُّ الْحِوَالَةُ فِيهَا مِنَ السَّاعِي أَوْ السُّتَيْحِقِّ ، وَلَا تَصِحُّ
كَذَلِكَ لِلْسُّتَيْحِقِّ مِنَ الْمَالِكِ وَإِنْ تَلَفَ النَّصَابُ بَعْدَ التَّسْكُنِ ؛ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْإِعْتِيَاظِ عَنْهَا
وَلِاسْتِثْنَاءِ ذَلِكَ الْحِوَالَةَ بِدَيْنِ الْكِتَابَةِ فَتَصِحُّ ؛ لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ إِلَى الْعِثْقِ .

- وَلَا يَرْجِعُ الْمُخْتَالُ^(١) عَلَى الْمُحِيلِ إِذَا امْتَنَعَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ مِنْ أَدَاءِ الدَّيْنِ لِمَا ظَلَمَتْهُ أَوْ لِإِعْسَارِهِ^(٢) أَوْ لِحُجَّتِهِ الدَّيْنَ .

• فائدة الحوالة :

١. براءة المحيل من دين المختال .
 ٢. براءة المحال عليه من دين المحيل .
 ٣. انتقال حق المختال^(٣) من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه .
- كما قال صاحب «صفوة الزبد» :

شَرَطَ: رَضِيَ الْمُحِيلُ وَالْمُخْتَالُ لَزُومِ دَيْنَيْنِ ، اتَّفَاقِ الْمَالِ
جِنْساً وَقَدَرًا أَجْلاً وَكُسْرًا بِهَا عَنِ الدَّيْنِ الْمُحِيلُ يَبْرَأُ

(١) لأنَّ الحوالة بمنزلة القبض ، وقبوله له مُتَضَمِّنٌ لاغْتِرَافِهِ بِاسْتِجْمَاعِ شَرَايِطِ الصَّحَةِ .

(٢) بَلْ لَوْ شَرَطَ فِي الْحَوَالَةِ الرَّجُوعَ عِنْدَ التَّعَدُّرِ لَمْ تَصِحَّ الْحَوَالَةُ ، لِأَنَّهُ شَرَطَ خِلَافَ مُقْتَضَاهَا ، وَكَذَلِكَ لَوْ شَرَطَ بِسَارِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ ، فَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُحِيلِ ، لِأَنَّهُ مَقْصُرٌ بِتَرْكِ الْفَخْصِ .

(٣) وَلِلْمُخْتَالِ أَنْ يُحْمِلَ غَمْرَهُ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ ، وَلَهُ أَيْضاً أَنْ يُخْتَالَ مِنَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ عَلَى مَدِينِهِ وَهَكَذَا .

باب الضمان

• تعريف الضمان :

لُقَّة : الالتزام .

وشرعاً : التزام حق في ذمة الغير ، أو إحضار عين مضمونة ، أو بدن من يستحق حضوره .

الأول : التزام حق في ذمة الغير ، ويسمى ضمان الدين .

الثاني : التزام إحضار عين مضمونة ، ويسمى ضمان العين^(١) .

الثالث : التزام إحضار بدن من يستحق حضوره ، ويسمى ضمان البدن وهو الكفالة .

• الأصل فيه : حديث : (العارية مؤداة والمِنحة مرذودة والدين مقضي والزعيم غارم)^(٢) وأنه سَلَّمَ تَحْمَلُ عَنْ رَجُلٍ عَشْرَةَ دنانير .

• حكمه : مندوب لقادر واثق بنفسه^(٣) ، وإلا فمباح .

(١) أي ضمان ردة العين .

(٢) رواه أبو داود (٣٥٦٧) والترمذي (٢١٢٠) ومعنى الحديث : أن العارية تؤداة والدين مقضي والزعيم غارم . (المِنحة) يحسب فسكون ما يمنحه الرجل صاحبه أي يعطيه من ذات در ليشترب لبنها أو شجرة ليأكل ثمرها أو أرضاً يقرعها في رواية (المنحة) وقوله : (مرذودة) إغلام بأنها تقتضن تملك المنفعة لا تملك الرقبة وقوله : (والدين مقضي) أي يجب قضاءه وقوله (والزعيم غارم) أي الكفيل يلزم نفسه ما ضمنه ، والغرم أداء شيء يلزمه والمنعق ضامن ومن ضمن ذمناً لزمه أداؤه .

(٣) وفي «التحفة» لقادر عليه يأمن غائلته .

- وَقَالَ بَعْضُهُمْ : الضَّامُّ أَوَّلُهُ شَهَامَةٌ ، وَأَوْسَطُهُ نَدَامَةٌ ، وَآخِرُهُ غَرَامَةٌ ^(١) .
 • أَرْكَانُهُ ، خَمْسَةٌ :

١. ضَامِنٌ .

٢. مَضْمُونٌ .

٣. مَضْمُونٌ عَنْهُ .

٤. مَضْمُونٌ لَهُ .

٥. صِيفَةٌ ، وَلَا يَوْجَدُ مَضْمُونٌ عَنْهُ فِي ضَمَانِ الْبَدَنِ .

• صَوْرَةُ ضَمَانِ الدِّينِ : أَنْ يَكُونَ لِزَيْدٍ عَلَى عَمْرٍو مِائَةُ دِينَارٍ دَيْنًا لَا زِمًا فَيَضْمَنُهَا بَكْرٌ وَيَقُولُ بَكْرٌ لِزَيْدٍ : (ضَمِنْتُ دَيْنَكَ عَلَى عَمْرٍو) ^(٢) .

• شُرُوطُ الضَّامِنِ ، أَرْبَعَةٌ :

١. أَنْ تَكُونَ فِيهِ أَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ : أَيُّ بِالْغَا عَاقِلًا رَشِيدًا ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ وَلَا تَجَنُّونَ وَلَا تَحْجُورُ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ أَوْ عَبْدٍ غَيْرِ مَأْذُونٍ لَهُ .

٢. أَنْ يَكُونَ مُحْتَارًا .

٣. أَنْ يَأْذَنَ لَهُ الْمَضْمُونُ أَوْ وَلِيُّهُ إِذَا كَانَ صَغِيرًا (هَذَا فِي ضَمَانِ الْبَدَنِ) .

٤. أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى انْتِزَاعِ الْعَيْنِ فِي ضَمَانِ رَدِّهَا ، وَأَنْ يَأْذَنَ لَهُ الْمَضْمُونُ عَنْهُ (فِي ضَمَانِ الْعَيْنِ) .

(١) وَلِذَلِكَ قِيلَ نَظْمًا :

عَاشِرُ ذَوِي الْفُطْلِ وَآخِذُ عِشْرَةِ السُّقْلِ وَعَنْ عِشْرِ صَدِيقِي كُفٌّ وَتَفْطُلُ
 وَضُرُّ لِسَانِكَ إِذَا مَا كُنْتَ فِي تَحْقُلِ وَلَا تَشَارِكْ وَلَا تُظْمَنُ وَلَا تُعْطَلُ

(٢) وَلَا يَصِحُّ تَغْلِيظُ وَتَوْفِيقُ الضَّامِنِ كَأَنْ يَقُولَ : (إِذَا جَاءَ الْقَدَّ ضَمِنْتُ) أَوْ (ضَمِنْتُ مَا لَ فُلَانٍ شَهْرًا) .

٥. أن يعرف عين^(١) المضمون له وهو رب الدين^(٢).

- ولا يشترط القبول من المضمون له^(٣).

- ولا يشترط القبول (الإذن) من المضمون عنه ولا معرفته من قبل

الضامن^(٤) في ضمان الدين.

• شروط المضمون (الدين)، أربعة :

١. أن يكون ثابتاً : أي موجوداً^(٥).

٢. أن يكون لازماً^(٦) : أي لا يستطيع من هو عليه أن يسقطه.

٣. أن يكون معلوماً : لدى الضامن فلا يصح ضمان المجهول^(٧).

٤. أن يكون معيناً : لا مبهماً ، فلا يصح ضمان أحد الدينين^(٨).

كما قال صاحب «صفوة الزبد» :

يَضْمَنُ ذُو تَبَرُّعٍ ، وَإِنَّمَا يَضْمَنُ دَيْنًا ثَابِتًا قَدْ لَزِمَا

(١) لتفاوت الناس في المطالبة تشديداً وتسهيلاً، فلا يكفي معرفة مجرد اسمه ونسبه.

(٢) وإنما كُفِت معرفة عينه ، لأن الظاهر غَوَاوُ الباطن .

(٣) لأن الضمان تخص التبرام لم يوضع على قواعد المعاهدات .

(٤) لجواز التبرع بأداء دين الغير بغير معرفته ورضاه .

(٥) فلا يصح ضمان مائة نجب على ربيد في المستقبل ، وكذلك ضمان نفقة الزوجة

المستقبلة .

(٦) ولو مآلاً كاللكن في مدة الخيار فيصح ضمانه .

(٧) إلا ضمان الدية مع الجهل بصفاتهما فيصح ضمانها ، لأنه يرجع فيها إلى صفة غالب أهل

البلد مع كونها معلومة السن والعدد .

(٨) ويصح ما لو قال : ضمنت ما يزيد على عشرين ريال إلى ألف) ويصح ضماناً

لـ (٩٩٩) على المعتد بإدخال الطرف الأول دون الطرف الثاني .

يُعَلِّمُ كَالْإِبْرَاءِ^(١).....

• **صُورَةُ ضَمَانِ الْعَيْنِ :** أَنْ يَضَعَ زَيْدٌ يَدَهُ غَضَباً عَلَى ذَائِبَةٍ لِعَمْرٍو فَيَقُولُ
بِكُرٍّ لِعَمْرٍو : (ضَمَنْتُ رَدَّ دَابِيتِكَ الَّتِي غَضَبَهَا مِنْكَ زَيْدٌ) .

• **مَسَائِل :**

١. **ضَمَانُ الْمَجْهُول :** لَا يَصِحُّ ضَمَانُ الْمَجْهُولِ إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ تُسَمَّى
(ذَرَكُ الْمَبِيعِ) بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الضَّمَانُ بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ^(٢) .

- **صُورَتُهُ :** أَنْ يَأْتِيَ رَجُلٌ غَرِيبٌ بِمَتَاعٍ (سَيَّارَةٍ أَوْ جِهَازٍ مِثْلًا) ، وَيُرِيدُ أَنْ
يَبِيعَهُ فِي السُّوقِ وَلَكِنْ يَخَافُ الْمُشْتَرِيَ أَنْ يَتَبَيَّنَ أَنَّه مَقْصُوبٌ أَوْ فِيهِ عَيْبٌ أَوْ
نَاقِصٌ الْكِيلِ أَوْ الْوَزْنِ ، فَيُطَالِبُ بِالضَّمَانِ ، فَيَأْتِي أَحَدُ السَّمَايِرَةِ (الدَّلَّالِينَ)
الْمَعْرُوفِينَ ، وَيَضْمَنُ لِلْمُشْتَرِيَ الثَّمَنَ إِذَا خَرَجَ الْمَبِيعُ مُسْتَحَقّاً فَيُطَالِبُ
الْمُشْتَرِيَ الضَّامِنَ ، فَيَتَحَمَّلُ الضَّامِنُ الْمَسْئُولِيَّةَ ، وَنُو بِالذَّهَابِ إِلَى بَلَدِ الْبَائِعِ ،
وَلَا يَصِحُّ هُنَا الضَّمَانُ إِلَّا إِذَا كَانَ الضَّامِنُ يَعْرِفُ الْبَائِعَ .

قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الرَّبْدِ» : يَصِحُّ ذَرَكٌ بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ

٢. **مُطَالَبَةُ الضَّامِنِ وَالْأَصِيل :** لِصَاحِبِ الْحَقِّ (الْمَضْمُونِ لَهُ) مُطَالَبَةٌ مَنْ
شَاءَ مِنَ الضَّامِنِ أَوْ الْمَضْمُونِ عَنْهُ (الْأَصِيل)^(٣) فَإِذَا سَلَّمَ أَحَدُهُمَا بَرَأَ الْآخَرُ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الرَّبْدِ» :

.....وَالْمَضْمُونُ لَهُ طَالِبَ ضَامِنًا وَمَنْ تَأَصَّلَهُ

(١) وَلَوْ أَبْرَأَ إِنْسَانًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ أَوْ فِي الدُّنْيَا فَقَطْ بَرَأَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَلَوْ أَبْرَأَ فِي
الْآخِرَةِ فَقَطْ . فَلَا يَبْرَأُ لَا فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ .

(٢) لِأَنَّهُ إِذَا تَضَمَّنَ مَا دَخَلَ فِي ضَمَانِ الْبَائِعِ أَوْ الْمُشْتَرِيَ وَلَا يَدْخُلُ إِلَّا بِالْقَبْضِ .

(٣) فَلَا يَصِحُّ الضَّمَانُ بِشَرْطِ بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ ، لِتَخَالُفِهِ لِمُقْتَضَاهُ .

٣. تَغْلِيْقُ الضَّامِنِ وَتَوْقِيْئُهُ : لَا يَصِحُّ تَغْلِيْقُهُ وَلَا تَوْقِيْئُهُ لِأَنَّهُ عَقْدٌ كَالْبَيْعِ .

٤. الرُّجُوعُ عَلَى الْمَضْمُونِ عَنْهُ : إِذَا سَلَّمَ الضَّامِنُ الدَّيْنَ إِلَى الْمَضْمُونِ لَهُ فَهَلْ يَرْجِعُ عَلَى الْمَضْمُونِ عَنْهُ ؛ أَيْ : هَلْ يُطَالِبُ الْمَضْمُونُ عَنْهُ ؟ .
فِيهِ تَفْصِيْلٌ : يَرْجِعُ فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ ، وَلَا يَرْجِعُ فِي مَسْأَلَتَيْنِ :
- الْمَسَائِلُ الَّتِي يَرْجِعُ فِيهَا :

١ - إِذَا ضَمِنَ بِإِذْنِهِ وَأَدَّى بِإِذْنِهِ .

٢ - إِذَا ضَمِنَ بِإِذْنِهِ وَأَدَّى بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، عَلَى الْأَصَحِّ ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ فِي الضَّامِنِ يَسْتَلْزِمُ الْإِذْنَ فِي الْأَدَاءِ .

٣ - إِذَا ضَمِنَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَأَدَّى بِإِذْنِهِ بِشَرْطِ الرُّجُوعِ .

- الْمَسَائِلُ الَّتِي لَا يَرْجِعُ فِيهَا :

١ - إِذَا ضَمِنَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَأَدَّى بِغَيْرِ إِذْنِهِ .

٢ - إِذَا ضَمِنَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَأَدَّى بِإِذْنِهِ وَلَمْ يَشْطَرِطِ الرُّجُوعَ .

- وَإِنَّمَا يَجُوزُ لَهُ الرُّجُوعُ إِذَا أَشْهَدَ عَلَى قَضَاءِ الدَّيْنِ أَوْ صَدَّقَهُ الْمَضْمُونُ لَهُ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

وَيَرْجِعُ الضَّامِنُ بِالْإِذْنِ بِمَا أَدَّى إِذَا أَشْهَدَ حِينَ سَلَّمَ

ضمان البدن (الكفالة)^(١)

• **صحتها** : تصح كفالة البدن إذا كان على المكفول حق لأدب^(٢) ،
(كحد القصاص أو القذف) أو عليه حق لله مائي كالزكاة والكفارة^(٣) فتصح
الكفالة ببدن من عليه ذلك.

• **شرطها** : يشترط فيها : إذن المكفول بنفسه^(٤) أو بوليّه^(٥) أو بورائه^(٦) ،
لأنه إذا لم يكن بإذنه قد يمتنع عن الحضور .

• **براءة الكفيل** : يبرأ الكفيل بإحضاره إلى مكان التسليم بحيث لا
يكون بينه وبين المكفول له حائل .

• **واجب الكفيل** : يجب على الكفيل إحضاره إذا علم مكانه ، وأما إذا لم
يعلم فلا يطالب .

• **إمهال الكفيل** : إذا علم الكفيل مكان المكفول طوّل بإحضاره منه
ويُسَهّل مدة الذهاب والإياب وثلاثة أيام مع ذلك^(٧) ، فإن أتى به فذاك ، وإذا لم
يأت به حبس الكفيل .

(١) يُسْتَأْذَنُ لَهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى جُكَايَةُ عَنْ يُعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَام ﴿لَنْ أَرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُوا
مَوثِقَاتِي﴾ أَوْ لَوْلَا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ ﴿١٦﴾ فَإِنَّ فِيهِ الْإِثْرَ بِإِحْضَارِهِ بِالْجُمْلَةِ .

(٢) مطلقاً مالمّا كان أو عقوبة كقصاص وحدّ قذف .

(٣) بخلاف غير المائي كحدود الله تعالى وتعاريفه كحدّ خمر وزنا وسرقية ، لأنّ مأمورون
بشرها والسعي في إسقاطها ما أمكن فلا تصح الكفالة فيها .

(٤) إِنْ كَانَ يُمْنُ يُعْتَبَرُ إِذْنُهُ وَلَوْ سَفِيهاً .

(٥) إِنْ كَانَ صَبِيهاً أَوْ مَجْنُوناً .

(٦) إِنْ كَانَ مَيِّتاً لِيُشْهَدَ عَلَى صُورَتِهِ وَكَانَ الشَّاهِدُ قَدْ تَحْمَلُ الشَّهَادَةَ عَلَيْهِ كَذَلِكَ .

(٧) فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ وَهِيَ مَدَّةُ إِقَامَةِ الْمَسَافِرِينَ .

• **مَوْتُ الْمَكْفُولِ** : إذا مات الْمَكْفُولُ أو اخْتَفَى فَلَا شَيْءَ عَلَى الْكَفِيلِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُ الْحَقِّ الَّذِي عَلَى الْمَكْفُولِ ^(١) .

• **إِحْضَارُ الْجَنَّةِ** : إذا طُلِبَ مِنَ الْكَفِيلِ إِحْضَارُ جُثَّةِ الْمَكْفُولِ بَعْدَ مَوْتِهِ لِكَيْ يُشْهَدَ عَلَى صَوْرَتِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ إِحْضَارُهُ بِشُرُوطَ :

١. أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الدَّفْنِ ^(٢) .

٢. أَلَّا يَتَغَيَّرَ .

٣. أَنْ يَعْرِفَ الشَّاهِدُ صَوْرَتَهُ .

٤. أَنْ يَكُونَ بِإِذْنِ الْوَرَثَةِ .

٥. أَنْ لَا يَكُونَ فِي إِحْضَارِهِ نَقْلٌ مُحَرَّمٌ .

• **صَوْرَةُ ضَمَانِ الْبَدَنِ** : أَنْ يَكُونَ لِزَيْدٍ عَلَى غَمْرٍو حَقٌّ مَالِيٌّ أَوْ قِصَاصٌ فَيَقُولُ بِكَفْرِ لَزَيْدٍ : (تَكَفَّلْتُ لَكَ بِبَدَنِ غَمْرٍو ^(٣) غَضَرَ يَوْمَ الْحَمِيسِ الْقَادِمِ) .
كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» .

وبالرَّضَى صَحَّتْ كِفَالَةُ الْبَدَنِ

فِي كُلِّ مَنْ حُضِرَ اسْتُحِقَّ وَكُلُّ جُزْءٍ دُونَهُ لَا يَبْنَى

وَمَوْضِعُ الْمَكْفُولِ إِنْ يُعْلَمَ مُهْلٌ قَدَرِ ذَهَابٍ وَإِيَابٍ أَكْثَمِلُ

وَإِنْ يُمْسِكُ أَوْ اخْتَفَى لَا يَغْرَمُ وَبَطَلَتْ بِشَرِطِ مَالٍ يَلْزَمُ

(١) بَلْ لَوْ شَرَطْنَا أَنْ يَغْرَمَ الْكَفِيلُ الْمَالَ لَمْ تَصِحَّ الْكِفَالَةُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَخْلَافُ مُقْتَضَاهَا .

(٢) أَيْ لَا بَعْدَ إِذْلَاقِهِ فِي هَوَاءِ الْقَبْرِ وَإِنْ لَمْ يُهْلَ عَلَيْهِ التُّرَابُ ، لِأَنَّ فِي إِخْرَاجِهِ بَعْدَ ذَلِكَ إِزْرَاءً بِهِ .

(٣) أَوْ يَحْرُثُهُ مُشَاحَةً كَثَلِيَّةً أَوْ بِالَّذِي لَا يَعْشُرُ بِدُونِهِ تَرَابَهُ .

باب الشَّرْكَه^(١)

• تَعْرِيفُ الشَّرْكَه :

لُغَةً : الْاِخْتِلَاطُ .

شُرْعاً : عَقْدٌ يَقْتَضِي ثُبُوتَ الْحَقِّ فِي شَيْءٍ لِاثْنَيْنِ فَأَكْثَرٍ عَلَى جِهَةِ الشُّبُوعِ^(٢) .

معنى (على جهة الشُّبُوع) : أَي يَخْلُطُ الْمَالَيْنِ خَلْطاً يَنْتَفِي مَعَهُ تَمْيِيزُ مَالِ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ ، خَرَجَ بِهِ : إِذَا تَمَيَّزَ مَالُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ فَلَا تَصِحُّ الشَّرْكَهُ فِيهِمَا .

• الْأَصْلُ فِيهِ : الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ رَبِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ ، فَإِذَا خَانَهُ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِهِمَا)^(٣) .

وَحَدِيثُ السَّائِبِ ابْنِ أَبِي السَّائِبِ صَيْفِي بْنِ عَائِذِ الْمَخْزُومِيِّ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ : (مَرْحَباً بِأَخِي وَشَرِيكِي)^(٤) .

(١) بِكَسْرِ الشَّيْنِ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ ، أَوْ بِفَتْحِ الشَّيْنِ مَعَ كَسْرِ الرَّاءِ أَوْ إِسْكَانِهَا .

(٢) وَالشَّرْكَهُ لَهَا سَبَابُنِ :

الْأَوَّلُ الْمَلِكُ مَنْ غَيْرِ عَقْدِ شَرْكَهٍ مَاذَا يَمْلِكُ اثْنَانِ مَالاً مَوْرُوثاً أَوْ مَالاً مُشْتَرَى .

الثَّانِي - الْعَقْدُ ، أَي أَنْ يَعْقِدَ اثْنَانِ الْاِشْتِرَاكَ بَيْنَهُمَا عَلَى مَالٍ أَوْ غَيْرِهِ .

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٨٥) التَّحْقِيقُ : أَنَا كَالثَّالِثِ لِلشَّرِيكَيْنِ فِي إِعَانَتِهِمَا وَحِفْظِهِمَا وَالْإِزَالِ

الْبَرْكَهُ فِي أَمْوَالِهِمَا مُدَّةً غَدَمَ الْحَيَاةِ ، فَإِذَا خَصَلَتْ الْحَيَاةُ رَفَعَتْ الْبَرْكَهُ وَالْإِعَانَةُ عَنْهُمَا ، وَهَذَا مَعْنَى : (خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِهِمَا) .

(٤) رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥٥٤١) وَالْحَاسِكُمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٢٣٥٧) .

• أَرْكَانُ الشَّرْكَهٖ ، ثَلَاثَةٌ :

١. شَرِيكَانِ .

٢. مَالَانِ .

٣. صِيفَةٌ .

• صَوَرَتُهَا : زَيْدٌ وَعَمْرُو بَأْتِي كُلُّ مِنْهُمَا بِخَمْسِينَ دِينَاراً وَيَخْلِطَانِهَا وَيَقُولَانِ : (اشْتَرَكْنَا وَأَذِنَا فِي التَّصْرِيفِ) .

• أَقْسَامُ الشَّرْكَهٖ : أَرْبَعَةٌ ، وَكُلُّهَا بَاطِلَةٌ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ إِلَّا شَرْكَةَ الْعِيَانِ .

(١) شَرْكَةُ الْعِيَانِ^(١) : وَهِيَ أَنْ يَتَعَاقَدَ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ عَلَى الْإِشْتِرَاكِ فِي مَالٍ لِلتَّجَارِ فِيهِ ، وَيَكُونُ الرِّبْحُ بَيْنَهُمَا عَلَى نِسْبَةِ أَمْوَالِهِمْ .

(٢) شَرْكَةُ الْأَبْدَانِ (الْأَعْمَالِ) : وَهِيَ أَنْ يَشْتَرِكَ اثْنَانِ بِبَدَنَيْهِمَا لِيَكُونَ بَيْنَهُمَا كَسْبُهُمَا مُتَسَاوِيًا أَوْ مُتَفَاضِلًا ، مَعَ اتِّفَاقِ الْحِرْزَةِ كَخِيَاطَيْنِ أَوْ اخْتِلَافِهَا كَكَهْرَبَائِي وَسَبَّاحٍ^(٢) .

(١) يَحْتَسِرُ الْعَيْنُ مِنَ عِيَانِ الدَّائِبَةِ الْمَانِعِ لَهَا مِنَ الْحَرَكَةِ ، لِيَتَنَجَّ كُلٌّ مِنَ الشَّرِيكََيْنِ مِنَ التَّصْرِيفِ بِغَيْرِ مُضْلَحَةٍ ، وَيَجُوزُ فَتَحُّهَا مِنْ عِيَانِ السَّمَاءِ وَهُوَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا ، لِظُهُورِهَا عَلَى غَيْرِهَا مِنْ بَقِيَةِ الْأَنْوَاعِ الْبَاطِلَةِ .

(٢) وَجُوزُهَا الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ مُطْلَقًا وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ مَالِكٌ إِذَا اتَّخَذَتْ الْحِرْزَةُ .

- (٣) شَرِكَةُ الْمَفَاوِضَةِ^(١) : وهي أَنْ يَشْتَرِكَ اثْنَانِ فَاكْثَرَ لَيْكُونَ بَيْنَهُمَا كَسْبُهُمَا يَبْدَنِيهِمَا أَوْ مَالِيَهُمَا وَعَلَيْهِمَا الضَّرَرُ مِنْ غَرَمٍ وَعَظْبٍ وَغَمٍّ^(٢).
- (٤) شَرِكَةُ الْوُجُوهِ^(٣) : وَلَهَا عِدَّةُ صُورٍ وَكُلُّهَا بَاطِلَةٌ إِذْ لَيْسَ بَيْنَهُمَا مَالٌ مُشْتَرَكٌ يَرْجِعُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْقِسْمَةِ ، وَالصُّورُ هِيَ :
١. أَنْ يَشْتَرِيَ وَجِيهٌ^(٤) فِي الدُّمَّةِ وَيُفَوِّضَ بَيْعَهُ إِلَى خَامِلٍ وَتَشْتَرِطًا أَنْ يَكُونَ رِبْحُهُ بَيْنَهُمَا^(٥).
 ٢. أَنْ يَشْتَرِكَ وَجِيهَانِ عِنْدَ الثَّانِسِ لِيَشْتَرِيَا فِي الدُّمَّةِ إِلَى أَجَلٍ عَلَى أَنْ مَا يَشْتَرِيهِ كُلُّ وَاحِدٍ يَكُونُ بَيْنَهُمَا قَيْبِيَعَانِهِ وَيُؤَدِّيَانِ الْأَثْمَانَ فَمَا فَضَّلَ فَهُوَ بَيْنَهُمَا.
 ٣. أَنْ يَشْتَرِيَ وَجِيهٌ لَا مَالَ لَهُ وَخَامِلٌ ذُو مَالٍ لِيَكُونَ الْعَمَلُ مِنَ الْوَجِيهِ وَالْمَالُ مِنَ الْخَامِلِ ، وَيَكُونُ الْمَالُ فِي يَدِهِ لَا يُسَلَّمُهُ إِلَى الْوَجِيهِ وَالرَّبْحُ بَيْنَهُمَا^(٦).

(١) مأخوذة من : تفاوضاً في الحديث أي شرعاً فيه جميعاً .

(٢) قال الشافعي : شَرِكَةُ الْمَفَاوِضَةِ بَاطِلَةٌ وَلَا أَعْرِفُ شَيْئاً مِنَ الدُّنْيَا يَكُونُ بَاطِلاً إِذَا لَمْ تَكُنْ شَرِكَةُ الْمَفَاوِضَةِ بَاطِلَةً ، وَجَوَّزَهَا أَبُو حَنِيفَةَ أَيْضاً بِشُرُوطٍ .

(٣) مأخوذة من الوجاهة وهي العظمة والصدارة .

(٤) لأن الوجية من التجار يرغب الناس في الشراء منه لاعتقادهم أنه لا يتجزأ إلا في الخبيد من السلع .

(٥) وحُصِّلَ مَا يَشْتَرِيهِ أَحَدُهُمَا فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ : يَكُونُ لَهُ وَيَخْتَصُّ بِرَبْحِهِ وَخُسْرَانِهِ ، وَلَا يَشَارِكُهُ فِيهِ الْآخَرُ إِلَّا إِذَا صَرَّحَ بِالِإِذْنِ فِي الشَّرَاءِ بِشَرْطِ التَّوَكُّلِ فِي الشَّرَاءِ وَقَضِيَ الْمُشْتَرِي مُوَكَّلَهُ .

(٦) وبهذه الصورة فسَّرَ ابْنُ كَيْجٍ وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ شَرِكَةَ الْوُجُوهِ وَهِيَ لَيْسَتْ بِشَرِكَةٍ فِي الْحَقِيقَةِ بَلْ هِيَ قِرَاضٌ فَاسِدٌ لِاسْتِنْدَادِ الْمَالِكِ بِالْيَدِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَالُ نَقْداً زَادَ لِلْفَسَادِ وَجْهُ آخَرٌ .

١. أن يبيع الوجه مال الخامل بزيادة ربح ليكون له بغض الربح^(١).

• شروط شركة العنان ، خمسة :

١. أن تكون على ناض أو على مثل :

الناض : أي دارهم مضروبة من فضة ، أو دنانير مضروبة من ذهب ، أو الأوراق النقدية الموجودة الآن ، فلا تصح على سبائك الذهب أو الخلي .

المثل : هو ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه من الخبواب أو المائعات.

٢. أن يتجدا في الجنس والشوع : بأن تكون دراهم مع دراهم أو دنانير مع دنانير أو أرز أبيض مع أرز أبيض مثلاً ، فإذا اختلفا في الجنس أو الشوع فلا تصح الشركة .

٣. أن تخلط المالين بحيث لا يتميزان : ولذلك فلا تصح الشركة في المتقومات كالغنم والشياب ابتداءً ، ويكون الخلط قبل العقد .

س : ما هي الطريقة التي تجعل الشركة تصح في المتقومات ؟

ج : هي أن يبيع أحد الشريكين ينصف غرضه مثلاً ينصف عرض الآخر بيعاً مشاعاً ، فهنا يحصل الاختلاط ولا يحصل التمييز .

٤. الإذن في التصرف : بأن يأذن كل منهما للآخر في التصرف أو أحدهما دون الآخر ، فيتصرف المأذون ، ويكون الإذن بعد الخلط .

٥. أن يكون الربح والخسران يقدر المالين : فإذا كان المالان بالنصف فيكون الربح والخسران بالنصف .

(١) وهذه صورة شركة الوجوه عند الإمام الغزالي وهي باطلية ، لأنها إجارة بجهولي ، وتسيئتها شركة تجار ، فإن وقعت قبل توجييه جعل مثليه ، والمشتري منه مخير على مقتضى البش إن كانت السلعة قايمة ، وإن فائت ففيها الأقل من الثمن والقيمة .

- وأما إذا اشترط خلاف ذلك كأن اشترط تساوي الربح مع تفاوت المالكين أو العكس فلا تصح الشركة^(١).

قال صاحب «صفوة الزبد» :

تصح بمن جاوزوا تصرفه واتحد المالكين جنساً وصفه
من نقد أو غير، وخلط ينتفي تمييزاً، والإذن في التصرف
والربح والخسر اعتبر تقسيمه بقدر مال شراكة بالقيمة

• مبطلات الشركة ، أربعة :

١. فسخ أحد الشريكين : أي إذا فسخ أحدهما العقد ، لأن عقد الشركة جائز من الطرفين .

٢. موت أحدهما .

٣. جنون أحدهما ولو قليلاً .

٤. إغماء أحدهما وكذلك السكر ولو قليلاً : وهو معتد الرمي والخطيب ، وعند ابن حجر لا يبطل إلا إذا استغرق وقت فرض صلاة .

- قاعدة : كل عقد جائز من الطرفين يبطل بالموت أو الإغماء أو الجنون .

(١) ليس ينفذ التصرف بينهما لوجود الإذن ، والربح والخسران على قدر المالكين كالصحيحة ، وتراجع كل منهما على الآخر بأجرة عمله في مال الآخر كالقراض الفاسد .

باب الوكالة

• تعريف الوكالة :

لَعْنَةُ : التفويض وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ ، أَيِ فَوَضْتُ أَمْرِي إِلَيْهِ .
وَشَرْعاً : تَفْوِضُ شَخْصٍ مَا لَهُ فِعْلُهُ يَمَّا يَقْبَلُ النِّيَابَةَ إِلَى غَيْرِهِ بِصِفَةِ لَا
لِيَفْعَلَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ .

• شرح التعريف :

- تَفْوِضُ شَخْصٍ : أَيِ تَوَكِيلُ شَخْصٍ .
- مَا لَهُ فِعْلُهُ : أَيِ الَّذِي يَجُوزُ لَهُ فِعْلُهُ بِنَفْسِهِ ، فَلَا يَجُوزُ التَّوَكِيلُ فِي مَا لَا
يَجُوزُ فِعْلُهُ بِنَفْسِهِ .
- يَمَّا يَقْبَلُ النِّيَابَةَ إِلَى غَيْرِهِ^(١) . خَرَجَ بِهِ الْعِبَادَاتُ^(٢) ، فَلَا تُقْبَلُ فِيهَا
النِّيَابَةُ كَالصَّلَاةِ^(٣) إِلَّا فِي ثَلَاثِ عِبَادَاتٍ :
- ١. الْحَجُّ وَالْاعْتِمَارُ عَنِ الْمَعْضُوبِ أَوْ عَنِ الْمَيِّتِ .
- ٢. تَفْرِيقِ الزَّكَاةِ^(٤) .

(١) وَالَّذِي يَقْبَلُ النِّيَابَةَ : كُلُّ عَقِيدٍ كَتَبَ وَهَبَهُ ، وَكُلُّ فَسَّخٍ كَمَا قَالَتْ وَرَدَ بِغَيْبٍ ، وَقَبْضٍ وَأَقْبَاضٍ ،
وُخْصُومَةٍ مِنْ دَعْوَى وَجَوَابٍ ، وَتَمَلُّكٍ مُبَاحٍ كِلَا حَيَاءِ مَوَاتٍ وَاضْطْيَاقٍ ، وَاسْتِيفَاءٍ عُقُوبَةٍ .

(٢) الْعِبَادَةُ الْبَدَنِيَّةُ الْمُخَصَّةُ لَا تَصِحُّ الْيَابَةُ فِيهَا ، وَالْعِبَادَةُ الْبَدَنِيَّةُ غَيْرُ الْمُخَصَّةِ كَالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ
تَصِحُّ فِيهَا الْوَكَالَةُ ، وَكَذَلِكَ الْعِبَادَةُ الْمَالِيَّةُ الْمُخَصَّةُ كَالزَّكَاةِ .

(٣) وَيَلْحَقُ الصَّلَاةُ بَقِيَّةِ الْعِبَادَاتِ وَكَذَلِكَ بِمِثْنِ وَإِلَاءَةٍ وَظِهَارٍ وَشَهَادَةٍ وَنَذْرٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

(٤) وَكَذَلِكَ تَفْرِقَةُ كِفَارَةِ أَوْ نَذْرِ .

٣. ذَنْبُ الْأُصْحِيَّة^(١) .

- بِصِغَةٍ : أَي عَقْدٍ إِجْبَابٍ وَقَبُولٍ .

- لَا لِفَعْلُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ : خَرَجَ بِهِ : الْإِيصَاءُ فَهُوَ تَفْوِضُ شَخْصٍ إِلَى غَيْرِهِ مَا لَهُ فِعْلُهُ لَعِنَ لِفَعْلُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ مِنْ جَعْلِهِ مُتَصَرِّفًا عَلَى أَمْوَالِ أَوْلَادِهِ أَوْ فِي قَضَاءِ دُيُونِهِ .

• أَحْكَامُ الْوَكَاةِ ، خَمْسَةٌ :

١- وَاجِبَةٌ : إِذَا تَوَقَّفَ عَلَيْهَا دَفْعُ ضَرَرِ الْمُوَكَّلِ كَتَوْكِيلِ الْمُضْطَرِّ لِشِرَاءِ طَعَامٍ عَجَزَ عَنْهُ .

٢- مَنْدُوبَةٌ : إِذَا كَانَ فِيهَا إِعَانَةٌ عَلَى مَنْدُوبٍ .

٣- مَكْرُوهَةٌ : إِذَا كَانَ فِيهَا إِعَانَةٌ عَلَى مَكْرُوهٍ .

٤- مُحَرَّمَةٌ : إِذَا كَانَ فِيهَا إِعَانَةٌ عَلَى حَرَامٍ .

٥- مُبَاحَةٌ : إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُوَكَّلِ حَاجَةٌ فِي الْوَكَاةِ وَسَأَلَهُ الْوَكِيلُ إِيَّاهَا مِنْ غَيْرِ غَرَضٍ .

• خُصْمُ قَبُولِ الْوَكَاةِ : سَنَةٌ ؛ لِلْحَاجَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَيْهَا وَلِلْقِيَامِ بِمُضْلَحَةِ

الْغَيْرِ .

• الْأَضْلُ فِيهَا : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَابْعَثُوا حَكَامًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَامًا مِنْ أَهْلِهَا ﴾

(النساء: ٣٥) فَهُمَا وَكِيلَانِ لَا حَاكِمَانِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ، وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ : بَعَثَ

(١) وَكَذَلِكَ الْعَقِيقَةُ وَبَقِيَّةُ الدَّائِحِ .

الشيء بِهِ السُّعَاءُ لِأَخْذِ الرَّكَاءِ ^(١) وَكُلُّ بِهِ عُرْوَةٍ بَنَ أَبِي الْحَجَفِدِ ^(٢) وَحَكِيمَ بَنَ
جَزَامٍ ^(٣) فِي شِرَاءِ الْأُضْجِيَةِ.

• أَرْكَانُ الْوَكَالَةِ ، أَرْبَعَةٌ :

١. وَكِيل .

٢. مُوَكَّل .

٣. مُوَكَّل فِيهِ .

٤. صِيغَةٌ .

• صُورَةُ الْوَكَالَةِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو (وَكَّلْتُكَ فِي بَيْعِ دَارِي) فَيَقُولَ
عَمْرٍو: (قَبِلْتُ) أَوْ يَسْكُتُ ، فَالْشَّرْطُ عَدَمُ الرَّدِّ لَا الْقَبُولُ ^(٤) .

- وَتَتَعَلَّقُ أَحْكَامُ الْعُقُودِ ^(٥) بَعْدَ الْوَكَالَةِ بِالْوَكِيلِ كَرُؤْيَةِ الْمَبِيعِ وَلِزُومِ الْعَقْدِ
بِفَارَقَةِ الْمُجْلِسِ .

• التَّوْقِيتُ وَالتَّعْلِيلُ فِي الْوَكَالَةِ : يَصِحُّ تَوْقِيتُهَا لَا تَعْلِيلُهَا .

تَوْقِيتُهَا : كَقَوْلِهِ : (وَكَّلْتُكَ لِتَبِيعَ كَذَا شَهْرًا) .

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٣٢٤) .

(٢) كَمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٦٤٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٨٦) عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ أَبِي الْحَجَفِدِ الْبَارِقِ قَالَ
أَعْطَاهُ الشَّيْءُ بِهِ دِينَارًا يَشْتَرِي بِهِ أُضْجِيَةً أَوْ شَاءَ فَاشْتَرَى شَاتْنِي فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ فَأَتَاهُ بِشَاءٍ
وَدِينَارٍ فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ فَكَانَ لَوْ اشْتَرَى ثَرَابًا لَرَبِحَ فِيهِ .

(٣) كَمَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٣٠٣) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ حَكِيمَ بْنَ جَزَامٍ يَشْتَرِي لَهُ أُضْجِيَةً
بِدِينَارٍ فَاشْتَرَى أُضْجِيَةً فَأَرْبَحَ فِيهَا دِينَارًا فَاشْتَرَى أُخْرَى مَكَانَهَا فَجَاءَ بِالْأُضْجِيَةِ وَالْدِينَارِ إِلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ (ضَحَّ بِالشَّاءِ وَتَصَدَّقْ بِالدِّينَارِ) .

(٤) لِأَنَّهَا إِبَاحَةٌ وَرَفْعُ حَجَرٍ كُلِّبَاحَةِ الطَّعَامِ فَلَا يَتَعَيَّنُ فِيهَا الْقَبُولُ لَفْظًا .

(٥) أَيُّ عَقْدِ الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ مِمَّا وَكَّلَ فِيهِ وَلَيْسَ عَقْدُ الْوَكَالَةِ نَفْسَهُ .

تغليظها ، كقوله : (وَكَلَّتْكَ لَتَبِيعَ كَذَا إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ) ^(١) .

• شرط الموكل : صحة مباشرته الموكل فيه .

كما قال صاحب «صفوة الزبد» :

مَا صَحَّ أَنْ يُبَاشِرَ الْمُوَكَّلُ بِنَفْسِهِ جَازَ لَهُ التَّوَكُّلُ

• شروط الوكيل ، اثنان :

١. صحة مباشرته التصرف المأذون فيه لنفسه .

٢. أَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا : فلو قال الموكل : (وَكَلَّتْ أَحَدَكُمَا) لم يصح .

قاعدة : كل ما جاز للشخص أن يباشره بنفسه جاز له أن يوكل فيه غيره أو يتوكل فيه عن غيره .

مثال : البيع ، إذا كان هو ممن يجوز له البيع بنفسه ، فيجوز له أن يوكل غيره في البيع أو يكون وكيلًا عن غيره في البيع وهكذا .

• مفهوم القاعدة : ما لا يجوز للشخص أن يباشره بنفسه لا يجوز أن يوكل فيه غيره ^(٢) أو يتوكل فيه عن غيره ^(٣) .

- يُسْتَنْقَى مِنْ هَذَا الْمَفْهُومِ : ضَوْراً لَا يَجُوزُ أَنْ يُبَاشِرَهَا الْمُوَكَّلُ بِنَفْسِهِ وَلَعِنَ يَجُوزُ أَنْ يُوَكَّلَ فِيهَا غَيْرُهُ أَوْ يَتَوَكَّلَ فِيهَا عَنْ غَيْرِهِ ، وَهِيَ :

(١) لعن لو تصرف بعد رمضان فقد تصرف الوكيل ، لعنوم الإذن مع فساد الوكالة والمستوى إن كان .

(٢) لأنه إذا لم يقدر على التصرف بنفسه فبنايته أولى .

(٣) لأنه إذا لم يقدر على التصرف بنفسه فلفظه أولى .

١. الأعتى : لا يجوز له البيع والشراء في العين وَلَكِنْ يجوز له أن يوكّل

فيهما.

٢. المخرم : لا يجوز أن يباشر الشكّاح بنفسه ، ويجوز أن يوكّل الحلال في عقد الشكّاح^(١).

٣. الصبي : يجوز أن يكون وكيلاً في إرسال الهدية والإذن في دخول الدار، بشرط أن يكون موثقاً به بأن لم يجرب عليه الكذب ، ولا يجوز له التوكيل.

٤. المرأة : في الطلاق ، فلا يجوز أن تطلق ، ويجوز للرجل أن يوكّل أخته أو أمه أو أي امرأة في تطليق زوجته .

٥. السفه والعبث : يتوكلان في قبول الشكّاح بغير إذن الولي والسيد لا في إيجابه .

• منطوق القاعدة : ما جاز للشخص أن يباشره بنفسه جاز له أن يوكّل فيه غيره أو يتوكّل فيه عن غيره^(٢).

- يُستثنى من هذا المنطوق : صور يجوز للشخص أن يباشرها بنفسه ولا يجوز أن يوكّل فيها غيره ، وهي :

١. الظاير : يجوز له كسر الباب وثقب الجدار ، ولا يجوز أن يوكّل فيه غيره .

(١) ويصح أن يوكّل حلال محرماً ليوكّل حلالاً آخر في التزويج ، لأنه سفير مخض.

(٢) دخل في هذا المنطوق الولي في مال محجوره من صبي أو محجور وتسفيه قبحور للولي أن يوكّل فيه عن نفسه أو عن موليه ، لصحة مباشرته له .

٢. الوكيل القادر : لا يجوز أن يوكل فيما هو قادر عليه ولا يثق به من غير إذن موكله.

٣. العبد المأذون له في التجارة : يجوز أن يباشر بنفسه ويتصرف ولا يجوز له أن يوكل غيره .

٤. السفينة المأذون له في الشكاح : يجوز أن يتزوج بنفسه ، ولا يجوز له أن يوكل غيره .

• مَبْطَلَاتُ الْوَكَاةِ ، عشرة :

١- الفسخ أو العزل^(١) : لأنَّ الوكالة عقد جائز من الطرفين فيجوز لكل منهما فسخه متى شاء^(٢) إلا في حالة واحدة وهي : الوكيل لا يجوز له أن يعزل نفسه إذا ترتب على ذلك ضياع المال الذي تحث يده.

٢- الموت للوكيل أو الموكل.

٣- الجنون^(٣) للوكيل أو الموكل .

٤- الإغماء^(٤) .

٥- طرؤه رقيق^(٥) .

(١) أي . بأن يعزل الوكيل نفسه أو يعزله الموكل .

(٢) سواء كانت بعمل أو بغيره ، فإن كانت بحفل فهي جمالة ، ولا تكون إجازة إلا إذا توفرت شروط الإجازة ، وكانت بلفظ الإجازة ، وحينئذ تكون لازمة من الطرفين .

(٣) لأنه لو قارن العقد لمنع الانعقاد فإذا طرأ أبطله .

(٤) مسألة مهنة : لو سكر الوكيل عمداً لأجل أن يعزل فلا يعزل ، وإن لم يتعد انعزل .

(٥) بأن كان حريئاً واسترئى .

- ٦- الْحَجْرُ عَلَيْهِ يَسْقُ .
 ٧- الْحَجْرُ عَلَيْهِ يَفْلَسُ فِيمَا لَا يَنْفُذُ مِنْهُ .
 ٨- فِسْقُهُ فِيمَا يُشْرَطُ فِيهِ الْعَدَالَةُ كَتَحْوِيكَاح .
 ٩- زَوَالُ مُلْكِ الْمُوَكَّلِ عَنْ مَحَلِّ التَّصَرُّفِ ^(١) .
 ١٠- تَعَمُّدُ انْكَارِهَا لَا يُسَيِّئُهَا .

• مَسَائِلُ فِي الْوَكَالَةِ :

- (١) ضَمَانُ الْوَكِيلِ : إِذَا تَلَفَ الْمَالُ فَهَلْ يَضْمَنُ الْوَكِيلُ ؟
 - الْوَكِيلُ أَمِينٌ ^(٢) ، فَيَدُّهُ يَدُ أَمَانَةٍ ^(٣) ، فَلَا يَضْمَنُ إِلَّا إِذَا فَرَّطَ ^(٤) .
 وَتَفْرِيطُ الْوَكِيلِ لَا يُبْطِلُ الْوَكَالَתَ فَلَهُ التَّصَرُّفُ بَعْدَهُ ؛ لِبَقَاءِ الْإِذْنِ فَلَا يَنْعَزِلُ .
 وَمِنْ صُورِ التَّفْرِيطِ أَنْ يَضِيعَ مِنْهُ الْمَالُ وَلَا يَذْهَبُ كَيْفَ ضَاعَ ، أَوْ يَضْعَهُ يَمَحُلُ ثُمَّ يَنْسِي ذَلِكَ الْمَحَلَّ الْمَوْضُوعَ فِيهِ .
 (٢) يُشْرَطُ فِي الْوَكَالَةِ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً وَلَوْ مِنْ وَجْهِ : فَتَبْطُلُ الْمَجْهُولَةُ .
 - صُورَةُ الْوَكَالَةِ الْمَعْلُومَةِ مِنْ وَجْهِ : (وَكَّلْتُكَ فِي بَيْعِ جَمِيعِ أَمْوَالِي ^(٥)) .
 - صُورَةُ الْوَكَالَةِ الْمَجْهُولَةِ : (وَكَّلْتُكَ فِي كُلِّ أَمْرٍ) .

(١) كَأَنْ بَاغَهُ الْمُوَكَّلُ أَوْ أَوْقَعَهُ أَوْ أَجْرَهُ .

(٢) وَلَوْ كَانَ بِعَوَضٍ .

(٣) لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ الْمُوَكَّلِ فِي الْيَدِ وَالتَّصَرُّفِ فَكَانَتْ يَدُهُ كَيْدُهُ ، وَلِأَنَّ الْوَكَالَתَ عَقْدُ إِرْفَاقٍ وَمَعُونَةٍ ، وَالضَّمَانُ مَنَافٍ لِذَلِكَ .

(٤) وَمِنْ التَّفْرِيطِ امْتِنَاعُهُ مِنَ اللَّخْلِيةِ بَيْنَ الْمُوَكَّلِ وَبَيْنَ مَالِهِ لِغَيْرِ عُذْرٍ .

(٥) فَتَصَحَّحَ وَإِنْ لَمْ تُكُنْ أَمْوَالُهُ مَعْلُومَةً ؛ لِقَلَّةِ الْغَرَرِ فِيهَا .

(٣) يجوز أن يوكل بقوله لوكيله : بيع هذا بعكم شئت^(١) ، أو بيع هذا بما شئت^(٢) ، أو بيع هذا كيف شئت^(٣) أو بيع هذا بما عرّ وهان^(٤) .

(١) شروط الوكالة المطلقة^(٥) بالبيع ، كقوله : (وكلتك في بيع هذا) .

إذا كانت الوكالة مطلقة فلوكيل أن يبيع وتشتري بثلاثة شروط :

١. أن يبيع بشئ المثل : لا بفن فاحش .

٢. أن يكون نقداً (حالياً) لا بيع نسيئة (مؤجل) .

٣. أن يكون بنقد البلد .

(٥) مسألة : إذا وكله في بيع ثوب مثلاً فباع الوكيل الثوب لنفسه فهل

يصح ؟

لا يصح البيع ولو بإذنه على المعتد ؛ لا اتحاد القابل والموجب .

(٦) ولا يصح إذا باعه لمولاه كولد الصغير أو المتجنون أو السفه الذي

استمر عليه حجر الصبا .

(١) فله بيعه بفن فاحش لا بنسيئة ولا بغير نقد البلد .

(٢) فله بيعه بغير نقد البلد لا بفن فاحش ولا بنسيئة .

(٣) فله بيعه بنسيئة لا بفن فاحش ولا بغير نقد البلد .

(٤) فله بيعه بغير فن فاحش ولا بنسيئة .

(٥) ومعنى المطلقة : بأن لم تُقيّد بشئ ولا حلول ولا تأجيل ولا نقد .

كما قال صاحب «صفوة الزبد» :

وجاز في المعلوم من وجه ، ولا يصح إقرار على من وكلا
ولم يبع من نفسه ولا ابن طفل ومجنون ولو بإذن
وهو أمين ، ويتفريط ضمن يُعزل بالعزل واغماء وجن

(٧) لا يصح التوكيل في الإقرار^(١) واليمين^(٢) والنذر وتعليق الطلاق بصفة واللعان والإبراء والشهادة والإيلاء والظهار.

(٨) لو ادعى شخص أنه وكيل زيد فلا يصدق إلا بينة بوكالته ، وتجوز معاملته إن وقع في القلب صدقه.

(١) لأن الإقرار إخبار عن حق وهو لا يقبل التوكيل كالشهادة.

(٢) لأن القصد بها تعظيم الله تعالى فأشبهت العبادة.

باب الإقرار

• تعريف الإقرار:

لُغَةً: الإثبات.

شُرْعاً: إخبار الشخص بحق لغيره عليه.

• الفرق بين الإقرار والدَّعْوَى والشَّهَادَة:

الإقرار: إخبار الشخص بحق لغيره عليه.

الدَّعْوَى: إخبار الشخص بحق له على غيره.

الشَّهَادَة: إخبار الشخص بحق للغير على الغير^(١).

• الأصل فيه: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ

أَنفُسِكُمْ﴾^(٢) (النساء: ١٣٥).

وفي الحديث: (اغْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَسَلِّهَا إِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا،

فَذَهَبَ إِلَيْهَا، فَاعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا)^(٣).

• أركان الإقرار، أربعة:

١. مَقْرَرٌ. ٢. مَقْرَرٌ لَهُ. ٣. مَقْرَرٌ بِهِ. ٤. صِغَةً.

(١) هذا كله في الأمور الخاصة، وأما الأمور العامة - أي التي تقتضي أمراً عاماً لكل أحد -

فإن أخبر فيها عن محسوس، كإخبار الصحابي أن النبي ﷺ قال: (إنما الأعمال بالنيات) فرواية، وإن أخبر عن أمر شرعي: فإن كان فيه إلزام فحسب، وإلا ففتوى.

(٢) وفُتِّرَتْ شهاداً المرء على نفسه بالإقرار.

(٣) رواه البخاري (٦٨٥٩).

• صورة الإقرار :

في الدين : أن يقول زيد : (عَلَيَّ لَعْنُورُ أَلْفِ دِينَارٍ ، أَوْ فِي ذِمَّتِي لَعْنُورُ أَلْفِ دِينَارٍ) .

في العين : أن يقول زيد : (هَذَا الثَّوبُ لَعْنُورُ ، أَوْ عِنْدِي ثَوْبٌ لَعْنُورُ) .

• شروط المقر ، اثنان :

١. إطلاق التصرف : أي أن يكون مكلّفاً رشيداً ، بأن لم يكن مخجوراً عليه بسفه .

وَشَرَطُ الرُّشْدِ إِذَا كَانَ الْإِقْرَارُ بِمَالٍ ^(١) فَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُ السَّفِيهِ ^(٢) بِدَيْنٍ أَوْ إِثْلَافٍ مَالٍ ^(٣) أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ .

٢. الاختيار : فَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُ الْمَكْرَه .

نعم إذا أكره ليصدق في إقراره فيصح ^(٤) .

(١) أما في غير المال فلا يشترط الرشد ، فيصح الإقرار من غير الرشيد بالطلاق والظهار وموجب عقوبة كحد وقود .

(٢) وأما إقرار السفلي فصحيح سواء أقر بعين ، أو بدین جنابة مطلقاً ، أو بدین معاملة أسند وجوبه لما قبل الحجر ، وإقراره بالتصرف في أغيار ماله لا يصح ، لعدم صحته تصرفه فيها .

(٣) سواء أسند وجوبه إلى ما قبل الحجر أو بعده ، فلا يلزمه ذلك لا ظاهراً ولا باطناً عند الرأى خلافاً لشيخ الإسلام وابن حجر والخطيب من أنه يلزمه باطناً فيغرمه للمقر له بعد فك الحجر عنه .

(٤) أي أقر بجنابته ولمحش عليه الكذب في تفصيلها فأكراه حتى يصدق في ذلك وكذلك لو سئل عن قصبة فلم يجب بشيء لا نفياً ولا إثباتاً فضرب جيتئذ ليتكلم بالصدق .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

وَأَتَا يَصْحُ مَعَ تَعْلِيلٍ طَوْعاً وَلَوْ فِي مَرِيضٍ مَخُوفٍ
وَالرُّشْدِ إِذَا اقْرَارُهُ بِالْمَالِ وَصَحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ بِاتِّصَالِ

• شُرُوطُ الْمُقَرَّرِ لَهُ ، ثَلَاثَةٌ :

- ١- كَوْنُهُ مُعَيَّنًا نَوْعَ تَعْيِينٍ : بِحَيْثُ يُتَوَقَّعُ مِنْهُ الدَّعْوَى وَالطَّلَبُ .
- ٢- أَنْ يَكُونَ أَهْلًا لِاسْتِحْقَاقِ الْمُقَرَّرِ بِهِ وَلِصِحَّةِ إِسْنَادِهِ إِلَيْهِ^(١) .
- ٣- عَدَمُ تَعْذِيرِهِ لِلْمُقَرَّرِ .

• شُرُوطُ الْمُقَرَّرِ بِهِ ، اثْنَانِ :

- ١- أَلَّا يَكُونَ مِلْكًا لِلْمُقَرَّرِ حِينَ الْإِقْرَارِ^(٢) .
- ٢- أَنْ يَكُونَ بِيَدِ الْمُقَرَّرِ وَلَوْ مَالًا .

• شَرْطُ الصِّغَةِ : لَفْظُ يُشْعِرُ بِالْإِتِمَامِ^(٣) .

(١) فَلَوْ قَالَ . (هَذِهِ الدَّائِيَةُ عَلَيَّ كَذَا) لَمْ يَصَحَّ ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ أَهْلًا لِذَلِكَ .

(٢) فَلَوْ قَالَ : (دَارِي لِعَمْرٍو) فَلَعَمْرٍو ، لِأَنَّ الْإِضَافَةَ إِلَيْهِ تَقْتَضِي مِلْكَهُ فَتَسْأَلُ الْإِقْرَارَ بِهِ لِعَمْرٍو فِي جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ .

(٣) وَفِي مَعْنَاهُ الْكِتَابَةُ مَعَ النِّيَّةِ ، وَإِشَارَةُ الْأَخْرَجِ الْمُنْفِيَّةُ .

• أنواع المقرّ به ، ثلاثة :

١. حَقُّ تَحَضُّ لِّلَّهِ تَعَالَى ، كَالزُّنَا وَشُرْبِ الْخَمْرِ : يُقْبَلُ فِيهِ الرَّجُوعُ وَلَوْ فِي أَثْنَاءِ إِقَامَةِ الْحَدِّ ^(١) ، لِأَنَّ حُقُوقَ اللَّهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمُسَاحَاةِ ، وَهُوَ يُجِبُّ السِّرَّ عَلَى عِبَادِهِ ^(٢) .

٢. حَقُّ تَحَضُّ لِلْآدَمِيِّينَ ، كَالْمَالِ أَوْ الْقَذْفِ : فَلَا يُقْبَلُ فِيهِ الرَّجُوعُ .

٣. حَقُّ مُشْتَرَكٍ ، كَالزَّكَاةِ وَالْقِصَاصِ وَالْكَفَّارَةِ ، فَلَا يُقْبَلُ فِيهِ الرَّجُوعُ مُرَاعَاةً لِحَقِّ الْآدَمِيِّينَ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

عَنْ حَقَّنَا لَيْسَ الرَّجُوعُ يُقْبَلُ بِلِ حَقِّ رَبِّي ، فَالرَّجُوعُ أَفْضَلُ

• الْحُكْمُ إِذَا أَقَرَّ بِمَجْهُولٍ . يَصِحُّ ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ بَيَانِهِ ، وَالْأَفْضَلُ فَيُخْبَسُ حَتَّى يُبَيِّنَهُ ، وَيُقْبَلُ بَيَانُهُ بِأَيِّ شَيْءٍ ، إِلَّا إِذَا أَقَرَّ بِمَالٍ ، فَلَا بُدَّ أَنْ

(١) فَيَسْقُطُ بَقِيَّةُ الْحَدِّ ، لِأَنَّهُ يَنْسَقُطُ بِالشُّبْهَةِ ، فَلَوْ أَثْمَوْا بَعْدَ الرَّجُوعِ فَمَاتَ فَلَا قِصَاصَ ، لِلشُّبْهَةِ ، لِأَنَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ بِعَدَمِ صِحَّةِ الرَّجُوعِ عَنْهُ ، وَتَجِبُ الدِّيَّةُ ، وَحِصَّةٌ مِنَ الدِّيَةِ بِإِغْتِبَارِ عَدَدِ الضَّرَبَاتِ .

(٢) فَلِذَلِكَ يُسَرُّ السِّرُّ لِثَلَاثِ أَشْخَاصٍ .

١- لِلزَّانِي : يُسَرُّ لَهُ عَدَمُ الْإِفْرَارِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ سِرّاً عَلَى نَفْسِهِ وَيَتَوَبُّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ، لِقَوْلِهِ ﷺ : (مَنْ أَصَابَ مِنْ هَذِهِ الْقَاذُورَاتِ شَيْئاً فَلَيْسَتْ تَزِيْرُ بِسِرِّ اللَّهِ فَإِنَّهُ مَنْ يَبْدِي لَنَا صَفْحَتَهُ نُبْقِمْ عَلَيْهِ كِتَابَ اللَّهِ) رَوَاهُ مَالِكٌ (٦٩٧) .

٢- لِلشَّاهِدِ : عَلَى زَنَا مِثْلاً يُسَرُّ لَهُ تَرْكُ الشَّهَادَةِ ، لِقَوْلِهِ ﷺ : (إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ لِّجِبِّ الْحَيَاءِ ، وَيُسَرُّ لِّجِبِّ السُّنَنِ) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّعْبِ» (٧٣٩٤) .

٣- لِلْمَقَاضِي يُسَرُّ لَهُ أَنْ يُعْرَضَ لَهُ بِالرَّجُوعِ ، لِأَنَّهُ ﷺ عَرَّضَ لِلصَّحَابِيِّ مَا عَجَزَ بِالرَّجُوعِ عَنْهُ قَالَ لَهُ (لَعَلَّكَ قُلْتَ ، أَوْ غَضَرْتَ ، أَوْ نَطَرْتَ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨٢٤) وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ : (أَيْتُكَ جُنُونٌ) (٦٨١٥) .

يَكُونُ مُتَمَوِّلاً ، وَأَمَّا إِذَا أَقَرَّ بِشَيْءٍ فَبَكَفَى أَيُّ شَيْءٍ وَلَوْ حَبَّةُ بُرٍّ ، فَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مُتَمَوِّلاً^(١) .

قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

وَمَنْ بِسُجُودٍ أَقَرَّ قَلِيلاً بَيَّانُهُ بِكُلِّ مَا تَمَوَّلَا

• الْحُكْمُ إِذَا أَقَرَّ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ : يَصِحُّ إِقْرَارُهُ وَلَا تُفَرَّقُ بَيْنَ إِقْرَارِهِ حَالِ صِحَّتِهِ وَحَالِ مَرَضِهِ ، لِأَنَّهُ وَصَلَ إِلَى حَالَةٍ يَتَوَبُّ فِيهَا الْفَاجِرُ وَيَصْدُقُ فِيهَا الْكَاذِبُ^(٢) .

• الِاسْتِثْنَاءُ فِي الْإِقْرَارِ : يَصِحُّ ، لِأَنَّهُ مَفْهُودٌ فِي كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ .

وَهُوَ إِخْرَاجُ حُكْمٍ مَا بَعْدَ (إِلَّا) أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا مِنْ حَكْمٍ مَا قَبْلَهَا نَفِيًّا أَوْ إِثْبَاتًا .

- شُرُوطُ صِحَّةِ الِاسْتِثْنَاءِ فِي الْإِقْرَارِ ، خَمْسَةٌ :

١. أَنْ يَتَّصِلَ الْمُسْتَشَقُّ بِالْمُسْتَشَقِّ مِنْهُ : أَيُّ أَلَّا يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ كَكَلَامِ أَجَنِّيٍّ أَوْ زِيَادَةٍ عَلَى سَكْتَةٍ تَنْفُسُ وَيَعِي^(٣) .

٢. أَنْ يَتَلَفَّظَ بِحَيْثُ يُسَمِعُ مَنْ يَقْرِيهِ .

٣. أَنْ يَتَوَيَّ الِاسْتِثْنَاءُ قَبْلَ الْقَرَاغِ مِنْهُ : أَيُّ قَبْلَ الْقَرَاغِ مِنَ الْإِقْرَارِ ، فَلَوْ نَوَاهُ بَعْدَ الْإِقْرَارِ فَلَا يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ وَإِنْ كَانَ مُتَّصِلًا .

(١) وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ : أَضَلَّ مَا أَنَبِي عَلَيْهِ الْإِقْرَارُ أَنْ أَلَزِمَ التَّحَقُّقَ وَأَطْرَحَ

الشُّكَّ وَلَا اسْتَعْمَلَ الْغَلْظَةَ ، أَيُّ : لَا أَعُوذُ عَلَى الْغَالِبِ فَلَا أَهْبِي عَلَيْهِ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ .

(٢) فَلَا عَجْزَةَ بِأَهْلِيهِ بِحُزْمَانٍ بَعْضُ الْوَرَّةِ .

(٣) أَيُّ : تَصْبِيهِ .

٤. أَنْ يَنْوِي بِالِاسْتِثْنَاءِ رَفَعَ حُكْمَ الْيَمِينِ^(١) : أَي نَفَى الْمُثَبِّتِ (المستثنى منه) بالاستثناء ، أو إثبات المنفي (المستثنى منه) بالاستثناء .
٥. عَدَمُ الِاسْتِغْرَاقِ : قُلُوْ قَالَ : (عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا عَشْرَةً) فَلَا يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ وَتَثْبُتُ الْعَشْرَةُ فِي ذِمَّتِهِ .

• مِنْ مَسَائِلِ الِاسْتِثْنَاءِ :

١. يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ (الاستثناء المنقطع) : قُلُوْ قَالَ : (عَلَى مِائَةِ رِيَالٍ إِلَّا ثَوْبًا لَزِيدٍ) فَيَصِحُّ ، وَتُخْرَجُ قِيَمَةُ الثَّوْبِ مِنَ الْمِائَةِ ، وَالْبَاقِي يَثْبُتُ عَلَيْهِ .

٢. الْحُكْمُ إِذَا أَتِيَ الْمُسْتَثْنَى بِمُسْتَثْنَى آخَرَ :

- كَأَن يَقُولَ : (عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا سَبْعَةً إِلَّا ثَمَانِيَةً إِلَّا سَبْعَةً إِلَّا سِتَّةً إِلَّا خَمْسَةً إِلَّا أَرْبَعَةً إِلَّا ثَلَاثَةً إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا) فَالْمُسْتَثْنَى مِنَ الْمُثَبِّتِ مَنْفِيٌّ وَمِنْ الْمَنْفِيِّ مُثَبِّتٌ ، وَلَكَ فِي حَلِّهَا طَرِيقَتَانِ .

- الأولى : جَمْعُ الْمُثَبِّتَاتِ مَعَ (الأشْعَاعِ) وَجَمْعُ الْمَنْفِيَّاتِ مَعَ (الأوتارِ) وَطَرَحُ الْمَنْفِيِّ مِنَ الْمُثَبِّتِ أَي طَرَحُ الْأُوتَارِ مِنَ الْأَشْعَاعِ :

$$٥ = ٢٥ - ٣٠ = (١+٣+٥+٧+٩) - (٢+٤+٦+٨+١٠)$$

الأشعاع - الأوتار

(١) أَي حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَالْفُقَهَاءُ يُظْلِفُونَ اسْمَ الْيَمِينِ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ .

الثانية : إخراج المستثنى الآخر بما قبله ، وما بقي منه تُخرجه بما قبله ...
وهكذا إلى أن ينتهي^(١) :

١-١-٢

٢-١-٣

٢-٢-٤

٣-٢-٥

٣-٣-٦

٤-٣-٧

٤-٤-٨

٥-٤-٩

٥-٥-١٠

مسألة : إذا قال : (غَلَيَّ مِنْ وَاحِدٍ إِلَى عَشْرَةٍ) فَعِيهِ جَلَا ف ، فَقِيلَ :
بإخراج الطَّرَفَيْنِ فَيَكُونُ عَلَيْهِ ثَمَانِيَةٌ ، وَقِيلَ . بِإِذْخَالِ الطَّرَفَيْنِ فَيَكُونُ عَلَيْهِ
عَشْرَةٌ .

والمُعْتَمَدُ مَا صَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ : بِإِذْخَالِ الطَّرَفِ الْأَوَّلِ وَإِخْرَاجِ الطَّرَفِ
الثَّانِي فَيَكُونُ عَلَيْهِ تِسْعَةٌ .

(١) وتوجد طريقة ثالثة وهي . أن تفتصر على الأوتار فتخرج الواحد من الثلاثة ، وما بقي
وهو [٢] تُخرجه من الخمسة ، وما بقي وهو [٣] تُخرجه من السبعة ، وما بقي وهو [٤] تُخرجه من
التسعة فيحصل خمسة .

باب العارية

• تعريف العارية : يتخفيف الباء وبتشديد ها .

لغة : اسم لما يُعار ولِعَقْدِها ، أي : اسم للشيء الذي يُعيرُهُ الإنسان ، واسم لِعَقْدِ العارية .

شرعاً : إباحة الانتفاع ، بما يحلُّ الانتفاع به ، مع بقاء عينه ، بصيغة .

• شرح التعريف :

- إباحة الانتفاع : أي ليس تملكاً ، فالمستعير لا يملك العين ولا المنفعة ، بخلاف البيع والإجارة المؤبدّة .

- بما يحلُّ الانتفاع به : خرج به إعاره الأشياء المحرّمة كالآلات اللّهو والمزمار ، لأنّ فيه إعانة على مفسدة .

- مع بقاء عينه : وأما الذي يُستهلك عينه من بداية الانتفاع فلا تصحُّ إعارته كالصابون والشّمع .

- بصيغة : أي إيجاب وقبول .

• الأصل فيه : قوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ [المائدة] وقوله

تعالى : ﴿ وَيَتَمَنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴾ ^(١) [الماعون ٧] .

(١) فسر جمهور المفسرين الماعون في الآية بما يستعيره الجيران بعضهم من بعض كالصحن والدلو والابرة ، وفُسِّرَ بعضهم بالزكاة .

وفي الحديث أَنَّهُ ﷺ اسْتَعَارَ قَرَساً مِنْ أَبِي طَلْحَةَ فَرَكِبَهُ ^(١) ، وَاسْتَعَارَ أَذْرُعاً مِنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ يَوْمَ حُنَيْنٍ فَقَالَ : (أَغْضَبُ يَا مُحَمَّدُ ؟) فَقَالَ ﷺ : (لا ، بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ) ^(٢) .

• أَرْكَانُ الْعَارِيَةِ ، أَرْبَعَةٌ :

١. مُعِير .

٢. مُسْتَعِير ^(٣) .

٣. مُعَار .

٤. صِغَةً .

• صَوْرَةُ الْعَارِيَةِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : (أَعْرُتَكَ هَذَا الثَّوبَ لِتَلْبَسَهُ) فَيَقُولَ عَمْرٍو : (قَبِلْتُ) ^(١) أَوْ يَقْبِضُ .

وَيُشْتَرَطُ فِي الصِغَةِ التَّلَفُّظُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَعَدَمُ رَدِّ الْعَارِيَةِ مِنَ الْآخَرِ .

• أَحْكَامُ الْعَارِيَةِ ، خَمْسَةٌ :

١- وَاجِبَةٌ : كإِعَارَةِ سَكِينٍ لِدَبْجٍ حَيَوَانٍ مُشْرِفٍ عَلَى الْهَلَاكِ ^(٢) وَإِعَارَةِ السَّلَاحِ لِجَيْشٍ كَافِرٍ مُتَعَدٍّ .

(١) رواه البخاري (٢٦٢٧) .

(٢) رواه أبو داود (٣٥٦٤) وأحمد (١٥٣٣٧) وغيرهما .

(٣) وَشَرَطُ الْمُسْتَعِير :

١- تَعْيِينُهُ : فَلَا يَصِحُّ لغير مُعَيَّنٍ كـ (أَعْرُتُكَ أَحَدُكُمَا) .

٢- وإِطْلَاقُ تَصْرِيفٍ : فَلَا يَصِحُّ لِصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَسَفِيٍّ إِلَّا بِعَقْدٍ وَلِيَّهِمْ .

(٤) وَلَا يُشْتَرَطُ الْفَوْرُ فِي الْقَبُولِ .

(٥) أَيُّ يُغْشَى مَوْتُهُ لَوْ تَرَكَ ذَنْبَهُ ، فَإِعَارَةُ السَّكِينِ لِأَجْلِ تَذَكُّيْتِهِ وَاجِبَةٌ لِئَلَّا يَصِيرَ مَيِّتَةً فَلَا

يُنتَفَعُ بِهِ .

٢- مَنْدُوبَةٌ : الْأَضْلُ فِيهَا مِنْ بَابِ إِعَانَةِ الْمُسْلِمِ ، فِي الْحَدِيثِ : (وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ) ، (مَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ) .

٣- مَبَاحَةٌ : كَالِإِعَارَةِ لِلْعَيْنِ كَأَنْ اسْتَعَارَ مَنْ لَهُ ثَوْبٌ مُسْتَفِينٌ بِهِ ثَوْبًا^(١) .

٤- مَكْرُوهَةٌ : كَالِإِعَارَةِ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ لِلْكَافِرِ لِأَنَّ فِيهَا نَوْعَ امْتِهَانٍ^(٢) .

٥- حَرَامٌ : مَعَ الصَّحَّةِ : كَالِإِعَارَةِ السَّيْفِ لِقَاطِعِ الطَّرِيقِ .

مَعَ عَدَمِ الصَّحَّةِ : كَالِإِعَارَةِ آلَاتِ اللَّهْوِ الْمُحَرَّمَةِ كَالْمِزْمَارِ .

• شَرْطُ الْمُعَارِ :

أَنْ يُنْعِكَ الْإِئْتِفَاعُ بِهِ وَلَوْ مَا لَا^(٣) مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ : أَيِ الْإِئْتِفَاعِ مُبَاحًا لَا مُحَرَّمًا مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ ، خَرَجَ بِهِ : إِذَا كَانَ يُسْتَهْلَكُ مِنْ حِينِ الشَّرْعِ فِي الْإِئْتِفَاعِ كَالصَّابُونِ فَلَا تَصِحُّ إِعَارَتُهُ .

وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الْمَنَافِعُ آثَارًا ، أَيِ : مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي كَالِإِعَارَةِ الْكِتَابِ لِلْقِرَاءَةِ ، وَالسَّيَّارَةِ لِلرُّكُوبِ ، وَالْبَيْتِ لِلسُّكْنَى ، وَالثَّوْبِ لِلتَّبَسُّعِ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ الْمَنَافِعُ أَعْيَانًا ، فَلَا تَصِحُّ كَالِإِعَارَةِ الشَّجَرَةِ لِلشَّرِّ وَالشَّاةِ لِلْبَنِّ .

مَسْأَلَةٌ : مَا هِيَ الطَّرِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ لِذَلِكَ ؟ .

- أَنْ يَقُولَ : (أَعَرْتُكَ الشَّجَرَةَ ، وَأَبْجَحْتُ لَكَ الثَّمَرَةَ) ، أَوْ يَقُولَ : (أَعَرْتُكَ الشَّاةَ ، وَأَبْجَحْتُ لَكَ اللَّبَنَ) .

(١) وَقَوْلُ الْعَقَّاءِ : (مَا كَانَ أَضْلُهُ الثَّدْبُ لَا تَعْتَرِبُهُ الْإِبَاحَةُ) أَمْرٌ أَعْلَسِيٌّ ، فَالْعَارِبَةُ أَضْلُهَا الثَّدْبُ وَتَعْتَرِبُهَا الْإِبَاحَةُ .

(٢) وَكَذَلِكَ إِعَارَةُ الْوَالِدِ الرَّقِيقِ لِلْوَلَدِ فَتُكْرَهُ .

(٣) كَالْحَبْخَبِ الصَّغِيرِ فَتَصِحُّ إِعَارَتُهُ ، بِجِلَافِ الْحِمَارِ الزَّيْنِ .

قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

تَصِحُّ إِنْ وَقَّتْهَا أَوْ أَطْلَقَهَا فِي عَيْنٍ ، انْتِفَاعُهَا مَعَ الْبَقَا

• شَرْطُ الْمُعِيرِ : أَنْ يَصِحَّ تَبَرُّعُهُ ، لِأَنَّ الْعَارِيَةَ تَبَرُّعٌ بِالصَّنَائِعِ^(١) .

• حُكْمُ عَقْدِ الْعَارِيَةِ : جَائِزٌ مِنَ الظَّرْفَيْنِ^(٢) ، فَيَجُوزُ لِلْمُعِيرِ وَالْمُسْتَعِيرِ

الرُّجُوعُ مَتَى شَاءَ ، سَوَاءَ كَانَتْ الْعَارِيَةُ مُطْلَقَةً أَوْ مُقَيَّدَةً بِمُدَّةٍ ، إِلَّا فِي مَسَائِلَ لَا يَجُوزُ لِلْمُعِيرِ الرُّجُوعُ مُبَاشَرَةً مِنْهَا :

١. إِعَارَةُ سُتْرَةٍ لِصَلَاةٍ قَرِيزٍ : يَمْتَنِعُ الرُّجُوعُ فِيهَا بَعْدَ الْإِحْرَامِ حَتَّى يَفْرُغَ

مِنْ صَلَاتِهِ .

٢. إِعَارَةُ أَرْضٍ لِلزَّرْعِ : يَمْتَنِعُ الرُّجُوعُ فِيهَا قَبْلَ أَوَانِ حَصَادِهِ .

٣. إِعَارَةُ كَفَنٍ لِمَيِّتٍ : يَمْتَنِعُ الرُّجُوعُ فِيهِ خَشْيَةَ الْإِزْرَاءِ .

٤. إِعَارَةُ أَرْضٍ لِدَفْنِ مَيِّتٍ مُحْتَرَمٍ . يَمْتَنِعُ الرُّجُوعُ فِيهَا قَبْلَ الْبَلِي .

٥. إِعَارَةُ سَفِينَةٍ لِتَقْلٍ مَتَاعٍ مَعْصُومٍ . يَمْتَنِعُ الرُّجُوعُ فِيهَا لِيَسْتَرِدَّهَا مِنْ

وَسْطِ الْبَحْرِ .

• الْحُكْمُ بَعْدَ انْتِهَاءِ مُدَّةِ الْإِعَارَةِ^(٣) : لَا يَجُوزُ الْانْتِفَاعُ بِالْعَارِيَةِ إِذَا

انْتَهَتْ الْمُدَّةُ ، وَتَكُونُ أَمَانَةٌ عِنْدَ الْمُسْتَعِيرِ .

(١) وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَا لَكَ بِالْعَيْنِ فَتَصِحُّ إِعَارَتُهُ الْمُسَاجِرَ وَالْمَوْضِي لَهُ بِتَنْفَعَتِهِ .

(٢) لِأَنَّ الْعَارِيَةَ مَبْرُوءَةٌ مِنَ النِّعَمِ وَارْتِفَاقٌ مِنَ الْمُسْتَعِيرِ فَلَا يَلِيقُ بِهَا الْإِلْزَامُ مِنْهَا أَوْ مِنْ

أَحَدِهِمَا .

(٣) وَانْتِهَازُهَا بِالرُّجُوعِ أَوْ بِانْقِضَاءِ مَدَّتِهَا .

• ضَمَانُ الْعَارِيَةِ : يَضْمَنُ الْمُسْتَعِيرُ الْعَارِيَةَ ، سَوَاءً تَعَدَّى أَوْ لَمْ يَتَعَدَّ ^(١) ، مِنْ غَيْرِ الاسْتِغْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ .

وَيَضْمَنُ الزَّيَادَةَ الْحَاصِلَةَ أَثْنَاءَ الْعَارِيَةِ إِذَا كَانَتْ مُتَّصِلَةً كَالسَّيْرِ وَأَمَّا الْمُتَفَصِّلَةُ فَلَا ضَمَانَ كَالنَّسْلِ (الأولاد) وَاللَّبَنِ .

وَيَضْمَنُ قِيَمَتَهَا فِي يَوْمِ التَّلْفِ لَا فِي وَقْتِ الْإِعَارَةِ .

إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْعَارِيَةُ غَيْرَ مَضْمُونَةٍ ، وَهِيَ كَمَا لَوْ اسْتَعَارَ مِنْ مُسْتَأْجِرٍ فَلَا يَضْمَنُ ^(٢) .

صُورَةُ الْعَارِيَةِ غَيْرِ الْمَضْمُونَةِ : إِذَا اسْتَعَارَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو سَيَّارَةً ، وَعَمْرٍو قَدْ اسْتَأْجَرَهَا مِنْ بَحْرٍ ، فَلَا يَضْمَنُ زَيْدٌ إِذَا تَلَفَتْ السَّيَّارَةُ بِدُونِ تَقْصِيرٍ ، وَلَا يَضْمَنُ كَذَلِكَ الْمُسْتَأْجِرُ (عَمْرٍو) ؛ لِأَنَّ يَدَهُ يَدُ أَمَانَةٍ .

• مَوْنَةُ رَدِّ الْعَارِيَةِ : عَلَى الْمُسْتَعِيرِ ^(٣) ؛ لِأَنَّهُ قَبَضَهَا لِمَنْفَعَةٍ نَفْسِيَةٍ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صِفْوَةِ الزُّبَدِ» :

يَضْمَنُهَا وَمَوْنَ الرَّدِّ ، وَفِي سَوْمِ بَقِيَمَةِ لِيَوْمِ التَّلْفِ
وَالنَّسْلِ وَالدَّرْبِ لَا ضَمَانَ

(١) إِلَّا فِي مَسَائِلَ فَلَا ضَمَانَ

١- جِلْدُ الْأُضْحِيَةِ التَّنْذُورَةِ : فَلَا يَضْمَنُهُ الْمُسْتَعِيرُ إِذَا تَلَفَ فِي يَدِهِ .

٢- الْمُسْتَعَارُ لِلرَّهْنِ : إِذَا تَلَفَ فِي يَدِ الرَّهْنِيِّ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى الْمُسْتَعِيرِ .

٣- الصَّيْدُ إِذَا اسْتَعَارَهُ الْحَلَالُ مِنَ الْمَحْرَمِ : فَتَلَفَ فِي يَدِهِ فَلَا يَضْمَنُهُ فِي الْأَصَحِّ .

٤- شَيْءٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ : إِذَا أَعَارَ الْإِمَامُ شَيْئاً مِنْهُ لِمَنْ لَهُ حَقٌّ فِيهِ فَتَلَفَ فِي يَدِهِ فَلَا يَضْمَنُهُ .

٥- كِتَابُ اسْتِعَارَةِ الْعَقْبَةِ وَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَتَلَفَ فِي يَدِهِ : فَلَا يَضْمَنُهُ لِأَنَّهُ مِنْهُمْ فَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْتَجِبِّينَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ .

(٢) لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنْهُ وَهُوَ -أَيُّ الْمُسْتَأْجِرِ- لَا يَضْمَنُ فَكَذَا هُوَ .

(٣) لِحَدِيثٍ : (عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢٤٠٠) .

• **حُكْمُ إِعَارَةِ الْمُسْتَعِيرِ الْعَارِيَةِ لِأَخَرٍ : لَا يَجُوزُ لَهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْعَيْنَ وَلَا التَّنْفَعَةَ كَالْمَالِكِ وَالْمُسْتَأْجِرِ ، وَيَأْتِي إِذَا أُعَارَتْ ، وَإِذَا تَلَفَتْ فَلِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يُطَالِبَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا لَحِينَ قَرَارِ الضَّمَانِ عَلَى مَنْ تَلَفَ تَحْتَ يَدَيْهِ .**
كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الرَّبْدِ» :

وَالْمُسْتَعِيرُ لَمْ يُعْزِلْ لِيَاثَانِي
 فَإِنْ يُعْزِ وَهَلَكْتَ تَحْتَ يَدَيْهِ يَضْمَنُهَا ثَانٍ وَلَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ

مَسْأَلَةٌ : لَوْ اخْتَلَفَ مَالِكُ الْعَيْنِ وَالْمُتَصَرِّفُ فِيهَا ، فَقَالَ : (أَعْرَيْتَنِي) ، وَقَالَ الْمَالِكُ : (بَلْ أَجْرْتَكَ بِكَذَا) ، صُدِّقَ الْمُتَصَرِّفُ بِبَيِّنَةٍ^(١) إِنْ بَقِيَتِ الْعَيْنُ وَلَمْ تَمُضْ مَدَّةٌ لَهَا أَجْرَةٌ^(٢) .

(١) لِأَنَّهُ لَمْ يُتْلَفْ شَيْئاً حَتَّى غَمَلَتْهُ مُدَّعِيَا لِسُقُوطِ بَذَلِهِ ، وَيَحْلِفُ . (مَا أَجْرْتَنِي) لِنَسْقِطَ عَنْهُ الْأَجْرَةُ ، وَيَرْدُّ الْعَيْنَ لِمَالِكِهَا ، فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْمَالِكُ بِمَنْ الرَّدِّ وَاسْتَحَقَّ الْأَجْرَةَ .
 (٢) قَهْدَانِ فِي تَصَدِيقِ الْمُتَصَرِّفِ بِبَيِّنَةٍ :

فَلَوْ انْتَفَيَا مَعاً بِأَنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ ، وَمَضَتْ مَدَّةٌ لِمِثْلِهَا أَجْرَةٌ ، فَمُدَّعِي الْعَارِيَةِ مُقَرَّرٌ بِالْقِيَمَةِ لِمَنْكَرِهَا بِدَعْوَى الْأَجْرَةِ ، وَهُوَ الْمَالِكُ ، فَيُعْطَى الْأَجْرَةُ لِلْمَالِكِ بَلَا يَبِينُ ، لِتَوَافُقِهِمَا عَلَيْهَا فِي ضَمَنِ الْقِيَمَةِ ، هَذَا إِنْ لَمْ تَزِدْ الْأَجْرَةَ عَلَى الْقِيَمَةِ ، فَإِنْ زَادَتْ عَلَيْهَا حَلَفَ الْمَالِكُ ، لِأَخْذِ الرَّائِدِ فَقَطْ ، فَيَقُولُ : (وَاللَّهِ مَا أَعْرَيْتُكَ ، بَلْ أَجْرْتُكَ) .

أَوْ انْتَفَى الْقَيْدُ الْأَوَّلُ فَقَطْ ، بِأَنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ وَلَمْ تَمُضْ مَدَّةٌ لِمِثْلِهَا أَجْرَةٌ ، فَهُوَ مُقَرَّرٌ بِالْقِيَمَةِ أَيْضاً لِمَنْكَرِهَا ، وَحِينَئِذٍ تَبْقَى فِي يَدِهِ إِلَى أَنْ يَعْتَرِفَ الْمَالِكُ بِالْعَارِيَةِ ، فَيُدْفَعُهَا إِلَيْهِ بَعْدَ إِقْرَارِهِ لَهُ بِهَاءِ قِيَاساً عَلَى مَا لَوْ أَقْرَأَ شَخْصٌ لِأَخَرٍ بَشْيْءً فَأَنْكَرَهُ .

أَوْ انْتَفَى الْقَيْدُ الثَّانِي فَقَطْ ، بِأَنْ مَضَتْ مَدَّةٌ لِمِثْلِهَا أَجْرَةٌ وَبَقِيَتِ الْعَيْنُ ، صُدِّقَ الْمَالِكُ بِبَيِّنَةٍ وَاسْتَحَقَّ الْأَجْرَةَ .

باب الغُصْب

• تعريفُ الغُصْب :

لُغَةً : أَخَذَ الشَّيْءَ ظُلْمًا ، وَقِيلَ : أَخَذَهُ ظُلْمًا مُجَاهَرَةً .
وَشَرْعًا : اسْتِيلَاءٌ عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقِّ ظُلْمًا وَمُجَاهَرَةً .
• شَرْحُ التَّعْرِيفِ :

- اسْتِيلَاءٌ : وَيَحْضُلُ بِأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ ، مَثَلًا بِأَخْذِ أَيِّ شَيْءٍ مِنْ دُونِ إِذْنِ الْمَالِكِ ، أَوْ بِأَنْ يَرْكَبَ الذَّائِبَةَ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهَا ، أَوْ بِأَنْ يَدْخُلَ بَيْتَ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَأَرْعَجَ الْمَالِكِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَخَذَ مَوْضِعَ شَخْصٍ يَغْتَاذُهُ فِي الْمَسْجِدِ لِلنَّفْعِ الْعَامِ ، وَشَمِلَ الْغُصْبُ فَعَلَ أَيُّ شَيْءٍ يَمْنَعُ الْغَيْرَ مِنْ حَقِّهِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْلِ عَلَيْهِ .
- عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ : الْحَقُّ يَشْمَلُ الْمَالَ وَغَيْرَ الْمَالِ مِنَ الْاِخْتِصَاصَاتِ الْمُحْتَرَمَةِ ، وَهِيَ التَّجَاسَةُ الَّتِي يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهَا وَالِانْتِفَاعُ بِهَا .
- بِغَيْرِ حَقِّ : خَرَجَ بِهِ : إِذَا كَانَ بِحَقِّ كَالْأَخْذِ بِالظَّفَرِ .
- مُجَاهَرَةً : خَرَجَ بِهِ : السَّرِقَةُ .

• حُكْمُ الْغُصْبِ : حَرَامٌ وَهُوَ مِنَ الْكِبَايِرِ ، سَوَاءً كَانَ الْمَالُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا ، وَقِيلَ : إِذَا كَانَ بِقَدْرِ نِصَابِ السَّرِقَةِ^(١) فَهُوَ مِنَ الْكِبَايِرِ ، وَإِذَا كَانَ دُونَ النِّصَابِ فَهُوَ مِنَ الصَّغَائِرِ .

• الْأَصْلُ فِيهِ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ [البقرة: ٢٨٨]

(١) نِصَابُ السَّرِقَةِ : مَا قِيمَتُهُ رَنْغٌ دِينَارٍ .

وَحَبْرٌ : (أَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ وَلِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ^(١) ، وَحَبْرٌ : (مَنْ ظَلَمَ قَيْدَ شَيْءٍ مِنَ الْأَرْضِ طَوْقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ) ^(٢) .

• الْفَرْقُ بَيْنَ الْقَضْبِ وَالسَّرِقَةِ وَالْاِخْتِلَاسِ :

الْقَضْبُ (التَّهْبُ) : أَخَذَ حَقَّ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ ظُلْمًا وَمُجَاهَرَةً مَعَ اعْتِمَادِ الْقُوَّةِ وَالشَّدَّةِ .

السَّرِقَةُ : أَخَذَ حَقَّ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ ظُلْمًا مَعَ الْخَفِيَّةِ .

الْاِخْتِلَاسُ : أَخَذَ حَقَّ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ ظُلْمًا مَعَ اعْتِمَادِ الْهَرَبِ .

- وَلَا قَطْعَ إِلَّا فِي السَّرِقَةِ ، أَمَا الْقَضْبُ وَالْاِخْتِلَاسُ فَلَا قَطْعَ فِيهِمَا .

• أَقْسَامُ الْقَضْبِ مِنْ نَاحِيَةِ الْإِثْمِ وَالضَّمَانِ ، أَرْبَعَةٌ :

١. مَا فِيهِ الْإِثْمُ وَالضَّمَانُ : وَهُوَ أَخَذَ مَالِ الْغَيْرِ التَّمَوَّلَ عَمْدًا وَهُوَ الَّذِي يُقَابِلُ بِمَالٍ ، أَيْ لَهُ قِيَمَةٌ .

٢. مَا فِيهِ الْإِثْمُ دُونَ الضَّمَانِ . وَهُوَ أَخَذَ اخْتِصَاصِ الْغَيْرِ كَجَلْدِ التَّيْتَةِ عَمْدًا .

٣. مَا فِيهِ الضَّمَانُ دُونَ الْإِثْمِ : وَهُوَ أَخَذَ مَالِ الْغَيْرِ يَظُنُّهُ مَالَهُ .

٤. مَا لَا إِثْمَ فِيهِ وَلَا ضَمَانَ : وَهُوَ أَخَذَ اخْتِصَاصِ الْغَيْرِ يَظُنُّهُ اخْتِصَاصَهُ .

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٩٦٥) .

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٥٣) وَمُسْلِمٌ (١٢٢٢) وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ بِأَنْ يُجْعَلَ كَالطَّوْقِ فِي

عُنُقِهِ وَيَطْوُلُ عَنْقُهُ جَدًّا حَتَّى يَسَعِ ذَلِكَ ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ كُنَايَةٌ عَنْ شِدَّةِ عَذَابِهِ وَتَعَالَاهُ وَالْعِبَادُ لِلَّهِ .

• **ضَمَانُ الْمَغْصُوبِ** : يَجِبُ عَلَى الْغَاصِبِ الرَّدُّ عَلَى الْقَوْرِ^(١) فَهُوَ مُطَالِبٌ بِالرَّدِّ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَحِينٍ ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرُدَّهَا فَلَا بُدَّ مِنْ رَدِّهَا بِزِيَادَتِهَا الْمُتَّصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ .

الْمُتَّصِلَةُ : كَالسَّمَنِ لِلشَّاةِ ، وَالْمُنْفَصِلَةُ : كَالْأَوْلَادِ .

• **ضَمَانُ أَرْضِ النَّقْصِ** : إِذَا حَصَلَ نَقْصٌ فِي الْمَغْصُوبِ فَيُضْمَنُ أَرْضُ النَّقْصِ : كَأَنْ غَصَبَ سَيَّارَةً وَكَانَتْ قِيمَتُهَا ٥٠٠٠ رِيَالٍ ، وَفِي يَوْمِ الرَّدِّ كَانَتْ قِيمَتُهَا ٤٥٠٠ رِيَالٍ بِسَبَبِ عَيْبٍ حَدَثَ فِيهَا ، فَيُضْمَنُ ٥٠٠ رِيَالٍ مَعَ رَدِّ السَّيَّارَةِ .

• **ضَمَانُ أَجْرَةِ الْمِثْلِ** : إِذَا مَضَتْ مُدَّةٌ عَلَى غَصَبِ الْمَغْصُوبِ وَلِمْ يَلِمْهَا (أَيِ الْمُدَّةِ) أَجْرَةٌ فَعَلَيْهِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ : كَأَنْ غَصَبَ سَيَّارَةً يَوْمَيْنِ ، فَتَنْظُرُ أَجْرَةُ السَّيَّارَةِ لِمُدَّةِ يَوْمَيْنِ (٢٠٠ رِيَالٍ مَثَلًا) فَيُضْمَنُ قَدْرَهَا .

• **ضَمَانُ مَوْنَةِ الرَّدِّ** : تَلْزَمُ الْغَاصِبُ مَوْنَةَ الثَّقَلِ وَالرَّدِّ ، وَلَوْ كَلَّفَهُ أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَةِ الْمَغْصُوبِ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

يَجِبُ رَدُّهُ وَلَوْ يَنْقِلِيهِ وَأَرْضُ نَقْصِهِ وَأَجْرُ مِثْلِهِ

• **مَسْأَلَةٌ** : لَوْ نَسِيَ الْغَاصِبُ عَيْنَ الْمَالِكِ : بَرِيءٌ بِالرَّدِّ إِلَى الْقَاضِي .

• **الْحُكْمُ** إِذَا تَلَفَ الْمَغْصُوبُ : ضَمِنَهُ الْغَاصِبُ سَوَاءً تَلَفَ بِتَقْصِيرٍ أَوْ بِدُونِ تَقْصِيرٍ ، بِنَفْسِهِ أَوْ بِغَيْرِهِ .

(١) وَتُسْتَثْنَى مِنْ وَجوبِ الرَّدِّ عَلَى الْقَوْرِ مَسْأَلَتَانِ :

١- لَوْ غَصَبَ لَوْحًا وَأَذْرَجَهُ فِي سَفِينَةٍ وَأَنْجَحَتْ وَخِيفَ مِنْ نَزْعِهِ تَلَفَ مُحْتَرِمٌ مِنْ طَرَفِ أَوْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ ، فَيُؤَخَّرُ الرَّدُّ إِلَى الْوُصُولِ إِلَى الشُّطِّ .

٢- تَأْخِيرُهُ الرَّدِّ لِلْإِشْهَادِ وَإِنْ طَالَبَهُ الْمَالِكُ وَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ .

- وَيُضْمَنُ الْمِثْلُ بِمِثْلِهِ^(١) كَكِيلُو أُرْزَ ، وَالْمُتَقَوِّمَ بِأَقْصَى الْقِيَمِ مِنْ يَوْمِ
الْقَضْبِ إِلَى يَوْمِ الثَّلَفِ .

إِلَّا فِي مَسَائِلَ فَيُضْمَنُ فِيهَا الْقِيَمَةُ لَا الْمِثْلَ^(٢) .

وَمِنْهَا : إِذَا غَضَبَ مَاءٌ فِي مَفَازَةٍ (صَحْرَاءَ) ثُمَّ اجْتَمَعَ وَصَاحِبُهَا فِي مَكَانٍ
وُجُودِ الْمَاءِ فَهَذَا يَضْمَنُ قِيَمَةَ الْمَاءِ فِي مِثْلِ تِلْكَ الْمَفَازَةِ .
كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

يُضْمَنُ مِثْلِي بِمِثْلِهِ تَلَفٌ	بِنَفْسِهِ أَوْ مُثْلِيهِ ، لَا يَخْتَلِفُ
وَهُوَ الَّذِي فِيهِ أُجَازُوا السَّلَامَا	وَحَضَرَهُ بِالْوِزْنِ وَالْكَيْلِ كَمَا
لَا فِي مَفَازَةٍ وَلَا قِصَاةٍ بِسَمٍ	فِي ذَا وَفِي مُقَوِّمٍ : أَقْصَى الْقِيَمِ
مِنْ غَضَبِهِ لِتَلَفِ الَّذِي انْغَضَبَ	مِنْ نَقْدِ أَرْضٍ تَلَفَ فِيهَا غَلَبٌ

(١) لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى التَّالِيفِ وَلِأَنَّ الْمِثْلَ كَالنَّصِّ ، لِأَنَّهُ مُحْسُوسٌ وَالْقِيَمَةُ كَالاجْتِهَادِ وَلَا نَظَرَ إِلَى
الاجْتِهَادِ إِلَّا عِنْدَ فَقْدِ النَّصِّ .

(٢) وَيُسْتَرْطُ لَضَمَانِ الْمِثْلِ بِالْمِثْلِ شَرْطُ خَمْسَةِ

١. أَنْ يَكُونَنَّ لَهُ قِيَمَةٌ فِي مَحَلِّ الْمَطَالِبَةِ .

٢. أَلَّا يَكُونَنَّ لِنَفْسِهِ مِنْ مَحَلِّ الْمَطَالِبَةِ إِلَى مَحَلِّ الْقَضْبِ مَوْنَةٌ .

٣. أَلَّا يَتَرَاضِيَا عَلَى الْقِيَمَةِ .

٤. أَلَّا يَصِيرَ الْمِثْلُ مُتَقَوِّمًا أَوْ مِثْلِيًّا آخَرَ كَجَعْلِ الدَّقِيقِ خَبْرًا وَجَعْلِ الشَّمْسِ شَيْعْرًا .

٥. وَجُودُ الْمِثْلِ ، فَإِنْ فُقِدَ عُدِّلَ عَنْهُ إِلَى الْقِيَمَةِ .

فَإِذَا اخْتَلَّ شَرْطُ مِنْهَا ضَمِنَ الْقِيَمَةُ لَا الْمِثْلَ .

باب الشفعة^(١)

• تعريف الشفعة^(٢) :

لُفْعَةٌ : الضَّمُّ .

شَرْعاً : حَقٌّ تَمَلُّكُ قَهْرِي يَثْبُتُ لِلشَّرِيكِ الْقَدِيمِ عَلَى الشَّرِيكِ الْحَادِثِ
فِيمَا مِلْكٌ بِعَوَضٍ .

• شَرْحُ التَّعْرِيفِ :

- حَقٌّ تَمَلُّكُ قَهْرِي : فَلَا يُشْتَرَطُ رِضَا الشَّرِيكِ الْحَادِثِ فَيَأْخُذُهُ الشَّرِيكِ
الْقَدِيمُ قَهْرًا عَلَيْهِ ، وَلَكِنَّ الْعَفْوَ عَنْهَا أَفْضَلُ مَا لَمْ يَكُنِ الْمُشْتَرِي (الشَّرِيكِ
الْحَادِثِ) نَادِمًا أَوْ مَغْبُوتًا .

- يَثْبُتُ لِلشَّرِيكِ الْقَدِيمِ عَلَى الشَّرِيكِ الْحَادِثِ^(٣) : فَلَا بُدَّ مِنْ تَقَدُّمِ سَبَبِ
مِلْكِ الشَّفِيعِ عَلَى مِلْكِ الْمَشْفُوعِ مِنْهُ (الشَّرِيكِ الْحَادِثِ) كَمَا سَيَأْتِي .

(١) ذُكِرَتْ بَعْدَ الْعَصَبِ ، لِأَنَّهَا تُؤْخَذُ قَهْرًا عَلَى الشَّرِيكِ الْحَادِثِ فَكَأَنَّهَا مُسْتَثْنَاةٌ مِنْ تَحْرِيمِ
أَخْذِ مَالِ الْغَيْرِ قَهْرًا .

(٢) وَهِيَ مَأْخُودَةٌ مِنَ الشَّفْعِ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْوَثْرِ ، لِأَنَّ نَصِيبَ الشَّفِيعِ يَصِيرُ شَفْعًا مَعَ
النَّصِيبِ الْمَشْفُوعِ بَعْدَ أَنْ كَانَ وَثْرًا ، أَوْ مَأْخُودَةٌ مِنَ الشَّفَاعَةِ ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَأْخُذُونَهَا
بِالشَّفَاعَةِ مِنَ الْمُشْتَرِي .

(٣) تَثْبُتُ لِلذِّي عَلَى السَّلِيمِ إِنْ كَانَ الشَّرِيكِ الْقَدِيمُ ذِمِّيًّا وَالشَّرِيكِ الْحَادِثُ مُسْلِمًا ، وَتَثْبُتُ
لِلنَّاطِلِ الْمَسْجُودِ إِذَا بَاعَ شَرِيحَةً نَصِيبَهُ بِأَنْ كَانَ لِلْمَسْجُودِ شِفْعٌ لَمْ يَوْفَ عَلَيْهِ بَلْ كَانَ مِلْكًا لَهُ
بِشِرَاءٍ أَوْ هِبَةٍ لِيَصْرَفَ فِي عِمَارَتِهِ فَبَاعَ شَرِيحَةً جِصَّتَهُ فَلِلنَّاطِلِ أَنْ يَأْخُذَ لَهُ بِالشَّفْعَةِ ، وَكَذَلِكَ
يَثْبُتُ لِلشَّرِيكِ فِي وَثْقٍ يُقْسَمُ إِفْرَازًا بِأَنْ كَانَتْ الْأَرْضُ مُسْتَوْبَاةً الْأَجْزَاءَ .

- فيما مُلِكَ بِعَوِضٍ : أَي تَثَبُّتُ الشُّفْعَةُ إِذَا كَانَ الشَّرِيكَ الْحَادِثَ مَلَكَ نَصِيْبَهُ (الشَّفْعُ) بِعَوِضٍ ، وَأَمَّا إِذَا مَلَكَهُ يَهْبَةً أَوْ إِرْثٍ أَوْ وَصِيَّةٍ أَوْ نَذْرٍ فَلَا شُفْعَةَ حَيْثُئِذ .

• الْأَصْلُ فِيهِ : خَبَرُ الْبُخَارِيِّ ^(١) : (قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَالٍ لَمْ يُقَسِّمْ ^(٢) ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِّفَتْ ^(٣) الطَّرُوقُ فَلَا شُفْعَةَ) ^(٤) .

وَحَبَرُ مُسْلِمٍ ^(٥) قَالَ ﷺ : (الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شَرِكٍ فِي أَرْضٍ أَوْ رَنْجٍ أَوْ حَائِطٍ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَغْرِضَ عَلَى شَرِيكِهِ فَيَأْخُذَ أَوْ يَدَعَ فَإِنْ أَبَى فَشَرِيكُهُ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يُؤْذِنَهُ) وَالرَّجْعُ : الْمَنْزِلُ ، وَالْحَائِطُ : الْبُسْتَانُ .

الْمَعْنَى : أَنَّ الشُّفْعَةَ تَثَبُّتُ فِي مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَسِّمَ مَا دَامَ لَمْ يُقَسِّمْ ، وَتَنكُحُونَ فِي الْمَشْتَرَكِ خِلَاطَةَ شُيُوعٍ ^(٦) ، وَأَمَّا إِذَا قُسِمَتْ بِأَنْ بَاعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ نَصِيْبَهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ فَلَا شُفْعَةَ .

(١) فِي صَحِيحِهِ (٢٢١٤) .

(٢) أَي : حَكَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي الْمَشْتَرَكِ الَّذِي لَمْ تَقْعُ فِيهِ الْقِسْمَةُ بِالْفِعْلِ مَعَ كَوْنِهِ يَقْبَلُهَا .

(٣) قَوْلُهُ : (وَصُرِّفَتْ) بِالتَّشْدِيدِ أَي بَيِّتَتْ ، وَبِالتَّخْفِيفِ . قُرِّئَتْ ، بِأَنْ ضَارَتْ الْحِمَاصُ مُتَفَصِّلَةً عَنْ بَعْضِهَا ، وَهُوَ عَظْفٌ تَقْسِيمٌ أَوْ مُرَادِفٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَظْفٌ مُعَايِرٌ أَوْ عَظْفٌ لَا زِمَ عَلَى مَلْرُومٍ نَظَرًا لِلتَّفْسِيرِ السَّابِقِ لِقَوْلِهِ : (فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ) .

(٤) أَي : فَإِذَا وَقَعَتِ حُدُودُ الْقِسْمَةِ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ وَبَيَّنَّتِ الطَّرُوقُ فَلَا شُفْعَةَ ، وَهَذَا كِتَابَةٌ عَنْ حُصُولِ الْقِسْمَةِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : فَإِذَا قُسِمَ ، وَقَوْلُهُ : (فَلَا شُفْعَةَ) لِأَنَّهَا ضَارًا جَارِئِينَ .

(٥) فِي صَحِيحِهِ (٤٢١٤) .

(٦) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِشُيُوعِ مِلْكِ كُلِّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ فِي الْمَشْتَرَكِ ، وَخَرَجَ بِهَا : الْجُحُورُ فَلَا شُفْعَةَ بِسَبَبِهِ عِنْدَنَا جَلَامًا لِأَبِي حَنِيفَةَ .

• سَبَبُ مَشْرُوعِيَّتِهَا : دَفْعُ ضَرَرٍ مُؤَنَّةٍ الْقِسْمَةِ ^(١).

أي لو أرادَ أَحَدُ الشَّرِيكَتَيْنِ أَنْ يَسْتَقِيلَ بِنَصِيْبِهِ لَتَضَرَّرَ الشَّرِيكُ الْآخَرُ ،
فلذلك شَرِعتْ لِدَفْعِ ذَلِكَ الضَّرَرِ.

• أَرْكَانُ الشُّفْعَةِ ، ثَلَاثَةٌ :

١. شَفِيعٌ ، وَهُوَ الْآخِذُ (الشَّرِيكُ الْقَدِيمُ).
٢. مَشْفُوعٌ ، وَهُوَ الْمَأْخُودُ (الْأَرْضُ أَوِ الدَّارُ أَوْ غَيْرُهَا).
٣. مَشْفُوعٌ مِنْهُ ^(٢) ، وَهُوَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ (الشَّرِيكُ الْحَادِثُ).

• صُورَةُ الشُّفْعَةِ : أَنْ يَكُونَ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو دَارٌ قَبِيْعٌ زَيْدٌ حِصَّتُهُ
مِنْهَا لِيَبْكُرَ فَيَقُولَ عَمْرُو لِيَبْكُرَ . (أَخَذْتُ حِصَّتَكَ بِالشُّفْعَةِ) وَيَقْبِضُ بَعْرُ
الْثَمَنِ ، أَوْ يَرْضَى بِكَوْنِهِ فِي ذِمَّةِ عَمْرٍو ، أَوْ يَقْضِي الْقَاضِي لَهُ بِالشُّفْعَةِ .

• شُرُوطُ الْمَشْفُوعِ ، ثَلَاثَةٌ :

١. أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ فِي ذَاتِهِ : خَرَجَ بِهِ : إِذَا لَمْ يَقْبَلِ الْقِسْمَةَ
كَدَّكَانٍ صَغِيرٍ أَوْ بَيْتٍ صَغِيرٍ أَوْ بَيْتٍ صَغِيرَةٍ .

(١) وَكَذَلِكَ دَفْعُ ضَرَرِ اسْتِخْدَادِ التَّرَافِقِ فِي الْحِصَّةِ الصَّائِرَةِ إِلَيْهِ لَوْ قُسِمَ كَالْبَالُوْعَةِ وَالْمَصْعَدِ
وَالْمَنْوَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَهَذَا الضَّرَرُ وَإِنْ كَانَ وَاقِعًا لَبَلِ التَّبْيِغِ لَوْ اقْتَسَمَ الشَّرِيكَانِ ، لَعَجَنَ كَانَ مِنْ
حَقِّ الرَّاعِي فِي التَّبْيِغِ تَخْلِيصُ شَرِيكِهِ بِتَبْيِغِهِ مِنْهُ ، فَلَمَّا بَاعَ لِقَمْرِهِ سَلَطَ الشَّارِعُ شَرِيكَهُ عَلَى
الْحَذْوِ مِنْهُ قَهْرًا .

(٢) وَلَيْسَتْ الصِّفَةُ رُكْنًا فِي الشُّفْعَةِ لِأَنَّهَا حُلٌّ تَمْلِكُ - أَيِ اسْتِحْقَاقِي - وَهِيَ لَا يَتَوَلَّفُ

وضابط الذي يقبل القسمة : أنه إذا قسم أمكن أن ينتفع به الوجه الذي كان ينتفع به قبل القسمة ولا عبء بإمكان نفع آخر^(١).

٢. أن يكون مما لا ينقل من الأرض : أي أن الشفعة تثبت في العقار (الأرض) ، وتوابع العقار أي : وما في الأرض (البناء والغراس)^(٢) فلا تثبت في المنقولات .

كما قال صاحب «صفوة الزبد» :

تثبت في المشاع من عقار منقسم مع تابع القرار
لا في بناء أرضه محتكرة - ففي كمنقول - ولا مستأجرة
أي : لا تثبت الشفعة في البناء الذي على الأرض المحتكرة كالموقوفة^(٣)
والأرض المؤجرة مؤبداً .

٣. أن يملك بعوض : وأما إذا ملكه المشفوع منه بوراثة أو هبة أو نذر فلا شفعة حينئذ .

● شرط المشفوع منه : تأخر سبب ملكه عن سبب ملك الشفع، وأما إذا امتلكا في وقت واحد فلا شفعة ، والعبء هنا يتأخر سبب الملك لا الملك نفسه .

(١) كحتم (مفتل) صغير يمكن جعله عرفتين مثلاً لأنه يبطل نفعه المقصود منه لو قسم .

(٢) وكذلك تثبت الشفعة في كل منفصل عن الأرض توقف عليه نفع متصل بالأرض كراس الثور ومفتاح الباب وصندوق البئر ، والضابط في ذلك : أن كل ما يدخل في بيع الأرض عند الإطلاق تثبت الشفعة فيه .

(٣) لعدم ملك الرقبة ، ولا عبء بملك الشفعة ، لأن المنافع المشتركة لا شفعة فيها .

مثاله : زيد وعمرو شريكان في أرض ، باع زيد نصيبه لبكر بشرط الخيار له ، فباع عمرو نصيبه بيع بث - أي بدون خيار - لخالد (المشتري الثاني) ، فالشفعة لبكر (المشتري الأول) لتقدم سبب ملكه وهو العقد على سبب ملك خالد (المشتري الثاني)^(١) وهو البيع البث .

• ملك الشفيع الشقص : يكون بثلاثة أشياء^(٢) :

١. أن يدفع الثمن إلى المشفوع منه (المشتري).
٢. أن يرضى المشفوع منه بأن يكون الثمن في ذمة الشفيع .
٣. أن يقضي القاضي له بثبوت الشفعة .

• الحالات التي لا تكون فيها الشفعة .

- ١- إذا ملك نصيبه بإرث أو وصية أو نذر أو وقف أو هبة.
- ٣- أن يبيع الشقص بمقوّم مجهول القيمة كقص ثم يضيّعه أو يخلطه مع غيره .

٣- إذا ملك المشفوع منه بعوض معين مجهول القدر ثم أنفق البائع منه أو خلطه بغيره : فيصح ملك المشفوع منه ، ولكن لا تصح الشفعة فيه لعدم العلم بقدر الثمن ، كأن اشترى من المالك بهذه الكومة من الدراهم ثم أخذ البائع منها قدرًا غير معلوم وأنفقه أو خلطه بغيره ، أو كان بفضه معلوماً وبفضه مجهولاً فلا تصح الشفعة كذلك .

(١) فلا شفعة لخالد (المشتري الثاني) وإن تأخر عن ملكه ملك المشتري الأول لتأخر سبب ملكه عن سبب ملك المشتري الأول .

(٢) مع التلخيص بما يشير بالتملك كقوله : (تملكت) أو (أخذت بالشفعة) .

• مسائل في الشفعة :

- ١- الحيلة في إسقاط الشفعة مكروهة^(١) لئلا فيها من إبقاء الضرر.
- ٢- على الشفيع أن يدفع للمشفوع منه الثمن الذي اشترى به الشقص فإن كان مثلياً وجب مثله وإن كان متقوماً بقيمته.
- ٣- إذا أصدق الزوج امرأة بنصيبه من أرض: فيدفع الشفيع للمرأة (الشريك الحادث) مهر المثل^(٢)، وإن كان قيمة نصيبه من الأرض أكثر من ذلك.

- ٤- يشترط لجواز الشفعة أن تكون على الفور من قبل الشفيع^(٣) : فإذا تأخر لغير عذر بطل حقه في الشفعة^(٤)، ولا يكلف خلاف العادة، وعليه التوكيل إن لم يستطع لمرض أو نحوه، وعليه الإشهاد إن لم يستطع التوكيل، إلا في مسألة واحدة فلا يشترط فيها الفور وهي :

(١) وضورها كثيرة. منها أن يبيع الشقص بأكثر من ثمنه بكثير، ثم يأخذ به عرضاً يتاوى ما تراضيا عليه عوضاً عن الثمن، أو يحفظ عن المشتري ما يزيد عليه بعد انقباض الخيار.

ومنها أن يشتري من الشقص جزءاً بقيته الكل ثم يهته الباقي. ومنها أن يهب كل من مالِك الشقص وأخذه للآخر بأن يهب له الشقص بلا قواب، ثم يهب له الآخر قدر قيمته، فإن خشي عدم الوفاء بالهبة وكلا أمينين ليقبضاهما متهماً بما بأن يهته الشقص ويحمله في يد أمين ليقبضه إياه، ثم يتقاطعا في حالة واحدة.

(٢) لأن البطل متقوم بقيمته مهر المثل.

(٣) لأن الشفعة حق ثبت لدفع الضرر فكان على الفور كالرد بالعيب بجامع أن كلا شرع لدفع الضرر.

(٤) وتحل الفورية إذا علم بالتبع ولو بإخبار الثقة، لأن خبره مقبول شرعاً، وتحلها كذلك إذا كان الثمن حالاً، فإن كان مؤجلاً لحذر الشفيع كما سبق.

• الأضل فيه : أنه بلا ضاربت لحدیجة رضی اللہ عنہا بما لها إلى الشام^(١)
وأنقذت معه عبدها ميسرة^(٢).

• أركان القراض ، ستة :

١. مالک . ٢. عامل . ٣. مال . ٤. عمل . ٥. ربح . ٦. صيغة .

• فضله : في الحديث : (تسعة أعشار الرزق في التجارة ، والعشر في المواشي)^(٣).

• صورة القراض : أن يقول زيد لعمرى : (قارضتك في هذه الألف دينار للتجارة في الأدوات المدرسية على أن الربح بيننا بالنصف) فيقول عمرى : (قبلت)^(٤).

- ونشترط في المالك ما يشترط في الموكل ، ونشترط في العامل ما يشترط في الوكيل^(٥) ، ويد العامل في القراض يد أمانة^(٦) كالوكيل .

(١) رواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦٦/٢) وابن إسحاق في «سيرته» (٥٨).

(٢) واعترض الاستدلال بما ذكر ، بأن سعره لحدیجة كان على سبيل الاستئجار ، لا على سبيل المضاربة ، لما قيل من أنها استأجرته بقلوصين ، أي : ناقتين ، وأجيب : باحتساب تعدد الواقعية مرة سافر على سبيل الاستئجار ، ومرة على سبيل المضاربة ، أو أن من عبّر بالاستئجار تسع به ، فعبر به عن الهبة ، ووجه الدلالة مما ذكره : أنه بلا حكاة بعد البعثة مقررأ له ، فدل على جواز .

(٣) رواه ابن أبي الدنيا في «الإصلاح المال» (ص ٧٣) ورواه إبراهيم الحربي في «غريب الحديث» قال الحافظ العراقي : ورجاله ثقات .

(٤) وحقيقته : أن أول القراض - أي : قبل ظهور الربح - وكالة ، وآخره - أي : بعد ظهور الربح - جمالة .

(٥) لأن القراض توكيل من جهة المالك وتوكل من جهة العامل ، فلا يصح إذا كان أحدهما مجبوراً عليه أو غنياً إذن له في التجارة أو كان العامل أغنى .

(٦) فيقبل قوله في الرد على المالك ، لأنه الثمن ، وفي ثلث المال على تفصيل الوديعة ، وفي حصول الربح وعديمه ، وفي مقداره ، وفي شرائيه لتفسيه أو للقراض .

• شروط مال القراض ، أربعة :

١. أن يكون نقداً خالصاً :

نقداً : أي نقوداً مضمونةً دراهم أو دنانير^(١) أو أوراق نقدية (وهي التوجودة الآن) .

خالصاً : أي : غير مفضوثة ، فالمفضوثة لا تصح المقارضة بها ، وتصح عند الرمي إذا قل غشيه بأن كان مستهلكاً وكان رواجه رواج الخالص .

٢. أن يكون معلوماً جنساً وقدرًا وصفةً .

٣. أن يكون معيناً^(٢) ، فيقول : (قارضتك على هذه الدراهم) أو أن تكون في الذمة ويعينها قبل التفريق في المجلس .

٤. أن يكون بيد العامل : فتكون مسلّمة إلى العامل لا بيد المالك .

• شروط الربح ، اثنان :

١. كونه لهما : أي بينهما^(٣) لا لغيرهما فلو قال المالك : (قارضتك والربح كله لك) لم يصح القراض ويكون الربح كله للمالك وتستحق العامل أجره البثل فقط .

(١) لأن عقد القراض عقد مشتبل على عتري ، لعدم انضباط العمل ولعدم الوثوق بالربح ، لأنه قد يحصل وقد لا يحصل ، وإنما يجوز للحاجة فاحتض بها يزوج بكل حال وتسهل التجارة به .

(٢) خرج به . قوله - (قارضتك على أحد هذين المالين) .

(٣) فلا يصح أن يشترط الربح لغيرهما إلا إذا كان العير غلاماً أو تابعاً لأحدهما ، فتصح لأنه راجع لمشويعه .

وَلَوْ قَالَ : (قَارَضْتُكَ وَالرَّيْحُ كُلُّهُ لِي) لَمْ يَصِحَّ ، وَهَذَا لَا يَسْتَجِزُّ الْعَامِلُ شَيْئاً ، لِأَنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ طَامِعٍ فِي شَيْءٍ .

٢. أَنْ يَشْتَرِطَ الْمَالِكُ لِلْعَامِلِ جُزْءاً مَعْلوماً مِنْهُ بِالْحِزْبِ لَا بِالْكَمِيَّةِ : كَثُلَتْ الرَّيْحُ وَيُضْفِيهِ فَلَا يَصِحُّ عَلَى مِائَةِ رِيَالٍ^(١) .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

مَعْلُومٌ جُزْءٌ رِيحِهِ بَيْنَهُمَا وَيُجْزَرُ الْخُسْرُ بِرِيحٍ قَدْ تَمَّ

• شُرُوطُ عَمَلِ الْقِرَاضِ ، ائْتَان :

١. كَوْنُهُ تِجَارَةً : أَيُّ بَيْعاً وَشِرَاءً وَتَدْخُلُ تَوَابِعُ التَّجَارَةِ مِنْ كَيْلٍ وَوَزْنٍ وَحَمَلٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

٢. أَلَّا يُضَيِّقَ الْمَالِكُ عَلَى الْعَامِلِ بِأَنْ يُطْلَقَ الْعَمَلُ لَهُ أَوْ يُقَيِّدَهُ بِشُرُوحٍ لَا يَنْقَطِعُ غَالِباً .

وَيَكُونُ التَّضْيِيقُ بَعْدَهُ وَجْهٌ . كَانَ يَقُولُ لَهُ : (لَا تَنْجُرْ إِلَّا فِي كَذَا) ، وَهَذَا الشَّيْءُ يَنْدُرُ وَجُودُهُ .

أَوْ يَقُولُ : (لَا تُعَامِلْ إِلَّا فُلَاناً وَفُلَاناً) .

أَوْ يَقُولُ لَهُ : (لَا تَبِعْ وَلَا تَشْتَرِ إِلَّا مِنَ الْمَحَلِّ الْفُلَانِي) .

• مَسَائِلُ فِي الْقِرَاضِ :

١- حُكْمُ تَعْلِيْقٍ وَتَأْقِيْتِ الْقِرَاضِ : لَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ وَلَا تَوْقِيْتُهُ كَانَ

يَقُولُ : (قَارَضْتُكَ إِنْ جَاءَ رَمَضَانُ) أَوْ يَقُولُ : (قَارَضْتُكَ لِمُدَّةِ سَنَةٍ أَوْ سَنَتَيْنِ) .

(١) لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَزِيدُ إِلَّا ذَلِكَ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ بِالنِّسْبَةِ .

نعم ، إذا تجزَّ العَقْدَ وَعَلَّقَ التَّصْرِيفَ فَيَصِحُّ كَأَن يَقُولَ : (قَارَضْتُكَ وَلَا تَتَصَرَّفُ إِلَّا فِي رَمَضَانَ) أَوْ يَقُولَ لَهُ : (قَارَضْتُكَ وَلَعِنَ إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ لَا تَشْرِي لَعِنَ بَعْدَ فَقَطْ) ^(١) .

كما قال صاحب «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

غَيْرَ مُقَدَّرٍ لِمُدَّةِ الْعَمَلِ كَسَنَةِ ، وَإِنْ يُعَلِّقَهُ بَطُلٍ

٢- تَقْسِيمُ الرِّبْحِ : يُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا عَلَى حَسَبِ الْأُتْفَاقِ ، وَيُجَبَّرُ خُسْرُ ^(٢) التَّجَارَةِ الْأُولَى بِرِبْحِ التَّجَارَةِ الثَّانِيَةِ وَبِالْعَكْسِ ^(٣) .

- صَوْرَتُهُ : كَأَن قَارَضَهُ عَلَى مِائَةِ أَلْفٍ وَخَمِيسَ عَشْرَةَ أَلْفًا ، وَاسْتَمَرَ فِي التَّجَارَةِ بِتِسْعِينَ أَلْفًا وَرَبْعَ عَشْرِينَ أَلْفًا ، فَأَوَّلًا عَشْرَةُ أَلْفٍ مِنْهَا يُجَبَّرُ بِهَا خُسْرَانُ الْمَرَّةِ الْأُولَى ، وَالْعَشْرَةُ الْأَلْفُ الْبَاقِيَةُ تُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا عَلَى حَسَبِ اتِّفَاقِهِمَا .

٣ - عَقْدُ الْقِرَاضِ : جَائِزٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ فَيَجُوزُ لِكُلِّ مِنْهُمَا نَسْخُهُ مَتَى شَاءَ ^(١) .

(١) وَلَوْ قَالَ لَهُ : (قَارَضْتُكَ وَلَا تَشْرِي بَعْدَ سَنَةٍ) صَحَّ لِلْحَصُولِ الْاِسْتِزْبَاجِ بِالنَّبِيْعِ الَّذِي لَهُ فِعْلُهُ بَعْدَهَا ، وَلِأَنَّ الْمُدَّةَ الْمَاضِيَةَ تَسْعُ الشِّرَاءَ لِلْاِسْتِزْبَاجِ .
(٢) وَنُظِّلُ إِلَى الْخُسْرَانِ :

فَإِنْ كَانَ بِسَبَبِ الرُّخْصِ أَوْ الْعَيْبِ كَمَرَضٍ خَادِثٍ : جُزِيَ مِنَ الرِّبْحِ وَلَوْ حَصَلَ قَبْلَ التَّصَرُّفِ .
وَإِنْ كَانَ سَبَبُهُ تَلَفٌ بَعْضُهُ بَاقِيَةٌ سَمَويَّةٌ أَوْ غَضَبٌ أَوْ سَرَقَةٌ : جُزِيَ إِنْ كَانَ بَعْدَ تَصَرُّفِ الْعَامِلِ بِيَعٍ وَشِرَاءٍ .

(٣) وَلَا يُجَبَّرُ الْخُسْرُ إِلَّا إِذَا حَصَلَ بَعْدَ تَصَرُّفِ الْعَامِلِ ، وَأَمَّا إِذَا حَصَلَ قَبْلَ تَصَرُّفِهِ فَلَا يُجَبَّرُ بَلْ يُحْسَبُ مِنَ رَأْسِ الْمَالِ ، لِأَنَّ الْعَقْدَ لَمْ يَتَأَكَّدْ بِالْعَمَلِ .

(١) وَنَنْقِيعُهَا تَنْقِيعُ بَيِّعِ الْوَكَالَةِ مِنَ الْمَوْتِ وَالْجَنُونِ وَالْإِغْمَاءِ .

٤- يَمْلِكُ الْعَامِلُ رُبْعَ حِصَّتِهِ : يَمْلِكُ الْعَامِلُ حِصَّتَهُ مِنَ الرَّبْحِ بِالْقِسْمَةِ
لَا بِالظُّهْرِ^(١) وَلَا يَسْتَقِرُّ مُلْكُهُ إِلَّا بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ :

١. بِالْفَسْخِ وَالتُّضْوِيزِ^(٢) : وَمَعْنَى التُّضْوِيزِ : أَنْ تُنْصَ الْبِضَاعَةُ إِلَى تَقْدِيرِ
مِنْ جَنَسٍ رَأْسِ الْمَالِ .

٢. بِالْفَسْخِ وَالْقِسْمَةِ^(٣) .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

وَيَمْلِكُ الْعَامِلُ رُبْعَ حِصَّتِهِ بِالْفَسْخِ وَالتُّضْوِيزِ مِثْلَ قِسْمَتِهِ

٥- زَكَاةُ مَالِ الْقِرَاضِ . تَكُونُ الزَّكَاةُ عَلَى الْمَالِكِ ، لِأَنَّ الْعَامِلَ لَا يَمْلِكُ
شَيْئاً إِلَّا بَعْدَ مَا تَقَدَّمَ وَمِنْهَا يَبْدَأُ حَوْلَهُ ، وَيَحْجُزُ لِلْمَالِكِ إِخْرَاجَ الزَّكَاةِ مِنْ مَالِهِ
الْخَاصِّ أَوْ مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ ، وَيُخَسِّسُ مِنَ الرَّبْحِ أَيُّ يَأْخُذُهُ مِنَ الرَّبْحِ .

٦- تَعَدُّدُ الْمَالِكِ وَالْعَامِلِ : يَحْجُزُ تَعَدُّدُ كُلِّ مِنَ الْمَالِكِ وَالْعَامِلِ ، فَلِمَا لِكَيْنِ
فَأَكْثَرُ مُقَارَضَةٍ عَامِلٍ وَاحِدٍ ، وَلِمَا لِكِ وَاحِدٍ مُقَارَضَةً عَامِلَيْنِ فَأَكْثَرُ .

(١) لِأَنَّهُ لَوْ مَلَكَهَا بِالظُّهْرِ لَكَانَ شَرِيحاً فِي التَّالِي فَتَكُونُ النُّقُصُ الْحَاصِلُ بَعْدَ ذَلِكَ مَحْشُوباً
عَلَيْهِمَا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ .

(٢) بَلْ يَمْلِكُهَا وَيَسْتَقِرُّ يَمْلِكُ لَوْ نَصَّ التَّالِي وَتُبِعَ الْقَفْذُ بِمَا قِسْمَتِهِ لِلتَّالِي لِإِزْجَاعِ الْقَفْذِ
وَالْوُثُوقِ بِمُحْضُولِ رَأْسِ التَّالِي .

(٣) إِنْ نَصَّ رَأْسُ التَّالِي حَتَّى لَوْ حَصَلَ بَعْدَ الْقِسْمَةِ فَقَطْ نَقُصَ حُجْرَ بِالرَّبْحِ التَّفْهُومِ .

٧- متى ما فسد القراض استحق العامل أجره البثل ولو كان عالماً بالفساد^(١)، وصح تصرفه، لبقاء الإذن كالوكالة^(٢) مع الحرمة.

٨- لا يؤمن العامل على نفسه من مال القراض^(٣).

٩- لو تلىف مال القراض، واختلف المالك والعامل، وادعى المالك أنه قرض، والعامل أنه قراض، وأقام كل منهما بينة^(٤)، قُدمت بينة المالك^(٥).

(١) لأنه لم يقتل عجباً وقد فاته النسي فترجع لأجرة البثل، نعم إن عليم الفساد وأنه لا أجر له فلا شيء له كما هو ظاهر.

(٢) هذا إذا كان الفساد بسبب قرات شرط ككونه غير نقد، والحال أن المقارض مالك، أما إذا كان بقدّم أهلية العاقد، أو المقارض ولتاً أو وكلاً فلا يفسد تصرفه.

(٣) لأن له نصيباً في الربح فلا يستحق شيئاً آخر فلو شرط العامل المؤنة فسد القراض، لأن ذلك مخالف لمقتضاها.

(٤) فإن لم يقيما بينة خلف العامل كما أفق به ابن الصلاح والبهوي واعتمده ابن حجر، لأن الأصل عدم الطمان خلافاً للتركيحي الذي قال: يخلف المالك واعتمده الرمي.

(٥) لأن معناها زيادة علم أي بانتقال المالك إلى الأجير فهي أثبتت شغل الدمة بخلاف بينة العامل فهي مستصعبة لأصل البراءة، والبيئة الثاقلة مقدّمة على المستصعبة.

باب المساقاة^(١)

• تعريف المساقاة :

لَفْعٌ : مأخوذةٌ مِنَ السَّقْيِ^(٢).

شَرْعاً : مُعَامَلَةٌ الشَّخْصِ غَيْرُهُ عَلَى شَجَرٍ مُخْصُوصٍ لِيَتَعَهَّدَهُ بِسَقْيٍ وَغَيْرِهِ ،
وَالْقَمَرَةُ لَهُمَا بِصِيفَةٍ^(٣).

• الأَصْلُ فِيهِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامِلٌ خَبِيرَ (الْيَهُودِ) بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا
مِنْ قَمَرٍ ، أَوْ زَرْعٍ ، وَكَانَ يُرْسِلُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ كُلَّ سَنَةٍ يَأْخُذُ بِصَفِّ
الشَّعْرِ^(٤) وَالزَّرْعِ .

(١) جُعِلَتِ الْمُسَاقَاةُ بَيْنَ الْقِرَاضِ وَالْإِجَارَةِ ؛ لِشَبَاهَتَيْهَا بِهِمَا فَهِيَ شَبِيهَةٌ بِالْقِرَاضِ فِي الْقَعْلِ
فِي شَيْءٍ يَنْقُضُ تَمَانِيهِ وَفِي جَهَالَةِ الْعَوِيصِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ قَدْرُهُ فِيهِمَا وَإِنْ كَانَ مَعْلُوماً بِالْحِزْمَةِ ،
وَهِيَ شَبِيهَةٌ بِالْإِجَارَةِ فِي اللُّزُومِ وَاتِّاقِيَتِ .

(٢) لاحتياجها إليه غالباً ؛ لِأَنَّهُ أَنْفَعُ أَعْمَالِهَا وَأَكْثَرُهَا مُؤْنَةً .

(٣) الْحِكْمَةُ مِنَ الْمُسَاقَاةِ : شُرِعَتْ لِأَنَّ مَالِكَ الْأَشْجَارِ قَدْ لَا يُحْسِنُ الْقَعْلَ فِيهَا أَوْ لَا يَتَقَرَّعُ
لَهُ ، وَمَنْ يُحْسِنُ الْقَعْلَ وَيَتَقَرَّعُ لَهُ قَدْ لَا يَكُونُ لَهُ أَشْجَارٌ ، فَيَحْتَاجُ ذَلِكَ إِلَى الْإِسْتِعْمَالِ وَهَذَا إِلَى
الْقَعْلِ ، وَلَوْ اسْتَأْجَرَهُ الْمَالِكُ لِرِمَّتِهِ الْأَجْرَةُ فِي الْحَالِ وَقَدْ لَا يَحْصُلُ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْقَمَرِ وَيَتَهَاوَنُ
الْعَامِلُ فِي الْقَعْلِ ، الْأَمْرُ الَّذِي جَعَلَ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى مَشْرُوعِيَةِ الْمُسَاقَاةِ .

(٤) لِأَنَّهُ ﷺ لما فتَحَهَا مَلِكٌ نَحَلَهَا وَزَرَعَهَا فَصَارَ الزَّرْعُ مِنْ عَبْدِ الْمَالِكِ فَقَامَ مَقَامَ التَّبَذِيرِ
فَكَانَتْ مَسَاقَاةً وَمَزَارَعَةً .

• صورة المساقاة أن يقول زيد لعنبرو : (سأقثك على هذا الثغل أو
شجر العنب^(١) سنة لتتعهده ينصف الثمرة) فيقول عنبرو : (قبِلْتُ).

• حكم المساقاة والمخابرة والمزارعة .

- المساقاة : صحيحة بالإجماع ولا خلاف فيها ، وأما الخلاف هل
تحوّر في جميع الأشجار أو في أشجار مخصوصة ؟ .
- المزارعة : أن يدفع الشخص أرضه للعامل ليزرعها ، والبذر من
المالك ، والرّيع بينهما ، أي : الزرع الذي يخرج .
- المخابرة : أن يدفع الشخص أرضه للعامل ليزرعها ، والبذر من
العامل ، والرّيع بينهما : أي الزرع الذي يخرج .
- حكّمهما : فيهما خلاف طويل ، والمشهور عند الشافعية : بطلانُهما ،
وعند المالكية وفي المذهب القديم للشافعية صحتهما ، واختار ذلك الإمام
الثوري^(٢) ، وتحل الخلاف في المزارعة إذا كانت استقلالاً ، وأما إذا كانت تبعاً
للمساقاة فتصح ، وأما المخابرة فلا تصح في الحديدي^(٣) لا استقلالاً ولا تبعاً^(٤) .

(١) ونحوه كراهة تربيته تسمية العنب كرمًا ، الحديث (لَا تُسَمُّوا الْعِنْتَ الْكَرْمَ فَإِنَّ الْكَرْمَ
الرَّجُلُ السُّلِيمُ) رواه مسلم (٦٠٠٦) .

(٢) تبعاً لأبي المنذر من جهة الدليل ، وإن كان المختار من جهة المذهب عدم الجوار وهو
المفتد ، وحمل الدليل على حوار المزارعة تبعاً للمساقاة لا استقلالاً .

(٣) صيغة النقي الواردة في المخابرة قوله بِإِذْنِ (مَنْ لَهُ يَذْرُ الْمَحَابِرَةَ فَلْيَأْذِنْ بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ
وَرَسُولِهِ) رواه أبو داود (٣٤٠٨) والمحاكم (٣١٢٩) .

(٤) وقد نظم بعضهم المزارعة والمخابرة مع حكمهما فقال

مزارعة بطلانها مستقلة مخابرة بطلانها مطلقاً بقبل
وصاحب سذر مالك الأرض في السقي بدأنا وسدر في الأحيرة من غميل

قال صاحب «صفوة الزبد» :

إجارة الأرض ببعض ما ظهر من ريعها عنه نقي خير البشر
وكذلك حكم المغارسة والمناشرة^(١) كحكم المخابرة^(٢).

• أركان المساقاة ، ستة :

١. مالِك . ٢. عامِل . ٣. عَمَل . ٤. ثَمَر . ٥. صِغَة .
٦. مَوْرِد الْعَمَل : الشَّجَرَة .

• شرط المالك والعامِل . صِحَّة الصَّرْف : أي بالغاً ، عاقلاً ، رشيداً ،
ويجوز أن يكون المالك أعمى ، ولا بد أن يكون العامِل بصيراً .

• شروط عَمَلِ المساقاة ، اثنان :

الأول : ألا يشترط على العاقد ما ليس عليه فعل المالك ما عليه ، وعلى
العامِل ما عليه ، فالعمل في المساقاة على ضربين :

(١) أما المغارسة وتقال لها . المناصبة والمفاخضة والمخالعة ، وهي أن يدفع صاحب الأرض
أرضه لمن يغرسها من عنده وتكون الشجر بينهما ، أو بينهما وثالث ويتعلل ما يحتاجه القرى .
وأما المناشرة وتقال لها : المفاخضة ، وهي أن يدفع صاحب الأرض أرضه الدائرة لمن
يغرسها ويقوم أسوارها ويرد مكاسرها ويحرسها ، بحيث تستعد للزراعة بجزء منها
حكمهما كحكم المخابرة فمن أبطل المخابرة أبطلها وهو المعتد ، ومن جوزها
جوزها .

(٢) العلة من تحريم المخابرة . أن تحصيل منفعة الأرض منحصراً بالإجارة ، فلم يجوز العمل
عليها على ما يخرج منها مع القرر كالماشى ، بخلاف الشجر فإنه لا يحسن عقد الإجارة عليه
فجوزت المساقاة له الحاجة .

١- عَمَلٌ يَعُودُ نَفْعُهُ إِلَى الثَّمَرَةِ ، وَيَتَكَرَّرُ كُلُّ سَنَةٍ ، وَبِحَتَّاجٍ إِلَيْهِ لَاسْتِزَادَةِ الثَّمَرِ رَاضِلًا لَهُ فَهُوَ عَلَى الْعَامِلِ ، وَكَذَلِكَ السَّقْيُ وَالتَّلْفِيقُ^(١) وَتَعَهُدُ الشَّجَرُ وَتَنْظِفُهَا مِنَ الْحَشَرَاتِ الْمُضِرَّةِ وَتَنْقِيَةُ تَجْرَى الْمَاءِ وَقَلْعُ الثَّبَاتِ الْمُضِرِّ وَغَيْرُ ذَلِكَ^(٢).

٢- عَمَلٌ قُصِدَ بِهِ حِفْظُ الْأَصْلِ ، وَلَا يَتَكَرَّرُ كُلُّ سَنَةٍ ، فَهُوَ عَلَى الْمَالِكِ ، وَهُوَ كَحَفْرِ الْبُيْرِ وَبِنَاءِ السُّورِ وَآلَاتِ السَّقْيِ وَنَضْبِ الْأَبْوَابِ.

الثاني : أَنْ تُقَدَّرَ بِزَمَنٍ مَعْلُومٍ يُثْمِرُ فِيهِ الشَّجَرُ غَالِبًا . فَلَا يَصِحُّ إِذَا وَقَّتْهَا بِمُدَّةٍ لَا يُثْمِرُ فِيهَا الشَّجَرُ ، أَوْ عُلِّقَ الْمُدَّةُ بِاسْتِوَاءِ الثَّمَرَةِ وَنُضَوِّجُهَا^(٣).

• شُرُوطُ الثَّمَرَةِ ، اِثْنَانِ :

١. كَوْنُهَا لِلْعَاقِدِينَ^(٤).
٢. كَوْنُهَا مَعْلُومَةً بِالْجُزْئِيَّةِ : كِنُضْفٍ أَوْ ثُلُثٍ أَوْ رُبْعٍ .

• شُرُوطُ مَوْرِدِ الْعَمَلِ (الشَّجَرِ) ، سِتَّةٌ :

١. أَنْ يَكُونَ تَخْلًا أَوْ عِنَبًا^(٥).

(١) بِأَنْ يُشَقَّ طَلْعُ الْإِنَاثِ وَيُذَرَّ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ طَلْعِ الذُّكُورِ .

(٢) وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا تَفْصِيلُ الْأَعْمَالِ تَلَّ يُحْتَمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْعُرْفِ الْغَالِبِ فِي النَّاحِيَةِ الَّتِي عَرَفَهُ الْعَاقِدَانِ .

(٣) وَسَبَبُ عَدَمِ جَوَازِ ذَلِكَ لِلْمُجْهَلِ بِمُدَّتِهِ فَإِنَّهُ يَتَقَدَّمُ نَارَةً وَيَتَأَخَّرُ أُخْرَى .

(٤) فَلَا يَصِحُّ شَرْطُ بَعْضِهِ لِغَيْرِهِمَا ، وَلَا شَرْطُ كُلِّهِ لِلْمَالِكِ ، وَلَوْ شَرَطَ ذَلِكَ فَلَا يَسْتَحِقُّ الْعَامِلُ شَيْئًا ، لِأَنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ طَائِعٍ .

(٥) وَاقْتَصِرَ عَلَيْهِمَا فَقَطْ لِيُورِدَ النَّصُّ فِي النَّخْلِ وَالْحَيْقِ بِهِ الْعِنَبُ بِجَمَاعٍ وَجُوبِ الرُّكَاةِ وَامْكَانِ الْحَرْصِ ، وَلِأَنَّ غَيْرَهُمَا غَالِبًا يَنْسُو مِنْ غَيْرِ تَعَهُدٍ .

٢. أَنْ يَكُونَ مَفْرُوساً فَلَا يَصِحُّ إِذَا كَانَ الْعَقْدُ قَبْلَ الْقَرَسِ^(١) .
 ٣. أَنْ يَكُونَ مُعَيَّناً . فَلَا يَصِحُّ (سَاقِيَتُكَ عَلَى إِحْدَى الشَّجَرَتَيْنِ) .
 ٤. أَنْ يَكُونَ مَرْتَباً^(٢) : أَي لَا بُدَّ أَنْ يَرَاهَا الْعَامِلُ وَالْمَالِكُ^(٣) .
 ٥. أَنْ يَكُونَ بِيَدِ الْعَامِلِ لَا بِيَدِ الْمَالِكِ . فَيُسَلَّمُ لِلْعَامِلِ مَفَاتِيحُ الْبُسْتَانِ
 فَيَسْتَقِيلُ بِنَفْسِهِ^(٤) .
 ٦. أَلَّا يَبْدُوَ صَلاَحُ الشَّمَرَةِ : فَلَا تَصِحُّ الْمُسَاقَاةُ بَعْدَ بُدْوِ الصَّلَاحِ ؛ لِقَوَاتِ
 مُعْظَمِ الْعَمَلِ .

• حُكْمُ الزَّرْعِ فِي الْمَزَارَعَةِ لِلْمَالِكِ ؛ لِأَنَّ الزَّرْعَ يَتَّبِعُ الْبَذَرَ فَهُوَ تَمَاءُ
 مِلْكِهِ^(٥) .

(١) لِأَنَّ الْقَرَسَ لَيْسَ مِنْ عَمَلِ الْمُسَاقَاةِ فَضْطُهُ إِنْ انْعَقِدَ يُفْسِدُ.

(٢) فَلَا يَصِحُّ عَلَى غَيْرِ مَرْتَبٍ لِهَذَا عِنْدَ لِعَقْدِ ذَلِكَ سَحْفُهَا بِالْمَعْقُودِ عَلَيْهِ وَلِأَنَّهُ عَقْدُ غَرَرٍ مِنْ
 حَيْثُ أَنَّ الْعِوَضَ مَعْدُومٌ فِي الْحَالِ وَهِيَ جَاهِلَانِ بِقَدْرِ مَا يَخْضُلُ وَبِصِفَاتِهِ فَلَا يَحْتَمِلُ ضَمُّ غَرَرٍ
 آخَرَ

(٣) فَلَوْ كَانَ الْمَالِكُ أَعْمَى وَكُلَّ مَنْ يَعْقِدُ لَهُ .

(٤) فَلَوْ شَرَطَ الْمَالِكُ عَمَلَ عِلَامِهِ مَعَ الْعَامِلِ : فَإِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْإِعَانَةِ لَهُ صَحَّ ، وَأَمَّا إِنْ
 جَعَلَهُ شَرِيكاً فَلَا يَصِحُّ .

(٥) وَطَرِيقُ جَعْلِ الْقِلَّةِ لِهَذَا فِي الْمُخَابَرَةِ : أَنَّ يُزَجَّرَ مَالِكُ الْأَرْضِ بِضَفِّ الْأَرْضِ بِنِصْفِ
 الْبَذْرِ وَيَضِيفُ الْعَمَلُ وَمَنَافِعُ الذُّوْبِ وَالْآلَاتِ أَوْ بِنِصْفِ الْبَذْرِ فَقَطْ ، وَيُسَلِّتُهُ لِلْمَالِكِ ؛ لِأَنَّ
 يَتَّبِعُهُ الْقَابِضُ وَالْمُقْبِضُ . وَتَتَّبَرَّعُ الْعَامِلُ بِالْعَمَلِ وَالْمَنَافِعِ فَحِينَئِذٍ تَكُونُ الزَّرْعُ نِيَّتَهُمَا عَلَى
 الْمُنَاصَفَةِ ، وَلَا أَجْرَةَ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ .

وَفِي الْمَزَارَعَةِ أَنْ يَسْتَأْجِرَ الْمَالِكُ الْعَامِلَ وَذَوَابَّهُ وَآلَاتِهِ بِنِصْفِ الْبَذْرِ وَيَضِيفُ مَنَافِعَهُ الْأَرْضِ
 أَوْ بِنِصْفِ الْبَذْرِ فَقَطْ ، وَيُعِيرُهُ بِضَفِّ الْأَرْضِ فَيَكُونَانِ شَرِيكَيْنِ فِي الزَّرْعِ عَلَى الْمُنَاصَفَةِ ، وَلَا

• شروط جَوَازِ الْمَزَارَعَةِ تَبَعاً لِلْمَسَاقَاةِ ، أربعة :

- ١- أن يتقدم لفظ المساقاة على المزارعة أو بقارنته^(١).
- ٢- أن يتحد العقد فلو أفرد المساقاة بعقد والمزارعة بعقد لم يجز.
- ٣- أن يتحد العامل فلا تُفرد المساقاة بعامل والمزارعة بعامل آخر^(٢).
- ٤- أن يتعذر إفراد الشجر بالسقي^(٣).

• قَوَائِدُ مِنْ بَابِ الْمَسَاقَاةِ :

- ١- أَفْضَلُ الْمَكَاسِبِ : فِيهِ خِلَافٌ :

 ١. قَلِيلٌ : الشَّجَارَةُ ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ .
 ٢. وَقِيلَ : الزَّرَاعَةُ ، وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ التَّوَوُّيِّ ، لِعُصُومِ النَّفْعِ ، وَلِأَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَى التَّوَكُّلِ .
 ٣. وَقِيلَ : الصَّنَاعَةُ ، أَيْ : الْحِرْفَةُ .

أَجْرَةً لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ. وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ وَالَّتِي قَبْلَهَا تَقْلِبُ الْمَخَابِرَةَ وَالْمَزَارَعَةَ إِلَى إِجَارَةٍ فَلَا بُدَّ مِنْ رِعَايَةِ الرُّؤْيَا وَتَقْدِيرِ الْمَدَّةِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ شُرُوطِ الْإِجَارَةِ .

(١) كَأَن يَقُولَ : (سَاقَيْتُكَ عَلَى هَذَا التُّخْلِ أَوْ الْعَنْبِ بِنَصْفِ الثَّمَرَةِ وَزَارَعْتُكَ عَلَى هَذِهِ الْأَرْضِ بِنَصْفِ الزَّرْعِ) أَوْ يَقُولَ (عَامَلْتُكَ عَلَى هَذَيْنِ بِنَصْفِ مَا يُخْرُجُ مِنْهُمَا) بِخِلَافِ مَا إِذَا تَقَدَّصَتِ الْمَزَارَعَةُ .

(٢) وَلَا يَهْضُرُ تَعَدُّدُ الْعَامِلِ مَعَ عَدَمِ إِفْرَادِ كُلِّ مَهْمَا بِعَامِلٍ بِأَنَّهُ يَكُونُ عَامِلُ الْمَزَارَعَةِ هُوَ عَامِلُ الْمَسَاقَاةِ وَلَوْ تَعَدَّدَ ، فَلَوْ أَفْرَدَ كُلُّ مَهْمَا بِعَامِلٍ مُسْتَقْبَلٍ لَمْ يَجُزْ .

(٣) لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَذَّرْ بِأَنَّهُ سَهْلٌ لَمْ يَجُزْ .

٢- التَّخْلُ والعَيْبُ يُحَالِفَانِ غَيْرَهُمَا فِي نَحْوَةِ أُمُورٍ: فِي الزَّكَاةِ، وَالْحَرَصِ، وَتَبِيعِ الْقَرَايَا، وَالْمُسَاقَاةِ، وَجَوَازِ اسْتِقْرَاضِ ثَمَرِيهِمَا^(١).

٣- أَفْضَلِيَّةُ التَّخْلِ عَلَى الْعَيْبِ التَّخْلُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَيْبِ فِي جَمِيعِ آيَاتِ الْقُرْآنِ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ؛ لِحَدِيثِ: (أَكْرَمُوا عَمَتَكُمْ التَّخْلَةَ)^(٢) وَشَبَّهَ النَّبِيُّ ﷺ التَّخْلَةَ بِالْمُؤْمِنِ فِي كَوْنِهَا تَنْفَعُ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهَا^(٣)، وَشَبَّهَ عَيْنَ الدَّجَالِ بِحَبَّةِ الْعَيْبِ^(٤)؛ لِأَنَّهَا أَصْلُ الْحَمْرِ، وَالْحَمْرُ أُمُّ الْحَبَائِثِ.

(١) لِإِمْكَانِ مَعْرِفَتِهَا بِالْحَرَصِ فِيهِمَا وَتَعَدُّ حَرَصِهَا فِي غَيْرِهَا

(٢) رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» (٤٥٥) وَاحِدِيثٌ بِكَمَالِهِ (أَكْرَمُوا عَمَتَكُمْ التَّخْلَةَ، فَإِنَّهَا خُلِقَتْ مِنَ الطَّيْنِ الَّذِي خُلِقَ مِنْهُ آدَمُ، وَلَيْسَ مِنَ الشَّجَرِ يُلْفَعُ غَيْرُهَا)، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (أَطْعِمُوا بِنَاءَكُمْ الرُّطْبَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رُطْبٌ فَالشَّعْرُ، وَلَيْسَ مِنَ الشَّجَرِ أَكْرَمُ عَلَى اللَّهِ مِنْ شَجَرَةٍ نَزَلَتْ تَحْتَهَا مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ)

(٣) قَالَ فِي تَحْمِةِ الْأَحْوَدِيِّ (١٨٦/٧) وَوَجْهَ الشَّيْءِ نَيْنُ التَّخْلَةِ وَالْمُؤْمِنِ مِنْ جِهَةِ غَدَمِ سُقُوطِ الْوَرَقِ مَا رَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ أَسَامَةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَلَفْظُهُ، قَالَ كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ (إِنَّ مَثَلَ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ شَجَرَةٍ لَا تَسْقُطُ لَهَا أُشْمَةٌ أَتَذَرُونَ مَا هِيَ؟) قَالُوا لَا، قَالَ (هِيَ التَّخْلَةُ لَا تَسْقُطُ لَهَا أُشْمَةٌ وَلَا تَسْقُطُ لِمُؤْمِنٍ دَعْوَةٌ)، وَوَقَعَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي الْأَطْعِمَةِ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ قَالَ حَدَّثَنِي مُجَاهِدٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا نِي بِجُمْارٍ فَقَالَ (إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ لَمَّا بَرَكْتُهُ كَثُرَتْكَ الْمُسْلِمِ)، وَهَذَا أَعَمُّ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ، وَبَرَكَةُ التَّخْلِ مُوجُودَةٌ فِي جَمِيعِ أَجْزَائِهَا مُسْتَبِيرَةٌ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا، فَمِنْ جِهِنِ نَظْلُغُ إِلَى أَنَّ تَبِيعَ كُلِّ أَلْوَاعٍ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُنْتَمِعُ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهَا حَتَّى التَّوَي فِي غُلْفِ الدَّوَابِّ وَاللَّيْفِ فِي الْحَبَالِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَخْفَى، وَكَذَلِكَ بَرَكَةُ الْمُؤْمِنِ عَامَةٌ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ وَنَفْعُهُ مُسْتَمِرٌّ لَهُ وَلِغَيْرِهِ حَتَّى بَعْدَ مَوْتِهِ

(٤) كَمَا فِي «الْبُخَارِيِّ» (٣٤٣٩) (ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا بَيْنَ ظَهْرِي الشَّامِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ فَقَالَ (إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ أَلَّا إِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ أَغْوَرَ الْعَيْنِ الْيُسْى كَأَنَّ عَيْنَهُ عَيْنَةُ ظَالِمَةٍ) أَيْ بَارِرَةٍ.

باب الإجارة

* تعريف الإجارة :

لُغَةً : اسْمٌ لِلأَجْرَةِ .

وَشَرْعاً : عَقْدٌ ، عَلَى مَنَفَعَةٍ ، مَعْلُومَةٍ ، مَقْصُودَةٍ ، قَابِلَةٍ لِلتَّبَدُّلِ ، وَالْإِبَاحَةِ ، بِعَوَضٍ ، مَعْلُومٍ .

* شَرْحُ التَّعْرِيفِ :

- عَقْدٌ : إِيجَابٌ وَقَبُولٌ .

- عَلَى مَنَفَعَةٍ : خَرَجَ بِذَلِكَ . الْبَيْعُ فَإِنَّهُ عَقْدٌ عَلَى غَيْرِ

- مَعْلُومَةٍ : أَيِ مَنَفَعَةٍ الْعَمَلِ تَكُونُ مَعْلُومَةً ، خَرَجَ بِذَلِكَ : الْجَعَالَةُ فَإِنَّهَا قَدْ تَكُونُ مَعْلُومَةً كَأَنْ يَقُولَ : (إِذَا رَكَدْتُ لِي سَيَّارَتِي مِنْ مَكَانٍ كَذَا فَلَكَ كَذَا) ، وَقَدْ تَكُونُ مُجْهُولَةً كَأَنْ يَقُولَ : (إِذَا رَكَدْتُ لِي سَيَّارَتِي فَلَكَ كَذَا) ، وَأَمَّا مَنَفَعَةُ الْإِجَارَةِ فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً .

- مَقْصُودَةٍ : خَرَجَ بِذَلِكَ : إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مَقْصُودَةٍ كَالْإِجَارَةِ الدَّرَاهِمِ لِلزَّيْنَةِ .

- قَابِلَةٍ لِلتَّبَدُّلِ : خَرَجَ بِذَلِكَ : إِجَارَةُ الْجَوَارِي لِلْوَطْءِ ؛ لِأَنَّ الْبُضْعَ لَا يُسْتَبَاحُ بِالْإِجَارَةِ .

- وَالْإِبَاحَةُ . خَرَجَ بِذَلِكَ . إِجَارَةُ آلَاتِ الْمَلَاهِي الْمُحَرَّمَةِ .

- بِعَوَضٍ : خَرَجَ بِذَلِكَ : الْعَارِيَةُ فَهِيَ بِدُونِ عَوَضٍ .

- معلوم : خَرَجَ بِذَلِكَ : ما إذا كَانَ بِمَوْضِعٍ مَجْمُوعٍ بِالْكَلْبَةِ فَالْإِجَارَةُ بَاطِلَةٌ ،
وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعْلُومًا بِالْجُرْنِيَةِ فَهَذِهِ مُسَاقَاةٌ .

• الْأَصْلُ فِيهَا : قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتُّوهُنَّ لِأَجُورِهِنَّ ﴾ ^(١) [الطلاق ٦]

وَفِي الْحَدِيثِ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمَزَارَعَةِ وَأَمَرَ بِالْمُؤَاجَرَةِ وَقَالَ : (لَا
تَأْسُ بِهَا) ^(٢) .

• الْحِكْمَةُ مِنْهَا : أَنَّهُ لَيْسَ لِكُلِّ أَحَدٍ مَرْكُوبٌ وَسَكَنٌ وَخَادِمٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ
وَقَدْ يَحْتَاجُ لَهَا وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَشْتَرِيهَا فَجُورَتِ الْإِجَارَةُ لِذَلِكَ .

• أَرْكَانُ الْإِجَارَةِ ، أَرْبَعَةٌ :

١. صِغَةُ ^(٣) . ٢. أَجْرُهُ . ٣. مَنَفَعَةٌ .

٤. عَاقِدَانِ : مُكْرٍ وَمُكْتَرٍ ، أَيْ : مُؤَجَّرٌ وَمُسْتَأْجِرٌ .

• الْإِجَارَةُ نَوْعَانِ :

١. إِجَارَةُ عَيْنٍ ، صَوَرُثُهَا : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : (اسْتَأْجَرْتُ مِنْكَ هَذِهِ
السَّيَّارَةَ أَوْ أَجَرْتُكَ هَذِهِ السَّيَّارَةَ شَهْرًا بِأَلْفِ رِيَالٍ) فَيَقُولَ عَمْرٍو : (قَبِلْتُ) .

٢. إِجَارَةُ ذِمَّةٍ ، صَوَرُثُهَا : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : (الزَّمْتُ ذِمَّتَكَ خِيَاظَةَ
هَذَا الثَّوبِ بِكَذَا) فَيَقُولَ عَمْرٍو : (قَبِلْتُ) .

(١) وَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنَ الْآيَةِ . أَنَّ ﴿ فَاتُّوهُنَّ لِأَجُورِهِنَّ ﴾ [الطلاق ٦] أَمْرٌ ، وَالْأَمْرُ لِلْوَجُوبِ
وَالْإِرْضَاعُ بِلَا عَقْدٍ تَرْتَعُ لَا يُوجِبُ أَجْرًا ، وَأَمَّا يُوجِبُهَا الْعَقْدُ فَتَعَيَّنَ الْحَمْلُ عَلَيْهِ ، أَيْ : أَتُّوهُنَّ
لِأَجُورِهِنَّ إِذَا أَرْضَعْنَ لَكُمْ بِعَقْدٍ .

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٠٣٨) .

(٣) يُشْتَرَطُ فِيهَا مَا يُشْتَرَطُ فِي صِغَةِ الْبَيْعِ ، لَا عَدَمُ التَّاقِيَةِ وَلَا يَشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي الْإِجَارَةِ .

• شروط الأجرة ، ثلاثة :

١. رؤيتها : (إذا كانت معينة) كأن يقول : (استأجرت منك سيارتك بهذه الدراهم) فهذا لا بُدَّ من رؤية الدراهم وإن لم يعلم قدرها .
 ٢. أن تكون معلومة قدرًا وجنسًا وصفة : (إذا كانت في الذمة) أي دنانير أو دراهم أو ريالات ، ولا بُدَّ من تعيينه إذا كان في البلد نقدان .
 ٣. كونها حالة مسلمة في المجلس . إذا كانت في الذمة ^(١) لأن إجارة الذمة سلم في المنايع ^(٢) ، فإن تفرقًا قبل أن يسلمها بطلت الأجرة .
- كما قال صاحب «صفوة الزبد» :

والشروط في إجارة في الذم : تسليمها في مجلس كالسليم
وأما في إجارة العين : فيجوز أن تكون حالة ، ويجوز أن تكون مؤجلة ،
ويجوز أن تكون مطلقًا ولكن تحل على التعجيل (الحلول) .

- صورة الأجرة الحالة : (أجرتك هذه السيارة لمدة شهر بألف ريال
تسلمها لي في الحال) .

- صورة الأجرة المؤجلة : (أجرتك هذه السيارة لمدة شهر بألف ريال
مؤجلة إلى رمضان) .

- صورة الإطلاق : (أجرتك هذه السيارة لمدة شهر بألف ريال) .

كما قال صاحب «صفوة الزبد» :

تجوز بالحلول والتأجيل ومطلق الأجر : على التعجيل

(١) فتحت الأجرة بنفس العقد وتملك بالعقد في حال لكن منكأ مراعى ينقأ أنه كلما مضى زمن على السلامة بان استقرار ملكه على مقابله من الأجرة .

(٢) فتجري فيها أحكام السلم .

• الفَرْقُ بَيْنَ إِجَارَةِ الْعَيْنِ وَالذِّمَّةِ :

	إِجَارَةُ الْعَيْنِ	إِجَارَةُ الذِّمَّةِ
١	صَوَرُهَا : أَجْرُكَ هَذِهِ السَّيَّارَةَ بِمِائَةِ رِيَالٍ .	صَوَرُهَا : أَلْزَمْتُكَ ذِمَّتَكَ حَمَلِي إِلَى مَكَّةَ بِمِائَةِ رِيَالٍ .
٢	لَا يَجِبُ قَبْضُ الْأَجْرَةِ فِي الْمَجْلِسِ	يَجِبُ قَبْضُ الْأَجْرَةِ فِي الْمَجْلِسِ
٣	تَصِحُّ الْحَوَالَةُ بِأَجْرَتِهَا	لَا تَصِحُّ الْحَوَالَةُ بِأَجْرَتِهَا
٤	يَصِحُّ الِاسْتِبْدَالُ عَنْ أَجْرَتِهَا	لَا يَصِحُّ الِاسْتِبْدَالُ عَنْهَا ^(١)
٥	يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ فِيهَا مِنَ الْأَجْرَةِ	لَا يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ مِنْهَا

• شُرُوطُ الْمَنْفَعَةِ ، خَمْسَةٌ :

١. كَوْنُ الْمَنْفَعَةِ مُتَقَوِّمَةً : أَيُّ لَهَا قِيَمَةٌ يَحِثُّ بِحَسَنِ بَذْلِ الْمَالِ فِي مُقَابَلَتِهَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا.

مِثَالُهُ : اسْتِثْجَارُ الدَّلَالِ عَلَى نَحْوِ كَلِمَةٍ لَا تَعَبَ فِيهَا عَادَةً وَإِنْ رَوَّجَتِ السَّلْعَةَ ، فَإِنْ تَعَبَ بِكَثْرَةِ تَرْدُدٍ أَوْ كَلَامٍ فَلَهُ أَجْرَةٌ مِثْلِي.

٢. كَوْنُهَا مَعْلُومَةً : فَلَا يَصِحُّ اسْتِثْجَارُ أَحَدِ الْعَبْدَيْنِ .

٣. كَوْنُهَا مَقْدُورَةً التَّسْلِيمِ : فَلَا تَصِحُّ إِجَارَةُ مَقْصُوبٍ .

٤. كَوْنُهَا وَاقِعَةً لِلْمُسْتَأْجِرِ . أَيُّ الْمَنْفَعَةُ تَكُونُ لِإِذِلِ الْأَجْرَةِ وَهُوَ الْمُسْتَأْجِرُ (الْمُكْتَرِي) خَرَجَ بِهِ : الْعِبَادَةُ الَّتِي لَا تُقْبَلُ الثَّيَابَةُ كَالصَّلَاةِ .

(١) لِأَنَّ الْإِجَارَةَ فِي الذِّمَّةِ سَلَمٌ فِي التَّانِافِعِ فَتَجْرِي فِيهَا أَحْكَامُ السَّلَمِ .

هـ. كونها غير متضمنة استيفاء عين قسداً : أي كون النفعه آثاراً
ليست أغياناً فيصح استئجار الثوب لللبس والكتاب للقراءة والبيت للسكنى،
بخلاف استئجار البستان للثمرة أو الشاة للبين .

• مسائل في الإجارة :

١. تقدير الإجارة : لا بد أن تكون الإجارة مقدرة إما بمدة معلومة أو
بعمل معلوم^(١) .

- صورة المدة المعلوم : (استأجرتك لثعلم ولدي القرآن لمدة سنة
بعشرة آلاف ريال)^(٢) .

صورة العمل المعلوم (استأجرتك لثعلم ولدي القرآن كله بعشرة
آلاف ريال) .

وإذا جمع بين المدة والعمل لم يصح^(٣) كأن قال له : (استأجرتك على أن
ثعلم ولدي القرآن كله في مدة سنة)^(٤) .

كما قال صاحب «صفوة الزبد» :

إن قدرت بمدة أو عمل قد علما، وجمع ذين أبطل

(١) الخلاصة أن :

ما لا ينضبط بالعمل يجب تقديره بالزمن .

وما ينضبط بالعمل يصح فيه التقدير بالزمن أو بحمل العمل .

(٢) وتشتق شرعاً زمن الظهارة وأداء الصلوات ولو من الشئ

(٣) إلا إذا قطع بفراغ العمل بأن كان قليلاً والوقت متسع له فينته السكي فيصح زهو

ضعيف كما قاله الباجوري .

(٤) إلا إن قصد التعجيل لئلا يتوأن الشئ أخر فيصح .

٢. تَلَفُ الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ : تَبْطُلُ الْإِجَارَةُ إِذَا تَلَقَّتِ الْعَيْنُ الْمُسْتَأْجَرَةَ^(١) ؛ لِقَوَاتِ السَّفْعَةِ ، وَالظَّلَانُ يَكُونُ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الْمُدَّةِ ، وَتُسَلَّمُ قَسْطَ الْأُخْرَى عَلَى حَسَبِ مَا مَضَى مِنَ الْمُدَّةِ .

٣. إِذَا صَدَرَ الْعَمَلُ مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ وَلَمْ يَشْرُطْ أُجْرَةٌ فَلَا أُجْرَةَ لَهُ وَإِنْ كَانَتْ الْعَادَةُ جَارِيَةً بِهَا فِيهِ ، وَقِيلَ : يَسْتَحِقُّ أُجْرَةَ الْمِثْلِ .

* مِنْ حَالَاتِ عَدَمِ انْفِصَاخِ الْإِجَارَةِ :

١- مَوْتَ أَحَدِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ^(٢) . إِذَا مَاتَ الْمُسْتَأْجِرُ فَتَبْقَى الْعَيْنُ عِنْدَ وَرَثَتِهِ فَيَنْتَفِعُونَ بِهَا إِلَى انْتِهَاءِ الْمُدَّةِ ، وَأَمَّا إِذَا مَاتَ الْمُؤَجَّرُ فَتَبْقَى الْعَيْنُ عِنْدَ الْمُسْتَأْجِرِ ، فَإِذَا انْتَهَتْ الْمُدَّةُ سَلَّمَهَا إِلَى وَرَثَتِهِ^(٣) .

٢- غَضَبُ الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ أَوْ تَعْيِيبُهَا . وَلَكِنْ يَثْبُتُ الْخِيَارُ لِلْمُسْتَأْجِرِ ، فَإِنْ شَاءَ قَسَخَ وَإِنْ شَاءَ صَبَرَ حَتَّى يَرُدَّهَا الْغَاصِبُ .
كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الرَّبَدِ» .

تَبْطُلُ إِذَا تَلَفَ عَيْنٌ مُؤَجَّرَةٌ لَا عَاقِدٌ ؛ لَكِنْ بَعْضُ خَيْرَةٍ

(١) وَيَكُونُ ذَلِكَ بِثَلَاثَةِ قُيُودٍ

١- التَّلَفُ أَمَّا إِذَا تَعَيَّبَتْ فَيَثْبُتُ لَهُ الْخِيَارُ كَمَا تَقَدَّمَ

٢- كَوْنُ الثَّلَفِ لِكُلِّ الْعَيْنِ أَمَّا إِذَا تَلَفَ بَعْضُ الْعَيْنِ وَبَقِيَ الْبَعْضُ فَلَا تَبْطُلُ بَلْ يَثْبُتُ الْخِيَارُ

٣- كَوْنُهَا فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ أَمَّا إِحَارَةُ الذَّمَّةِ فَيَجِبُ فِيهَا الْإِبْدَالُ .

(٢) لِأَنَّهَا عَقْدٌ لَا زِمٌ كَالْبَيْعِ فَلَا تَنْقَیْخُ بِالمَوْتِ .

(٣) لِحُجْرِ تَنْقَیْخِ بِنَوْبِ الْأَجِيرِ الْمُعَيَّنِ ، لِأَنَّهُ مُورِدُ الْعَقْدِ ، أَيْ أَنَّ السَّفْعَةَ السُّتَعْلَقَةَ بِعَيْنِهِ مُورِدُ الْعَقْدِ لَا لِأَنَّهُ عَاقِدٌ ، وَصَوْرَتُهُ كَأَن قَالَهُ (اسْتَأْجَرْتُكَ لِتَفْعَلَ لِي كَذَا) ثُمَّ مَاتَ فَتَنْقَیْخُ الْإِجَارَةُ .

٣- انقطاع ماء أرض استؤجرت لزراعة^(١).

٤- بيع العين المؤجرة سواء باعها للمستأجر أو غيره.

٥- زيادة الأجرة ولو كانت لوقف ؛ لجريانها بالغبطة في وقتها^(٢).

* ضمان العين المستأجرة : يد المستأجر يد أمانة فلا يضمن إذا تلفت العين المؤجرة إلا إذا كان متعدياً فيضمن ، وهو مصدق في دعوى التلف أنها تلفت بدون تعدد.

كما قال صاحب «صفوة الزبد» :

ويضمن الأجير بالعدوان ويده فيها يد ائتمان

* الحكم إذا ادعى المستأجر الرد : لا يصدق إلا بينة .

قاعدة : كل أمين ادعى الرد إلى من ائتمنه صدق بيمينه إلا المستأجر والمرتهن فلا يصدقان إلا بينة ؛ لأنهما أحذا المال لغرض أنفسهما^(٣).

* الإجارة الفاسدة . تستقر أجرة المثل في الإجارة الفاسدة بما يستقر به المسمى في الإجارة الصحيحة لكن لا تجب الأجرة في الإجارة الفاسدة إلا بالانتفاع.

(١) لإمكان ردها بغير الماء المنقطع بل نشئت الخسارة للمكثري.

(٢) وكذلك لا تنفخ بإعتاق الرقيق (المؤجر) ولا يرجع على سيده بأجرة ما بعد العتق ؛ لأنه أعتقه منسوب المنفعة مدة الإجارة.

(٣) هذا في المستأجر للعين ، أما الأجير للعمل في عمى كالحياطة في ثوب أو الكتابة في صحيفة فيصدق في دعواه الرد بدون بينة .

• **المَحْكَمُ** إِذَا أَجَرَ الْأَرْضَ بِطَعَامٍ مَعْلُومٍ : يَصِحُّ ذَلِكَ بِالِاتِّفَاقِ سِوَاءَ كَانَ حَالاً أَوْ فِي الدِّمَةِ .

يَخْلَافُ مَا إِذَا أَجَرَ الْأَرْضَ بِبَعْضِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا فَهَذِهِ مُزَارَعَةٌ أَوْ مُخَابَرَةٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُهُمَا عَلَى الْخِلَافِ .

• **مَسْأَلَةٌ** : إِذَا أَجَرَ الدَّابَّةَ عَلَى أَنْ يُشَبِّعَهَا أَوْ يُعَالِجَهَا أَوْ أَجَرَ الدَّارَ عَلَى أَنْ يُضْلِحَهَا لَمْ يَصِحَّ ، لِأَنَّ الْأَجْرَةَ مُجْهُولَةٌ .

- وَهُنَاكَ طَرِيقَةٌ لِجَوَازِهِ وَهِيَ أَنْ يَقُولَ : (أَجَرْتُكَ هَذِهِ الدَّابَّةَ بِكَذَا وَأَذِنْتُ لَكَ فِي أَنْ تُضْرِقَهُ فِي عَلْفِهَا أَوْ عِلَاجِهَا) أَوْ يَقُولَ : (أَجَرْتُكَ الدَّارَ بِكَذَا وَأَذِنْتُ لَكَ فِي إِصْلَاحِهَا وَتَأْخُذُ كُلَّمَا الْإِصْلَاحُ مِنَ الْأَجْرَةِ) .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الرَّئِدِ» :

وَالْأَرْضَ إِنْ أَجَرَهَا بِمَطْعَمٍ أَوْ غَيْرِهِ صَحَّتْ وَلَوْ فِي الدِّمِ
لَا شَرَطَ جُزْءُ عَلِيمٍ مِنْ رَيْعِهِ لِزَارِعٍ وَلَا يَقْدِرُ شَبِيعِهِ

• **وَاجِبُ الْمُوجَّرِ (الْمَالِكِ) نَجَاةٌ مَا يُوجَّرُ :**

١- عِمَارَةُ الْعَيْنِ (الدَّارِ أَوِ السَّيَّارَةِ) مِنْ إِصْلَاحِ سِبَاكَةٍ أَوْ كَهْرَبَاءٍ أَوْ مِيكَانِيكَ .

٢- تَسْلِيمُ الْعَيْنِ (الدَّارِ) صَالِحاً لِلِاسْتِعْمَالِ فَيُخْلِي مَا بِالْأَدَارِ مِنَ الْمَوْنِ أَوِ الْأَنْثِ أَوْ أَيِّ عَفْشٍ حَتَّى يَتَسَنَّى لِلْمُسْتَأْجِرِ الْإِثْفَاعُ بِهَا

حُكْمُ عَقْدِ الْإِيجَارِ الْمُنْتَهِي بِالتَّمْلِيكِ

صُورَتُهُ : مُؤَسَّسَةٌ لِبَيْعِ السَّيَّارَاتِ وَتَأْجِيرِهَا سَتُوجَرُ سَيَّارَةٌ لَزَيْدٍ مُدَّةَ أَرْبَعِ سَنَوَاتٍ بِمَبْلَغِ ١٢٠٠ رِيَالٍ شَهْرِيًّا ، وَفِي نِهَآيَةِ الْمُدَّةِ يَمْلِكُ زَيْدُ السَّيَّارَةَ^(١)
الْحُكْمُ : فِيهِ خِلَافٌ وَتَفْصِيلُ :

وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ : إِنْ لَمْ يُذَكَّرْ هَذَا الشَّرْطُ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ فَيَصِحُّ الْعَقْدُ ، وَيَكُونُ إِجَارَةٌ صَحِيحَةً ، وَوَعْدًا بِالتَّمْلِيكِ بَعْدَ انْتِهَاءِ الْمُدَّةِ لَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ^(٢).

كَأَنَّ يَقُولَ : (أَجَرْتُكَ هَذِهِ السَّيَّارَةَ مُدَّةَ أَرْبَعِ سَنَوَاتٍ بِمَبْلَغِ ١٢٠٠ رِيَالٍ شَهْرِيًّا) ، وَبَعْدَ نِهَآيَةِ الْعَقْدِ يَعِدُّهُ بِالتَّمْلِيكِ .

وَأَمَّا إِذَا ذُكِرَ الشَّرْطُ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ ، فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ لِفَسَادِ الشَّرْطِ .

كَأَنَّ يَقُولَ : (أَجَرْتُكَ هَذِهِ السَّيَّارَةَ مُدَّةَ أَرْبَعِ سَنَوَاتٍ بِمَبْلَغِ ١٢٠٠ رِيَالٍ شَهْرِيًّا ، بِشَرْطِ كَوْنِهَا مِلْكًا لَكَ بَعْدَ انْتِهَاءِ الْمُدَّةِ) .

(١) وَالسَّبَبُ الدَّاعِي لِذَلِكَ الْعَقْدُ هُوَ ضَمَانُ الْمُؤَجَّرِ (الْمُؤَسَّسَةِ) بَقَاءَ السَّيَّارَةِ فِي مِلْكِهِ حَتَّى لَا يَتِمَكَّنَ الْمُتَأَجِّرُ (الْمُشْتَرِي) مِنَ التَّصَرُّفِ فِي السَّيَّارَةِ إِلَّا بَعْدَ أَدَاءِ كَامِلِ الْقِيَمَةِ ، بِحَيْثُ يَسْتَطِيعُ الْمُؤَجَّرُ اسْتِرْدَادَ السَّنْعَةِ إِذَا مَا أَخْلَى الْمُتَأَجِّرُ فِي الدَّفْعِ ، وَهَذِهِ الْمِيزَةُ لَا تُوجَدُ فِي الْبَيْعِ بِالتَّقْسِيطِ ، فَبِهِ يَجُوزُ لِلْمُشْتَرِي بَيْعُ السَّيَّارَةِ بَعْدَ الْعَقْدِ مُبَاشَرَةً وَإِنْ لَمْ يُحْمَلِ الْأَقْسَاطُ الَّتِي عَلَيْهِ .

(٢) أَيْ غَيْرَ مُلْزِمٍ قَضَاءً وَإِنْ كَانَ مَأْمُورًا بِالْوَفَاءِ بِهِ وَبَيَّانُهُ ، لِأَنَّهُ تَفَضُّلٌ وَرَحْمَةٌ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى

وَعِنْدَ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ صِحَّةُ شَرْطِ الْوَعْدِ بِالتَّمْلِيكِ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ^(١)،
وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ يَصِحُّ هَذَا الْعَقْدُ^(٢)، وَيَكُونُ عَقْدَ إِجَارٍ مُنْتَهِيًا بِالْوَعْدِ
بِالتَّمْلِيكِ، وَهُوَ وَعْدٌ مُلْزِمٌ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ^(٣).

وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَقْدَانِ إِجَارَةً وَبَيْعًا عِنْدَ انْتِهَاءِ الْمُدَّةِ فَهَذَا لَا يَصِحُّ عِنْدَ
جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ لِأَنَّهُ بَيْعَتَانِ فِي بَيْعَةٍ وَاحِدَةٍ^(٤).

(١) واستدلوا بأن الأصل في المعاملات والشروط الحرج والصحة، لقوله ﷺ: (الصُّلْحُ جَائِزٌ
بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا) رواه أبو داود (٣٥٩٦)، وخملوا نهي النبي
ﷺ على أن المراد به بيع الغيبة، حيث تضمن بيع مؤجل وبيع حاضري، وتضمن أيضاً الشرطين.
شَرَطَ التَّأْجِيلَ، وَشَرَطَ الْحُلُولَ.

(٢) وأصدر مجمع الفقه الإسلامي قراراً بحوار ذلك برقم ١١٠ (٤ ١٢)، والصادر بشأن موضوع
الإيجار المنتهي بالتسليم وصكوك التأجير في الدورة الثانية عشرة (١ ٦٩٧-٦٩٩).

(٣) واستدلوا الوجوب بالإسلام بقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتُؤْخِرُونَ﴾ (المائدة ١)
وقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لَا يُخْلِفُونَ عَنْ عَهْدِهِمْ وَذَعُونَ ۝٨﴾ (الأنعام ٨) وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا
تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٩ كَثَرَتْ مَقَالَتُهُمْ أَنْ يَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ (المع ٢ ٣)، وقوله ﷺ:
(آية المنافق ثلاث، إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان) رواه البخاري (٣٣)،
ومسلم (٥٩) وهذا على رأيهم يدل على تحريم إخلاف الوعد ووجوب الوفاء به.

(٤) لحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ نهى عن بيعتين في بيعَةٍ، رواه أبو داود (٣٤٦١)،
والترمذي (١٢٣١)، والنسائي في مسنده (٤٦٣٢)، وأحمد في مسنده (١٠١٥٧).

باب البحالة^(١)

وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهَا مُقَاظَعَةً أَوْ مُقَاوَلَةً .

• تَعْرِيفُ الْجِعَالَةِ :

لُغَةً : اسْمٌ لِمَا يُجْعَلُ لِلْإِنْسَانِ عَلَى شَيْءٍ .

شَرْعاً : التِّزَامُ عِيُوضَ مَعْلُومٍ عَلَى عَمَلٍ مُعَيَّنٍ .

• شَرْحُ التَّعْرِيفِ :

- التِّزَامُ عِيُوضَ مَعْلُومٍ : فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْعِيُوضُ مَعْلُوماً ، فَلَا تَصِحُّ إِذَا كَانَ نَجْهولاً ، كَأَنْ قَالَ : (مَنْ رَدَّ سَيَّارَتِي فَلَهُ الَّذِي يُرْضِيهِ أَوْ شَيْءٌ) .

- عَلَى عَمَلٍ مُعَيَّنٍ . فَلَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِ الْعَمَلِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَعْلُوماً . فَإِنْ قَالَ (مَنْ رَدَّ لِي عَبْدِي مِنَ الْمَكَانِ الْفُلَانِي فَلَهُ كَذَا) فَهَذَا مَعْلُومٌ ، وَإِنْ قَالَ : (مَنْ رَدَّ لِي عَبْدِي فَلَهُ كَذَا) فَهَذَا نَجْهولٌ .

• الْأَصْلُ فِيهَا . قِصَّةُ الصَّخَّابِيِّ عِنْدَمَا أَخَذَ جُفْلاً عَلَى الرُّقِيسَةِ الَّتِي رَفَى بِهَا رَنَيْسَ الْقَبِيلَةِ وَشَيْءٍ مِنَ اللَّذْغَةِ الَّتِي أَصَابَتْهُ ، وَكَانَ الْجُفْلُ قَطِيعاً مِنَ الْقَنَمِ ثَلَاثِينَ رَأْساً^(٢) ، وَأَقْرَهُمُ الشَّيْءُ ﷺ عَلَى ذَلِكَ وَقَالَ : (إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْراً كِتَابُ اللَّهِ)^(٣) . وَيُسْتَأْنَسُ لَهُ يَقُولُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَمَنْ جَاءَهُ يَوْمَ يُجْلَى بَعِيرٌ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾ (يوسف ٧٢)

(١) جُعِلَتْ بَعْدَ الْإِحَارَةِ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي غَالِبِ الْأَحْكَامِ .

(٢) وَكَانَ عَلَى عَدَدِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمُ .

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٧٣٧) وَالحديث بحسالة عن أبي سعيد الخدري ، رَوَاهُ ﷺ ، أَنَّ نَاساً مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَتَوْا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَخْبَاءِ الْعَرَبِ فَلَمْ يَقْرُؤْهُمْ فَبَيَّنَّا لَهُمْ كَذَلِكَ إِذْ لَبِغَ سَيِّدُ

• أَرْكَانُ الْجِعَالَةِ ، أَرْبَعَةٌ :

١. عَمَلٌ .

٢. جُعْلٌ ^(١) .

٣. صِبْغَةٌ ^(٢) .

٤. عَاقِدٌ .

• **صورة الجعالة:** أن يقول زيدٌ لعمريو : (إن رددت سيارتي فلك دينار) فبردها ، أو يقول : (من رد سيارتي فله دينار) ^(٣) ، فبردها من تأهل للعمل .

• **عقد الجعالة :** جائزٌ من الطرفين فإذا فسَخَ العايل قبل تمام عمله فلا يستحق شيئاً .

وإذا فسَخَ المالك فَيَسْتَحِقُّ العايلُ أجره المثل على ما قد عملهُ .

أَوَّلَيْكَ فَقَالُوا هَلْ مَنَعَكُمْ مِنْ دَوَاءٍ ، أَوْ رَاقٍ ؟ فَقَالُوا : إِنَّا نَعْمَلُ حَتَّى نَجْعَلَ لَنَا جُعْلاً فَنَجْعَلُوهَا لَهُمْ قَطِيعاً مِنَ الشَّاءِ ، فَجَعَلَ يَقْرَأُ بِأَمْرِ الْقُرْآنِ وَيَخْنَعُ بُزَاقَهُ وَيَتَفَيْلُ قَبِيراً ، فَأَتَوْا بِالشَّاءِ فَقَالُوا لَا نَأْخُذْهُ حَتَّى نَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلُوهُ فَصَحَّحَكَ وَقَالَ وَمَا أَذْرَاكَ أَنَّهَا رُقِيَةٌ خُذُوهَا وَاضْرِبُوا لِي بِسَهْمٍ مِنْهُمْ ، فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى شَاءٍ قَبِيراً فَجَاءَ بِالشَّاءِ إِلَى أَصْحَابِهِ فَكَرِهُوا ذَلِكَ وَقَالُوا أَخَذْتَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْراً حَتَّى قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْراً ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (إِنْ أَخَذَ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْراً كِتَابُ اللَّهِ) .

(١) وَفُتْرَطَ فِيهِ مَا يُشْرَطُ فِي الْكَيْفِ ، فَمَا لَا يَصِحُّ كَوْنُهُ ثَمناً لِهَالِيهِ أَوْ نَجَاسَتِهِ لَا يَصِحُّ جَعْلُهُ جُعْلاً .

(٢) مِنْ طَرَفِ الْجَاعِلِ فَلَا تُشْرَطُ مِنَ الْعَايِلِ ، أَيْ فَلَا يُشْرَطُ قَبُولُ مِثْلِهِ لَفْظاً بَلْ يَكْفِي الْقَبْلُ مِنْهُ .

(٣) وَتُشْرَطُ فِي الصِّبْغَةِ عَدَمُ تَأْيِيدِهَا ، لِأَنَّ التَّأْيِيدَ قَدْ يُفَوِّتُ الْغَرَضَ .

• شروط عاقد الجعالة ، أربعة :

١. إطلاق تصرف الملتزم : فلا يصح الالتزام صبي أو مجنون أو محجور عليه بسفه .

٢. الاختيار : فلا يصح من مكره .

٣. علم العامل بالالتزام : فلا يستحق شيئاً إذا لم يعلم بالالتزام .

٤. أهلية العامل المعين للعمل أي : إذا كان العامل معيناً كأن قال : (إذا رددت لي سيارتي) فلا بد أن يكون أهلاً للعمل فلا يصح من صغير لا يقدر عليه^(١) .

كما قال صاحب «صفوة الزبد» .

صحَّتها من مطلق التصرف بصيغة ، وفي بأن يشترط في ردود آبي وما قد شاكلة معلوم قدر ، حازه من عمله ونسخها قبل تمام العمل من جاعل عليه أجر العيثل

• شروط عمل الجعالة ، ثلاثة :

١. أن يكون فيه كلفة : أي تعب ، فلا جعل فيما لا كلفة فيه .

٢. ألا يتعين : كالفاصب حيث تعين عليه رده .

٣. ألا يؤقت : لكلاً يفوت الغرض منه فيفسد العقد .

(١) لأن منقته مدفوعة فالجعالة معه كاستئجار أغنى لليعظ ، وهو لا يصح .

• الجعالةُ تخالفُ الإجارةَ في خمسةِ أحكامٍ :

- ١- صحَّتها على عملٍ مجهولٍ عسرَ علمه^(١).
- ٢- صحَّتها مع غير معلوم ، كأن يقول : (مَنْ رَدَّ ضالَّتي فلهُ عليَّ كذا).
- ٣- كونها جائزةً من الطرفين : طرفِ الجاعِلِ ، وطرفِ العاَمِلِ.
- ٤- العاَمِلُ لا يَسْتَحِقُّ أجرةَ الجعالةِ إلا بعدَ تمامِ العملِ.
- ٥- عدمُ اشتراطِ القَبُولِ .

• مِنْ مَسَائِلِ الجعالةِ :

- ١- لو قال لزيد : (إِنْ رَدَدْتَ سيارتي فلكَ ألفُ دينار) فَرَدَّها عَمَرُو فلا يَسْتَحِقُّ شيئاً .
- ٢- لو قال لزيد : (إِذَا رَدَدْتَ سيارتي فلكَ ألفُ دينار) فَرَدَّها زيدٌ بِمُعاوَنَةِ عَمَرُو فَنَنْظُرُ . إِنْ كَانَ أَعَانَهُ لِأَجْلِ زَيْدٍ فَلَا يَسْتَحِقُّ شيئاً ، وَإِنْ أَعَانَهُ لِأَجْلِ المَالِكِ فَلِزَيْدٍ يَصِفُ الأجرَةَ .
- ٣- لو قال لزيد وهو بِمَجْدَّةَ : (إِذَا رَدَدْتَ سيارتي مِنْ مَكَّةَ فلكَ ألفُ دينار) فَرَدَّها مِنْ مَكَانٍ أَبْعَدَ مِنْهَا كَالْمَدِينَةِ فَلَا يَسْتَحِقُّ زيادَةً ، لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَرِمْهُ .
- ٤- لَيْسَ لِلْعَامِلِ حَبْسُ المَرْدُودِ (السَّيَّارَةِ) لِقَبْضِ الجُعَلِ (الألفُ دينار) لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَهُ بِالتَّسْلِيمِ وَلَا حَبْسَ قَبْلَ الاسْتِحْقَاقِ^(٢).

(١) محرِّدُ الضَّالَّةِ ، فَإِنْ لَمْ يَعْصُرْ عَلَيْهِ اعْتَبِرَ ضَبْطُهُ ، إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَى اخْتِيَالِ الجُهْلِ حَيْثُ بَيَّنَّهِ .
 (٢) وَكَذَلِكَ لَا يَحْبُسُ السَّيَّارَةَ لِاسْتِعْماءِ مَا صَرَفَهُ عَلَيْهَا ، وَتَرْجِعُ بِمَا صَرَفَهُ إِنْ كَانَ بِإِذْنِ المَالِكِ أَوْ إِحْاصِمٍ أَوْ أَشْهَدَ عَلَيْهَا .

باب إحياء الموات

• الموات : مأخوذ من الموت ، والمقصود بها هنا مَيِّتَةُ الأرض ^(١) .

واحياء الموات هو عِمَارَةُ الأرض المَيِّتَةِ ^(٢) ، أو الأرض التي لا مالِك لها ولا يَنْتَفِعُ بها أحدٌ .

• الأَصْلُ فِيهِ : قَوْلُهُ ﷺ : (الأرض أرض الله ، والعباد عِبَادُ الله ، مَنْ أَحْيَا أرضاً مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ) ^(٣)

وَقَوْلُهُ ﷺ : (مَنْ عَمَّرَ أرضاً لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهِيَ أَحَقُّ بِهَا) ^(٤) .

• حُكْمُهُ : مُسْتَحَبٌّ ^(٥) فَلِلْمُسْلِمِ إحياء مَوَاتِ الأرض ^(٦) وَلَوْ الْحَرَمَ ^(٧) .

(١) وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ : الْأَرْضُ الْخَرِبَةُ .

(٢) مَشَبَّهُوا عِمَارَةَ الْأَرْضِ بِالْإِحْيَاءِ أَيْ هُوَ إِدْخَالُ الرُّوحِ فِي الْجَسَدِ بِجَمِيعِ التُّفْعِ فِي كُلِّ ، أَوْ شَبَّهُوا الْأَرْضَ الَّتِي لَمْ تُعْمَرَ (الْمَيِّتَةَ) بِالْمَيِّتِ بِجَمِيعِ عَدَمِ التُّفْعِ فِي كُلِّ

(٣) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْمَمِ الْكَبِيرِ (١٥٢١٧) وَرَوَى آخَرُهُ فَقَطْ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (١٤٢٤) .

(٤) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤٩٢٧) .

(٥) لِجَدِيثِ (مَنْ أَحْيَا أرضاً مَيِّتَةً قَلَّ فِيهَا آخَرٌ ، وَمَا أَكَلَّتِ الْعَوَاقِي مِنْهَا فَهُوَ صَدَقَةٌ) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٥٧٢٥) وَغَيْرُهُ ، وَالْعَوَاقِي هُمُ طُلَّابُ الرِّزْقِ .

(٦) مُطْلَقاً نَوَاءً فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ أَوْ خَارِجَ بِلَادِ الْإِسْلَامِ .

(٧) مَا عَدَا عَرَفَةَ وَمُرْدَلِفَةَ وَبَنَى فَلَا يَجُوزُ إِحْيَاءُ شَيْءٍ مِنْهَا لِتَعَلُّقِ حَقِّ النُّسْكِ بِهَا وَهُوَ

• ضابط الأرض الموات^(١) التي تملك بالإحياء، اثنان :

١. أن تكون لم تُعمر في الإسلام : بأن لم تُعمر أضلاً ، أو عُمِرَتْ وَلَكِنْ قَبْلَ الإسلام في الجاهلية وَلَمْ يُعْمَرْهَا أَحَدٌ بَعْدَ بَعَثَةِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢. ألا تكون حريم عامر. وهو الذي يتوقف عليه تمام الانتفاع بالمعمور (العامر) فكل شيء له حريم ، والحريم لا يملك بالإحياء^(٢).

- مثلاً: حريم الدار : الممر وموقف الدابة ومكان القمامة .

• إذا عُمِرَت الأرض في الإسلام ومات صاحبها : لم يملكها أحدٌ بالإحياء ، ولا تُسمى أرض موات ، وتكون للورثة ، فإن لم يوجدوا أو جهلوا فيكون مالاً ضائعاً فيُحفظ وجوباً إن تَوَقَّعَ مَعْرِفَةُ مَالِكِهِ وَإِلَّا فَلِبَيْتِ الْمَالِ ، وَيُضْرَفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ.

- وَشُتِرَظُّ فِي الْمُحْيِي أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا^(٣) إِذَا كَانَتْ الْأَرْضُ بِإِلَادِ الْإِسْلَامِ .

(١) قال الماوردي في تعريفه هو الذي لم يكن عامراً أو حريماً لعامر، أي في الإسلام، وقال ابن الرقعة . هو قسمان .

١ - أضلي . وهو ما لم يُعْمَرْ قَطْ .

٢ - طارئ . وهو ما حُرِبَ بَعْدَ عِمَارَتِهِ أَيْ بَعْدَ عِمَارَتِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَا فِي الْإِسْلَامِ .

وقال الزركشي : بقاع الأرض ثلاثة .

١ - مملوكة : ببيع أو هبة .

٢ - محبوسة . على الحقوق العامة كالشوارع والأوقاف العامة كالمساجد والربط التي ليست لجماعة مخصوصة ، أو محبوسة على الحقوق الخاصة كحريم العامر والأوقاف الخاصة .

٣ - مُتَّفَكَّةٌ عَنِ الْحَقُوقِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ (الْمَمْلُوكَةُ وَالْمَحْبُوسَةُ) . وَهِيَ الْمَوَاتُ .

(٢) لأن مالك العامر يستحق الانتفاع بالحريم تبعاً للعامر فهو كالمملوك له.

(٣) أمّا إحياء غير المسلم في بلاد المسلمين فلا يجوز له ولا يصح منه ، لأنه كالاغتلاء على

• ضابط الإحياء الذي يملك به الموات :

- أن يهيئ الأرض الموات لما يقصده غايياً :

فإذا أراد بيتاً فلا بُدَّ من تسويرها ونصب باب وسقف بعصه .

وإذا أراد مزرعة فلا بُدَّ من ترتيب ماء لها بحفر يئر إن لم يحفر ماء المطر أو بغيره ولا بُدَّ من حرثها .

وإذا أراد بستاناً فيزيد على مُريد المزرعة بالغرس والتخويط .

- إذا حتى^(١) الإمام الأرض كاملة أو قطعاً منها فلا تملك بالإحياء إلا بإذنه^(٢) .

• مسألة: إذا جهلت الأرض هل عُمرت في الجاهلية أو الإسلام ؟

فيه خلاف :

قال الرَّملي ووالده : لا يَدْخُلها الإحياء .

وقال ابن حَجَر : هي كالموات .

قال صاحب «صفوة الزبد» :

يجوز للمسلم إحياء ما قَدَر إذا لَيْسَ بِمُسْلِمٍ بِهِ أَنْزَ

بِالإحياء عِمَارَةٌ يُعَدُّ بِخِلَافِ الْحُكْمِ بِحَسَبِ مَنْ قَصَدَ

(١) أي منع .

(٢) متبني على الموات مع حماها ، فإذا أُذِنَ لِأَحَدٍ كَانَ إِذْنُهُ نَقْضاً لِلْحَتَى .

• **التَّحْجَرُ عَلَى الْأَرْضِ** : لَا بِسْمِ إِحْيَاءَ وَلَا تُخْلِكَ بِهِ الْأَرْضُ ، وَيَحْصُلُ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ :

- ١- إِذَا شَرَعَ فِي إِحْيَائِهَا وَلَمْ يُتَمِّمْهُ.
- ٢- إِذَا نَصَبَ الْعَلَامَاتِ كَنَصْبِ الْأَخْجَارِ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى كِفَايَتِهِ وَكَانَ قَادِرًا عَلَى عِمَارَتِهِ حَالًا.
- ٣- إِذَا أَقْطَعَهُ الْإِمَامُ أَرْضًا لِيُحْيِيَهَا.

حُكْمُ الْأَرْضِ بَعْدَ التَّحْجَرِ : يَكُونُ هُوَ أَوَّلَى بِهَا مِنْ غَيْرِهِ فَيُخْرَمُ عَلَى غَيْرِهِ مُزَاحَمَتُهُ ، وَلَكِنْ لَوْ زَاحَمَهُ آخَرٌ وَعَمَرَهَا مَلَكَهَا مَعَ الْإِئِمِّ ، وَإِذَا طَالَتْ مُدَّةُ التَّحْجَرِ فَيُخَيَّرُ الْإِمَامُ بَيْنَ إِحْيَائِهَا وَبَيْنَ تَرْكِهَا فَإِنْ اسْتَمْتَلَ فَيُتَمَلُّ مُدَّةً قَصِيرَةً .

الْحَقُوقُ الْمُشْتَرَكَةُ

• **الْأَصْلُ فِيهَا** : قَوْلُهُ ﷺ : (الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ : الْمَاءِ وَالْكَلاِ وَالنَّارِ) ^(١).

• **حَقَرُ الْبُئْرِ بِمَوَاتٍ أَوْ مِلْكٍ** :

- ١- إِذَا حَفَرَ بُئْرًا بِأَرْضٍ مَوَاتٍ لِلشَّعْلِ : مَلَكَ الْأَرْضَ وَمَاءَهَا.
- ٢- إِذَا حَفَرَ بُئْرًا بِمِلْكِهِ : مَلَكَ مَاءَهَا ، لِأَنَّهُ نَمَاءٌ مِلْكِهِ كَالثَّمَرَةِ وَاللَّيْنِ.
- ٣- إِذَا حَفَرَ بُئْرًا بِمَوَاتٍ لِلانْتِفَاعِ بِهَا مُدَّةً إِقَامَتِيَّةً : فَهُوَ أَوَّلَى بِهَا مِنْ غَيْرِهِ حَتَّى يَرْتَحِلَ.

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣١٣٢).

• **وَجُوبُ بَذْلِ الْمَاءِ :** إِذَا مَلَكَ الْإِنْسَانُ مَاءً فِي بئرٍ أَوْ عَيْنٍ (يَمَا يُسْتَخْلَفُ) فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْبَذْلُ ، أَيْ : تَقْدِيمُ الْمَاءِ لِمَنْ يَحْتَاجُهُ وَغَدَمُ أَخْذِ الْعَوَضِ عَلَيْهِ ^(١) وَلَكِنْ بِشُرُوطٍ .

• **شُرُوطُ وَجُوبِ بَذْلِ الْمَاءِ ، أَرْبَعَةٌ :**

١. أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ يَمَا يُسْتَخْلَفُ .

٢. أَنْ يَكُونَ فَاضِلاً عَنْ حَاجَتِهِ : وَأَمَّا إِذَا كَانَ يَحْتَاجُهُ لَهُ أَوْ لِبَهْمَتِهِ أَوْ لِرِزْعِهِ فَهُوَ مُقَدَّمٌ .

- وإذا احتاجه آدَمِيٌّ آخَرُ لِعَظْمِيهِ أَوْ لِبَهْمَتِهِ أَوْ لِرِزْعِهِ وَالْمَالِكُ اخْتِاجُهُ كَذَلِكَ ، فَالْمُعْتَمِدُ : تَقْدِيمُ الْآدَمِيِّ عَلَى الْمَاشِيَةِ ، وَتَقْدِيمُ الْحَيَوَانِ الْمُحْتَرَمِ وَلَوْ غَيْرَ آدَمِيٍّ عَلَى شَحْرِ الْمَالِكِ وَرِزْعِهِ ، لِجُرْمَةِ الرُّوحِ ^(٢) .

٣. أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ كَلًّا قَرِيبٌ مِنَ الْمَاءِ : وَلَمْ يَجِذْ صَاحِبُ الْبَهْمَةِ مَاءً آخَرَ يَحْيِيهِ يَأْتِي النَّاسُ بِبَهَائِمِهِمْ إِلَى الْكَلِّ فَيَحْتَاجُونَ إِلَى الْمَاءِ ^(٣) . وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ كَلًّا قَرِيبٌ رَجَاءُوا مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ قَضَاءً فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْبَذْلُ .

٤. أَلَّا يَتَضَرَّرَ صَاحِبُ الْمَاءِ : بِدُخُولِ الْبَهْمَةِ إِلَى أَرْضِهِ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

وَمَالِكُ الْبئرِ أَوْ الْعَيْنِ بَذْلٌ عَلَى الْمَوَاشِي لَا الزَّرْعُ مَا فَضَّلَ

(١) لِصِحَّةِ الثَّقَلَيْنِ عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ كَمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» .

(٢) وَيَجِبُ تَذْلُؤُهُ حَالًا كَذَلِكَ لَوْ فَضَّلَ عَنْ حَاجَتِهِ لِأَنَّهُ لِكَيْفِهِ يَحْتَاجُهُ مُسْتَقْبَلًا ، لِأَنَّهُ

يُسْتَخْلَفُ فَلَا يُلْحَقُهُ ضَرَرٌ بِالْاِحْتِاجِ إِلَيْهِ مُسْتَقْبَلًا

(٣) لِأَنَّ الْمَاشِيَةَ إِنَّمَا تَرْغُو بِقُرْبِ الْمَاءِ لِتَشْرَبَ مِنْهُ ، فَإِذَا مُيِفَتْ مِنَ الْمَاءِ ذَهَبَتْ عَنِ الْكَلِّ

فَكَأَنَّهَا مُيِفَتْ مِنْهُ .

• مسائل في الحقوق المشتركة :

- ١- بَذْلُ الْكَلَا : لَا يَجِبُ بَذْلُ الْكَلَا كَالْمَاءِ^(١)
- ٢- بَذْلُ الْمَاءِ لِزَرْعٍ وَشَجَرٍ غَيْرِهِ : يَجُوزُ بِعَوَضٍ أَوْ بِدُونِ عَوَضٍ.
- ٣- لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمَاءِ بِقَدْرِ الرَّيِّ مِنَ الْعَطَشِ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّقْدِيرِ بِحَسَبِ وَنَحْوِهِ.
- ٤- يَجُوزُ الشَّرْبُ وَسَقْيُ الدَّوَابِّ مِنَ الْأَنْهَارِ الصَّغِيرَةِ وَكَذَا الْآبَارِ الْمَمْلُوكَةِ إِذَا لَمْ يَخْضُلْ ضَرَرٌ لِمَالِكَيْهَا^(٢).
- ٥- لَوْ أَشْعَلَ نَارًا فِي حَظَبٍ مُبَاجٍ لَمْ يَمْنَعْ أَحَدًا مِنَ الْإِثْفَاعِ بِهَا وَالِاسْتِضْبَاجِ مِنْهَا .
- ٦- لَوْ أَشْعَلَ نَارًا فِي حَظَبٍ لَهُ : فَلَهُ الْمَنَعُ مِنَ الْأَخْذِ مِنْهَا^(٣).

(١) وَفَارَقَ الْمَاءُ أَنَّ الْكَلَا لَا يُسْتَخْلَفُ فِي الْحَالِ ، وَزَمَنُ رَغْبِهِ يَطُولُ ، وَلِأَنَّهُ يُقَابَلُ بِعَوَضٍ فِي الْعَادَةِ بِخِلَافِ الْمَاءِ .

(٢) إِقَامَةُ لِلإِذْنِ الْعَرَفِيِّ مَقَامَ الإِذْنِ اللَّعْطِيِّ فِي ذَلِكَ .

(٣) أَمَّا التَّنْفِيءُ بِهَا وَالِاسْتِضْبَاجُ وَالِاسْتِضَاءَةُ بِضَوْنِهَا وَاشْعَالُ الْفَتِيلَةِ مِنْهَا فَلَيْسَ لَهُ الْمَنَعُ مِنْ ذَلِكَ .

المعدن

يَنْقَسِمُ الْمَعْدِنُ إِلَى قِسْمَيْنِ : ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ.

١. الْمَعْدِنُ الظَّاهِرُ : هُوَ الَّذِي يَخْرُجُ جَوْهَرُهُ مِنْ غَيْرِ مُعَالَجَةٍ.

مِثَالُهُ : نَفْطٌ وَكِبْرِيْتُ وَقَارٌ وَمُومِيَا وَسِرَامٌ^(١).

حُكْمُهُ : السَّاسُ مُشْتَرِكُونَ فِيهِ فَيَمْلِكُهُ الَّذِي يَسْبِقُ إِلَيْهِ .

وَكَذَلِكَ سَاقِطُ الزُّرُوعِ وَالْقَمَارُ إِذَا جَرَّتِ الْعَادَةُ بِالمُسَاحَةِ فِي ذَلِكَ فِي الْمَزَارِعِ وَالتَّنَاتِينِ غَيْرِ الْمُسَوَّرَةِ إِذَا أَخَذَ بِقَدْرِ حَاجَتِهِ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

وَالْمَعْدِنُ الظَّاهِرُ : فَهُوَ الْخَارِجُ جَوْهَرُهُ مِنْ غَيْرِ مَا يُعَالَجُ

كَالنَّفْطِ وَالْكِبْرِيْتِ ثُمَّ الْقَارِ وَسَاقِطُ الزُّرُوعِ وَالْقَمَارِ

٢. الْمَعْدِنُ الْبَاطِنُ وَهُوَ الَّذِي يَخْرُجُ جَوْهَرُهُ بِعِلَاجٍ .

مِثَالُهُ : الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَالشُّحَاسُ وَالرَّصَاصُ .

حُكْمُهُ : يَمْلِكُهُ مَالِكُ الْأَرْضِ (الْمُخَي).

• مَنْ وَجَدَ فِيهَا أَحْيَاءً مَعْدِنًا مَلَكَهُ ، لِأَنَّهُ مِنْ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ وَقَدْ

مَلَكَهَا بِالْإِحْيَاءِ^(٢).

(١) النَّفْطُ : هُوَ شَيْءٌ يُزْنَى بِهِ كَالْبَارُودِ .

الْكِبْرِيْتِ : أَضْلُهُ غَيْرُ تَجْرِي فَلِذَا جُمِدَ صَارَ كِبْرِيْتًا .

الْقَارُ أَي زَقَتْ .

مُومِيَا : شَيْءٌ يُلْقَى فِي الْبَحْرِ إِلَى السَّاحِلِ فَيَجْمَدُ وَيَصِيرُ كَالْقَارِ .

سِرَامٌ : حَجَرٌ يُغْنَلُ مِنْهُ الْقُدُورُ .

(٢) هَذَا إِذْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْمَعْدِنِ قَبْلَ الْإِحْيَاءِ ، وَإِلَّا بَانَ عَلَيْهِ بِهِ مَلِكُ الْمَعْدِنِ الْبَاطِنِ دُونَ

باب الوقف

• الأضل فيه : قوله تعالى ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ (آل

عمران ٩٢) .

فإنَّ الصَّحابي سَيِّدَنَا أبا طَلْحَةَ لَمَّا سَمِعَ هَذِهِ الْآيَةَ رَغِبَ فِي وَقْفِ بَيْرُحَاءَ وَكَانَتْ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ ^(١) .

وَحَبَّرَ مُسْلِمٌ (إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ : صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ...) ^(٢) إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ ^(٣) ، قَالَ الْعُلَمَاءُ : الصَّدَقَةُ الْجَارِيَةُ هِيَ الْوَقْفُ ^(٤) .

(١) كما في «البخاري» (١٤٦١) و«مسلم» (٢٣٦٢) ، وبَيْرُحَاءُ حَدَقَةٌ مَشْهُورَةٌ ، مَأْخُودَةٌ مِنَ التَّوَجُّجِ ، وَهِيَ الْأَرْضُ الظَّاهِرَةُ ، وَاسْتَشْكَلَ هَذَا كَمَا فِي «التَّحْفَةِ» بِأَنَّ الَّذِي فِي حَدِيثِ أَبِي طَلْحَةَ (وَأَنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَى بَيْرُحَاءَ ، وَأَنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى عَرَّوَجَلٌ) وَهَذِهِ الصَّيْغَةُ لَا تَعِيدُ لَوَقْفٍ ، لَكِنَّهُنِ

أَحَدُهُمَا أَنَّهَا كِتَابِيَّةٌ ، فَتَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ نَوَى الْوَقْفَ بِهَا ، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ سِيَّاقُ الْحَدِيثِ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ نَوَاهُ بِهَا

ثَانِيَهُمَا : وَهِيَ الْعُمْدَةُ ، أَنَّهُمْ شَرَطُوا فِي الْوَقْفِ بَيَانَ الْمَضْرُوفِ ، فَلَا يَكْفِي قَوْلُهُ (لِللَّهِ عَرَّوَجَلٌ) عَنْهُ ، وَجَبَّتْهُ مَكْتَبٌ يَقُولُونَ : إِنَّهُ وَقَعَهَا .

مَعْرُومًا غَفْلَةً عَمَّا فِي الْحَدِيثِ أَوْ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْوَقْفَ كَالْوَصِيَّةِ .

(٢) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٣٧٦) وَابْنُ سَانٍ (٣٦٥١) .

(٣) وَوَقَفَ سَيِّدُنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَرْضاً أَصَانَهَا بِخَيْرٍ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَشَرَطَ فِيهَا شَرْطاً ، مِنْهَا أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا يُورَثُ وَلَا يُوهَبُ وَأَنَّ مَنْ وَلِيَهَا يَأْكُلُ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ وَيُطْعِمُ صَدِيقاً غَيْرَ مُشْتَرَلٍ . رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَهِيَ أَوَّلُ مَنْ وَقَفَ فِي الْإِسْلَامِ .

(٤) يُؤْخَذُ مِنْهُ غَدَمُ صِحَّةِ الْوَقْفِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ ، لِأَنَّ الْوَقْفَ مِنْ قَبْلِ الصَّدَقَةِ وَهِيَ لَا تَجُوزُ

لَهُمْ .

• تَعْرِيفُ الْوَقْفِ :

لُغَةً : الْحَبْسُ .

شَرْعاً : حَبْسُ مُعَيَّنٍ ، مَمْلُوكٍ ، قَابِلٍ لِلنَّقْلِ ، يُمَكِّنُ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ ، مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ ، بِقَطْعِ التَّصَرُّفِ ، فِي رَقَبَتِهِ ، عَلَى مَصْرَفٍ مُبَاجٍ ، مُوجُودٍ ^(١) .

• شَرْحُ التَّعْرِيفِ :

- حَبْسُ مُعَيَّنٍ : فَلَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِهِ ، خَرَجَ بِهِ شَيْئَانِ :

١. الْمُبْتَهَمُ : كَأَن يَقُولُ : (أَوْقَفْتُ إِحْدَى الدَّارَيْنِ) فَلَا يَصِحُّ .

٢. وَقَفُ مَا فِي الذَّمَّةِ : فَلَا يَصِحُّ وَقْفُهُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّعِنْ كَأَن يَقُولُ : (وَقَفْتُ دَاراً صِفْتُهَا كَذَا وَكَذَا فِي ذِمَّتِي) .

- مَمْلُوكٍ : أَي مَمْلُوكٍ لِلْوَاقِفِ ، فَلَا يَصِحُّ وَقْفُ مَا لَيْسَ مَمْلُوكاً .

- قَابِلٍ لِلنَّقْلِ : أَي قَابِلٍ لِتَنَقُّلِ الْمِلْكِ عَنْهُ ^(٢) .

- يُمَكِّنُ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ : أَي إِنْتِفَاعاً حِسِيّاً أَوْ شَرْعِيّاً ، حَالاً أَوْ مَالاً ، فَلَا

يَصِحُّ وَقْفُ الْحِمَارِ الزَّيْنِ ، أَوْ آلَاتِ اللَّهْوِ الْمُحَرَّمَةِ ، أَوْ الْعَبْدِ الزَّيْنِ ، وَأَمَّا الْجَحْشُ الصَّغِيرُ فَيَصِحُّ وَقْفُهُ .

- مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ : أَي وَلَوْ مُدَّةً قَصِيرَةً تُقَابَلُ بِأُجْرَةٍ ^(٣) ، خَرَجَ بِهِ : الْأَشْيَاءُ

الَّتِي يُنْتَفَعُ بِهَا مَعَ اسْتِهْلَاكِ عَيْنِهَا كَالصَّابُونِ فَلَا يَصِحُّ وَقْفُهَا .

(١) وَتَبْطِئُهُمْ يَرِيدُ فِي التَّعْرِيفِ تَقْرِباً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا يُشْتَرَطُ ظُهُورُ قَضِيَةِ الْفُرْةِ فِيهِ

كَالْوَقْفِ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ .

(٢) خَرَجَ بِهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ كَمَا سَيَأْتِي .

(٣) أَي ضَابِطُ الْمُدَّةِ الْقَصِيرَةِ أَمَّا لَوْ أُجْرَتْ لِقَوْلِكَ بِأُجْرَةٍ لَا تَسَامَحُ فِيهَا .

- يَقْطَعُ التَّصَرُّفُ : الحَاجِرَ وَالتَّجَرُّورَ مُتَعَلِّقٌ بِ(حَبْسٍ) أَي أَنَّ هَذَا الْحَبْسَ مُصَوَّرٌ بِقِطْعِ أَي مَنَعَ التَّصَرُّفِ فِي رَقَبَتِهِ فَيَنْتَقِلُ مِلْكُ رَقَبَتِهِ مِنَ الْوَاقِفِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى^(١).

- فِي رَقَبَتِهِ : خَرَجَ بِهِ : مَنَافِعُهُ مِنْ رِبْعٍ وَنَسْلِ وَدَرٍّ وَغَيْرِهَا فَهَذَا يَمْتَلِكُهَا الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ .

- فِي مَصْرَفٍ : أَي لَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِ الْمَصْرَفِ سَوَاءً كَانَ جِهَةً عَامَّةً كَالْفُقَرَاءِ أَوْ خَاصَّةً كَزَيْدٍ وَأَوْلَادِهِ ، فَلَا يَصِحُّ إِذَا قَالَ . (وَقَفْتُ الدَّارَ لِلَّهِ تَعَالَى) عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ .

- مُبَاجٍ : فَلَا يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَى قُطَاعِ الطَّرِيقِ أَوْ عَبَدَةِ الْأَصْنَامِ .

- مَوْجُودٌ : خَرَجَ بِهِ الْمُنْقَطِعُ الْأَوَّلُ فَإِنَّ الْوَقْفَ فِي ذَلِكَ بَاطِلٌ ، كَأَن يَقُولَ : (وَقَفْتُ الدَّارَ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَوْ عَلَى الْمَسْجِدِ الَّذِي سَمَّيْتِي أَوْ عَلَى مَيِّتٍ) حَتَّى لَوْ بَيَّنَّ الْمُبْهَمَ فِيمَا بَعْدُ وَقَالَ (فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ) فَلَا يَصِحُّ ، لِأَنَّ الْأَسَاسَ الْأَوَّلَ مُنْقَطِعٌ .

• أَرْكَانُ الْوَقْفِ ، أَرْبَعَةٌ :

١. وَاقِفٌ .

٢. مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ .

٣. مَوْقُوفٌ .

٤. صِيغَةٌ .

(١) وَقِيلَ : الْمِلْكُ لِلْوَاقِفِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ ، وَقِيلَ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ ، وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ لِلَّهِ تَعَالَى كَمَا تَقْدَمُ أَغْلَاةٌ ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ يَنْفَكُ عَنْ اخْتِصَاصِ الْإِنْسَانِ .

● شروط الواقف ، اثنان :

١. الاختيار: فلا يصح بالإكراه.

٢. أهلية التبرع في الحياة: وإن كان مطلق التصرف، فأهلية التبرع أخص من إطلاق التصرف، فكل من صح تبرعه صح تصرفه، وليس كل من صح تصرفه صح تبرعه^(١)

● شروط الموقوف عليه ، اثنان :

١. ألا يكون مفسية: فلا يصح الوقف على عبدة الأضنام وقطاع الطرق.

٢. إمكان تملكه إن كان معيناً: أي الموقوف عليه يكون فيه أهلية التملك وإن كان صياً، فيصح؛ لأن الصبي ينوب عنه وليه في التملك. وخرج عن ذلك: خمسة أشياء :

١. البهيمة: ليس فيها أهلية للتملك إلا إذا قصد الواقف مالها فيصح.

٢. العبد: ليس فيه أهلية للتملك إلا إذا قصد الواقف سيده.

٣. الميت: ليس فيه أهلية للتملك إلا إذا قصد الواقف الصدقة عنه فيصح.

٤. الجنين: فلا يصح الوقف عليه؛ لعدم صحة تملكه.

(١) ولذلك لا يصح الوقف من اثنين :

١. المكاتب فلا يصح مع أنه مطلق التصرف، ولكنه ليس من أهل التبرع

٢. الولي في مال مولى: لا يصح وقفه مع أنه له أن يتصرف فيه، ولكنه ليس من أهل

التبرع، وأما الصبي والتجنون والمجنون عليه فليسوا من أهل التبرع ولا إطلاق التصرف.

٥. نفس الواقف : فلا يصح الوقف على النفس^(١) إلا ما استثنى^(٢).

• مسألة : إذا وقف شيئاً لغير مَوجود : فلا يصح إلا إذا كان تابعاً لِمَوجود
كان يقول : (أوقفت هذه الدار على زيد وأولاده) فيصح وإن لم يكن عند زيد
أولاد.

أو يقول : (وقفت هذه المصاحف على هذا المسجد وكل مسجد سيبنى).
• شروط الموقوف ، ثمانية :

١. كونه عيناً : خرج بالعين شيان :

١- ما في الذمة . ٢- وما كان منفعة .

٢. كونه معيناً : فلا يصح الوقف لِمُبهم كأحد البیتین.

- يصح وقف المشاع كجزء من دار أو أرض^(٣).

(١) إعتذر أن يملك الإنسان منك أو المانع لنفسه ؛ وذلك لأنه حاصل ويستبحر تحصيل

الحاصل .

(٢) ويستثنى من عدم صحة الوقف على نفسه مسائل

١. ما لورقف على العلماء وحمولهم كالقراء وأنصف بصفتهم ، أو على الفقراء ثم افتقر ، أو
على المسلمين كأن وقف كتاباً للقراءة أو نحوها أو قدراً للطبخ فيه أو كيزاباً للشرب بها ونحو
ذلك ، فله الانتفاع معهم ؛ لأنه لم يقصد نفسه .

٢. ما لورقف على أولاد أبيه الموصوفين بعكدا ، وذكر صعات نفسه ، فإنه يصح ، كما قاله
القاضي الفارقي ، وابن يونس ، وغيرهما ، واعتد ابن الرفعة ، وإن خالف فيه المازري .

٣. أن يؤخر ملكه مدة يظن أن لا يعيش فوقها ثم يوقفه بعد على ما يريد ، فإنه يصح الوقف ،
وينصرف هو في الأجرة ، كما أفق به ابن الصلاح وغيره .

٤. أن يرتفع إلى حاكم يرى صحته ، فإنه لا ينقض حكمه .

(٣) وإن جهل قدر حصته أو صحتها لأن وقف سيديا عمر السابق كان مشاعاً ولا يسري

إليناقي .

٣. كَوْنُهُ مَمْلُوكًا : أَيِ حَالِ الْوَقْفِ فَلَا يَصِحُّ الْوَقْفُ قَبْلَ الْمِلْكِ .
وَيَصِحُّ وَقْفُ الْمَعْصُوبِ ^(١) .

٤. كَوْنُهُ قَابِلًا لِلنَّقْلِ : أَيِ قَابِلًا لِنَقْلِ الْمِلْكِ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ ^(٢) .

٥. كَوْنُهُ نَافِعًا . وَلَوْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَالْجُحْشِ الصَّعِيرِ (الْحِمَارِ) بِخِلَافِ الْعَبْدِ الزَّيْنِ وَالْحِمَارِ الزَّيْنِ .

٦. كَوْنُ نَفْعِهِ لَا يَذْهَابُ عَيْنَهُ ، خَرَجَ بِهِ : مَا يُنْتَفَعُ بِهِ مَعَ اسْتِهْلَاكِ عَيْنِهِ مِنْ بَدَايَةِ الْاِئْتِفَاعِ كَالصَّابُونِ وَالطَّعَامِ .

٧. كَوْنُهُ مُبَاحًا . فَلَا يَصِحُّ وَقْفُ آلَاتِ اللَّهِ الْمُحَرَّمَاتِ .

٨. كَوْنُهُ مَقْصُودًا فَلَا يَصِحُّ وَقْفُ الدَّرَاهِمِ لِلزَّيْنَةِ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

صَحَّتْهُ مِنْ مَالِكَ تَبَرَّعًا بِكُلِّ عَيْنٍ جَازًا أَنْ يُنْتَفَعَ
بِهَا مَعَ الْبَقَا مَنَجَّزًا عَلَى مَوْجُودٍ أَنْ تَمْلِكُهُ تَأْمَلًا

(١) أَيِ يَصِحُّ لِلْمَالِكِ وَقْفُ الْعَيْنِ الَّتِي غُصِبَتْ مِنْهُ لِأَنَّهَا لَبَسَ فِيهَا إِلَّا الْعَجْزُ عَنْ صَرْفِ مَنْفَعَتِهَا إِلَى جِهَةِ الْوَقْفِ فِي الْحَالِ وَذَلِكَ لَا يَسَعُ الصَّحَّةَ .

(٢) خَرَجَ بِهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ

١- أُمُّ الْوَلَدِ وَهِيَ الْحَاجِرَةُ الَّتِي اسْتَوْلَتْهَا السَّبَدُ ، فَلَا يَصِحُّ الْقَصْرُفُ فِيهَا بِمَا يُزِيلُ الْمِلْكَ .

٢- الشَّيْءُ الْمَوْقُوفُ فَلَا يَصِحُّ وَقْفُهُ مَرَّةً أُخْرَى لِجِهَةِ أُخْرَى .

٣- الْكَاتِبُ فَلَا يَصِحُّ وَقْفُهُ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لَزِمٌ ، وَأَمَّا السُّدْبَرُ فَيَصِحُّ وَقْفُهُ .

• صورة الوقف: أن يقول زيد: (وَقَفْتُ^(١) هَذِهِ الدَّارَ لِلْفُقَرَاءِ)^(٢) وإذا كان الوقف على جهة عامة لم يُشترط القبول، وإذا كان على معين كزيد وأولاده فبُشترط القبول.

• حكم التعليق في الوقف: لا يصح؛ لأنه لم يُنَّ على التغليب والسراية^(٣) إلا في مسألتين:

١. إذا علَّقه بالموت: كأن قال: (إذا ميتٌ قداري موقوفة للأيتام) فيصح الوقف وتُسلَّك به مسلك الوصية؛ أي: يجوز له الرجوع قبل وفاته، وتُعتبر من الثلث.

٢. إذا كان فيما يَضاهي التحرير: أي يشابه العتق^(٤) كالمسجد كأن يقول: (إذا جاء رمضان فقد وقفت أرضي القلاية مسجداً) فلا يكون مسجداً إلا إذا جاء رمضان.

(١) تُقسَّم صيغة الوقف إلى صريحة وكناية

١- الصريحة: كـ (وَقَفْتُ) وَ (سَبَّلْتُ) وَ (حَبَسْتُ) وَ (تَصَدَّقْتُ صَدَقَةً مُؤَبَّدَةً) وَ (تَصَدَّقْتُ صَدَقَةً لَأَتِيَاغَ وَلَا تُورَثُ) وَ (جَعَلْتُ هَذَا التَّكَانَ مَسْجِداً).

٢- الكناية: كـ (حَرَمْتُ) وَ (أَبَدْتُ) وَ (غَيْرِهَا).

(٢) وَبُشترط في الصيغة: ١- عَدَمُ التَّأْيِيدِ مَا لَمْ يَتَّبَعُهُ بِضَرْفٍ. ٢- وَعَدَمُ التَّغْلِيْقِ، نَعْمَ إِنْ نَجَزَ الْوَقْفَ وَعَلَّقَ الْإِعْطَاءَ فَيَجُوزُ، وَبُشترط الإلزامُ أَي بِدُونِ شَرْطِ الْحَبَارِ.

(٣) بِخِلَافِ مَا بُنِيَ عَلَيْهَا فَيَصِحُّ تَغْلِيْقُهُ.

- مِثَالُ مَا بُنِيَ عَلَى التَّغْلِيْقِ: الْحَقْلُ لِأَنَّهُ بُنِيَ عَلَى تَغْلِيْقِ الْجَعَالَةِ عَلَى الْمَعَاوِضَةِ فَصَحَّ تَغْلِيْقُهُ.

- وَمِثَالُ مَا بُنِيَ عَلَى السَّرَايَةِ: الطَّلَاقُ وَالْعِتْقُ، فَإِذَا طَلَّقَ يَذْهَبُ أَوْ أَعْتَقَ بِنَصِّهِ سَرَى إِلَى الْكُلِّ فِيهِمَا فَيَصِحُّ تَغْلِيْقُهُمَا.

(٤) أَي يُشَابِهُهُ فِي الْعِبَاكَةِ عَنِ اخْتِصَاصِ الْأَدَمِيِّينَ وَهُوَ مَا اتَّفَقَ عَلَى أَنَّ الْبَيْتَ فِيهِ لِلَّهِ تَعَالَى.

• حُكْمُ الْوَقْفِ الْمُنْقَطِعِ :

لَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ :

١. الْمُنْقَطِعُ الْأَوَّلُ :

كَأَن يَقُولَ : (وَقَفْتُ عَلَى مَنْ سَيُولَدُ مِنْ أَوْلَادِي ثُمَّ الْفُقَرَاءُ) .

حُكْمُهُ : الْوَقْفُ بَاطِلٌ ^(١) .

٢. الْمُنْقَطِعُ الثَّانِي (الوسط) :

كَأَن يَقُولَ : (وَقَفْتُ عَلَى زَيْدٍ ثُمَّ رَجُلٍ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ) أَوْ قَالَ : (وَقَفْتُ عَلَى زَيْدٍ ثُمَّ هَذِهِ الدَّابَّةُ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ) ^(٢) .

حُكْمُهُ : الْوَقْفُ صَحِيحٌ ، وَفِي كَيْفِيَةِ صَرْفِهِ تَفْصِيلٌ :

(أ) إِنْ لَمْ يُعْرِفْ أَمَدَ انْقِطَاعِهِ ، كَأَن يَقُولَ : (وَقَفْتُ عَلَى زَيْدٍ ثُمَّ رَجُلٍ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ) فَيُصْرَفُ لِزَيْدٍ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ ،

(ب) إِنْ عُرِفَ أَمَدُ انْقِطَاعِهِ ، كَأَن يَقُولَ : (وَقَفْتُ عَلَى زَيْدٍ ثُمَّ هَذِهِ الدَّابَّةُ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ) فَيُصْرَفُ إِلَى زَيْدٍ ، ثُمَّ إِذَا مَاتَ يُصْرَفُ إِلَى أَقْرَبِ رَجِيمٍ ^(٣) لِلْوَقْفِ مُدَّةَ حَيَاةِ الدَّابَّةِ ثُمَّ إِلَى الْفُقَرَاءِ .

(١) لِعَدَمِ امْتِكَانِ الصَّرْفِ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ .

(٢) وَالْبَيْتَةُ هُنَا بِفُقَرَاءِ الزَّكَاةِ .

(٣) أَيِ الْأَقْرَبِ مِنْ جِهَةِ الرَّجْمِ لَا مِنْ جِهَةِ الْإِرْثِ ، وَالْمُرَادُ بِالْقُرْبِ قُرْبُ الدَّرَجَةِ وَالرَّحِمِ لَا قُرْبُ الْإِرْثِ وَالْعَصَوِيَّةُ ، فَيَقْدُمُ ابْنُ الْبَنَاتِ عَلَى ابْنِ الْقَوْمِ ، وَيَسْتَوِي الْقَوْمُ وَالْحَالُ ، لِاسْتِوَائِهِمَا فِي الدَّرَجَةِ .

٣. الْمُنْقَطِعُ الْآخِرُ. كَانَ يَقُولُ: (وَقَفْتُ عَلَى زَيْدٍ ثُمَّ ذُرِّيَّتِهِ^(١)) وَلَمْ يَزِدْ شَيْئاً، أَوْ زَادَ: (ثُمَّ رَجُلٌ).

حُكْمُهُ: يُصَرَّفُ إِلَى زَيْدٍ وَأَوْلَادِهِ، فَإِذَا مَاتُوا صُرِفَ إِلَى أَقْرَبِ رَجُلٍ لِلوَاقِفِ^(٢).

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ»:

وَوَسَطَ وَآخِرُ إِنِ انْقَطَعَ فَهُوَ إِلَى أَقْرَبِ وَاقِفٍ رَجَعَ

* حَكَمَ شَرْطُ الْوَاقِفِ: يَصِحُّ شَرْطُهُ^(٣)، وَيَجِبُ اتِّبَاعُهُ، وَهُوَ كَنْصُ الشَّارِعِ^(٤) إِذَا لَمْ يُخَالِفِ الشَّارِعَ، فَتَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ أَوْ التَّقْدِيمُ لِبَعْضِهِمْ دُونَ الْبَعْضِ أَوْ ضِدُّ ذَلِكَ كَالْتَّفَاوُتِ بَيْنَهُمْ وَالتَّأْخِيرُ لِبَعْضِهِمْ إِذَا شَرَطَ ذَلِكَ، وَيَجُوزُ تَأْخِيرُهُ إِذَا لَمْ يَشْتَرِطْ عَدَمَ التَّأْخِيرِ.

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ»:

وَالضَّدُّ وَالتَّقْدِيمُ وَالتَّأْخُرُ نَاجِزَةٌ يَغْمُرُهُ وَيُؤْجِرُ

(١) يَدْخُلُ فِي الْوَقْفِ عَلَى الذَّرِيَّةِ وَالنَّسْلِ وَالْعَقَبِ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ، فَإِنْ قَالَ: (عَلَى مَنْ يَنْسَبُ إِلَيَّ مِنْهُمْ) فَلَا يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ.

(٢) لَا مِنْ نَاحِيَةِ الْإِزْثِ، فَيَقْدَمُ ابْنُ بَنَاتٍ عَلَى ابْنِ عَمٍّ كَمَا تَقَدَّمَ.

(٣) لِحَدِيثِ (الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ) وَلَمَّا رُوِيَ عَنْ سَيِّدِنَا عُمَرَ أَنَّهُ وَلِيَ أَمْرَ صَدَقَتِهِ ثُمَّ جَعَلَهُ لِحَفْصَةَ مَا عَاشَتْ ثُمَّ لِأَوَّلِي الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِهَا.

(٤) وَيُعْتَلُّ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ مَعَ خُرُوجِ الْمَوْقُوفِ عَنْ مُذَكِّبِهِ نَظَرًا لِلْوَقْفِ بِفَرْضِهِ الَّذِي مَكَّنَهُ الشَّارِعُ فِيهِ.

• **ناظر الوقف** : يحتاج الوقف إلى ناظر يعمره ويؤجره ويصلحه ، ويجوز أن يكون هو الواقف نفسه أو ينصب رجلاً أميناً ، فإذا لم يكن فيقول الحاكم النظارة بنفسه أو يكلف أحداً عنه .

وشروط الناظر :

١- العدالة الباطنة.

٢- الكفاية والاهتداء إلى التصرف المقصود منه^(١) .

• **وظيفته** : عبارة الأصل وتأجير .

حفظ الأصل : وهو الموقوف .

حفظ الغلة : وهي فوائده كالأجرة التي تستغل منه وجمعها وقسمتها على مستحقيها .

• **عزل الناظر** : لا يجوز للواقف عزل الناظر المعين حالة الوقف وإذا زالت أهليته يكون بنظر الحاكم^(٢) .

• **أجرة الناظر** : يأخذ ما شرط له وإن زاد على أجرة العيال^(٣) .

• **نفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه** : على حسب شرط الواقف^(٤) .

(١) أي قوة الشخص وقدرته على التصرف فيما هو ناظر فيه .

(٢) ولو عزل الناظر نفسه لم ينصب بده إلا الحاكم .

(٣) إلا إذا كان الناظر هو الواقف فلا يزيد على أجرة العيال .

(٤) إما من ماله أو من مال الوقف أو من منافع الموقوف كغلاته ، فإن انقطعت النفقة فمن

بيت مال المسلمين صيانة لحرمة .

• الوقف لازم : فلا يجوز له الرجوع فيما بعد .

كما قال صاحب «صفوة الزيد» :

والوقف لازم ، وملك الباري الوقف ، والمسجد كالأخرار

- حكم بيع الوقف وتغيير هيئته . لا يجوز بيع الوقف ولا هبته وإن

خرب^(١) ، وكذلك يمتنع تغيير هيئته كجعل البستان داراً^(٢) .

- إذا بلى الموقوف كسجاد المسجد فيجوز بيعه للمصلحة^(٣) .

(١) وأجاز الإمام أبو حنيفة بيع محل الخراب بشرط أن يكون قد آل إلى السقوط ، ويبدل

بمحل آخر أحسن منه ، وأن يكون بعد حكم حاكم يرى صحته

(٢) وقال السبكي : يجوز بثلاثة شروط :

١. أن يكون يسيراً لا يغير مسماه .

٢. عدم إزالة شيء من غيبه بل ينقله من جانب إلى جانب آخر .

٣. أن يكون فيه مصلحة للوقف .

(٣) لئلا تضيق ، فتحصل يسير من ثمنها يعود إلى الوقف أولى من ضياعها ، واستثنيت من

بيع الوقف ، لأنها صارت كالمعدومة ، ولا نظر لإمكان الابتاع بها .

باب الحسبة^(١)

• تعريف الهبة :

لُغَةً : مأخوذة من هَبَّ يَمْغَى مَرًّا .

شَرْعًا : تَمْلِيكَ تَطَوُّعٍ فِي الْحَيَاةِ^(٢) .

• شرح التعريف :

- تَمْلِيكَ : خَرَجَ بِهِ : الْعَارِيَةُ وَالضِّيَافَةُ وَالْوَقْفُ^(٣) .

- تَطَوُّع : خَرَجَ بِهِ : الزَّكَاةُ فَهِيَ تَمْلِيكَ وَاجِبٌ .

- فِي الْحَيَاةِ : خَرَجَ بِهِ : الرِّصِيَّةُ فَهِيَ بَعْدَ الْمَوْتِ .

• الْأَصْلُ فِيهَا : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَأَنَّى الْعَالُ عَلَى حَيْدِهِ﴾ [البقرة ١٧٧] وَقَوْلُهُ

ﷺ : (يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ لَا تَخْفِرْنَ جَارَةً لِحَارَتِهَا وَلَوْ فَرَسَنَ شَاةً)^(٤) .

(١) أَتَى بِهَا بَعْدَ الْوَقْفِ ، لِإِمَّا سَبَبِهَا لَهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا خَالِيَةً عَنِ الْعَوَضِ وَخُرُوجِهَا عَنْ مِلْكِهِ

الواهب.

(٢) فَالْهَبَةُ مِنْ أَنْوَاعِ التَّبَرُّعِ وَهُوَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ : وَصِيَّةٌ ، وَعَتَقٌ ، وَهَبَةٌ ، وَوَقْفٌ ، وَإِبَاحَةٌ : وَهِيَ

كإِبَاحَةِ الشَّاةِ لِشُرْبِ لَبَنِهَا وَالطَّعَامِ لِلْفُقَرَاءِ ، وَهِيَ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا الْمُبَاحُ لَهُ تَصَرُّفُ الْمَالِكِ ، بَلْ يَتَصَرَّفُ فِيهَا عَلَى مَا يَأْكُلُهُ أَوْ يَشْرَبُهُ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ أَوْ يَبِيعَ مِنْهُ .

(٣) ١. فَالْعَارِيَةُ : لَيْسَتْ تَمْلِيكًا وَلَكِنَّهَا إِبَاحَةٌ مَنْعِيَّةٌ .

٢. وَالضِّيَافَةُ : إِبَاحَةٌ لِحَيْثُ يَمْلِكُ الضَّيْفُ مَا أَكَلَهُ بِوَضْعِهِ فِي قَبْلِهِ يَمْلِكُ مُرَاعِيًا ، يَمْغَى أَنَّهُ

إِذَا اذْتَرَدَهُ - أَيِ بَلَعَهُ - اسْتَقَرَّ عَلَى مِلْكِهِ ، وَإِنْ أَخْرَجَهُ ثَبَّتَ أَنَّهُ بَاقٍ عَلَى مِلْكِهِ صَاحِبِهِ .

٣. وَالْوَقْفُ : إِمَّا إِبَاحَةٌ أَوْ تَمْلِيكَ مَنْقَعَةٍ فَخَرَجَتْ عَنِ الْهَبَةِ الَّتِي هِيَ تَمْلِيكَ عَيْنٍ .

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٦٦) (٦٠١٧) وَمُسْلِمٌ (٢١٢٦) وَالْمَعْنَى : أَيِ لَا تَخْفِرْنَ جَارَةً مُهْدِيَةً

لِحَارَتِهَا الْمُهْدَى إِلَيْهَا أَوْ بِالْعَكْسِ وَلَوْ طَلَفَ شَاةٌ مَشُوبًا ، وَهُوَ مَبَالِغَةٌ فِي الْقِلَّةِ ، أَيِ وَلَوْ شَيْئًا قَلِيلًا .

• الْفَرْقُ بَيْنَ الْهِبَةِ وَالْهَدِيَّةِ وَالصَّدَقَةِ:

الهِبَةُ بِالْمَعْنَى الْأَعْمُ تَشْمَلُ الْهَدِيَّةَ وَالصَّدَقَةَ لِأَنَّ مَعْنَاهَا: التَّمْلِيكَ بِلَا عَوِضٍ فَيَشْمَلُ مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْإِكْرَامِ وَمَا قُصِدَ فِيهِ الْعَوَابُ وَتَمْلِيكَ الْمَحْتَاجِ وَغَيْرُ ذَلِكَ.

وبالْمَعْنَى الْأَخْصَّ لَا تَشْمَلُهُمَا بَلْ هِيَ قَسِيمَةٌ لِهَاتَيْنِ وَهَذَا الْمَعْنَى الثَّانِي هُوَ مَا تَنْصَرِفُ إِلَيْهِ الْهِبَةُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَهُوَ مَا يَحْتَاجُ إِلَى إِجْبَابٍ وَقَبُولٍ^(١).

• الْفَرْقُ بَيْنَ الْهَدِيَّةِ وَالصَّدَقَةِ^(٢):

- الْهَدِيَّةُ: مَا يَبْعَثُهُ الْإِنْسَانُ إِلَى مَنْ هُوَ أَعْلَى مِنْهُ غَالِباً عَلَى وَجْهِ الْإِكْرَامِ وَالْمَحَبَّةِ^(٣).

- الصَّدَقَةُ: تَمْلِيكَ مُحْتَاجٍ، وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُ: بِقَصْدِ ثَوَابٍ آخِرَةٍ.
فَالْهِبَةُ الَّتِي هِيَ غَيْرُ الْهَدِيَّةِ وَالصَّدَقَةِ: تَمْلِيكَ تَطَوُّعٍ فِي الْحَيَاةِ لَا لِإِكْرَامٍ وَلَا لِأَجْلِ ثَوَابٍ أَوْ اخْتِيَاJ بِإِجْبَابٍ وَقَبُولٍ^(٤).

(١) فَكُلُّ صَدَقَةٍ وَهَدِيَّةٍ هِبَةٌ بِالْمَعْنَى الْأَعْمِ، وَلَيْسَ بِالْعَكْسِ، وَلِذَلِكَ لَوْ خَنَقَ أَنَّهُ لَا يَهَبُ لَهُ فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ أَوْ أَهْدَى إِلَيْهِ خَنَقَ دُونَ الْعَكْسِ.

(٢) وَالصَّدَقَةُ أَفْضَلُ مِنَ الْهَدِيَّةِ.

(٣) وَكَانَتْ الْهَدِيَّةُ تَحِلُّ لَهُ ﷺ، لِأَنَّ الْهَدِيَّةَ تُشِيرُ بِعَظَمَةِ الْآخِذِ بِخِلَافِ الصَّدَقَةِ تُشِيرُ بِاخْتِيَاJهِ.

(٤) وَالْحَاصِلُ.

أَنَّهُ إِنْ مَلَكَ لِأَجْلِ الْاِخْتِيَاJ أَوْ لِقَصْدِ الثَّوَابِ مَعَ صِغَةِ كَانَ هِبَةً وَصَدَقَةً.
وَإِنْ مَلَكَ بِقَصْدِ الْإِكْرَامِ مَعَ صِغَةِ كَانَ هِبَةً وَهَدِيَّةً.

وَإِنْ مَلَكَ لِأَجْلِ الثَّوَابِ وَلَا الْإِكْرَامِ بِصِغَةِ كَانَ هِبَةً فَقَطْ.

وَإِنْ مَلَكَ لِأَجْلِ الْاِخْتِيَاJ أَوْ الثَّوَابِ مِنْ غَيْرِ صِغَةِ كَانَ صَدَقَةً فَقَطْ.

وَإِنْ مَلَكَ لِأَجْلِ الْإِكْرَامِ مِنْ غَيْرِ صِغَةِ كَانَ هَدِيَّةً فَقَطْ.

فَبَيْنَ الثَّلَاثَةِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ.

• أَرْكَانُ الْهَبَةِ ، أَرْبَعَةٌ :

١. وَاهِبٌ . ٢. مَوْهُوبٌ لَهُ . ٣. مَوْهُوبٌ . ٤. صِيقَةٌ .

• شُرُوطُ الْوَاهِبِ ، اثْنَانِ :

١- إِطْلَاقُ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ .

٢- أَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِلْهَبَةِ : حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا^(١) .

• شَرْطُ الْمَوْهُوبِ :

أَنْ يَصِحَّ بَيْعُهُ ، وَهُوَ مَا تَوَقَّرَتْ فِيهِ شُرُوطُ الْبَيْعِ الْخَمْسَةِ .

فَكُلُّ مَا يَصِحُّ بَيْعُهُ تَصِحُّ هِبَتُهُ : فَهَذَا مَنْطُوقُ الْعِبَارَةِ .

وَمَا لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لَا تَصِحُّ هِبَتُهُ . وَهَذَا مَفْهُومُ الْعِبَارَةِ .

• وَيُسْتَنْقَى مِنَ الْمَنْطُوقِ أَشْيَاءُ يَصِحُّ بَيْعُهَا وَلَا تَصِحُّ هِبَتُهَا وَهِيَ :

١. مَالُ الْمُكَاتَبِ : يَجُوزُ بَيْعُ مَا فِي يَدِهِ وَلَا يَجُوزُ هِبَتُهُ^(٢) .

٢. الْجَارِيَةُ الْمَرْهُونَةُ إِذَا اسْتَوْلَتْهَا الرَّاهِنُ الْمُغْسِرُ أَوْ أُعْتَقَهَا^(٣) .

(١) يَشْمَلُ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ :

١- هِبَةُ الصَّوْفِ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ الْوَاجِبَةِ مَعَ خُرُوجِهَا عَنْ مِلْكِهِ بِالنَّذْرِ ، لِيَكُونَ لَهُ نَسْعُ الْخِصَاصِ .

٢- هِبَةُ حَقِّ الشَّجَرِ .

٣- هِبَةُ الصَّرَّةِ لَيْلَتِهَا لِصَرَّتِهَا .

(٢) أَي . مِنْ غَيْرِ إِذٍ سَيِّدِهِ ، وَلَا فَيَجُوزُ .

(٣) فَإِنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهَا لِلضَّرُورَةِ وَلَا يَجُوزُ هِبَتُهَا .

٣. الْمَنْقَعَةُ . يَجُوزُ بَيْعُهَا بِالْإِجَارَةِ وَلَا تَصِحُّ هِبَتُهَا ، كَهَيْبَةِ سُكْنَى الدَّارِ
لَكِنَّ الْمُعْتَمِدَ : أَنَّهَا تَصِحُّ ^(١) .

• وَيُسْتَشَى مِنَ الْمَفْهُومِ : أَشْيَاءُ لَا يَصِحُّ بَيْعُهَا وَتَصِحُّ هِبَتُهَا وَهِيَ :

١. حَبَّةُ الْقَمْحِ وَنَحْوُهَا .

٢. حَقُّ الشَّجَرِ ^(٢) .

٣. الصُّوفُ وَاللَّبَنُ وَجِلْدُ الشَّاةِ الْمَجْعُولَةُ أَصْحِيَّةٌ وَالْمَنْدُورَةُ .

٤. الثَّمَارُ قَبْلَ بُدْوِ الصَّلَاحِ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ الْقَطْعِ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

تَصِحُّ فِيمَا يَبْعُهُ قَدْ صَحَا وَاسْتَنْتِ نَحْرَ حَبَّتَيْنِ قَنَحَا

• صَوْرَةُ الْهَبَةِ :

أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : (وَهَبْتُكَ ^(٣) هَذَا الْكِتَابَ) فَيَقُولَ عَمْرٍو : (قَبِلْتُ) .

- وَمِنْ صِيغِ الْهَبَةِ قَوْلُهُ : (أَعْمَرْتُكَ) ^(٤) فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْهَبَةِ وَإِنْ اخْتَلَفَ

لَفْظُهُ كَأَنْ يَقُولَ : (أَعْمَرْتُكَ هَذِهِ الدَّابَّةَ) ، أَيْ : جَعَلْتُهَا لَكَ مُدَّةَ عُمْرِكَ .

(١) وَتَكُونُ الْعَيْنُ الَّتِي وَهَبْتَ مَنَافِعَهَا أَمَانَةً لِأَنَّهَا تَمْلِكُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَا وَهَبْتَ مَنَافِعَهُ

أَمَانَةٌ .

(٢) كَأَنْ نَصَبَ عَلَامَاتٍ فِي أَرْضِ مَوَاتٍ وَلَمْ يُحْيِهِ فَإِنَّهُ يَثْبُتُ لَهُ فِيهِ حَقُّ الشَّجَرِ فَيَجُوزُ هِبَتُهُ

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ .

(٣) هَذَا مِنْ صَرَائِحِ الْهَبَةِ ، وَمِنْهُ كَذَلِكَ . مَنَحْتُكَ ، وَمَلَكَتُكَ بِدُونِ ذِكْرِ عِيُوضٍ .

(٤) وَتُسَمَّى (الْعُمَرَى) مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْعُمَرِ لَوْجُودِ لَفْظِ (الْعُمَرِ) فِيهَا وَلِي الصَّحِيحَيْنِ : (الْعُمَرَى

مِزَاتٌ لِأَهْلِهَا) .

حُكْمُهُ : الهبة صحيحة ، وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ ، فَتَكُونُ لَهُ وَلِلْوَرثة مِنْ بَعْدِهِ ^(١) .
وَلَا بُدَّ أَنْ يَجْعَلَهُ لِعُمَرِ السَّخَاطِبِ ، فَإِذَا قَالَ : (وَهَبْتُ لَكَ هَذِهِ الدَّارَ مُدَّةَ
عُمُرِكَ) صَحَّتِ الهبة ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ : (وَهَبْتُكَ هَذِهِ الدَّائِةَ مُدَّةَ عُمُرِي)
فَلَا تَصِحُّ ، لِأَنَّهَا مُؤَقَّتَةٌ .

- وَمِنْ صِيَغِ الهبة قَوْلُهُ : (أَرْقَبْتُكَ) ^(٢) فَحُكْمُهُ حُكْمُ الهبة ، كَأَن يَقُولُ :
(أَرْقَبْتُكَ هَذِهِ السَّيَّارَةَ) ، أَي : جَعَلْتُهَا لَكَ لَحْنٍ إِذَا مِتَّ قَبْلِي رَجَعَتْ إِلَيَّ وَإِذَا
مِتَّ قَبْلَكَ فَهِيَ لَكَ وَلِلْوَرثة .

حُكْمُهُ : الهبة صحيحة ، وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ ، فَتَكُونُ لَهُ وَلِلْوَرثة مِنْ بَعْدِهِ .
كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

بِصِغَةٍ ، كَقَوْلِهِ : (أَعْمَرْتُكَ مَا عِشْتَ) أَوْ (عُمَرُكَ) أَوْ (أَرْقَبْتُكَ)
• يَمْلِكُ الهبة : يَمْلِكُ الْمُتَهَبُ الهبة الصَّحِيحةَ ^(٣) بِالقَبْضِ ^(٤) ، أَي :
فَيَجُوزُ لِلوَائِبِ الرُّجُوعُ قَبْلَ القَبْضِ وَإِنْ تَلَفَّظَ بِالهبة ، وَالْعِبْرَةُ بِالقَبْضِ الْمُعْتَمَرِ
وَهُوَ مَا كَانَ بِإِذْنِ الْوَائِبِ .

(١) وَفِيهِ يُقَالُ لَيْسَ لَنَا مَوْضِعٌ يَصِحُّ فِيهِ الْعَقْدُ وَيَلْغُو فِيهِ الشَّرْطُ الْفَاسِدُ الْمُنَافِي لِمُقْتَضَاهُ
إِلَّا هُنَا .

(٢) وَتَقَالُ (الرُّقْبَى) مِنَ الرُّقُوبِ ، لِأَنَّ كُلَّ مِثْمَا يَرْتَقِبُ مَوْتَ صَاحِبِهِ ، وَفِي الْحَدِيثِ عِنْدَ أَبِي
دَاوُدَ (لَا تَعْمُرُوا وَلَا تَرْقُبُوا فَمَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا أَوْ أَرْقَبَهُ فَهُوَ لِيُورَثَهُ) .

(٣) غَيْرَ الضَّمْنِيَّةِ وَغَيْرِ ذَاتِ الثَّوَابِ فَخَرَجَ بِذَلِكَ ثَلَاثَةٌ .

١. الهبة الْفَاسِدة . فَلَا تَمْلِكُ أَصْلًا وَلَوْ بِالقَبْضِ .

٢. الهبة الضَّمْنِيَّةُ كَمَا لَوْ قَالَ : (أَغْنَيْتُ عَبْدَكَ عَنِّي نَجَانًا) فَأَعْتَقَهُ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ القَبْضُ فِيهَا .

٣. الهبة ذَاتِ الثَّوَابِ : فَإِنَّهَا تَمْلِكُ وَتَلْزَمُ بِالْعَقْدِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْخِيَارِ ، لِأَنَّهَا تَبِيعُ عَلَى الْمُعْتَمَرِ .

(٤) لِأَنَّ عَقْدَ الهبة عَقْدُ إِزْفَاقٍ كَالْقَرْضِ فَلَا تَمْلِكُ وَلَا تَلْزَمُ إِلَّا بِالقَبْضِ . وَالتَّيَّابُ أَرْسَلَ
إِلَى النَّجَاشِيِّ هَدِيَّةً وَمَاتَ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَيْهِ فَرُدَّتْ إِلَيْهِ فَمَسَّهَا بَيْنَ زَوْجَاتِهِ .

كما قال صاحب «صفوة الزبد» :

وانتأ يملكه المتهب بقبضه والإذن ممن يهب

• حكم الرجوع للواهب بعد القبض :

لا يجوز له الرجوع بعد القبض المعتبر^(١) إلا في مسألة واحدة^(٢) وهي :

إذا كان الواهب أضلاً^(٣) (أباً أو أمّاً وإن غلاً) وكان الموهوب له فرعاً (ابناً أو بنتاً وإن سفل).
 • شروط جواز^(٤) رجوع الأضلي^(٥) عن هبته للفرع ، أربعة :

١. ألا يكون ذلك الفرع رقيقاً ، لأنها ستدخل في ملك السيد.

٢. ألا تكون هبة دين : لأنها إبراء فلا يمكن عودته بعد سقوطه.

٣. ألا يزول ملك الفرع : يبيع أو هبة أو غيرها.

٤. ألا يتعلق به حق لازم : كالرهن^(٦).

(١) وورد في ذم الرجوع قوله **باعتبار** (العائدي في هبته كالعائدي في قبضه) رواه البخاري (٢٥٨٧)

ومسلم (١٢٥٩) وفي رواية النسائي في السنن الكبرى (٣٧٠٠) (ليس لنا مثل السوء ، الرجوع في هبته كالكلب في قبضه)

(٢) **لجبر** (لا يجزئ رجل أن يعطى عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الولد فيما يعطى ولده)

رواه أبو داود (٣٥٤١) وأحمد (١٨١٠).

(٣) **وخض الأصل بذلك** ، لانقضاء الشهة عنه فلا يرجع إلا للجاهة أو مصلحة لوفور

شفتيهم بخلاف غيره.

(٤) **مع الكراهة** إلا لعذر فلا يحضره كأن كان الولد عاقاً أو يصرفه في مغبية

(٥) **خلافاً** لاحتغية فيجوز عندهم الرجوع لغير الأضلي ، لأنه في الأصل يورث الشخاء

والنقص فيترتب على ذلك العفو بخلاف غير الأضلي من الأجانب.

(٦) **ولا يمنع** الرجوع زراعة للأرض أو إجازة ، لأن العين باقية بإجازة.

- لو زاد الموهوب عند الفرع رجع إلى الأصل بزيادته المتصلة^(١) لا المتصلة^(٢).

- لو عاد إلى ملك الولد بعد أن زال بيع أو غيره فلا يرجع الأصل^(٣)، لأن ذلك الزائل العائد كالذي لم يعد^(٤).

• مسائل في الهبة :

- ١- هبة الدين : إذا كانت هبته لمن عليه الدين فتصح ويكون إبراء^(٥).
- ٢- حل الزوج : إذا اشترى الزوج لزوجته حلياً لتزويجها لم تملكها إلا بصيغة.
- ٣- جهاز البنت : إذا جهز الأب ابنته فهو منه لها عارية إلا إذا ملكها.
- ٤- يكره التفضيل في عطية الفروع ولو أحفاداً^(٦).

(١) المتصلة كالسكنى، والمفصلة كالأولاد.

(٢) وينتفع الرجوع في مسائل.

١. إذا باع الفرع الموهوب .
٢. إذا أوقفه .
٣. إذا أعتقه إن كان الموهوب رقيقاً .
٤. إذا كاتب العبد الموهوب .
٥. إذا استولت الأمة الموهوبة .
٦. إذا زهر الموهوب وأقبضه .

(٣) وفي ذلك قال بعضهم:

وعائد كزائل لم يعد في قلس مع هبة للولد
في البيع والقرض وفي الصداق يتكسر ذاك الحكم بأثافي

(٤) أما هبته لمن لا دين عليه فهي باطلة ، لأنه غير مقدور على تسليبه لأن ما يقبض من الدين عين لا دين اعتمده الثوري في «المهاج» والشهاب الرملي وأبنته ، «المغني» ، وقيل : صحيحة ، وعنه جزي شيخ الإسلام وطاهر «تحفة ابن حجر» .

(٥) محل الكراهة عند الاستواء في الحاجة وعدمها ، وفي الدين وقلته ، وفي البر وعدمه ، وألا فلا كراهة ، وعلى ذلك يحمل تفضيل الصحابة بعض أولادهم كالصديق رضي الله عنه فإنه فضل السيدة عائشة رضي الله عنها على غيرها من أولاده ، وكسيدنا عمر رضي الله عنه فإنه فضل ابنه عاصم رضي الله عنه ، وكسيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فإنه فضل بعض أولاده على بعضهم .

باب اللقطة

عَلَى وَزْنِ فُعْلَةٍ وَتُسَمَّى الضَّالَّةُ .

• تعريف اللقطة :

لُقَّةٌ : الشَّيْءُ الْمُلْتَقَطُ .

شَرْعاً : مَا وَجَدَ مِنْ حَقٍّ مُحْتَرَمٍ ، غَيْرِ مُحَرَّزٍ ، لَا يَعْرِفُ الْوَاحِدُ مُسْتَحِقَّهُ .

• شرح الشَّعْرِيَّ :

- مَا وَجَدَ مِنْ حَقٍّ مُحْتَرَمٍ : الْحَقُّ يَشْمَلُ الْمَالَ وَغَيْرَ الْمَالِ مِنَ الْاِخْتِصَاصَاتِ الْمُحْتَرَمَةِ .

- غَيْرِ مُحَرَّزٍ : أَيَّ وَحْدَةٍ فِي غَيْرِ حِزْزٍ مِثْلِهِ كَانَ وَجَدَ كِتَاباً فِي شَارِعٍ أَوْ مَقْبَرَةٍ ، وَأَمَّا إِذَا وَجَدَهُ فِي حِزْزٍ فَهُوَ لِصَاحِبِ الْحِزْزِ إِنْ ادَّعَاهُ ، فَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ ، فَلِلْمَالِكِ الْحِزْزِ قَبْلَهُ ، وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى نُحْيِي الْحِزْزِ ، فَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ فَهُوَ لُقَّةٌ^(١) .

- لَا يَعْرِفُ الْوَاحِدُ مُسْتَحِقَّهُ^(٢) وَأَمَّا إِذَا عَرَفَ مُسْتَحِقَّهُ فَيَرُدُّهُ إِلَيْهِ ، وَلَا يَكُونُ لُقَّةً فَلَا تَأْتِي فِيهِ أَحْكَامُ اللَّقْطَةِ^(٣) .

(١) كَمَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى وَأَقْرَأَهُ التَّوَوُّيُّ فِي «الرَّوْضَةِ» .

(٢) كَأَنْ سَقَطَ عَلَى صَاحِبِهِ أَوْ غَمِلَ عَنْهُ فَضَاعَ مِيبَهُمَا .

(٣) وَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ لُقَّةً فِي حَالَاتٍ مِنْهَا :

١. لَوْ أُلْقِيَ الرِّيحُ ثَوْباً فِي دَارِهِ .

٢. لَوْ أُلْقِيَ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ كَيْساً فِي جَنْبِهِ وَهَرَبَ .

٣. لَوْ مَاتَ وَارِثُهُ عَنْ وَدَائِعٍ لَا يَعْرِفُ مَلَاكُهَا .

• الأَصْلُ فِيهَا : خَيْرُ الصَّحِيحَيْنِ^(١) : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْظَةِ ؟ فَقَالَ :
(اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ، ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ، وَإِلَّا فَتَأَنَّنَكَ
بِهَا)^(٢).

• فَضْلُهَا : يَنَالُ بِهَا الْمُسْلِمُ الْمُتَّقِطُ أَجْرَ مَعُونَةِ أَخِيهِ وَيَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ [المائدة : ٢] وَفِي أَخْذِهَا لِحِفْظِهَا عَلَى مَالِكِهَا
وَرَدِّهَا عَلَيْهِ بِرٍّ وَإِحْسَانٍ ، وَفِي الْحَدِيثِ : (وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا دَامَ الْعَبْدُ فِي
عَوْنِ أَخِيهِ) .

• أَزْكَانُ اللَّقْظَةِ ، ثَلَاثَةٌ :

١. التِّقَاطُ .

٢. مُلْتَقِطٌ .

٣. لُقْظَةٌ .

١. مَا أَلْقَاهُ الْبَحْرُ عَلَى السَّاحِلِ مِنْ أَمْوَالِ الْفَرَقِ .
فَحَكْمُ الْمَالِ فِي هَذِهِ الْحَالَاتِ حَكْمُ الْمَالِ الضَّائِعِ ، أَمْرُهُ لِلْإِمَامِ فَيَحْفَظُهُ أَوْ يَحْفَظُ ثَمَنَهُ إِنْ
رَأَى بَيْعَهُ أَوْ يَفْتَرِضُهُ لِبَيْتِ الْمَالِ إِنْ ظَهَرَ مَالِكُهُ إِنْ تَوَقَّعَهُ وَإِلَّا صَرَفَهُ لِبَيْتِ الْمَالِ أَوْ يُصَرَّفُ فِي
مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ .

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٢٩) وَمُسْلِمٌ (١٥٩٥) .

(٢) بَقِيَّةُ الْحَدِيثِ : قَالَ . فَضَالَةُ الْعَتَمِ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (هِيَ لَكَ ، أَوْ لِأَخِيكَ ، أَوْ لِلذُّنُبِ) ، قَالَ :

فَضَالَةُ الْإِبِلِ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مَا لَكَ وَلَهَا ؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَجِدَاؤُهَا ، تَرُدُّ الْمَاءَ ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ ، حَتَّى
يَلْقَاهَا رَبُّهَا) .

• **الْمُلْتَقِطُ** : يَصِحُّ الْإِلْتِقَاطُ مِنَ الصَّيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّفِيهِ^(١) وَالْكَافِرِ^(٢) ،
وَكَذَلِكَ الْفَاسِقُ وَالْمُرْتَدُّ يَصِحُّ لِقَاطُهُمَا^(٣) ، وَلَكِنْ يَنْزَعُهُ مِنْهُمَا الْقَاضِي
وَيَضَعُهَا عِنْدَ غَدَلٍ^(٤) .

• **أَحْكَامُ الْإِلْتِقَاطِ اللَّقْطَةِ** ، خَمْسَةٌ :

١. **وَاجِبٌ بِشَرْطَيْنِ** :

١- أَنْ يَكُونَ أَمِينًا وَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَمِينٌ غَيْرُهُ .

٢- أَنْ يَخَافَ لَوْ تَرَكَهَا التَّلَفَ أَوْ الضِّيَاعَ أَوْ تَسَلَّطَ أَيْدِي الظُّلْمَةِ عَلَيْهَا .

٢. **مَنْدُوبٌ** : إِذَا وَثِقَ بِأَمَانَةِ نَفْسِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَلَمْ يَتَعَيَّنْ عَلَيْهِ ، بِأَنْ
وُجِدَ أَمِينٌ غَيْرُهُ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

وَأَخْذُهَا لِلْخُرْمِ مِنْ مَوَاتٍ أَوْ طَرِيقٍ أَوْ مَوْضِعِ الصَّلَاةِ

أَفْضَلُ إِذَا خِيَانَةً قَدْ أَمِنَا وَلَا عَلَيْهِ أَخْذُهَا تَعَيَّنَا

٣. **مَبَاحٌ** : إِذَا لَمْ يَثِقْ بِأَمَانَةِ نَفْسِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَهُوَ وَاثِقٌ فِي الْحَالِ .

٤. **مَكْرُوهٌ** : إِذَا لَمْ يَثِقْ بِأَمَانَةِ نَفْسِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَهُوَ فَاسِقٌ^(٥) .

٥. **حَرَامٌ** : إِذَا تَيَقَّنَ خِيَانَةَ نَفْسِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ .

(١) وَكَذَلِكَ يَصِحُّ مِنَ السَّفِيهِ التَّعْرِيفُ دُونَ الصَّيِّ وَالْمَجْنُونِ .

(٢) وَلَوْ كَانَ مُرْتَدًّا إِلَّا أَنَّ الْمُرْتَدَّ لَا يَتَمَلَّكُ بَعْدَ التَّعْرِيفِ ، لِأَنَّ مِلْكَهُ مَوْقُوفٌ

(٣) وَأَمَّا الرَّقِيقُ فَلَا يَصِحُّ الْإِلْتِقَاطُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ لِأَنَّ اللَّقْطَةَ فِي مَعْنَى الْأَمَانَةِ وَالْوِلَايَةِ

إِنْتِدَاءً ، وَفِي مَعْنَى التَّمَلُّكِ انْتِهَاءً ، وَهُوَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا . وَلَا يَصِحُّ بِدُونِ إِذْنِ سَيِّدِهِ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهَ ،

وَأَمَّا الْمَكَاتِبُ كِتَابَةٌ صَحِيحَةٌ فَتَصِحُّ الْإِلْتِقَاطُ ، لِاسْتِغْلَالِهِ بِالْمِلْكِ وَالتَّصَرُّفِ .

(٤) لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْحَفِظِ ، لِقَدَمِ أَمَانَتِهِمْ .

(٥) بِسَبَبِ خَشْيَةِ الضِّيَاعِ أَوْ طَرُوهِ الْخِيَانَةِ .

• الْعَمَلُ بَعْدَ الْإِلْتِقَاطِ :

- إِذَا التَّقَطُّهَا عَرَّفَهَا أَوْ سَلَّطَهَا إِلَى الْحَاصِمِ الْعَدْلُ ^(١).

- وَإِذَا أَخَذَهَا دَخَلَتْ فِي ضَمَانِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا حَرَّكَهَا مِنْ مَكَانِهَا بِدُونِ

رَنْجٍ.

• حُقُوقُ اللَّقْظَةِ : إِذَا أَخَذَ اللَّقْظَةَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقُومَ بِحُقُوقِهَا وَهِيَ

ثَلَاثَةٌ:

أَوَّلًا: أَنْ يَعْرِفَهَا : يُسَنُّ لَهُ مَعْرِفَتُهَا عِنْدَ الْإِلْتِقَاطِ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ عِنْدَ تَعْرِيفِهَا ،
وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَمَلَّكَهَا فَيَعْرِفَ جِنْسَهَا وَقَدَرَهَا وَوِعَاءَهَا وَوِكَاءَهَا:
أَيَّ يَعْرِفُ جِنْسَهَا : مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ زَرْقٍ أَوْ غَيْرِهِ.
وَقَدَرَهَا : عَدَدًا أَوْ زَوْنًا أَوْ كَيْلًا.

وَوِعَاءُهَا (عِفَاصُهَا) : ظَرْفُهَا مِنْ جِلْدٍ أَوْ خِرْقَةٍ أَوْ كَيْسٍ أَوْ قُفَّةٍ أَوْ
صُنْدُوقٍ أَوْ كَرْتُونٍ.

وَوِكَاءُهَا : مَا تُرَبِّطُ بِهِ مِنْ خَيْطٍ أَوْ غَيْرِهِ .

- وَيُسَنُّ أَنْ يَكْتُوبَ . (التَّقَطُّتُهَا بِوَقْتِ كَذَا) ، وَيَكْتُوبُ صِفَاتِهَا .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الرَّبْدِ» :

يَعْرِفُ مِنْهَا الْجِنْسَ وَالْوِعَاءَ وَقَدَرَهَا وَالْوَصْفَ وَالْوِكَاءَ

(١) وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِشْهَادُ بَلْ يُسَنُّ ، لِجَدِيدِ أَبِي دَاوُدَ (١٧١١) : (مَنْ وَجَدَ لَقْظَةً فَلْيَشْهَدْ ذَا
عَدْلٍ - أَوْ ذَوَى عَدْلٍ - وَلَا يَكْتُمُ وَلَا يُغَيِّبُ فَإِنْ وَجَدَ صَاحِبَهَا فَلْيَرُدَّهَا عَلَيْهِ وَإِلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ
عَزَّ وَجَلَّ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ) وَمَعْنَى (لَا يُغَيِّبُ) : أَيَّ لَا يُغَيِّبُهَا عَنِ النَّاسِ .
وَيُسَنُّ كَذَلِكَ تَعْرِيفُ شَيْءٍ مِنَ اللَّقْظَةِ لِلشُّهُودِ ، وَلَا يَضُرُّ إِنْ اسْتَوْعَبَ الصِّفَاتِ فِي
الْإِشْهَادِ ، لِإِقْدَامِ تَهْمَةِ الشُّهُودِ وَلَآئِهْ أَبْلَغُ فِي الْحِفْظِ .

ثانياً : أَنْ يَحْفَظَهَا فِي حِرْزٍ مِثْلِهَا : فَإِذَا لَمْ يَحْفَظْهَا فِي حِرْزٍ مِثْلِهَا وَتَلَفَتْ ضَوْنَهَا .

ثالثاً : أَنْ يُعَرِّفَهَا : أَيِ يَبْحَثُ عَنْ مَالِكِهَا وَلَوْ التَّقَطُّهَا لِلْحِفْظِ فَقَطْ كَمَا سَيَأْتِي .

• كَيْفِيَّةُ تَعْرِيفِهَا :

مَكَاناً . يُنَادِي بِهَا فِي التَّوَضُّعِ الَّذِي وَجَدَهَا فِيهِ ^(١) وَمَظَانِ تَجَامِيعِ النَّاسِ .
زَمَاناً : بِحَيْثُ لَا يُنْسَى التَّعْرِيفُ الْأَوَّلُ فَلَا يُظَنُّ الشَّيْءُ جَدِيداً وَإِنَّمَا هُوَ تَكَرُّرٌ لِلْأَوَّلِ ، مَنَسُوبٌ إِلَيْهِ ، وَيَذْكُرُ بَعْضُ صِفَاتِهَا وَلَا يَسْتَوْعِبُهَا جَمِيعُهَا ^(٢) .

• مَدَّةُ التَّعْرِيفِ :

١. إِذَا كَانَ شَيْئاً حَقِيراً جِداً كَثْرَةً : فَلَا يَجِبُ تَعْرِيفُهَا ، وَتَسْتَقِيلُ (تَسْتَيْدُ) بِهِ وَاجِدُهَا ، وَيَجُوزُ أَكْلُهَا ^(٣) .

٢. إِذَا كَانَ شَيْئاً نَزْراً (قَلِيلاً) : وَهُوَ الَّذِي لَا يَكْثُرُ تَأْسُفُ صَاحِبِهِ عَلَيْهِ (كَيْصِفَ رِيَال) فَيُعَرِّفُهَا مَدَّةً يَغْلِبُ فِيهَا عَلَى الظَّنِّ أَنَّ صَاحِبَهَا أَعْرَضَ عَنْهَا .

(١) لِأَنَّ ظَلَمَ الشَّيْءِ فِي التَّوَضُّعِ الَّذِي وَجَدَهَا فِيهِ أَكْثَرُ .

(٢) لِأَنَّهُ قَدْ يَغْتَمِذُهَا الْكَادِبُ بَلْ قَدْ يَرْفَعُهُ إِلَى حَاجِمٍ مَذْهَبُهُ بَرَى أَنَّ اللَّاقِظَ يَلْزَمُهُ دَعُ اللَّفْظَةِ بِالصِّفَاتِ .

(٣) وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ سَيِّدَنَا عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَأَى رَجُلًا يُنَادِي عَلَى عَجَبَةِ التَّقَطُّهَا فَضَرَبَهُ بِالدُّرَّةِ ، وَقَالَ : إِنَّ مِنَ الْوَرَجِ مَا يَشْكُ اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَتَلَّ عَلَى حَوَارِ تَمْلِكِهِ وَأَكْلِهِ فِي الْحَالِ وَلِأَنَّ الْغَالِبَ مِنَ حَالٍ فَاعِلٌ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَقْضُدُ بِهِ الرِّبَاءَ وَالشُّعْثَةَ وَإِظْهَارَ الْوَرَجِ وَالْثَّقُفِ .

٣. إذا كَانَ شَيْئاً نَفِيساً : كَسَيَّارَةٍ فَيُعَرِّفُهَا سَنَةً^(١) ثُمَّ يَتَمَلَّكُهَا بَعْدَ ذَلِكَ ، وَيَضْمَنُهَا إِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا فَيَرُدُّهَا إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً وَأَلَّا رَدَّ قِيَمَتَهَا فِي الْمُتَقَرُّومِ وَمِثْلَهَا فِي الْمِثْلِيِّ.

• وَتَحِبُّ صِغَةً التَّمَلُّكِ : فَلَا يَمْلِكُ بِمَجَرَّدِ مُرُورِ سَنَةٍ^(٢) عَلَى الْمُعْتَمَدِ فَيَقُولُ : (تَمَلَّكْتُ هَذِهِ السَّيَّارَةَ).

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

وَحَفِظْتُهَا فِي حِرْزٍ مِثْلٍ عُرِفَا وَإِنْ يُرَدُّ تَمْلِكُكَ نَزْرٍ عُرِفَا
بِقَدْرِ طَالِبٍ ، وَغَيْرِهِ سَنَةً وَلِيَتَمَلَّكَ إِنْ بُرِدَ تَصْنُنُهُ

• مَرَاتِبُ التَّعْرِيفِ :

- ١- أَنْ يُعَرَّفَ كُلُّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ طَرَفِي النَّهَارِ^(٣) لِمُدَّةِ أُسْبُوعٍ^(٤) .
- ٢- أَنْ يُعَرَّفَ كُلُّ يَوْمٍ طَرَفُهُ لِمُدَّةِ أُسْبُوعٍ أَوْ أُسْبُوعَيْنِ .
- ٣- أَنْ يُعَرَّفَ كُلُّ أُسْبُوعٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ إِلَى أَنْ تَتِمَّ سَبْعَةُ أُسَابِيعَ .
- ٤- أَنْ يُعَرَّفَ كُلُّ شَهْرٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ إِلَى آخِرِ السَّنَةِ .

(١) فَالْعِبْرَةُ بِالسَّنَةِ ، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْقَوَائِلَ لَا تَتَأَخَّرُ فِيهَا غَالِيًا ، وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُعَرَّفْ سَنَةً لَضَاعَبَتِ الْأَمْوَالُ عَلَى أَرْبَابِهَا ، وَلَوْ جُعِلَ التَّعْرِيفُ أُنْدًا لَامْتَنَعَ النَّاسُ مِنَ التِّفَاطِطِ ، فَكَانَ اغْتِبَارُ السَّنَةِ لِلتَّقْرِيقَيْنِ مَعًا.

(٢) أَيُ : مُدَّةُ التَّعْرِيفِ سَوَاءً كَانَتْ سَنَةً أَوْ أَقَلَّ ، كَالْمُدَّةِ الَّتِي لَا يُعْرَضُ فِيهَا غَالِيًا عَنِ الشَّيْءِ الْخَفِيرِ .

(٣) لِأَنَّهُمَا وَقْتُ اجْتِمَاعِ النَّاسِ ، فَلَا يَكُونُ التَّعْرِيفُ لَيْلًا وَلَا وَقْتُ الْقَبِيلَةِ.

(٤) وَإِنَّمَا جُعِلَ التَّعْرِيفُ فِي الْأَزْمَنَةِ الْأُولَى أَكْثَرَ ، لِأَنَّ حُلَبَ الْمَالِكِ فِيهَا أَكْثَرَ .

مسألة : إذا أراد حفظها دون تملكها فهل يجب عليه الثَّغْرِيف ؟ في
المسألة خلاف قوي ، والمُعْتَمَد : أَنَّهُ يَجِبُ الثَّغْرِيفُ ^(١) وإن أَخَذَهَا لِلْحِفْظِ .

• الْمُؤَنَّةُ مُدَّةُ الثَّغْرِيفِ :

- عَلَى الْمَالِكِ إِنْ التَّقَطُّ الْمُلتَقِطُ لِلْحِفْظِ ، لِأَنَّ الْحِطَّ فِيهِ لِلْمَالِكِ فَقَطْ .

ويجوز أن تكون مؤنته من اللَّقْطَةِ نَفْسِهَا فَيُبِيعُ جُزْءاً مِنْهَا لِيُنْفِقَ مِنْهُ
عَلَى بَقِيَةِ اللَّقْطَةِ إِنْ أُمِكنَ ذَلِكَ .

فإن لم يُمكنَ فَيُرْتَبُ الْقَاضِي مؤنتها من بَيْتِ الْمَالِ إِنْ انْتَقَمَ أَوْ
يَقْرَضُهَا عَلَى الْمَالِكِ .

فإذا جاء الْمَالِكُ يَرْجِعُ الْمُلتَقِطُ إِلَيْهِ .

فإن لم يجد الْقَاضِي أَشْهَدَ الْمُلتَقِطُ شَاهِداً عَلَى أَنَّهُ يُنْفِقُ عَلَيْهِ لِيَرْجِعَ إِلَى
الْمَالِكِ .

أَقْسامُ اللَّقْطَةِ

تنقسم إلى قسمين : غير حيوان وحيوان .

الأول : حُكْمُ التَّقَاطِطِ غَيْرِ الْحَيَوَانِ : يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسامٍ :

(١) وهل يجب الثَّغْرِيفُ عَلَى الْقَوْرِ أَوْ عَلَى التَّراخِي؟ فيه خلاف .

- صَحَّحَ الشَّيْخَانِ . أَنَّ الثَّغْرِيفَ لَيْسَ عَلَى الْقَوْرِ .

- وَذَهَبَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ . إِلَى وَجُوبِ الْقَوْرِيةِ وَاعْتَمَدَهُ الْقَزَالِي .

- وَمُقْتَضَى كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ جَوَازُ الثَّغْرِيفِ بَعْدَ زَمَنِ طَوِيلٍ كَعِشْرِينَ سَنَةً وَهُوَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ .

، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ : عَدَمُ الْقَوْرِيةِ الْمُتَّصِلَةِ بِالْأَلْتِقَاطِ .

- وَالْأَوْجَهُ مَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَهُوَ : عَدَمُ جَوَازِ تَأْخِيرِ الثَّغْرِيفِ الْمُقَوَّتِ لِمَعْرِفَةِ الْمَالِكِ ، فَيَجُوزُ

التَّأْخِيرُ مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى الظَّنِّ قَوَاتُ مَعْرِفَةِ الْمَالِكِ كَمَا قَالَهُ الْبُلْقِينِي .

(١) ما لا يَبْقَى عَلَى الدَّوام : أي يَتَغَيَّرُ وَيَفْسُدُ بِالتَّأخِيرِ كَالْمَأْكُولَاتِ وَالْفَوَاكِهِ فَيَتَخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ :

١. التَّمَلُّكُ فِي الْحَالِ ، وَضَمَانُ قِيَمَتِهِ إِنْ جَاءَ صَاحِبُهُ .

٢. بَيْعُهُ ، وَحِفْظُ قِيَمَتِهِ .

(٢) ما لا يَدُومُ إِلَّا بِعِلَاجٍ ^(١) . كَرُطَبٍ وَعَيْنَبٍ ، فَإِذَا تَرَكَهُ تَغَيَّرَ وَتَلَفَ ، وَإِذَا اعْتَقَى بِهِ صَارَ ثَمَرًا وَزَبِيبًا .

فَعُكْمُهُ : يَفْعَلُ مَا فِيهِ الْأَصْلَحُ وَالْأَنْفَعُ وَالْأَلْيَأُ لِلْمَالِكِ ^(٢) مِنْ أَمْرَيْنِ :

١. عِلَاجُهُ حَتَّى يَكُونَ ثَمَرًا أَوْ زَبِيبًا وَحَفْظُهُ .

- وَفِيْمَةُ الْحِفْظِ مِنْ نَفْسِ اللَّقْظَةِ فَيَبِيعُ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا إِذَا هُوَ تَبَرَّعَ .

٢. بَيْعُهُ ، وَحِفْظُ ثَمَنِهِ ^(٣) .

(٣) ما يَبْقَى بِإِلَّا عِلَاجٍ : كَأَدَوَاتِ صِنَاعَةٍ أَوْ نَجَارَةٍ أَوْ أَجْهَزَةِ الْكُتْرُونِيَّةِ فَيَتَخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ :

١. حِفْظُهُ .

٢. التَّمَلُّكُ بَعْدَ التَّعْرِيفِ بِشَرَطِ ضَمَانِ قِيَمَتِهِ إِنْ جَاءَ صَاحِبُهُ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

إِنْ جَاءَ صَاحِبٌ ، وَمَا لَمْ يَدُمْ كَالْبَقْلِ بَاعَهُ ، وَإِنْ شَاءَ يَطْعَمِ

مَنْ غَرِمَهُ ، وَذُو عِلَاجٍ لِلْبَقَا كَرُطَبٍ يَفْعَلُ فِيهِ الْأَلْيَأُ

مِنْ بَيْعِهِ رَطْبًا ، أَوِ الشَّجْنِفِ

(١) وَالتَّقْصُودُ بِالدَّوام هُنَا : النَّشْيُ قَدَومُ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ .

(٢) لَا عَلَى حَسَبِ النَّشْيِ .

(٣) وَيُقَدَّمُ الْعِلَاجُ عَلَى الْبَيْعِ إِنْ تَسَاوَيَا فِي الْمَصْلَحَةِ .

الثاني : حُكْمُ التِّقَاطِ الحَيَوَانِ :

يَنْقَسِمُ الحَيَوَانُ إِلَى قِسْمَيْنِ :

الحَيَوَانُ الْأَوَّلُ : يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ^(١) : كَالإِبِلِ وَالْحَيْلِ
وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ بِقُوَّتِهِ ، وَالْأَرْبِ وَالظَّبْيِ بِجَرَيَانِهِ ، وَالْحَمَامِ بِظَيْرَانِهِ .

فَإِذَا وَجَدَهُ فِي الصَّخْرَاءِ الْأَمِينَةِ : فَيَجُوزُ التِّقَاطُ لِلْحِفْظِ ، وَيَحْرُمُ التِّقَاطُ
لِلتَّمَلُّكِ^(٢) .

وَإِذَا وَجَدَهُ فِي الْعُثْرَانِ أَوِ الصَّخْرَاءِ غَيْرِ الْأَمِينَةِ : فَيَجُوزُ التِّقَاطُ
لِلتَّمَلُّكِ^(٣) أَوْ لِلْحِفْظِ^(٤) .

الحَيَوَانُ الثَّانِي^(٥) : لَا يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ : كَالشَّاءِ
وَالْفَصِيلِ^(٦) وَالْعِجْلِ^(٧) ، فِيهِ تَفْصِيلٌ :

(١) بِخِلَافِ كِبَارِ السَّبَاعِ كَالْأَسَدِ فَهَذَا لَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ شَيْءٌ .

(٢) لِأَنَّهُ مَصُونٌ بِالْأَمْتِنَاعِ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ ، وَمُسْتَعْفٍ بِالرَّعْيِ إِلَى أَنْ يَجِدَهُ مَالِكُهُ ، وَلِأَنَّ
طُرُقَ النَّاسِ فِي الصَّخْرَاءِ لَا يَعُمُّ فَلَا تَمْتَدُّ إِلَيْهِ أَيْدِي الْحَوَنَةِ .

(٣) وَجَازَ لَقَطُهُ فِي الْعُثْرَانِ لِلتَّمَلُّكِ ، لِأَنَّهُ لَا يَضِيعُ بِأَمْتِدَادِ الْأَيْدِي الْحَائِثَةِ إِلَيْهِ بِخِلَافِ
الصَّخْرَاءِ الْأَمِينَةِ فَيَحْرُمُ ، لِأَنَّ طُرُقَ النَّاسِ بِهَا نَادِرٌ .

(٤) خَوْفًا عَلَيْهِ أَنْ يَضِيعَ بِأَمْتِدَادِ الْيَدِ الْحَائِثَةِ إِلَيْهِ .

(٥) التَّفْصِيلُ الْآتِي فِي الْحَيَوَانِ الْمَأْكُولِ ، أَمَّا غَيْرُهُ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْحَصْلَتَانِ الْأَخِيرَتَانِ فَقَطْ

وَهُمَا : بَيْعُهُ وَحِفْظُ تَمَنِيهِ أَوْ حِفْظُهُ وَالْإِنْفَاقُ عَلَيْهِ .

(٦) وَهُوَ وَلَدُ النَّاقَةِ حِينَ يُفْصَلُ عَنْهَا .

- إذا وَجَدَهُ فِي الصَّغَرَاءِ : فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ^(١) :

١. التَّمْلُكُ فِي الْحَالِ وَأَكْلُهُ وَغَرْمُ ثَمَنِهِ ، وَبِضْمَنُ قِيَمَتِهِ يَوْمَ التَّمْلُكِ إِذَا جَاءَ الْمَالِكُ .

٢. بَيْعُهُ ، وَحِفْظُ ثَمَنِهِ .

٣. حِفْظُهُ وَتَعْرِيفُهُ ثُمَّ تَمْلُكُهُ وَيَنْفِقُ عَلَيْهِ مُدَّةَ التَّعْرِيفِ .

- إِذَا وَجَدَهُ فِي الْعُمُرَانِ : فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ^(٢) .

١. بَيْعِهِ ، وَحِفْظُ ثَمَنِهِ .

٢. حِفْظُهُ وَتَعْرِيفُهُ ثُمَّ تَمْلُكُهُ ، وَيَنْفِقُ عَلَيْهِ مُدَّةَ التَّعْرِيفِ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

وَحَرَّمُوا لِقْطاً مِنَ الْمَخُوفِ
لِمَلِكٍ حَيَوَانٍ مَنُوعٍ مِنْ أَذَاهُ بَلِ الَّذِي لَا يَخْتَمِي مِنْهُ كِشَاهُ :
خَيْرُهُ بَيْنَ أَخْذِهِ مَعَ الْعَلْفِ تَبَرُّعاً أَوْ إِذْنٍ قَاضٍ بِالسَّلْفِ
أَوْ بَاعِهَا وَحَفِظَ الْأَثْمَانَ أَوْ أَكَلَهَا مُلْتَزِماً ضَمَانًا
* مَسَائِلُ فِي اللَّقْطَةِ :

(١) مَا الْحُكْمُ إِذَا ادَّعَى أَحَدٌ أَنَّهُ مَالِكُ اللَّقْطَةِ ؟

فِيهِ تَفْصِيلُ :

١. تَارَةً يَأْتِي بِالْوَصْفِ فَقَطْ : فَلَا يَجِبُ تَسْلِيمُهَا لَهُ وَيَجُوزُ إِنْ صَدَّقَهُ .

(١) زَادَ الْمَاوَرْدِيُّ شَيْئاً رَابِعاً وَهُوَ : أَنْ يَتَمَلَّكُهُ فِي الْحَالِ لِيَسْتَبْقِيَهُ حَيّاً وَيُسْتَفِيدَ مِنَ الدَّرِّ وَالنَّسْلِ ، قَالَ : لِأَنَّهُ لَمَّا اسْتَبَاحَ تَمْلُكَهُ مَعَ اسْتِهْلَاكِهِ فَأَوَّلَى أَنْ يَسْتَبِيحَ تَمْلُكَهُ مَعَ اسْتِفَائِهِ .
(٢) فَيَمْتَنِعُ تَمْلُكُهُ لِأَكْلِهِ ، لِسَهُولَةِ بَيْعِهِ بِالْعُمُرَانِ بِخِلَافِ الصَّغَرَاءِ .

٢. تَارَةً يَأْتِي بِالْبَيِّنَةِ فَقَط (شَاهِدِينَ أَوْ شَاهِدٍ وَيَمِينٍ) : فَيَجِبُ تَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ .

٣. تَارَةً لَا يَأْتِي بِالْوَصْفِ وَلَا بِالْبَيِّنَةِ : فَلَا يَجُوزُ تَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ .

٤. تَارَةً يَأْتِي بِالْوَصْفِ وَالْبَيِّنَةِ : فَيَجِبُ تَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ .

(٢) إِذَا جَاءَ الْمَالِكُ فَهَلْ يَرُدُّهَا بِزِيَادَتِهَا الْمُتَّصِلَةِ أَوِ الْمُنْفَصِلَةِ ؟

- إِذَا جَاءَ الْمَالِكُ وَلَمْ يَتَمَلَّكْهَا الْمُلتَقِطُ كَأَن جَاءَ فِي وَفْتِ التَّعْرِيفِ :

فَيَرُدُّهَا بِزِيَادَتِهَا الْمُتَّصِلَةِ كَالسِّنِّ وَالْمُنْفَصِلَةِ كَالْأَوْلَادِ .

- وَإِذَا جَاءَ الْمَالِكُ وَقَدْ تَمَلَّكْهَا الْمُلتَقِطُ : فَيَرُدُّهَا بِزِيَادَتِهَا الْمُتَّصِلَةِ لَا

الْمُنْفَصِلَةِ .

(٣) حُكْمُ لُقْطَةِ الْحَرَمِ الْمَكِيِّ : لَا يَجُوزُ اتِّقَاطُهَا لِلتَّمَلُّكِ^(١) بَلْ يَجِبُ

تَعْرِيفُهَا أَبَدًا ، وَإِذَا اتَّقَطَتْهَا بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَرَّفَهَا فِيهِ^(٢) ، وَفِي الْحَدِيثِ : (وَلَا تُلْتَقِطُ لُقْطَتُهَا إِلَّا لِمُعَرِّفٍ)^(٣) أَي دَائِمًا .

(٤) حُكْمُ التَّعْرِيفِ فِي الْمَسَاجِدِ : مَكْرُوهٌ إِنْ لَمْ يُسَوِّسْ وَإِلَّا حَرَمٌ إِلَّا

الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَلَا يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَجْمَعُ النَّاسَ .

(٥) الْحُكْمُ إِذَا تَلَفَّتِ اللَّقْطَةُ^(١) :

يَضْمَنُهَا الْمُلتَقِطُ إِنْ تَلَفَتْ بَعْدَ التَّمَلُّكِ فَيَضْمَنُ مِثْلَهَا فِي الْيَثَلِ وَقِيمَتَهَا

إِنْ كَانَتْ مُتَقَوِّمَةً يَوْمَ التَّمَلُّكِ^(٢) .

(١) وَالسَّرُّ فِي ذَلِكَ أَنَّ حَرَمَ مَكَّةَ مِثَابَةٌ لِلنَّاسِ يَعُودُونَ إِلَيْهِ الْمَرَّةَ بَعْدَ الْأُخْرَى فَرُبَّمَا يَمُودُ

مَالُهَا مِنْ أَجْلِهَا أَوْ يَبْعَثُ فِي ظَلِيلِهَا ، فَكَأَنَّهُ جَعَلَ مَالَهُ بِهِ مُحْفُوظًا عَلَيْهِ كَمَا غُلِظَتِ الدُّبَّةُ فِيهِ .

(٢) وَإِذَا أَرَادَ اللَّاقِطُ السَّفَرَ دَقَّعَهَا لِلْحَاصِمِ أَوْ لِأَمِينٍ .

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٤٩) .

(٤) سِوَاةَ كَانَ الثَّلْثُ جَسًّا أَوْ شَرْعًا كَأَن تَعَلَّقَ بِهَا حَقٌّ لَا يَزِمُ يَمْتَنِعُ بَيْعُهَا كَوَقْفٍ وَعَيْنِي وَزَهْنٍ .

(٥) لِأَنَّهُ وَفَّتْ دُخُولُهَا فِي حُضَامِيهِ .

باب اللقيط

• تعريف اللقيط^(١) :

لُقَّة : مَاخُودٌ مِنَ اللَّقِطِ وَهُوَ مُطْلَقُ الْأَخَذِ .

شَرَعًا : صَبِيٌّ أَوْ تَجَنُّونٌ لَا كَافِلَ لَهُ مَعْلُومٌ^(٢) .

• شَرْحُ التَّعْرِيفِ :

- صَبِيٌّ : يُلْتَقِظُ ، لِأَنَّهُ لَا يَهْتَدِي لِمَصَالِحِهِ وَكَذَلِكَ الصَّبِيَّةُ^(٣) .

- تَجَنُّونٌ : وَلَوْ بِالْغَا .

- لَا كَافِلَ^(٤) لَهُ مَعْلُومٌ : بِأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَافِلٌ أَضْلًا أَوْ لَهُ كَافِلٌ وَلَكِنْ

جُهْلٌ .

• فَضْلُهُ : عَظِيمٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَخْيَا النَّاسَ

جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢] .

(١) عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ يَتَعَقَّى مَفْعُولُ أَيِّ مَلْقُوطٍ .

(٢) وَفِي «شَرْحِ الْبَهْجَةِ» : أَنَّهُ الصَّغِيرُ الضَّائِعُ الَّذِي لَا يُعْلَمُ لَهُ كَافِلٌ ، بِأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَافِلٌ أَضْلًا أَوْ لَهُ كَافِلٌ غَيْرُ مَعْلُومٍ .

(٣) وَأَمَّا وَجَبَ لِقِطَّةٍ لِيَحْفِظَ نَفْسَهُ وَنَفْسَهُ ، وَلِأَنَّهُ أَدْمَى مُحْتَرَمٌ فَوَجَبَ حِفْظُهُ كَالْمُضْطَرِّ إِلَى

طَعَامٍ غَيْرِهِ .

(٤) وَالكَافِلُ هُوَ الْأَبُّ أَوِ الْجَدُّ عِنْدَ فَقْدِ الْأَبِّ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا كَالْوَصِيِّ وَالْقَيْمِ .

- يُلْتَقِطُ اللَّقِيطُ غَالِباً مِنَ الطَّرِيقِ أَوْ مِنْ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ أَوْ مَا شَابَهَا .

• حُكْمُ الْيَقَاطِ اللَّقِيطِ :

فَرَضُ كِفَايَةِ^(١) ، فَإِذَا التَّقَطُّ وَاحِدٌ سَقَطَ الْحَرَجُ عَنِ الْبَاقِينَ وَالْأَعْمُ الْإِثْمُ جَمِيعٌ مَنْ عَلِمَ بِهِ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ .

وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ إِلَّا وَاحِدٌ كَانَ فَرَضٌ عَيْنٍ عَلَيْهِ .

• أَزْكَانُ اللَّقِطِ الشَّرْعِي ، ثَلَاثَةٌ :

١. لَقِطٌ لُقِيَ .

٢. لَا قِطٌ .

٣. مَلْقُوطٌ .

• شُرُوطُ اللَّاقِطِ^(٢) ، ثَلَاثَةٌ :

١. الْحُرِّيَّةُ : فَلَا يُلْتَقِطُ الْعَبْدُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ .

٢. الرُّشْدُ .

٣. الْعَدَالَةُ^(٣) : فَلَيْسَ لِلْفَاسِقِ أَنْ يُلْتَقِطَ ، فَإِذَا التَّقَطُّ نَزَعَهُ مِنْهُ الْحَاكِمُ

وَسَلَّمَهُ إِلَى عَدْلٍ ، وَذَلِكَ خَوْفاً مِنْ سُوءِ تَرْبِيَّتِهِ .

(١) وَفَارَقَ النِّقِيطُ اللَّقِطَةَ حَيْثُ لَا يَحِبُّ لِقَاطَهَا أَصَالَةً ، لِأَنَّ الْمُغْلَبَ فِيهَا الْاِخْتِسَابُ ، وَالنَّفْسُ تَحِبُّ إِلَى ، فَاسْتُغْنِيَ بِذَلِكَ عَنِ الْوَجُوبِ كَالْتَّكَاثُ وَالْوَطْءِ فِيهِ ، فَإِنَّهُ اسْتُغْنِيَ بِتَمِيلِ النَّفْسِ إِلَيْهِمَا عَنِ الرُّجُوبِ .

(٢) فَإِذَا انْتَقَى أَحَدُ الشُّرُوطِ فَلَا يَصِحُّ لِقَاطُهُ ، لِأَنَّ حَقَّ الْحَصَانَةِ وَلَا يَبُتُّ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِهَا .

(٣) وَلَوْ مُسْتَوِرَ الْعَدَالَةِ .

• حُكْمُ الْإِشْهَادِ عَلَى الْإِلْتِقَاطِ :

يَجِبُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ ^(١) لِئَلَّا يَسْتَرْقُوه ^(٢) وَكَذَلِكَ يَجِبُ الْإِشْهَادُ عَلَى مَا مَعَهُ مِنَ الْمَالِ تَبَعاً لَهُ ^(٣).

كما قال صاحب «صفوة الزبد» :

لِلْقَذْلِ أَنْ يَأْخُذَ طِفْلاً نِيْذاً فَرَضَ كِفَايَةً، وَحَضَنَهُ كَذَا

• نَفَقَةُ اللَّقِيطِ :

أولاً: يُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْ مَالِ اللَّقِيطِ نَفْسِهِ إِذَا وُجِدَ مَعَهُ مَالٌ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ كَأَنْ كَانَ فِي جَيْبِهِ أَوْ تَحْتَهُ أَوْ مَرْبُوطاً بِهِ ^(١)، أَوْ وُجِدَ اللَّقِيطُ فِي سَيَّارَةٍ فَتَكُونُ السَّيَّارَةُ كُلُّهَا مِلْكَهُ، وَكَذَلِكَ إِذَا وَجِدَهُ فِي بَيْتٍ وَجُهِلَ صَاحِبُهُ فَيَكُونُ الْبَيْتُ كُلُّهُ لَهُ.

(١) وَفَارَقَ الْإِشْهَادُ عَلَى الْإِلْتِقَاطِ اللَّقِطَةَ بِأَنَّ الْقَرْضَ مِنْهَا الْمَالُ غَالِباً، وَالْإِشْهَادُ بِالتَّصْرِيفِ الْمَالِي مُسْتَحَبٌّ.

(٢) فَالْقَرْضُ مِنَ الْإِشْهَادِ جَفَظَ حُرِّيَّتِهِ وَنَسَبِهِ كَمَا فِي التَّكَاجِ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ لِحِفْظِ نَسَبِ الْوَلَدِ لِأَبِيهِ وَحُرِّيَّتِهِ.

(٣) وَإِنْ كَانَ لَا يَجِبُ الْإِشْهَادُ عَلَى الْمَالِ وَحْدَهُ، فَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ عَلَى مَا مَعَهُ لَمْ تَنْتَبِتْ لِلْإِلْتِقَاطِ وَلَا بَنَةُ الْحِفْظِ، وَوَجَبَتْ عَلَى الْحَاصِمِ نَزْعُهُ مِنْهُ.

(٤) بِخِلَافِ الْمَالِ الْمَذْفُونِ تَحْتَهُ فَلَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ وَرَقَةٌ مَكْتُوبٌ فِيهَا أَنَّهُ لَهُ، وَكَذَلِكَ الْمَالُ الَّذِي يَفْرِيهِ فَلَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ رِعَايَةٌ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكَلِّفٍ بِخِلَافِ الْمُكَلِّفِ لَهُ رِعَايَةً.

وَيَكُونُ الْإِنْفَاقُ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ حَاكِمٌ أَشْهَدَ عَلَى الْإِنْفَاقِ^(١).

مَسْأَلَةٌ : إِذَا وَجَدْنَا مَالًا تَحْتَ الْأَرْضِ الَّتِي وَجَدْنَا فِيهَا اللَّقِيطَ قَهْلَ نَحْكُمُ بِأَنَّهُ لَهُ ؟

- إِنْ كَانَ ذَلِكَ امَالٌ مُتَّصِلًا بِهِ يَنْخَوِ خَبِيطٌ فَيَكُونُ مَالَهُ وَإِلَّا فَلَا .

ثَانِيًا : إِنْ لَمْ يَكُنْ الْمَالُ الَّذِي وَجَدْنَاهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَالٌ بِالْكَلْبَةِ : فَنَنْظُرُ :

إِنْ كَانَ هُنَاكَ وَقْفٌ يَلْقَاطُ : فَيُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْهُ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَبَيْنَ بَيْتِ الْمَالِ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى مَيَاسِيرِ الْمُسْلِمِينَ^(٢) ، وَتَكُونُ هَذِهِ التَّفَقُّةُ الَّتِي مِنْ مَيَاسِيرِ الْمُسْلِمِينَ قَرْضًا ، أَيْ : يَرْجِعُونَ بِهِ عَلَى اللَّقِيطِ بَعْدَ أَنْ يَكْثُرَ وَيَكْتَسِبَ الْمَالُ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

وَقَوْتُهُ مِنْ مَالِهِ بِمَنْ قَضَى لِفَقْدِهِ أَشْهَدَ ثُمَّ اقْتَرَضَا
عَلَيْهِ إِذَا يُفْقَدُ بَيْتُ الْمَالِ وَالْقَرْضُ خُذَ مِنْهُ لَدَى الْكَمَالِ

(١) قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ : وَنُشِهُدُ عَلَى الْإِنْفَاقِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ ، وَفِيهِ مِنَ الْخَرْجِ مَا لَا يَخْفَى كَمَا قَالَ ابْنُ

خَبَرٍ ، وَجِنْدَةُ الرُّمْلِ : يَحْكُمُ الْإِشْهَادُ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى ، وَهُوَ اللَّائِقُ بِمَحَاسِنِ الشَّرِيعَةِ .

(٢) وَهُمْ مَنْ يَمْلِكُونَ زِيَادَةً عَلَى نَفَقَةِ سَنَةٍ .

• مسائل في اللَّقِيط :

- (١) الْمُرَاحَةُ عَلَى الْإِلْتِقَاطِ : أي إذا تَسَابَقَ إِلَيْهِ اثْنَانِ :
 ١. فَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا إِلَى الْإِلْتِقَاطِ : فَيُقَدَّمُ السَّابِقُ .
 ٢. فَإِنْ التَّقَطَّاهُ مَعاً : فَيُقَدَّمُ الْغَنِيُّ إِذَا كَانَ الْآخَرُ فَقِيراً^(١) ، فَإِنْ كَانَ كِلَاهُمَا غَنِيًّا قُدِّمَ أَغْدَلُهُمَا^(٢) . فَإِنْ اسْتَوَيَا كَذَلِكَ أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا .
 ٣. وَإِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا بَدَوِيًّا وَالثَّانِي حَضَرِيًّا فَيُقَدَّمُ الْحَضَرِيُّ^(٣) .
 ٤. إِذَا التَّقَطَّاهُ الْبَدَوِيُّ فِي الْحَضَرِ فَلَا يَجُوزُ نَقْلُهُ إِلَى الْبَادِيَةِ^(٤) بِخِلَافِ إِذَا كَانَ فِي الْبَادِيَةِ فَيَجُوزُ نَقْلُهُ إِلَى الْحَضَرِ^(٥) .
- (٢) إِسْلَامُ اللَّقِيطِ^(٦) : فِيهِ تَفْصِيلٌ :
 ١. إِذَا كَانَ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ فَيُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ^(٧) .
 ٢. إِذَا كَانَ فِي بِلَادِ الْكُفْرِ . وَهِيَ الَّتِي لَمْ يَفْتَحْهَا الْمُسْلِمُونَ مِنْ قَبْلُ ، فَيُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ إِذَا كَانَ فِيهَا مُسْلِمٌ^(٨) يَتَأَلَّى كَوْنَهُ مِنْهُ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ مَمْسُوحاً .

(١) لِأَنَّ الْغَنِيَّ سَيَؤَاسِيهِ بِبَغْضِ مَالِهِ .

(٢) وَيُقَدَّمُ الْعَدْلُ الْبَاطِنُ عَلَى مُسْتَوْرِ الْعَدَالَةِ فَإِنْ اسْتَوَيَا أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا .

(٣) إِنْ وَجَدَاهُ بِمَهْلَكَةٍ وَاسْتَوَيَا فِيهِ إِنْ وَجَدَاهُ بِمَجْلَةٍ أَوْ قَبِيلَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ .

(٤) لِحُشُونَةِ الْبَادِيَةِ وَقَوَاتِ الْعِلْمِ بِالْدِّينِ وَبِالصَّنْعَةِ .

(٥) إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْبَادِيَةُ قَرِيبَةً بِحَيْثُ يَسْهُلُ الْمُرَادُ مِنَ الْحَضَرِ فَيَجُوزُ النَّقْلُ إِلَى الْبَادِيَةِ حَيْثُ يَنْبَغِي .

(٦) أَمَّا غَيْرُهُ فَيُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ تَبَعاً لِأَخِيصِ أَصُوْبِهِ بِشَرْطِ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ عَادَةً أَيْ يُعْرَفَ بِهِ .

(٧) إِلَّا إِنْ أَقَامَ كَافِرٌ بَيِّنَةً بِنَسَبِهِ فَيَتَّبَعُهُ فِي النَّسَبِ وَالْدِّينِ فَيَكُونُ كَافِراً تَبَعاً .

(٨) وَلَوْ أَسْرَأَ مُنْتَشِراً أَيْ غَيْرَ مُقَيَّدٍ ، وَلَوْ تَاجِراً ، أَوْ مُجْتَازاً تُغْلِبُهَا لِلْإِسْلَامِ .

باب الوديعۃ

• تعريف الوديعۃ :

لُغَةً : ما وُضِعَ عِنْدَ غَيْرِ مَالِكِهِ لِحِفْظِهِ .
شَرْعاً : الْعَقْدُ الْمُقْتَضِي لِلِاسْتِحْصَاظِ^(١) .

• الْأَصْلُ فِيهَا : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾
[النساء : ٥٨] وَقَوْلُهُ ﷺ : (أَدْ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنِ اسْتَمَنَّكَ وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ)^(٢) .

• أَرْكَانُ الْوَدِيعَةِ ، أَرْبَعَةٌ :

١. وَدِيعَةٌ .

٢. صِغَةً .

٣. مَوْدِعٌ .

٤. وَدِيعٌ^(٣) .

(١) فالأمانة متناصلة في الوديعۃ فالقصد منها الحفظ ، بخلاف الرهن فإن القصد منه التوثيق ، والأمانة فيه تابعة .

(٢) رواه أبو داود (٣٥٣٦) والترمذي (١٢٦٤) .

(٣) ويشترط في الوديع والمودع ما يشترط في الوكيل والموكل ، لأن الإيداع استنابة في

الحفظ .

• صورة الوديعة : أن يقول زيد لعنبر : (أودعْتُكَ هَذَا الْكِتَابَ) فَيَقُولَ
عَنْبَرُ : (قَبِلْتُ) أَوْ يَأْخُذَ الْكِتَابَ .

• أَحْكَامُ قَبُولِ الْوَدِيعَةِ ، خَمْسَةٌ :

١. وَاجِبٌ : بِشَرْطَيْنِ :

١- أن يتعَيَّنَ بِأَن لَمْ يَوْجَدْ^(١) أَمِينٌ غَيْرُهُ .

٢- أن يخَافَ المَالِكُ ضَيَاعَ المَالِ إِذَا بَقِيَ عِنْدَهُ .

٢. مَنْدُوبٌ^(٢) : إِذَا لَمْ يَتَّعَيَّنْ بِأَن وَجَدَ أَمِينٌ غَيْرُهُ بِشَرْطِ أَنْ يَثِقَ بِأَمَانَةِ
نَفْسِهِ فِي الْحَالِ وَالْمُسْتَقْبَلِ .

٣. مُبَاحٌ : إِذَا لَمْ يَثِقَ بِأَمَانَةِ نَفْسِهِ وَعَلِمَ المَالِكُ بِحَالِهِ .

٤. مَكْرُوهٌ : إِذَا لَمْ يَثِقَ بِأَمَانَةِ نَفْسِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ^(٣) وَلَمْ يَعْلَمْ المَالِكُ بِحَالِهِ .

٥. حَرَامٌ : إِذَا تَيَقَّنَ خِيَانَةَ نَفْسِهِ فِي الْحَالِ وَلَمْ يَعْلَمْ المَالِكُ بِحَالِهِ^(٤) ، وَإِذَا لَمْ
يَقْدِرْ عَلَى حِفْظِهَا^(٥) .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

سُنَّ قَبُولُهَا إِذَا مَا أَمِنَا خِيَانَةً إِنْ لَمْ يَكُنْ تَعَيَّنَا

(١) فِي مَسَاقَةِ الْعَدْوَى .

(٢) سَوَاءٌ كَانَ بِأَجْرَةٍ أَوْ لَا ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ مَسْئَلٍ ﴾ [التوبة ٩١] وَحَدِيثُ :
(وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٠٢٨) .

(٣) فَبُكْرَةُ خَشْيَةِ الْخِيَانَةِ فِيهَا .

(٤) فَإِنْ عَلِمَ بِحَالِهِ فَلَا يَحْزُمُ وَلَا يُصْغَرُ قَبُولُهَا كَمَا تَقْدُمُ .

(٥) لِأَنَّهُ فِي كُلِّ الْحَالَتَيْنِ يُعَرِّضُهَا لِلتَّلَفِ .

• فإذا قبلها يجب عليه أن يحفظها في جزئ مثلها، ويختلف الجزئ باختلاف المال والمكان وقوة السلطان، فإذا قصر ووضعتها في غير جزئ مثلها ضيعتها.

• يد الوديع: يده يد أمانة فيصدق في دعوى الرد.

• الحكم إذا ادعى الرد صدق بيمينه.

قاعدة: كل أمين^(١) ادعى الرد إلى من ائتمنه يصدق بيمينه^(٢) إلا المرتزق والمستأجر فلا يصدقان إلا بالبينة^(٣).

ومؤنة الرد تكون على المالك.

• الحكم إذا ادعى التلف:

(١) يصدق في دعوى التلف إن لم يبين السبب أو بين سبباً خفياً فيصدق كذلك بيمينه.

(٢) وأما إذا كان السبب ظاهراً (كالخريق)

١. فإذا عرف ذلك السبب وعمومه ولم يثبتهم: فيصدق من غير بينة ولا يمين^(٤).

٢. وإذا عرف ذلك السبب دون عموميه: فيصدق بيمينه كخريق ونهب.

(١) توكيل وشريك وعامل قراض ووديع.

(٢) وخرج بالأمين الضامن كالعاصب والمستعير.

(٣) لأنها أخذت المال لأنفسهما.

(٤) وأما إذا اتهم فيصدق بيمينه.

٣. وأما إذا لم يُعرف أبداً : طَلِبَ مِنْهُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى وَقْعِ السَّبَبِ ثُمَّ صُدِّقَ بيمينه .

قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

عَلَيْهِ حِفْظُهَا بِحِرْزِ الْيَثَلِ وَهُوَ أَمِينٌ مُودِعٌ فِي الْأَصْلِ
يُقْبَلُ بِالسَّيْمِينِ قَوْلُ الرَّدِّ لِـمُودِعٍ لَا الرَّدُّ بَعْدَ التَّخَدُّدِ

• عَقْدُ الْوَدِيعَةِ جَائِزٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ ^(١) وَيَنْقَسِحُ عَقْدُهَا بِمَا يَنْفَسِحُ بِهِ عَقْدُ الْوَكَالَةِ ^(٢).

• عَوَارِضُ التَّضْمِينِ :

هُنَاكَ عَوَارِضٌ لِلْوَدِيعَةِ تُجْعَلُ يَدُ الْوَدِيعِ يَدَ ضَمَانٍ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ يَدُهُ يَدَ أَمَانَةٍ تَجْمُوعُهُ فِي قَوْلِ الْإِمَامِ الدَّمِيرِيِّ :

عَوَارِضُ التَّضْمِينِ عَشْرٌ : وَدْعُهَا وَسَفَرُهَا، وَتَقْلُّهَا، وَجَعْلُهَا
وَتَرْكُ إِيْصَاءٍ، وَدَفْعُ مُهْلِكٍ وَمَنْعُ رَدِّهَا، وَتَضْيِيعُ حُكِي
وَالِاتِّفَاعُ، وَكَذَا الْمُخَالَفَةُ فِي حِفْظِهَا إِنْ لَمْ يَزِدْ مَنْ خَالَفَهُ
• بَيَانُهَا نَثْرًا :

١. أَنْ يُوْدِعَ غَيْرَهُ بِإِذْنٍ مِنَ الْمَالِكِ وَلَا عُذْرٍ مِنَ الْوَدِيعِ .
٢. السَّفَرُ بِهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى رَدِّهَا ؛ لِأَنَّ حِرْزَ السَّفَرِ دُونَ حِرْزِ الْحَضَرِ .
٣. أَنْ يَنْقُلَهَا إِلَى مَحَلَّةٍ أَوْ دَارٍ أُخْرَى دُونَهَا فِي الْحِرْزِ ^(٣).

(١) لِأَنَّ الْمُوْدِعَ مَالِكٌ ، وَلِأَنَّ الْوَدِيعَ مُتَبَرِّعٌ بِالْحِفْظِ .

(٢) مِنْ مَوْتِ أَحَدِهِمَا أَوْ جُنُونِهِ أَوْ إِعْمَانِهِ .

(٣) أَمَا نَقْلُهَا إِلَى مِثْلِهِ أَوْ إِلَى أَعْلَى فَلَا ضَمَانَ إِلَّا إِذَا نَهَاكَ الْمَالِكُ فَيَضْمَنُ مُظْلَفًا وَلَوْ كَانَ الْمَنْقُولُ إِلَيْهِ أَحْرَزَ ، وَكَذَلِكَ لَا يَضْمَنُ لَوْ نَقَلَهَا إِلَى مَا دُونَهُ فِي الْحِرْزِ وَلَكِنَّهُ حِرْزُهَا أَهْصَاءٌ فَلَا

٤. أَنْ يَجْعَلَهَا بِلا عُدْرٍ بَعْدَ ظَلَبِ الْمَالِكِ وَإِنْ رَجَعَ عَنْ جَعْلِهِ^(١).
٥. أَنْ يَتْرَكَ الْإِيصَاءَ بِهَا^(٢) عِنْدَ الْمَرَضِ أَوْ السَّفَرِ لِلْقَاضِي أَوْ الْأَمِينِ عِنْدَ قَاضِي الْقَاضِي.
٦. أَنْ يَتْرَكَ دَفْعَ مُثْلِفَاتِهَا وَمُهْلِكَاتِهَا كَأَنْ يَتْرَكَ تَهْوِيَةَ ثِيَابِ الصَّوْفِ وَكَأَنْ يَتْرَكَ مَا يَحْفَظُهَا مِنَ الْمَطَرِ أَوْ الشَّمْسِ الْمُثْلِفِينَ لَهَا.
٧. أَنْ يَمْنَعَ رَدَّهَا بِلا عُدْرٍ بَعْدَ ظَلَبِ مَالِكِهَا^(٣).
٨. أَنْ يُضَيِّعَهَا : بِسَبَبِ إِهْمَالِهِ أَوْ نِسْيَانِهَا فِي مَكَانٍ وَكَذَلِكَ لَوْ ضَاعَتْ وَلَمْ يَذَرِ مَا سَبَبَ الضَّيْثُضَاعَ.
٩. أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا : كَلْبِيسِ الْقَوْبِ وَرُكُوبِ السَّيَارَةِ^(٤).
١٠. أَنْ يُخَالِفَ الْمَالِكَ فِي حِفْظِهَا إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْمُخَالَفَةُ فِيهَا زِيَادَةً فِي الْحِفْظِ.

قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» .

وَأَمَّا يَضْمَنُ بِالتَّعَدِّي وَالْمَظْلِي فِي تَخْلِيَةٍ مِنْ بَعْدِ
-ظَلَبِهَا مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ بَيِّنٍ وَارْتَفَعَتْ بِالمَوْتِ وَالتَّجَنُّنِ
وَيَضْمَنُ كَذَلِكَ لَوْ دَفَنَهَا بِمَوْضِعٍ وَسَافَرَ وَلَمْ يُعْلِمَ بِهَا أَمِيناً يُرَاقِبُهَا.

ضَمَانَ عَلَيْهِ كَأَنْ وَضَعَ الْحَيَوَانَ فِي الدَّارِ ثُمَّ نَقَلَهُ إِلَى الزَّرِيئَةِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ بِالتَّقْلِي لِلدُّونِ لِأَنَّ ذَلِكَ الدُّونَ جِرَزٌ لَهَا أَيْضاً بِخِلَافِ مَا بُو عَيَّنَ لَهُ جِرَزاً فَتَقَلَّ لِذَوْنِهِ وَهُوَ جِرَزٌ لَهَا أَيْضاً فَيَضْمَنُ .

(١) بِخِلَافِ مَا لَوْ جَعَلَهَا ابْتِدَاءً مِنْ دُونِ ظَلَبِ مِنَ الْمَالِكِ ، لِأَنَّ إِخْفَاءَهَا أَبْلَغُ فِي حِفْظِهَا .

(٢) وَالْإِيصَاءُ بِهَا هُوَ الْإِغْلَامُ بِهَا مَعَ وَضْعِهَا بِمَا تَشْتَمِزُّ بِهِ إِنْ كَانَتْ غَائِيَةً أَوْ الْإِشَارَةُ لِعَيْنِهَا إِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً وَالْأَمْرُ بِرَدِّهَا .

(٣) الْمُرَادُ بِالرَّدِّ هُنَا التَّخْلِيَةُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَالِكِ ، أَمَا حَمْلُهَا إِلَيْهِ فَلَا يَلْزَمُهُ .

(٤) إِلَّا إِذَا كَانَ الْإِنْتِفَاعُ لِمَصْلُحَةِ الْمَالِكِ فَلَا ضَمَانَ .

كتاب الفلك

دار الميراث النبوي

للدراسات والتحقيق وخدمة التراث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الفرائض

• تعريف علم الفرائض : هو فقه الموارث وعلم الحساب الموصل إلى معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة .

التركة : ما خلفه الميت من مال كعقار وديّة^(١) ، ومن حق كخيار وشفعة وقصاص وحد قذف ، ومن اختصاص كخمر محترمة .

• فضل تعلم الفرائض : ورد في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : (تعلّموا الفرائض وعلموها الناس فإنه نصف العلم وهو ينسى وهو أول علم ينزع من أمتي)^(٢) .

وعن سفيان بن عيينة رضي الله عنه أنه قال : إنما قيل : الفرائض نصف العلم لأنه يبتلى به الناس كلهم^(٣) .

وقوله ﷺ : (تعلّموا الفرائض وعلموه ، فإني امرؤ مقبوض ، وإن العلم سبّض ، وتظهر الفتن ، حتى يختلف اثنان في الفريضة ، فلا يجدان من يقضي بها)^(٤) .

(١) تؤخذ من قاتله تقدير أي يقدر أنها دخلت في ملك المقتول قبل موته بلحظة ثم بموته خلفها للورثة .

(٢) رواه ابن ماجه (٢٧١٩) والدارقطني (٤٠٥٩) والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٥٣٧) والحاكم في المستدرک (٧٩٤٨) والطبراني في المعجم الأوسط (٥٢٩٣) .

(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٢٥٤٦) .

(٤) رواه الحاكم في المستدرک (٧٩٥٠) واللفظ له (٧٩٥١) والدارقطني (٤١٠٣) (٤١٠٤) .

وَقَوْلُهُ ﷺ : (الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ فَضْلٌ . آيَةٌ مُحْكَمَةٌ أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ أَوْ قَرِيبَةٌ عَادِلَةٌ) ^(١).

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَوْفُوعاً : (تَعَلَّمُوا الْقَرَائِضَ وَاللُّحْنَ وَالسُّنَّةَ كَمَا تَعَلَّمُونَ الْقُرْآنَ) ^(٢).

وَعَنْ سَيِّدِنَا عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : (إِذَا لَهَوْتُمْ فَالْهَوْ بِالرِّيِّ وَإِذَا تَحَدَّثْتُمْ فَتَحَدَّثُوا بِالْفَرَائِضِ) ^(٣).

وَعَنِ الصَّعَابِيِّ عِكْرِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَضَعُ الْكَبْلَ فِي رِجْلَيْ يُوَاسِ بْنِ الْقُرْآنِ وَالْفَرَائِضِ ^(٤).

وَعَنْ طَاوُوسٍ وَقَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : الْقَرِيبَةُ ثَلَاثُ الْعِلْمِ ^(٥).

• حُكْمُ تَعَلُّمِهِ : قَرَضٌ كِفَايَةٌ : إِذَا صَلَحَ غَيْرُهُ لِتَعَلُّمِهِ .

وَقَرَضٌ عَيْنٌ : إِذَا تَعَيَّنَ عَلَيْهِ بِأَنْ لَمْ يَصْلُحْ غَيْرُهُ لِتَعَلُّمِهِ .

• الْأَصْلُ فِيهِ : آيَاتٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿يُؤْمِرُكُمُ اللَّهُ فِي أَوَّلِ دَعْوَتِكُمْ

لِلدِّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ (النساء ١١) .

﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ (النساء ١٢) .

وَأَحَادِيثٌ مِنْهَا : قَوْلُهُ ﷺ : (أَلْفِقُوا الْقَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَلْأُولَى رَجُلٍ دَكِّي) ^(٦) .

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٢٥٤٣) .

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٢٥٣٨) وسعيد بن منصور في الفرائض (٢٢٧) .

(٣) رواه المحاكم في المستدرک (٧٩٥٢) والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٥٤٠) .

(٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٢٥٤٥) .

(٥) رواه عبدالرزاق في مصنفه (٢١٠١٣) والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٥٤٦) .

(٦) رواه البخاري (٦٧٣٧) (٦٧٤٦) ومسلم نحوه (٤٢٢٧) (٤٢٢٨) .

الحقوق المشتملة بركة الميت^(١)

خَمْسَةٌ ، وَيَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَهَا عِنْدَ ضَيْقِ التَّرَكَةِ ، فَإِنْ لَمْ تَضِيقْ فَيُنْدَبُ التَّرْتِيبُ وَهِيَ :

الحَقُّ الْأَوَّلُ : الْحَقُّ الْمُتَعَلِّقُ بِعَيْنِ التَّرَكَةِ^(٢) . وَلَهُ صَوْرٌ مِنْهَا :

- ١- الزَّكَاةُ : إِذَا تَعَلَّقَتْ بِالنِّصَابِ ، بَأَنْ كَانَ بَاقِيًا فَتَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ ، وَالْأُخْرَى بِالدَّمَةِ وَتَكُونُ مِنَ الدِّيُونِ الْمُرْسَلَةِ فِي الدَّمَةِ ، وَفِي كُلِّ الْحَالَتَيْنِ وَجِبَ إِخْرَاجُهَا مِنَ التَّرَكَةِ .
- ٢- الْجِنَايَةُ : أَيُّ إِذَا كَانَ فِي التَّرَكَةِ عَبْدٌ وَقَدْ حَصَلَتْ مِنْهُ جِنَايَةٌ عَلَى غَيْرِهِ^(٣) فَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ حَتَّى يُدْفَعَ أَرْشُ الْجِنَايَةِ وَهُوَ الْأَقْلُ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ وَأَرْشُ الْجِنَايَةِ .
- ٣- الرَّهْنُ : لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِعَيْنِ الْمَرْهُونِ فَالْمَيْتُ رَهْنُهُ بِدَيْنٍ عَلَيْهِ فَيُقْضَى دَيْنُهُ مِنَ الْمَرْهُونِ قِيَابَع .

٤- سُكْنَى الْمُعْتَدَّةِ : أَيُّ عِدَّةُ وَفَاة .

٥- الْمَبِيعُ لِلْمُفْلِسِ : أَيُّ إِذَا اشْتَرَى شَخْصٌ قَبْلَ مَوْتِهِ سَلْعَةً ، ثُمَّ لَمْ يَدْفَعْ الثَّمَنَ ، ثُمَّ بَعْدَ مَوْتِهِ بَانَ إِفْلَاسُهُ ، فَلِلْبَائِعِ الْقَسْحُ وَأَخَذُ الْمَبِيعِ .

٦- حِصَّةُ الْعَامِلِ فِي رِبْحِ الْقِرَاضِ : أَيُّ إِذَا مَاتَ الْمَالِكُ قَبْلَ قِسْمَةِ الرِّبْحِ فَتَقْدَمُ حِصَّتُهُ مِنَ الرِّبْحِ فَتُعْطَى لِلْعَامِلِ .

(١) الْحَقُّ الْمُتَعَلِّقُ بِالتَّرَكَةِ إِمَّا ثَابِتٌ قَبْلَ الْمَوْتِ وَإِمَّا ثَابِتٌ بِالْمَوْتِ .

وَالْأَوَّلُ : إِمَّا مُتَعَلِّقٌ بِالْعَيْنِ أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِالدَّمَةِ .

وَالثَّانِي : إِمَّا لِلْمَيْتِ وَهُوَ مَوْزُنُ التَّجْهِيزِ .

وَإِمَّا لِغَيْرِهِ وَهُوَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ ثَبُوتُهُ مِنْ جِهَةِ الْمَيْتِ بِحَيْثُ يَكُونُ لَهُ تَسَبُّبٌ فِي ذَلِكَ وَهُوَ الْوَصِيَّةُ .

أَوْ لَا يَكُونُ ثَبُوتُهُ مِنْ جِهَةِ الْمَيْتِ ، وَهُوَ الْإِرْثُ ، فَالْجُمْلَةُ خَمْسَةٌ حَقَرَق .

(٢) قُدِّمَ الْحَقُّ الْمُتَعَلِّقُ بِعَيْنِ التَّرَكَةِ لِأَنَّ صَاحِبَهُ يُقَدِّمُ بِهِ فِي الْحَيَاةِ أَيُّ لَوْ كَانَ حَيًّا .

(٣) وَذَلِكَ كَانَ قَتْلَ نَفْسٍ أَوْ قَطْعَ ظَرْفٍ أَوْ خَطَأً أَوْ شَيْئًا غَيْرَ أَوْ عَمْدًا وَلَوْ كَانَ عَنْهُ مُسْتَحَقُّ الْقِصَاصِ عَلَى مَالِهِ ، أَوْ لَا قِصَاصَ فِيهِ كَقَتْلِهِ وَلَدَهُ ، أَوْ أَثْلَفَ مَالَ إِنْسَانٍ بِغَيْرِ تَسْلِيْطِهِ ثُمَّ مَاتَ السَّيِّدُ .

الحَقُّ الثَّانِي : مُؤْنُ التَّجْهِيزِ بِالتَّعْرِوْفِ ^(١) : أَي تَكَالِيفُ غُسْلِهِ وَتَحْكِيفِيهِ وَتَحْمِيلِهِ وَدَفْنِهِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ ذَلِكَ .

وَقَوْلُنَا (بِالتَّعْرِوْفِ) : أَي عَلَى حَسَبِ بَسَارِ الْمَيِّتِ وَاعْتِسَابِهِ مِنْ غَيْرِ إِشْرَافٍ وَلَا تَفْتِيرٍ .

مَسْأَلَةٌ : الزَّوْجَةُ الْمُتَوَقَّأَةُ وَلَوْ كَانَتْ غَنِيَةً يَكُونُ تَجْهِيزُهَا عَلَى زَوْجِهَا إِذَا كَانَ مُوسِرًا بِشَرْطِ عَدَمِ نُشُوزِهَا ، لِأَنَّهُ يُسْفِطُ النِّفَاقَةَ ، وَالتَّجْهِيزُ تَابِعٌ لِلنِّفَاقَةِ .

الحَقُّ الثَّالِثُ : الدُّيُونُ الْمُرْسَلَةُ فِي الذِّمَّةِ ^(٢) : أَي مُطْلَقَةٌ عَنْ تَعَلُّقِهَا بِعَيْنِ التَّرِكَةِ ، وَإِنَّمَا هِيَ فِي ذِمَّةِ الْمَيِّتِ ، فَيُبَاعُ مِنَ التَّرِكَةِ مَا يُقْضَى بِهَا ، وَيُقَدَّمُ دَيْنُ اللَّهِ كَمَحَجٍّ عَلَى دَيْنِ الْآدَمِيِّ إِذَا ضَاقَتِ التَّرِكَةُ عَنْهُمَا ^(٣) .

الحَقُّ الرَّابِعُ : الْوَصَايَا بِالثَّلْثِ ^(٤) : أَي ثُلُثِ مَا بَقِيَ بَعْدَ مُؤْنِ التَّجْهِيزِ وَالدَّيْنِ لَا ثُلُثَ جَمِيعِ التَّرِكَةِ ، وَتَكُونُ الْوَصِيَّةُ لِلْأَجْنَبِيِّ لَا لِلوَارِثِ كَمَا سَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ فِي بَابِ الْوَصَايَا .

الحَقُّ الْخَامِسُ : الْإِرْثُ : وَهُوَ نَصِيبُ الزَّوْجَةِ .

(١) لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْمُحْرِمِ الَّذِي مَاتَ حَيًّا وَقَصَّتْهُ نَاقَتُهُ : (كَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٤٠) .

(٢) قُدِّمَتِ الدُّيُونُ عَلَى الْوَصَايَا لِأَنَّ الدُّيُونَ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى الْمَيِّتِ أَدَاؤُهُ ، وَالْوَصِيَّةُ تَسْرِعُ فَلِذَلِكَ أَخَّرَتْ ، وَتَقْدِيمُهَا فِي تَنْظِيمِ الْآيَةِ لِلْإِهْتِمَامِ بِشَأْنِهَا لِأَنَّهَا تَسْرِعُ وَعَادَةُ التَّصْوِيبِ أَنْ تَشِيعَ بِهَا يُدْفَعُ حِجَانًا .

(٣) لِقَوْلِهِ ﷺ : (فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٥٣) وَمُسْلِمٌ (٢٧٤٩) وَفِي رَوَايَةٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٧٣١٥) بِلَعِظٍ : (فَلِإِنَّ اللَّهَ أَحَقُّ بِالْوَقَاةِ) .

(٤) قُدِّمَتِ الْوَصَايَا عَلَى الْإِرْثِ مُطْلَقَةً كَانَتْ أَوْ مُعَيَّنَةً لِأَنَّهَا لِمُصْلَحَةِ الْمَيِّتِ كَمَا فِي الْحَيَاةِ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يَوْمِي يَهَاؤُودَ الَّذِينَ﴾ (النساء: ١١) .

باب الإرث

تعريف الإرث :

لُغَةً . البَقَاءُ وَانْتِقَالُ الشَّيْءِ مِنْ قَوْمٍ إِلَى قَوْمٍ آخَرِينَ .

شَرْعاً : حَقٌّ ، قَابِلٌ لِلتَّجْزِي ، يَثْبُتُ لِمُسْتَحِقٍّ ، بَعْدَ مَوْتِ مَنْ لَهُ ذَلِكَ ، لِقَرَابَةٍ بَيْنَهُمَا ، وَنَحْوِهَا .

- شَرْحُ التَّعْرِيفِ .

حَقٌّ : جَنْسٌ بِشَمَلِ الْمَالِ وَغَيْرِهِ .

قَابِلٌ لِلتَّجْزِي : خَرَجَ بِهِ . وَلَايَةُ التَّكَاجِ فَلَا تَتَجَزَّأُ فَلَوْ كَانَ لَهَا ثَلَاثَةُ أَحْوَةٍ لَا يُقَالُ : لِكُلِّ وَاحِدٍ ثُلُثٌ وَلَا يَتَّهَبُ .

يَثْبُتُ لِمُسْتَحِقٍّ . أَيِ يَثْبُتُ لِلْوَارِثِ .

بَعْدَ مَوْتِ مَنْ لَهُ ذَلِكَ أَيِ الْمَوْرُوثِ الَّذِي كَانَ يَمْلِكُ هَذَا الْحَقَّ ، خَرَجَ بِهِ الْحَقُّوقُ الثَّابِتَةُ بِالشَّرَاءِ وَالْإِثْمَانِ فِي الْحَيَاةِ لَا بَعْدَ الْمَوْتِ .

لِقَرَابَةٍ بَيْنَهُمَا أَيِ لَسَبَبٍ مِنْ أَشْبَابِ الْإِرْثِ ، وَمِنْهَا الْقَرَابَةُ وَهِيَ الْمُعَبَّرُ عَنْهَا بِالنَّسَبِ .

وَنَحْوِهَا : مِنَ التَّكَاجِ وَالْوَلَاءِ كَمَا سَيَأْتِي .

أركانُ الإرث

ثَلَاثَةٌ :

١- وَارِثٌ : وَهُوَ الْحَيُّ ، أَوِ الْمُلْحَقُ بِالْأَحْيَاءِ كَالْحَنْلِ .

٢- مَوْرَثٌ : وَهُوَ الْمَيِّتُ ، أَوِ الْمُلْحَقُ بِالْأَمْوَاتِ كَالْمَفْقُودِ الْمَحْكُومِ بِمَوْتِهِ .

٣- حَقُّ مَوْرُوثٍ : وَهِيَ التَّرِكَةُ مِنْ مَالٍ وَحَقٍّ .

أسباب الإزث

ثلاثة متفق عليها، والرابع مختلف فيه :

(١) النكاح : وهو عقد الزوجية^(١) الصحيح^(٢) وإن لم يحصل وطء ولا خلوة، ولو في مرض الموت، ولو في عدة الطلاق الرجعي^(٣) لا البائن^(٤)، والثوريث هنا يكون من الجانبين^(٥).

(٢) الولاء . وهو عصبوبة سببها نعمة المعتق على رقيقه بالعق بآي نوع من أنواعه^(٦)، والثوريث هنا يكون من جهة المعتق لا العتيق.

(٣) النسب : أي القرابة وهي الأبوة والبنوة والإدلاء بأحدهما.

والثوريث هنا يكون تارة من الجانبين وتارة من جانب واحد^(٧).

(٤) جهة الإسلام : فترث بها بيت المال إن كان منتظماً.

مسألة : ما صورة اجتماع الأسباب الأربعة في شخص واحد ؟

(١) خرج بالعقد : وطء الشهة وإن لحق به الولد، ووطء الزنا فلا توارث بهما.

(٢) خرج بالصحيح : انقاسد فلا توارث بالنكاح العاسد لعسر عند المالكية أن حكم النكاح المختلف في صحته ختلافاً معتبراً كالنكاح الصحيح إلا نكاح المرض ونكاح الخبار لا لخلاله كما أفاده ابن شهاب في «فتوحات الباعث».

(٣) لأن الرجعية زوجة في سائر الأحكام إلا الوطء وتوانعه.

(٤) عند الشافعية خلافاً للأئمة الثلاثة، فعند الحنفية ترثه ما لم تنقض عدتها، وعند الحنابلة ترثه ما لم تزوج أو تنتف تهمة الفرار من الإرث بأن كان يطلبها مثلاً، وعند المالكية ترثه ولو اتصلت بأزواج حيث أنهم في طلاقها بالفرار من إرثها قطعاً وكذا إذا لم يثبتهم بأن كان بسؤالها أو علقه بها عنه غنى ففعلته على المعتمد عندهم سداً للذرائع.

(٥) لقوله تعالى ﴿وَلَكُمْ مِنْ نَفْسِ مَا تَرَكُوا وَرِثَافُكُمْ﴾ وقوله تعالى ﴿وَلَهُمُ الرِّثَافُ مِمَّا

تَرَكْتُمْ﴾ (الب. ١٢).

(٦) لقوله ﷺ . (الولاء لحمة كل حمة النسب لا تباغ ولا توهب) رواه الحاكم في المستدرک

(٧٩٩٠) والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٧٥٥) وابن حبان في صحيحه (٤٩٥٠).

(٧) مثاله من الجانبين : الابن مع أبيه، والأخ مع أخيه، ومثاله من أحد الجانبين : ابن

الأخ لغير أم مع عمته فإنه يرثها ولا ترثه، والجدة أم الأم فإنها ترث ولد بنتها ولا يرثها.

صورتها : أن يشتري زيد ابنة عمه ، ثم يعقها ، ثم يتزوجها ، ثم تموت
والحال أنه إمام المسلمين فهو ابن عمها وزوجها ومولاها وصاحب بيت المال لأنه
الإمام ، وتيرث حينئذ بالزوجية ونوّة العم فقط .

شروط الإرث

ثلاثة :

١. تحقق حياة الوارث بعد موت المورث : بالمشاهدة أو البيّنة أو بالحاقه
بالأحياء تقديراً كحمل انفصل حياً حياة مستقرة لوقت يظهر منه وجوده عند
الموت .

٢. تحقق موت المورث : بالمشاهدة أو البيّنة أو بالحاقه بالموتى حكماً أو
تقديراً^(١) .

٣. العلم بجهة الإرث أي سبب من أسباب الإرث المتقدمة^(٢) .

موانع الإرث

سبعة : ثلاثة متفق عليها ، وثلاثة مختلف فيها :

١- القتل^(٣) : فيمنع به كل من له دخل في القتل ، ولو بوجه ، ولو كان بحق^(٤) لأن
فيه تهمّة الاستعجال^(٥) ، وهو مانع من جانب القاتل^(٦) .

(١) حكماً : كالمعقود إذا مضت المدة التي ينتظر فيها وحكم القاضي بموته .

وتقديراً : كما في الجس المنفصل بجناية على أمه توجب غرة عبداً أو أمة تكون لورثة
الجنين لأنه يقدر حياً عرّض له الموت بالنسبة إلى إرث الغرة عنه فقط إذ لا يورث عنه غيرها ،
وبه يلغز فيقال : لنا حري يورث ولا يرث .

(٢) وهذا الشرط يختص بالقاضي ومثله المفتي لا الشاهد لأنه قد يظن من ليس بوارث وارثاً .

(٣) لحديث أبي داود (٤٥٦٦) : (ليس للقاتل شيء) أي من الميراث .

(٤) كمقتض وإمام وجلاد بأمرهما أو أحدهما وشاهد ومزك ولو بغير قصد كقتل الخطأ .

(٥) والقاعدة تقول : من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه .

(٦) لأن القتل قطع الموالاة التي هي سبب الإرث ولأنه لم يؤمن أن يستعجل الإرث بالقتل

فانقضت المصلحة منعه من الإرث .

٢- الرِّقُّ : بِمَجْمِيعِ أَنْوَاعِهِ ، وَهُوَ عَجْزُ حُكْمِي يَقُومُ بِالْإِنْسَانِ بِسَبَبِ الْكُفْرِ ، وَهُوَ مَانِعٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ .

٣- اخْتِلَافُ الدِّينِ : وَهُوَ مَانِعٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ ، وَالْأَصَحُّ عِنْدَ الشَّافِعِيَةِ أَنَّ الْكُفْرَ كُلَّهُ مِثَّةٌ وَاحِدَةٌ^(١) .

٤- اخْتِلَافُ ذَوِي الْكُفْرِ الْأَصْلِيِّ ذِمَّةٌ وَحَرَابَةٌ^(٢) .

٥- الرِّدَّةُ .

٦- الدَّوْرُ الْحُكْمِي : صَابِغُهُ . كُلُّ حُكْمٍ أَدَّى ثَبْرَتُهُ لِنَفْسِهِ فَيَسْدُورُ عَلَى نَفْسِهِ وَيُكْرَهُ عَلَيْهِ بِالْبُظْلَانِ ، أَيْ : يَلْتَزِمُ مِنَ الثَّوْرِيثِ عَدَمُ الثَّوْرِيثِ

صَوْرَتُهُ كَأَن يُقَرَّرَ أَخٌ حَائِزٌ بِأَنِّهِ لِلْمَيِّتِ فَيَتَبَيَّنُ نَسَبُ الْإِبْنِ وَلَا يَرِثُ^(٣) .

أَقْسَامُ النَّاسِ مِنَ فَاحِيَةِ الْإِرْثِ وَعَدَمِهِ :

١. قِسْمٌ يَرِثُ وَيُورَثُ : كَالْإِخْوَةِ وَالرَّوَجِيِّينَ .

٢. قِسْمٌ لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ . كَالرَّقِيقِ وَالْمُرْتَدِّ .

٣. قِسْمٌ يُورَثُ وَلَا يَرِثُ : كَالْمُبْعِصِ فِيمَا مَدَّكَهُ بِتَغْضِيهِ الْحَرِّ ، وَالْجَنِينِ فِي غُرَّتِهِ فَقَطْ .

٤. قِسْمٌ يَرِثُ وَلَا يُورَثُ كَالْأَنْبِيَاءِ^(٤) .

(١) لِحَدِيثِ الْبُخَارِيِّ (٦٧٦٤) وَمُسْلِمٍ (٤٢٢٥) . (لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ) .

(٢) فَلَا تَوَارِثَ بَيْنَ الذِّمِّيِّ وَالْحَرَبِيِّ ، وَأَمَّا الْمَعَاهِدُ وَالْمُسْتَأْمِنُ فَحُكْمُهُمَا كَالدِّمِيِّ .

(٣) لِأَنَّهُ لَوْ وُرِثَ لَحُجِبَ الْأَخُ فَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُهُ لِأَنَّهُ شَرْطُ الْمَقْرَأِ أَنْ يَكُونَ وَارِثاً حَائِزاً ، وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ إِقْرَارُهُ بِلَا بَيْنٍ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ فَلَا يَرِثُ فَادَى إِرْثُهُ إِلَى عَدَمِ إِرْثِهِ .

(٤) لِحَدِيثِ الْبُخَارِيِّ (٣٠٩٣) وَمُسْلِمٍ (٤٦٧١) . (لَا تُورَثُ مَا تَرَكَنَاهُ صَدَقَةً) وَفِي مُسْنَدِ الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبٍ (٦٦٩) . (نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ مَا تَرَكَنَاهُ صَدَقَةً) ، وَالْحُكْمَةُ فِي ذَلِكَ : أَنَّ لَا يَتَمَنَّى أَحَدٌ مِنَ الْوَرِثَةِ مَوْتَهُمْ لِأَجْلِ الْإِرْثِ فِيهِلِكَ ، وَأَنْ لَا يَطْلُبَ بِهِمُ الرِّغْبَةُ فِي الدُّنْيَا لِأَجْلِ وَرَثَتِهِمْ ، وَأَنْ يَكُونَ مَا لَهُمْ صَدَقَةً بَعْدَ وَفَاتِهِمْ تَكْثِيراً لِأَجْرِهِمْ .

تَعْرِيفُ الْفَرَضِ وَالتَّعْصِيبِ

الْفَرَضُ لُغَةً . يُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ مِنْهَا : التَّصِيبُ اللَّازِمُ .
وَشَرْعاً نَصِيبٌ ، مُقَدَّرٌ ، شَرْعاً ، لِوَارِثٍ ، لَا يَزِيدُ إِلَّا بِالرَّدِّ ، وَلَا يَنْقُصُ إِلَّا
بِالْعَوْلِ ^(١) .

التَّعْصِيبُ مَا خُوذَ مِنَ الْعَصَبَةِ وَهِيَ لُغَةً . قَرَابَةُ الرَّجُلِ لِأَبْنِهِ .
وَشَرْعاً مَنْ لَيْسَ لَهُ نَصِيبٌ مُقَدَّرٌ مِنَ الْمَجْمَعِ عَلَى تَوْرِيثِهِمْ حَالَةً
تَعْصِيبِهِ ^(٢) .

أَقْسَامُ الْوَرَّةِ

ثَلَاثَةٌ .

١- مِنْهُمْ مَنْ يَرِثُ بِالْفَرَضِ فَقَطْ ، أَيْ لَهُ نَصِيبٌ مُقَدَّرٌ (مُحَدَّدٌ) : وَهُمْ جَمِيعُ
النِّسَاءِ إِلَّا الْمُغْتَبِقَةَ ، وَعَدَدُهُنَّ تِسْعَةٌ وَرَجُلَانِ ، وَهُمَا الزَّوْجُ وَالْأَخُ لَأُمِّ .

(١) فيود التعريف .

نصيب ، خرج به التعصيب المستغرق .

مقدر ، خرج به : التعصيب غير استغرق لعدم تقديره . ونفقة القريب لأن المدار فيها على
قدر الكفاية .

شريعاً ، خرج به : الوصية فإنها مقدرة بحمل الوصي لا بأصل الشرع .

لوارث ، خرج به . نحو العشر في الزكاة فإنه مقدر لغير وارث .

لا يزيد إلا بالرد ، ولا ينقص إلا بالعول ، وهذا للتوضيح .

(٢) فيود التعريف :

- من ليس له نصيب مقدر ، خرج به . أهل الفروض أجمع لأن أنصباؤهم مقدرة .

- من المجمع على توريثهم ، خرج : من ينزل منزلة العصبة من ذوي الأرحام فإنهم وإن لم

يقدر لهم نصيب لكنهم ليسوا من المجمع على توريثهم .

- حالة تعصبيه ، دخل فيه : كل من يرث بالفرض قارة وبالنصيب أخرى كالأب فإنه وإن

كان له نصيب مقدر لكن لا في حالة تعصبيه بل في حالة إرثه بالفرض .

وَالنِّسَاءُ هُنَّ: الْبَنَاتُ، وَبَنَاتُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَلَ^(١)، وَالْأُمُّ، وَالْجَدَّةُ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ، وَالْجَدَّةُ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ وَإِنْ عَلَتْ، وَالْأَخْتُ الشَّقِيقَةُ، وَالْأَخْتُ لِأَبٍ، وَالْأَخْتُ لِأُمٍّ، وَالزَّوْجَةُ.

٢- مِنْهُمْ مَنْ يَرِثُ بِالتَّعْصِيبِ فَقَطْ، أَيْ لَهُ نَصِيبٌ غَيْرُ مُقَدَّرٍ (غَيْرُ مُحَدَّدٍ) فَقَدْ يَكُونُ كُلُّ الْمَالِ وَقَدْ يَكُونُ الْبَاقِي بَعْدَ اخْتِزِ أَهْلِ الْفُرُوضِ فُرُوضُهُمْ.

وَهُوَ امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَ الْمُعْتِقَةُ وَجَمِيعُ الرِّجَالِ إِلَّا الزَّوْجَ وَالْأَخَ لِأُمٍّ، وَعَدَدُهُمْ أَحَدٌ عَشَرَ رَجُلًا، وَهُمْ: الْإِبْنُ، وَابْنُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَلَ، وَالْأَخُ الشَّقِيقُ، وَالْأَخُ لِأَبٍ، وَابْنُ الْأَخِ الشَّقِيقِ وَإِنْ سَقَلَ، وَابْنُ الْأَخِ لِأَبٍ وَإِنْ سَقَلَ، وَالْعَمُّ الشَّقِيقُ، وَالْعَمُّ لِأَبٍ، وَابْنُ الْعَمِّ الشَّقِيقِ وَإِنْ سَقَلَ، وَابْنُ الْعَمِّ لِأَبٍ وَإِنْ سَقَلَ، وَالْمُعْتِقُ.

٣- مِنْهُمْ مَنْ يَرِثُ بِالْفُرْضِ تَارَةً وَبِالتَّعْصِيبِ تَارَةً وَتَارَةً بِهِمَا: وَهُمَا الْأَبُ وَالْجَدَّةُ.

* مَسَائِلُ فِيمَا مَضَى :

(١) لَوْ اجْتَمَعَ جَمِيعُ الْوَرَثَةِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُمْ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ فَلَا يَرِثُ مِنْهُمْ إِلَّا خَمْسَةُ الْأَبِ وَالْأُمِّ وَالْإِبْنِ وَالْبَنَاتِ وَأَحَدُ الزَّوْجَيْنِ^(٢).

(١) يَفْتَحُ الْفَاءُ عَلَى الْأَفْصَحِ الْأَشْهَرِ، وَيَجُوزُ ضَمُّهَا وَكسرها، وَمَعْنَاهَا. أَيْ وَإِنْ نَزَلَ.

مَسْأَلَةُ الزَّوْجَةِ $\frac{3}{24}$ ٧٢				مَسْأَلَةُ الزَّوْجِ $\frac{3}{12}$ ٣٦			
٩	٣	ج	$\frac{1}{8}$	٩	٣	ج	$\frac{1}{4}$
١٢	٤	أب	$\frac{1}{6}$	٦	٢	أب	$\frac{1}{3}$
١٢	٤	أُم	$\frac{1}{6}$	٦	٢	أُم	$\frac{1}{3}$
٢٦		ابن		١٠		ابن	
١٣	١٣	بَنَات	ع	٥	٥	بَنَات	ع

(٢) لو ماتت امرأة عن جميع الرجال المتقدم ذكرهم وريث منهن ثلاثة: الابن والزوجة والأب^(١).

(٣) لو مات رجل عن جميع النسوة المتقدم ذكرهن وريث منهن خمسة: الأم والبنت وبنت الابن والزوجة والأخت الشقيقة^(٢).

الحاصل: جُمْلَةٌ مَنْ يَرِثُ بِالْفَرَضِ فَقَطْ أَحَدَ عَشَرَ شَخْصاً: رَجُلَانِ وَتِسْعُ نِسْوَةٍ. وَجُمْلَةٌ مَنْ يَرِثُ بِالتَّعْصِيبِ فَقَطْ اثْنَا عَشَرَ شَخْصاً: إِمْرَأَةٌ وَاحِدَةً وَعَشَرَ رَجُلًا. وَالَّذِي يَرِثُ بِالْفَرَضِ تَارَةً وَبِالتَّعْصِيبِ تَارَةً رَجُلَانِ وَهُمَا: الْأَبُ وَالْجَدُّ.

(٤) اخْتِصَارُ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ حَالَةَ الْحُلِّ فِي جَدْوَل:

وَذَلِكَ لِطَلَبِ سُرْعَةِ الْعَمَلِ وَالْحُلِّ فَتَقُولُ:

(قه) بَدَلْ أُخْتِ شَقِيقَةٍ.

و(ق) بَدَلْ أَخٍ شَقِيقٍ.

(١)

١٢

ع	ابن	٧
$\frac{1}{4}$	أب	٢
$\frac{1}{4}$	ج	٣

(٢)

٢٤

$\frac{1}{6}$	أم	٤
$\frac{1}{6}$	بنت	١٢
$\frac{1}{6}$	بنت ابن	٤
$\frac{1}{8}$	جه	٣
ع	قه	١

و(خب) بَدَلُ أُخٍ لِأَبٍ .

و(خم) بَدَلُ أُخٍ لِأُمٍّ .

و(ختم) بَدَلُ أُخْتٍ لِأُمٍّ .

و(ختب) بَدَلُ أُخْتٍ مِنْ أَبٍ .

و(جه) بَدَلُ زَوْجَةٍ .

و(ج) بَدَلُ زَوْجٍ .

وَيُخْتَصَرُ الْعَدَدُ بِكِتَابَتِهِ بِحَاثِبِ صِنْفِ الْوَارِثِ كَأَرْتَعَةِ إِخْوَةٍ لِأُمٍّ (خم٤) .

- وَإِذَا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ زَوْجَةٌ وَأَوْلَادٌ فَيَنْبَغِي أَنْ يُسَمَّرَ مَنْ كَانَ مِنْهَا بِكِتَابَةِ

(ها) مَعَهُ وَمَنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهَا بِكِتَابَةِ (غ) وَكَذَلِكَ مِنْ أَوْلَادِ الزَّوْجِ فَإِنَّ ذَلِكَ يَنْقَعُ فِي مَسَائِلِ الْمُنَاسَخَاتِ فِي مَوْتِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ أَوْ أَحَدِ الْأَزْوَاجِ .

- الْمَخْجُوبُ لَا يُرْسَمُ فِي الْجَدُولِ إِلَّا لِفَائِدَةٍ كَأَنْ كَانَ حَاجِبًا لِقَمِيرِهِ حَجَبَ

نُقْصَانٍ^(١)، وَيُوضَعُ بِحَاثِبِهِ حَرْفُ (م) .

- السَّاقِطُ يَسَبَّبُ اسْتِغْرَاقُ الصُّرُوحِ التَّرَكَّةَ لَا يُرْسَمُ فِي الْجَدُولِ إِلَّا لِفَائِدَةٍ،

وَيُوضَعُ بِحَاثِبِهِ حَرْفُ (س) .

- يُوضَعُ فِي عَمُودِ وَاحِدِ الْوَرِثَةِ وَبِحَاثِبِهِ قَرْضُ كُلِّ وَارِثٍ كِنِصْفِ أَوْ رُبْعٍ فَإِنْ

كَانَ نَصِيبُهُ عَصَةً فَيُوضَعُ بِحَاثِبِهِ (ع) .

(١) كما في أبوين وأخوين فالأخوان مخجوبان بالأب وهما حاجبان للأم من الثلث إلى

السدس وإن لم يكونا وارثين .

باب الفروض المقررة في كتاب الله

الفروض المقررة في كتاب الله تعالى ستة ، ولك في عدها ثلاث طرق :
 الأولى : طريقة التدلي : وهي أن تذكر الكسر الأعلى أولاً ثم تنزل إلى ما تحته
 فتقول : النصف $(\frac{1}{2})$ ونصفه $(\frac{1}{4})$ ونصف يضيفه $(\frac{1}{8})$ والثلاث $(\frac{3}{8})$
 ونصفهما $(\frac{1}{4})$ ونصف يضيفهما $(\frac{1}{8})$.
 الثانية : طريقة الترتي وهي أن تذكر الكسر الأدنى ثم ما فوقه فتقول : الثمن
 $(\frac{1}{8})$ وضعفه $(\frac{1}{4})$ وضعف يضيفه $(\frac{1}{8})$ والسادس $(\frac{1}{6})$ وضعفه $(\frac{1}{3})$ وضعف
 يضيفه $(\frac{2}{3})$.
 الثالثة : طريقة التوسط : أن تذكر أولاً الكسر الوسط ثم تنزل درجة وتضعف
 درجة فتقول : الربع $(\frac{1}{4})$ ونصفه $(\frac{1}{8})$ وضعفه $(\frac{1}{4})$ والثلاث $(\frac{1}{3})$ ونصفه $(\frac{1}{6})$
 وضعفه $(\frac{2}{3})$.

الفرض الأول : النصف

النصف فرض خمسة : الزوج والبنث وبنث الابن والأخت الشقيقة والأخت
 لأب .

الأول : الزوج^(١) : يرث نصف التركة^(٢) بشرط عديم وهو عدم وجود الفرع
 الوارث للميت ، والفرع الوارث هو أحد أربعة : ١. الابن ٢. البنث ٣. ابن
 الابن وإن سفل ٤. بنت الابن وإن سفل .

فإذا وجد مع الزوج الفرع الوارث للميت فيستحق الزوج الربع .

(١) لقوله تعالى ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ (١١٠-١١٢) .
 (٢) ولو في عدة رجعية لأنها كالزوجة في خمسة أحكام وهي : التوارث ، ولحوق الطلاق ، والظهار ،
 والإيلاء ، وامتناع مكاح نحو أختها وأربع سواها .

• مسائل في قرض النصف :

(١) مسألة النصفيتين ، وتسمى الدرة اليتيمة لأنها الوحيدة في الفرائض التي فيها يضافان قرضاً وهي : زوج وشقيقة أو أخت لأب وهي هذه :

٢

١	ج	$\frac{1}{2}$
١	قه أو ختب	$\frac{1}{2}$

(٢) مسألة الناقضة (الإلزام)^(١) :

٦

٣	ج	$\frac{1}{2}$
١	أم	$\frac{1}{2}$
٢	ختم ؟	$\frac{1}{3}$

الثاني : بنت الصلب : تستحق النصف^(٢) بشرطين عديين وهما :

(١) أن لا يكون لها معصب ، والمعصب لها أخوها أي ابن الميت ، فإن وجد معها معصب واحد أو أكثر انتقلت من حالة القرض إلى حالة الشفصيص ، للذكر مثل حظ الأنثيين .

(١) وتسمى الناقضة لأن ابن عباس رضي الله عنه لا يقول بالعول ولا يحجب الأم من الثلث إلى السدس بأقل من ثلاثة إخوة فإن أعطى الأم الثلث لكون الإخوة أقل من ثلاثة وأعطى الأختين من الأم الثلث عالت المسألة إلى سبعة ، وإن أعطى الأم السدس كالجهور لزم حجبها بأقل من ثلاثة من الإخوة وهو لا يرى ذلك ، فهذه المسألة تنقض مذهبه رضي الله عنه .

(٢) لقوله تعالى ﴿وَلَوْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ (سورة النساء : ١١) .

(٢) أَنْ لَا يَكُونَ لَهَا مُمَائِلٌ ، وَالْمُمَائِلُ لَهَا أَخْتُهَا ، أَي : بِنْتُ الْمَيِّتِ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهَا مُمَائِلٌ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرُ فَهُمَا تَشْتَرِكَانِ فِي الثَّلَاثِينَ .
أُمُيْلَةٌ .

٤

١	ح	
١	بنت	ع
٢	ابن	

٤

١	ج	$\frac{1}{4}$
٢	بنت	$\frac{1}{4}$
١	عم	ع

١٢

٣	ج	$\frac{1}{4}$
٤	بنت	$\frac{2}{3}$
٤	بنت	
١	عم	ع

الْقَالِثُ : بِنْتُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَلَ : تَسْتَحِقُّ النِّصْفَ ^(١) بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ .
الشَّرْطُ الْأَوَّلُ : أَنْ لَا يَكُونَ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ صُلْبٌ (ابْنٌ أَوْ بِنْتُ) وَلَا وَلَدٌ لِابْنِ
أَقْرَبُ مِنْهَا ، فَإِنْ كَانَ مَعَهَا فَتَنْتَظَرُ .
إِنْ كَانَ ذَكَرًا حَجَبَهَا حِرْمَانًا . وَإِنْ كَانَ أُنْثَى فَمِنْهُ تَفْصِيلٌ :
١. إِنْ كَانَتْ أُنْثَى وَاحِدَةً فَلْيَبْنِ الْإِبْنُ السُّدُسُ تَحْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ مَا لَمْ تُعْصَبْ
كَمَا سَيَأْتِي .

(١) قياساً على بنت الصلب لأن ولد الولد كالولد إرتاباً وحجاً الذكر كالذكر والأنثى كالأنثى .

٤. وَإِنْ كَانَتْ مُتَعَدِّدَةً : فَلَا شَيْءَ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ إِلَّا إِذَا عُصِّبَتْ بِقَرِيبٍ مُبَارَكٍ
كَمَا سَيَأْتِي ، وَهُوَ الَّذِي لَوْلَاهُ لَسَقَطَتْ بَنَاتُ الْإِبْنِ .

إِذَا كَانَ هَذَا الْقَرِيبُ أَنْزَلَ مِنْهَا فَلَا يُعَصِّبُهَا ، بَلْ يُفَرِّضُ لَهَا النِّصْفَ مَعَ
وَحْدِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا شَيْءٌ بِأَنْ حُجِبَتْ ، فَهَذَا الْقَرِيبُ يُعَصِّبُهَا لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ
الْأُنثَى وَإِنْ كَانَ أَنْزَلَ مِنْهَا .

أَمْثِلَةٌ : ٤

١	ج	$\frac{1}{4}$
٣	ابن	ع
-	تين	م

١	ج	$\frac{1}{4}$
٢	تين	$\frac{1}{4}$
١	عَم	ع

٣٦ $\frac{3}{12}$

٩	٣	ج	$\frac{1}{4}$
٢٤	٨	بنتان	$\frac{2}{3}$
١		تين	
٢	١	ابن ابن	ع

١٢

٣	ج	$\frac{1}{4}$
٨	بنتان	$\frac{2}{3}$
-	تين	م
١	عَم	ع

١٢

٣	ج	$\frac{1}{4}$
٦	بنت	$\frac{1}{2}$
٢	تين	$\frac{1}{6}$
١	عَم	ع

الشَّرْطُ الثَّانِي : أَنْ لَا يَكُونَ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ مُعَصِّبٌ : أَيِ ابْنِ ابْنِ الْمَيِّتِ .

شَرْطُ الْمُعَصِّبِ لَهَا : أَنْ يَكُونَ فِي دَرَجَتِهَا : إِمَّا أَخُوهُ أَوْ ابْنُ عَمِّهَا ، فَإِنْ كَانَ
أَنْزَلَ مِنْهَا فَلَا يَعَصِّبُهَا بَلْ تَأْخُذُ النِّصْفَ وَهُوَ يَأْخُذُ الْبَاقِي مَا لَمْ تَسْقُطْ .

فَإِذَا حُجِبَتْ (سَقَطَتْ) بَنَاتُ الْإِبْنِ لِاسْتِغْرَاقِ الْكُلَّيْنِ عَصَبَهَا ابْنُ الْإِبْنِ الْأَنْزَلُ
مِنْهَا وَيُسَمَّى قَرِيباً مُبَارَكاً إِذَا لَوْلَاهُ لَسَقَطَتْ بَنَاتُ الْإِبْنِ .

٩ $\frac{٣}{٣}$				٤				٤			
٦	٢	بنتان	$\frac{٢}{٣}$	١	ج	$\frac{١}{٤}$		١	ج	$\frac{١}{٤}$	
١	١	بنت ابن	ع	٢	بنت ابن	$\frac{١}{٢}$		١	بنت ابن		ع
٢		ابن ابن ابن		١	ابن ابن ابن	ع		٢	ابن ابن		

المشروط الثالث : أن لا يكون لبنت الابن ثماني .

والمماثل لها . أختها أو بنت عمها ، فإن كان لها ثماني أو أكثر فلها أو لهن
الثلثان .

١٢

٣		ج	$\frac{١}{٤}$
٤	٨	بِنتُ ابنِ	$\frac{٢}{٣}$
٤		بِنتُ ابنِ	
١		عَم	ع

الرابع : الأخت الشقيقة . تستحق النصف ^(١) بأربعة شروط .

الشرط الأول : أن لا يكون للميت فرع وارث : فإن كان له فرع وارث
فننظر إن كان ذكراً (ابناً أو ابن ابن) : حجبها جرمانا .

وإن كان أنثى (بنتاً أو بنت ابن) واجدة أو متعدة : فالشقيقة معها عصبه
أي تأخذ بقية المال .

(١) لقوله تعالى ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ إنا أمرنا ملكك ليس له ولد وله أخت
عليها نصف ما ترك ﴿سورة النساء: ١١﴾ .

١	٤	٢																								
<table border="1"> <tr><td>١</td><td>ج</td><td>$\frac{1}{4}$</td></tr> <tr><td>٢</td><td>بنت</td><td>$\frac{1}{4}$</td></tr> <tr><td>١</td><td>قه</td><td>ع</td></tr> </table>	١	ج	$\frac{1}{4}$	٢	بنت	$\frac{1}{4}$	١	قه	ع	<table border="1"> <tr><td>١</td><td>ج</td><td>$\frac{1}{4}$</td></tr> <tr><td>٣</td><td>ابن</td><td>ع</td></tr> <tr><td></td><td>قه</td><td>م</td></tr> </table>	١	ج	$\frac{1}{4}$	٣	ابن	ع		قه	م	<table border="1"> <tr><td>١</td><td>قه</td><td>$\frac{1}{4}$</td></tr> <tr><td>١</td><td>عم</td><td>ع</td></tr> </table>	١	قه	$\frac{1}{4}$	١	عم	ع
١	ج	$\frac{1}{4}$																								
٢	بنت	$\frac{1}{4}$																								
١	قه	ع																								
١	ج	$\frac{1}{4}$																								
٣	ابن	ع																								
	قه	م																								
١	قه	$\frac{1}{4}$																								
١	عم	ع																								

الشَّرْطُ الثَّانِي : أَنْ لَا يَكُونَ لِلْمَيِّتِ أَبٌ : فَإِنْ كَانَ لَهُ أَبٌ فَيَحْجِبُ الْأُخْتِ الشَّقِيقَةَ حِرْمَانًا .

الشَّرْطُ الثَّالِثُ : أَنْ لَا يَكُونَ لِلْأُخْتِ الشَّقِيقَةُ مُعَصَّبٌ ، فَإِنْ كَانَ لَهَا مُعَصَّبٌ عَصَبَهَا ، وَصَارَ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ .

الشَّرْطُ الرَّابِعُ : أَنْ لَا يَكُونَ لِلْأُخْتِ الشَّقِيقَةُ مُمَائِلٌ^(١) ، فَإِنْ كَانَ لَهَا مُمَائِلٌ وَاحِدٌ فَأَكْثَرُ فَلَهُمَا أَوْ لَهُنِ الثَّلَاثَانِ .

٧				٦	$\frac{3}{4}$				٢		
٢	ج	$\frac{1}{4}$		٣	١	ج	$\frac{1}{4}$		١	ج	$\frac{1}{4}$
	قه			١		قه			١	أب	ع
٤	قه	$\frac{2}{3}$		٢	١	ق	ع			قه	م

الخَامِسُ : الْأُخْتُ لِأَبٍ^(٢) : تَسْتَحِقُّ النِّصْفَ بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ :

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ : أَنْ لَا يَكُونَ لِلْمَيِّتِ فَرْعٌ وَارِثٌ :

فَإِنْ كَانَ لَهُ فَرْعٌ وَارِثٌ فَتَنْظَرُ :

إِنْ كَانَ ذَكَرًا (ابْنًا أَوْ ابْنِ ابْنٍ) : حَجَبَهَا حِرْمَانًا .

(١) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَإِنْ كَانَتَا أَنْثَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ ﴾ (النساء ١٢٦) .

(٢) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمْرُكَ هَٰذَا فَكُلِّمْنَا لَكَ وَلَدًا وَلَهُ الْأُخْتُ

فَلَهُمَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ (النساء ١٢٦) .

وإن كان أنثى (بنتاً أو بنت ابن) واحدة أو متعدّدة: فالأخت لأب معها أو معهنّ غصبة، أي: نأخذ بقية المال^(۱).

۱	۲	۳
۱	ج	$\frac{۱}{۲}$
۲	بنت	$\frac{۱}{۲}$
۱	ختب	ع

۱	۲	۳
۱	ج	$\frac{۱}{۲}$
۳	ابن	ع
	ختب	م

۱	۲	۳
۱	ختب	$\frac{۱}{۲}$
۱	عم	ع

الشّرط الثاني: أن لا يكون للميت أب. فإن كان له أب فبحسب الأخت لأب جرماناً.

الشّرط الثالث: أن لا يكون مع الأخت لأب أحد من الأشقاء فإن كان فننظر:

فإن كان ذكراً: حجبها جرماناً.
وإن كان أنثى:

فننظر فإن كانت واحدة واستحققت النصف بالفرض: أخذت الأخت لأب السدس فرضاً بحيلة الثلثين.

وإن كانت متعدّدة: فلا شيء للأخت لأب ما لم تعصب بأخ مبارك. وإن كانت الشقيقة غصبة مع الفرع الوارث الأنثى: فلا شيء للأخت لأب بل تحجب جرماناً.

۱	۲	۳
۳	ج	$\frac{۱}{۲}$
۳	قه	$\frac{۱}{۲}$
۱	ختب	$\frac{۱}{۲}$

۱	۲	۳
۱	ح	$\frac{۱}{۲}$
۱	ق	ع
-	ختب	م

۱	۲	۳
۱	ج	$\frac{۱}{۲}$
۱	أب	ع
-	ختب	م

(۱) شرط فقد الأشقاء كما سبق

٢			٣ ٢				٣		
١	بنت	١	٢	٢	قه	٢	٢	قه	٢
١	قه	ع	١	١	حَتَب	ع	-	حَتَب	م
-	حَتَب	م	٢		حَب		١	عم	ع

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ لَا يَكُونَ لِلأُخْتِ لَأَبٍ مُعَصَّبٌ وَهُوَ أَخُو الْمَيِّتِ لَأَبٍ فَأَكْثَرُ، فَإِنْ كَانَ مَعَهَا، عَصَبُهَا وَصَارَ لِلدَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ.

الشَّرْطُ الْخَامِسُ: أَنْ لَا يَكُونَ لِلأُخْتِ لَأَبٍ مُمَائِلٌ، وَهُوَ أُخْتُ لَأَبٍ فَأَكْثَرُ، فَإِنْ كَانَ مَعَهَا، فَلَهُمَا أَوَّلُهُنَّ الثُّلُثَانِ.

٧			٣ ٢			
٣	ح	١	٣	١	ج	١
٢	حَتَب	٢	١		حَتَب	ع
٢	حَتَب		٢	١	حَب	

الْفَرَضُ الثَّانِي والثَّالِثُ:

الرَّبِيعُ وَالشُّمْنُ

(١) الزَّوْجُ^(١): يَسْتَحِقُّ الرَّبِيعَ بِشَرْطٍ وَجَرْدِيٍّ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لِلزَّوْجَةِ فَرْعٌ وَارِثٌ^(٢)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلزَّوْجَةِ فَرْعٌ وَارِثٌ أَخَذَ الزَّوْجُ النِّصْفَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَصْحَابِ النِّصْفِ.

(١) لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْنَ﴾ [النساء ١٢].

(٢) ذكر أو أنثى من الزوج أو من غيره وبو منعيًا باللعان أو من الزنا لأن ولد الزنا ينسب إلى أمه ويرث منها.

(٢) الزَّوْجَةُ أَوْ الزَّوْجَاتُ . تَسْتَحِقُّ الرُّبْعَ بِشَرْطِ عَدَمِ : أَنْ لَا يَكُونَ لِلزَّوْجِ قَرْنٌ وَارِثٌ^(١) . فَإِنْ كَانَ لَهُ قَرْنٌ وَارِثٌ فَلَهَا أَوْ لَهَا الثُّمَرُ^(٢) .

٨	٤	٤																		
<table border="1"> <tr> <td>١</td><td>جـه</td><td>$\frac{١}{٨}$</td></tr> <tr> <td>٧</td><td>ابن</td><td>ع</td></tr> </table>	١	جـه	$\frac{١}{٨}$	٧	ابن	ع	<table border="1"> <tr> <td>١</td><td>جـه</td><td>$\frac{١}{٤}$</td></tr> <tr> <td>٣</td><td>عَم</td><td>ع</td></tr> </table>	١	جـه	$\frac{١}{٤}$	٣	عَم	ع	<table border="1"> <tr> <td>١</td><td>ج</td><td>$\frac{١}{٤}$</td></tr> <tr> <td>٣</td><td>ابن</td><td>ع</td></tr> </table>	١	ج	$\frac{١}{٤}$	٣	ابن	ع
١	جـه	$\frac{١}{٨}$																		
٧	ابن	ع																		
١	جـه	$\frac{١}{٤}$																		
٣	عَم	ع																		
١	ج	$\frac{١}{٤}$																		
٣	ابن	ع																		

الفَرَضُ الرَّابِعُ : الثُّلَثَانِ

الثُّلَثَانِ قَرَضٌ أَرْبَعَةٌ وَهِيَ : بِنْتُ الصُّلْبِ فَأَكْثَرُ ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ فَأَكْثَرُ ، وَأُخْتَانِ شَقِيقَتَانِ فَأَكْثَرُ ، وَأُخْتَانِ لِأَبٍ فَأَكْثَرُ .

ضَائِطُ أَصْحَابِ الثُّلَثَيْنِ : كُلُّ صَنِيفٍ تَعَدَّدَ مِنْ قَرَضِهِ النِّصْفُ أَوْ دَوَاتُ النِّصْفِ إِذَا تَعَدَّدَتْ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الرَّبْدِ» :

وَالثُّلَثَانِ قَرَضٌ مَنْ قَدْ طَفِرَا بِالنِّصْفِ مَعَ مِثْلِ لَهَا فَأَكْثَرَا

(١) الْبِنْتُانِ لِلصُّلْبِ فَأَكْثَرُ^(٣) . تَسْتَحِقُّانِ الثُّلَثَيْنِ بِشَرْطِ وَاحِدٍ . أَنْ لَا يَكُونَ لَهَا مُعَصَّبٌ ، فَإِنْ كَانَ لَهَا مُعَصَّبٌ عَصَّبَهَا وَصَارَ لِلدَّكْرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ .

(١) ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى مِنَ الزَّوْجَةِ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا لَا إِنْ كَانَ مُنْفِيًا بِاللِّعَانِ وَلَا مِنْ زِنَا وَلَوْ مِنَ الزَّوْجَةِ .

(٢) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَهَا مِنَ الرُّبْعِ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمَرُ مِمَّا تَرَكَتُمْ﴾ [النساء ١٢] .

(٣) دَلِيلُهُ فِي مَا زَادَ عَلَى الثَّانِيَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ الْاِثْنَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء ١٢] .

«النساء ١٢» وفي الثنتين قضاؤه بِأَمْرِ لِبَنِي سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ بِالْعَلَشَيْنِ .

٣٢	$\frac{1}{8}$		
٤	١	جه	$\frac{1}{8}$
١٤	٧	بنتان	ع
١٤		ابن	

٢٤			
٣	جه	$\frac{1}{8}$	
١٦	بنتان	$\frac{2}{3}$	
٥	عم	ع	

(٢) بنتا الابن^(١) فأكثر: تستحقان الثلثين بشرطين عديمين:

١- أن لا يكون للميت ولد صلب ولا ولد ابن أقرب منهما.

فإن كان فننظر:

إن كان ذكراً: حجبها جرماً.

وإن كانت أنثى واحدة: فلها السدس تكمية للثلثين.

وإن كانت أنثى متعددة: فلا شيء لبنتي الابن، ما لم تعصبا بقريب مبارك،

كما تقدم في الكلام على أصحاب النصف.

٢- أن لا يكون لهما معصب^(٢). فإن كان لهما معصب عصبهما وصار للذكر

مثل حظ الأنثيين.

٢٤			
٣	جه	$\frac{1}{8}$	
١٢	بنت	$\frac{1}{4}$	
٤	بنين	$\frac{1}{6}$	
٥	عم	ع	

٨			
١	جه	$\frac{1}{8}$	
-	بنين	م	
٧	ابن	ع	

٢٤			
٣	جه	$\frac{1}{8}$	
١٦	بنين	$\frac{2}{3}$	
٥	عم	ع	

(١) إذا تحاديا في الدرجة سواء كانا أختين أم لا.

(٢) من أخ أو ابن عم مساوي لهما في الدرجة قياساً على البنات لأن بنت الابن كالبنات.

٩٦	$\frac{1}{24}$		
١٢	٣	جـ	$\frac{1}{8}$
٦٤	١٦	بنتان	$\frac{2}{3}$
١٠	٥	تير٢	ع
١٠		ابن ابن	

٢٤			
٣	جـ	$\frac{1}{8}$	
١٦	بنتان	$\frac{2}{3}$	
—	تير٢	٢	
٥	عَم	ع	

(٣) الأختان الشقيقتان فأكثر^(١) : تَسْتَحِقَانِ الثَّلَاثِينَ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ غَدَمِيَّةٍ.

١- أَنْ لَا يَكُونَنَّ لِلْمَيِّتِ قَرْنٌ وَارِثٌ، فَإِنْ كَانَ فَتَنْظَرُ :

فإِنْ كَانَ ذَكَرًا : حَجَبَهُمَا جِزْمَانًا.

وَأِنْ كَانَ أُنْثَى وَاحِدَةً أَوْ مُتَعَدَّةً : فَالْشَّقِيقَتَانِ مَعَهَا عَصَبَةٌ ، فَتَأْخُذَانِ بَقِيَّةَ

الْمَالِ .

٨			
١	جـ	$\frac{1}{8}$	
٣	قَه٢	ع	
٤	بنت	$\frac{1}{4}$	

٨			
١	جـ	$\frac{1}{8}$	
—	قَه٢	م	
٧	ابن	ع	

١٢			
٣	جـ	$\frac{1}{4}$	
٨	قَه٢	$\frac{2}{3}$	
١	عَم	ع	

٢- أَنْ لَا يَكُونَنَّ لِلْمَيِّتِ أَبٌ : فَإِنْ كَانَ حَجَبَهُمَا جِزْمَانًا.

٣- أَنْ لَا يَكُونَنَّ لَهَا مُعَصَّبٌ : فَإِنْ كَانَ عَصَبَتُهَا وَصَارَ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ

الْأُنْثَى .

(١) لقوله تعالى ﴿ فَإِنْ كَانَتَا أَنْثَىٰ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا زَكَّاهُ ﴾ دس ٢١٧

$$\frac{1}{4}$$

١٦	١	جـ	$\frac{1}{4}$
٦	٣	قـ	ع
٦		ق	

$$\frac{1}{4}$$

١	جـ	$\frac{1}{4}$
٣	أب	ع
—	قـ	م

(٤) الأختان لأب فأكثر . تستحقان الثلثين بأربعة شروط عديمة:

١- أن لا يكون للميت فرع وارث : فإن كان فننظر

إن كان ذكراً : حجبهما جرمانا .

وإن كان أنثى واحدة أو متعددة : فالأختان لأب عصبه معها^(١) فتأخذان بقية

المال .

$$\frac{1}{4}$$

٨	جـ	$\frac{1}{4}$
١	بنت	$\frac{1}{2}$
٣	ختب	ع

$$\frac{1}{4}$$

٨	جـ	$\frac{1}{4}$
١	ابن	ع
٧	ختب	م

$$\frac{1}{4}$$

١٢	جـ	$\frac{1}{4}$
٣	ختب	$\frac{2}{3}$
٨	عم	ع

٢- أن لا يكون للميت أب : فإن كان حجبهما جرمانا .

٣- أن لا يكون أحد من الأشقاء : فإن كان فننظر :

إن كان ذكراً : حجبهما جرمانا .

وإن كان أنثى : ففيه تفصيل : تارة تكون واحدة وتارة متعددة :

(١) مع عدم وجود الأشقاء .

- فإن كانت واحدة وأخذت التصف فرضاً: فالأخت لأب تأخذ السدس
تخيلة الثلثين، وإن كانت عصبه مع الفرع الوارث الأنثى: فتخرج الأخت لأب
جزمانا.

- وإن كانت الشقيقة متعدده: فلا شيء للأختين لأب ما لم تقصبا بأخ
مبارك.

٤- أن لا يكون لهما معصب فإن كان عصبهما وصار للذكر مثل حظ
الأنثيين.

١٢			٤			٤		
٣	جه	$\frac{1}{4}$	١	جه	$\frac{1}{4}$	١	جه	$\frac{1}{4}$
٦	قه	$\frac{1}{6}$	٣	ق	ع	٣	أب	ع
٢	ختبأ	$\frac{1}{6}$	-	ختبأ	م	-	ختبأ	م
١	عم	ع						

٤٨ $\frac{4}{12}$				١٢			٨		
١٢	٣	جه	$\frac{1}{4}$	٣	جه	$\frac{1}{4}$	١	جه	$\frac{1}{8}$
٣٢	٨	قه	$\frac{2}{3}$	٨	قه	$\frac{2}{3}$	٤	بنت	$\frac{1}{2}$
٢		ختبأ		-	ختبأ	م	٣	قه	ع
٢	١	خب	ع	١	عم	ع	-	ختبأ	م

الْقَرْضُ الْخَامِسُ : الثُّلُثُ

الثُّلُثُ قَرْضٌ صِنْفَيْنِ : الْأُمُّ وَالْإِخْوَةُ لِأُمٍّ .

(١) الْأُمُّ : تَسْتَحِقُّ الثُّلُثَ بِشَرْطَيْنِ عَدَمِيَّيْنِ :

١- أَنْ لَا يَكُونَ لِلْمَيِّتِ قَرْعٌ وَارِثٌ^(١) : فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ صَارَ لِلْأُمِّ السُّدُسُ .

٢- أَنْ لَا يَكُونَ لِلْمَيِّتِ عَدَدٌ مِنَ الْإِخْوَةِ أَوْ الْأَخَوَاتِ أَثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ سِوَاهُ كَانُوا وَارِثِينَ أَوْ مُتَحَجِّبِينَ بِالشَّخْصِ^(٢) ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ صَارَ لِلْأُمِّ السُّدُسُ^(٣) .

١٢	٢٤	١٢																											
<table border="1"> <tr><td>٣</td><td>جِه</td><td>$\frac{1}{4}$</td></tr> <tr><td>٢</td><td>أُم</td><td>$\frac{1}{6}$</td></tr> <tr><td>٧</td><td>قَه</td><td>ع</td></tr> </table>	٣	جِه	$\frac{1}{4}$	٢	أُم	$\frac{1}{6}$	٧	قَه	ع	<table border="1"> <tr><td>٣</td><td>جِه</td><td>$\frac{1}{8}$</td></tr> <tr><td>٤</td><td>أُم</td><td>$\frac{1}{6}$</td></tr> <tr><td>١٧</td><td>أَبْن</td><td>ع</td></tr> </table>	٣	جِه	$\frac{1}{8}$	٤	أُم	$\frac{1}{6}$	١٧	أَبْن	ع	<table border="1"> <tr><td>٣</td><td>جِه</td><td>$\frac{1}{4}$</td></tr> <tr><td>٤</td><td>أُم</td><td>$\frac{1}{3}$</td></tr> <tr><td>٥</td><td>عَم</td><td>ع</td></tr> </table>	٣	جِه	$\frac{1}{4}$	٤	أُم	$\frac{1}{3}$	٥	عَم	ع
٣	جِه	$\frac{1}{4}$																											
٢	أُم	$\frac{1}{6}$																											
٧	قَه	ع																											
٣	جِه	$\frac{1}{8}$																											
٤	أُم	$\frac{1}{6}$																											
١٧	أَبْن	ع																											
٣	جِه	$\frac{1}{4}$																											
٤	أُم	$\frac{1}{3}$																											
٥	عَم	ع																											
١٢																													
<table border="1"> <tr><td>٣</td><td>جِه</td><td>$\frac{1}{4}$</td></tr> <tr><td>٧</td><td>أَب</td><td>ع</td></tr> <tr><td>٢</td><td>أُم</td><td>$\frac{1}{6}$</td></tr> <tr><td>—</td><td>قَه ٢</td><td>م</td></tr> </table>	٣	جِه	$\frac{1}{4}$	٧	أَب	ع	٢	أُم	$\frac{1}{6}$	—	قَه ٢	م																	
٣	جِه	$\frac{1}{4}$																											
٧	أَب	ع																											
٢	أُم	$\frac{1}{6}$																											
—	قَه ٢	م																											

فَإِذَا تَوَقَّرَ الشَّرْطَانِ فَتَأْخُذُ الْأُمُّ الثُّلُثَ إِلَّا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ الْغَرَّائِيْنِ .

(١) يَقُولُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ ﴾ [النساء : ١١] .

(٢) أَمَّا الْمَحْجُوبُ بِالْوَصْفِ فَلَا عِمْرَةَ بِهِ فَهُوَ كَالْعَدَمِ كَالْقَاتِلِ وَالرَّقِيقِ .

(٣) يَقُولُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّ السُّدُسُ ﴾ [النساء : ١١] .

المَسْأَلَتَانِ الْفَرَاوَانِ

هما : زَوْجَةُ أَبٍ وَأُمٌّ ، وَزَوْجٌ وَأَبٌ وَأُمٌّ ، فَلِلْأُمِّ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ ثُلُثُ الْبَاقِي بَعْدَ فَرْضِ الزَّوْجَيْنِ وَالْبَاقِي لِلْأَبِ^(١) ، وَسَمَّيْنَا بِذَلِكَ لِشَهْرَتَيْهِمَا .

مسألة الزوجة^(٢) : مسألة الزوج :

٦		
٣	ج	$\frac{1}{4}$
١	أم	$\frac{1}{4}$ الباقي
٢	أب	الباقي

٤		
١	ج	$\frac{1}{4}$
١	أم	$\frac{1}{4}$ الباقي
٢	أب	الباقي

(٢) الإخوةُ لِأُمٍّ ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا يَسْتَحِقُّونَ الثُّلُثَ^(٣) بِشَرْطٍ وَاحِدٍ هُوَ : أَنْ لَا يُخْجَبُوا .

وَالْحَاجِبُ لَهُمْ أَحَدُ اثْنَيْنِ :

١- أَصْلُ ذَكَرٍ : وَهُوَ الْأَبُ وَالْجَدُّ وَإِنْ عَلَا .

٢- أَوْ قَرْنٌ وَارِثٌ . وَهُمْ الْأَرْبَعَةُ الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرُهُمْ .

وَيُقَسَّمُ الثُّلُثُ بَيْنَ الْأَخْوَةِ بِالسَّوِيَّةِ ذِكْرُهُمْ كَأُنْثَاهُمْ .

(١) وهو ما قصي به عمر بن الخطاب وواقفه عثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وهو مذهب الأئمة الأربعة رحمهم الله . ووجهه : أن الأب والأم إذا اجتمعا يأخذان المال أثلاثاً وإذا زاحمهما ذو برض كينت فكذلك يأخذان ما فضل فيجب أن يأخذا ما بقي بعد فرض الزوجية كذلك مع أن الأصل إنه يكون للذكر ضعف ما للأنثى ، فلو جعل لها الثلث مع الزوج لفضلت على الأب أو مع الزوجة لم يفضل عليها التفصيل المعهود .

(٢) اجتمع في مسألة الزوجة ربعان وهما لا يجتمعان فرضاً أبداً .

(٣) لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرًا مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾ [النساء : ١٢١] .

٨

١	جِه	$\frac{1}{8}$
٤	تَبِن	$\frac{1}{4}$
—	خُم ^٢	م
٣	عَم	ع

٤

١	جِه	$\frac{1}{4}$
٣	أَب	ع
—	خُم ^٢	م

١٣

٣	جِه	$\frac{1}{4}$
٤	خُم ^٢	$\frac{1}{4}$
٦	قِه	$\frac{1}{4}$

• يُخَالِفُ أَوْلَادُ الْأُمِّ غَيْرُهُمْ مِنَ الْإِخْوَةِ الْأَشْقَاءِ أَوْ لِأَبٍ فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ:

- ١- لَا يُفَضَّلُ ذَكَرُهُمْ عَلَى أُنثَاهُمْ لَا احْتِمَاعاً وَلَا انْفِرَاداً وَغَيْرُهُمْ يَمُضِلُ.
- ٢- يَرِثُونَ مَعَ مَنْ أَذَلُّوا بِهِ، وَهِيَ الْأُمُّ، وَغَيْرُهُمْ لَا يَرِثُ مَعَهُ.
- ٣- يَخْتَجِبُونَ مَنْ أَذَلُّوا بِهِ تَقْصَاناً، وَغَيْرُهُمْ لَا يَخْتَجِبُ مَنْ أَذَلَّى بِهِ.
- ٤- ذَكَرُهُمْ أَذَلَّى بِأُنْثَى نَسَباً وَيَرِثُ، وَذَكَرُ الْقَرَابَةِ فِي غَيْرِهِمْ لَا يَرِثُ إِنْ أَذَلَّى بِأُنْثَى^(١).

الْفَرَضُ السَّادِسُ وَالْأَخِيرُ: السُّدُسُ

السُّدُسُ فَرَضُ سَبْعَةٍ: الْأَبُ، وَالْجَدُّ، وَالْأُمُّ، وَالْجَدَّةُ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ، وَالْأَخُ لَأُمِّ، وَالْأَخْتُ لِأَبٍ.

(١) الْأَبُ: يَسْتَحِقُّ السُّدُسَ فَقَطْ إِذَا كَانَ لِلنِّسَبِ فَرْعٌ وَارِثٌ ذَكَرٌ^(٢).

فَإِنْ كَانَ الْفَرْعُ أُنْثَى فَلِلْأَبِ السُّدُسُ فَرَضاً وَالباقى تَغْصِيباً.

(١) كَمَثَلِ ابْنِ الْأَخْتِ فَإِنَّهُ ذَكَرٌ وَأَدْلَى بِأُنْثَى.

(٢) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَوْرَثُوهُ لِكُلِّ وَجَعٍ وَنَهَمٍ السُّدُسَ وَمِمَّا تَرَكُوا إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ (النساء: ١١).

وإنَّ عَدَمَ الْقَرَعِ الْوَارِثُ مُطْلَقاً فَلَا بُدَّ يَرِثُ تَعْصِيئاً بِنَفْسِهِ فَيَأْخُذُ بِقِيَّةِ الْمَالِ
بَعْدَ أَخْذِ أَهْلِ الْقُرُوضِ قُرُوضَهُمْ .

١٢

٣	جِه	$\frac{1}{4}$
٢	أُم	$\frac{1}{6}$
٧	أَب	ع
-	قَه	م
-	حَم	م

٢٤

٣	جِه	$\frac{1}{8}$
٥+٤	أَب	$\frac{1}{6}$ وع
١٢	بِنْت	$\frac{1}{2}$

٢٤

٣	جِه	$\frac{1}{8}$
٤	أَب	$\frac{1}{6}$
١٧	إِبْن	ع

(٢) الْجَدُّ : يَسْتَحِقُّ السُّدُسَ ، وَهُوَ كَالْأَبِ فِي شَرْطِهِ ، وَهُوَ وَحْدُ الْقَرَعِ الْوَارِثُ
الذَّكَرُ .

فَإِنْ كَانَ أَنْثَى فَلِلْجَدِّ السُّدُسُ قَرْضاً وَالْبَاقِي تَعْصِيئاً .

وَيُزَادُ فِي الْجَدِّ شَرْطَانِ .

١- عَدَمُ الْأَبِ . فَإِنْ كَانَ الْأَبُ مُوجُوداً فَيَحْجُبُ الْجَدَّ .

٢- عَدَمُ الْإِخْوَةِ الْأَشْقَاءِ أَوْ لِأَبٍ : فَإِنْ كَانُوا فَفِيهِ تَفْصِيلٌ آخَرُ سَيَأْتِي فِي بَابِ
الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ

١٢

٣	جِه	$\frac{1}{4}$
٤	أُم	$\frac{1}{3}$
٥	جَد	ع

٢٤

٣	جِه	$\frac{1}{8}$
٥+٤	جَد	$\frac{1}{6}$ وع
١٢	بِنْت	$\frac{1}{2}$

٢٤

٣	جِه	$\frac{1}{8}$
٤	جَد	$\frac{1}{6}$
١٧	إِبْن	ع

٤

١	جِه	١
٣	أب	ع
-	جَد	م

• المسائل التي يخالف فيها الجد الأب ، خمسة :

- ١- إذا كان مع الجد إخوة أشقاء أو لأب فإنهم يرثون معه ولا يُحجبون^(١).
- ٢- في المسألتين الغراوين: لو كان الجد بدل الأب لكان للأم الثلث^(٢) كاملاً وما بقي للجد^(٣).
- ٤- الإخوة الأشقاء أو لأب وتنتهيم يحجبون الجد في الإرث بالولاء بخلاف الأب فإنه يحجبهم.
- ٥- الأب يحجب أم نفسه ولا يحجبها الجد.
- (٣) الأم . تستحق السدس إذا وجد أحد الشرطين .
 - ١- أن يكون للميت فرع وارث : ولد أو ولد ابن ذكراً أو أنثى .
 - ٢- أن يكون للميت اثنان فأكثر من الإخوة أو الأخوات - وإن كانوا محجوبين - سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم^(٤).
 فإن فُقِدَ الشرطان قلها الثلث.

(١) بخلاف لو كانوا مع الأب فإنه يحجبهم .

(٢) ولم ينظر إلى كونها تأخذ أكثر من الجد في مسألة الزوج ولا إلى أنه لم يفضل عليها التفضيل المعهود في مسألة الزوجة لأنها أقرب منه .

(٣) لأنها والجد في درجة واحدة ، بخلاف ما لو كانت مع الأب فإنها تأخذ ثلث الباقي.

(٤) خرج بالإخوة : بنوهم فلا يحجبون الأم من الثلث إلى السدس.

١٢			١٢			٢٤		
٣	جـه	$\frac{1}{1}$	٣	جـه	$\frac{1}{4}$	٣	جـه	$\frac{1}{8}$
٤	أُم	$\frac{1}{3}$	٢	أُم	$\frac{1}{6}$	٤	أُم	$\frac{1}{6}$
٥	عَم	ع	٧	ق ٢	ع	١٧	إِبن	ع

١٢		
٣	جـه	$\frac{1}{4}$
٧	أَب	ع
٢	أُم	$\frac{1}{6}$
—	ق ٢	م

(٤) الجَدَّةُ فَأَكْثَرُ. تَسْتَحِقُّ السُّدُسَ ^(١) سَوَاءَ كَانَتْ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ أَوْ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ ^(٢) بِشَرْطٍ وَاحِدٍ وَهُوَ: أَنْ لَا تُخْجَبَ. فَيُخْجَبُ الْجَدَّةُ الَّتِي مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ: الْأُمُّ، وَكُلُّ جَدَّةٍ أَقْرَبُ مِنْهَا مِنْ جِهَتِهَا فَقَطْ.

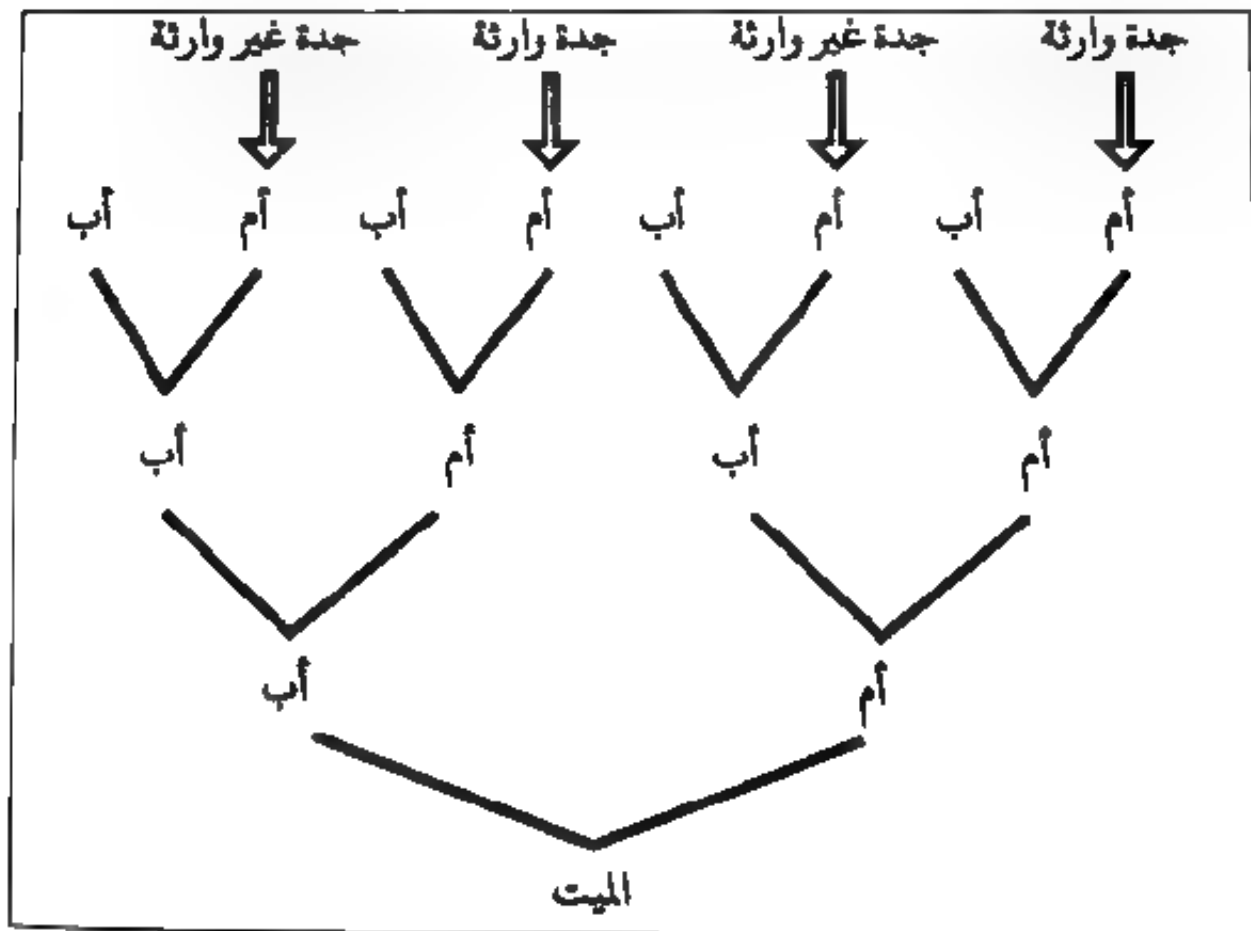
وَيُخْجَبُ الْجَدَّةُ الَّتِي مِنْ جِهَةِ الْأَبِ: الْأُمُّ، وَالْأَبُ، وَكُلُّ جَدَّةٍ أَقْرَبُ مِنْهَا مِنْ أَيِّ جِهَةٍ، وَكُلُّ جَدَّةٍ أَذْلَتْ بِهِ.

(١) سواء معها فرع وارث أم لا وسواء كان للاميت إخوة أم لم يكن.

(٢) لحديث بريدة أنه رضي الله عنه جعل للجدَّة السدس إذا لم تكن درنھا أم. رواه أبو داود (٢٨٩٧) وغيره، ولحديث الحاصم في المستدرك (٧٩٨٤) أنه رضي الله عنه قضى للجدتين بالسدس.

والجداث الوارثات ثلاثة :

- ١- مَنْ أَدْلَتْ إِلَى الْمَيِّتِ بِإِنَاثٍ خُلِّصَ : كَأُمِّ أُمِّ الْأُمِّ .
 - ٢- مَنْ أَدْلَتْ إِلَى الْمَيِّتِ بِذُكُورٍ خُلِّصَ : كَأَبِّ أَبِي الْأَبِّ .
 - ٣- مَنْ أَدْلَتْ إِلَى الْمَيِّتِ بِإِنَاثٍ إِلَى ذُكُورٍ : كَأُمِّ أُمِّ الْأَبِّ .
- والجدة الساقطة هي مَنْ أَدْلَتْ إِلَى الْمَيِّتِ بِغَيْرِ وَارِثٍ أَيْ بِذُكُورٍ إِلَى إِنَاثٍ كَأُمِّ أَبِي أَبِي الْأُمِّ أَوْ بِذُكُورٍ بَيْنَ أَنْثَيْنِ كَأُمِّ أَبِي الْأُمِّ .
- وَلَوْ أَدْلَتْ جَدَّةٌ بِأَكْثَرٍ مِنْ جِهَةٍ وَارِثَةٍ فَلَهَا السُّدُسُ فَقَطْ سَوَاءً كَانَتْ وَاحِدَةً أَوْ أَكْثَرَ^(١) .



(١) أي تعددت الجداث .

(٥) يَنْتُ الْإِبْنُ فَأَكْثَرُ : تَسْتَحِقُّ السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ الْوَاحِدَةِ ، أَوْ بِنْتِ ابْنِ أَقْرَبِ مِنْهَا أَوْ مِنْهُنَّ ^(١) .

فَإِنْ كَانَ مَعَهَا بِنْتَانِ صُلْبٍ فَلَا شَيْءَ لِبِنْتِ الْإِبْنِ مَا لَمْ تُعَصَّبْ بِقَرِيبٍ مُبَارَكٍ كَمَا تَقَدَّمَ .

٧٢ $\frac{3}{14}$				٢٤			٢٤		
٩	٣	جِه	$\frac{1}{8}$	٣	جِه	$\frac{1}{8}$	٣	جِه	$\frac{1}{8}$
٤٨	١٦	بِنْتَانِ	$\frac{2}{3}$	١٦	بِنْتَانِ	$\frac{2}{3}$	١٢	بِنْت	$\frac{1}{2}$
٥	٥	تَبْن	ع	—	تَبْن	م	٤	تَبْن	$\frac{1}{6}$
١٠		ابْنِ ابْنِ		٥	عَمَ	ع	٥	عَمَ	ع

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ مَعَهَا بِنْتُ ابْنِ أَقْرَبِ مِنْهَا أَوْ مِنْهُنَّ فَتَأْخُذُ بِنْتُ الْإِبْنِ الْأَقْرَبُ النِّصْفَ وَبِنْتُ الْإِبْنِ الْبُعْدَى لَهَا السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ .

فَإِنْ كَانَ مَعَهَا بِنْتَانِ ابْنِ أَقْرَبِ مِنْهَا فَلَا شَيْءَ لِبِنْتِ الْإِبْنِ الْبُعْدَى مَا لَمْ تُعَصَّبْ بِقَرِيبٍ مُبَارَكٍ ، وَيُعَصَّبُهَا ذَكَرٌ فِي دَرَجَتِهَا مِنْ أَخٍ أَوْ ابْنِ عَمٍّ ^(٢) .

(٦) الْأَخْتُ لِأَبٍ فَأَكْثَرُ . تَسْتَحِقُّ السُّدُسُ إِذَا كَانَتْ مَعَ الْأَخْتِ الشَّقِيقَةِ الْوَاحِدَةِ . يَشْرُطُ أَنْ تَرِثَ الشَّقِيقَةُ النِّصْفَ قَرْضاً ، فَإِنْ لَمْ تَرِثِ الْأَخْتُ النِّصْفَ قَرْضاً بَأَنْ :

١- وَرِثَتِ الثَّلَاثِينَ مَعَ مُحَايِلٍ لَهَا : فَلَا شَيْءَ لِلْأَخْتِ لِأَبٍ مَا لَمْ تُعَصَّبْ بِأَخٍ مُبَارَكٍ .

(١) لِلْإِجْمَاعِ ، وَلِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ سَأَلَ عَنْ بِنْتِ وَبِنْتِ ابْنِ وَأَخْتِ : (لَأَقْضِيَنَّ فِيهَا بِقَضَاءِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْبِنْتِ النِّصْفَ وَلِبِنْتِ الْإِبْنِ السُّدُسَ وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَخْتِ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٧٤٢) .
(٢) وَهَكَذَا كُلُّ دَرَجَةٍ نَزَلَتْ ، انْفَرَدَتْ أَوْ تَعَدَّدَتْ مَعَ انْفِرَادٍ مِنْ فَوْقِهَا ، تَأْخُذُ السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ .

٢- أو وَرِثَتْ نَفْسِيًّا مَعَ أَخِيهَا الشَّقِيقِ . فَلَا شَيْءَ لِلأُخْتِ لِأَبِ .

٣- أو وَرِثَتْ نَفْسِيًّا مَعَ أَخِيهَا الْبِنْتِ : فَلَا شَيْءَ لِلأُخْتِ لِأَبِ .

٣٦ ٣ ١٢				١٢				١٢			
٩	٣	جِه	$\frac{1}{4}$	٣	حِه	$\frac{1}{4}$		٣	جِه	$\frac{1}{4}$	
٢٤	٨	قَه	$\frac{2}{3}$	٨	قَه	$\frac{2}{3}$		٦	قَه	$\frac{1}{2}$	
١	١	خَتَب	ع	-	خَتَب	م		٢	خَتَب	$\frac{1}{6}$	
٢		خَب		١	عَم	ع		١	عَم	ع	
٨				٤							
١	جِه	$\frac{1}{8}$		١	جِه	$\frac{1}{4}$		١	جِه	$\frac{1}{4}$	
٤	بِنْت	$\frac{1}{2}$		١	قَه			١	قَه		
٣	قَه	ع		٢	٣	ق		٢	٣	ق	
-	خَتَب	م		-	خَتَب	م		-	خَتَب	م	

(٧) الأَخُ لِلأُمِّ أَوِ الأُخْتُ لِلأُمِّ : يَسْتَحِقَّانِ السُّدُسَ^(١) إِذَا كَانَ وَاحِدًا لَيْسَ مُتَعَدِّدًا .

بشرط واحد وهو : أَنْ لَا يُخْتَبَ ، وَيُخْجَنُهُ . أَضْلُ ذَكَرٌ أَوْ قَرْعٌ وَارِثٌ^(٢) كَمَا تَقَدَّمَ .

فَإِذَا تَعَدَّدَ فَلَهُمُ الثُّلُثُ مَا لَمْ يُحْجَبُوا كَمَا تَقَدَّمَ .

(١) لقوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ (الب. ١٢) أجمع المفسرون على أنها منزلت في أولاد الأم دون غيرهم كما قرأ به في الشواد ابن مسعود وغيره : ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِّنْ أُمِّ﴾ (نساء ١٢) وقراءة لصحابي كخير الأحاد .
(٢) لمعوم آية الكلاله السافقه ، لأن الكلاله : ميت لم يحلف ولداً ولا والداً إلا أنه خص بمعوم الكلاله الأم والجدة فلا يحجبان وله الأم بالإجماع .

١٢

٣	جـه	$\frac{1}{4}$
٤	خـم	$\frac{1}{3}$
٥	عـم	ع

٤

١	جـه	$\frac{1}{4}$
٣	أب	ع
-	خـم	م

١٢

٣	جـه	$\frac{1}{4}$
٢	خـم	$\frac{1}{3}$
٧	عـم	ع

فَإِئِدَّةٌ : تَسْتَرِي الْأُنثَى الْوَاحِدَةَ وَالْإِنَاثُ الْمُتَعَدَّاتُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ :

الْأَوَّلُ : بِنْتُ الْإِبْنِ أَوْ بَنَاتُهُ إِذَا كَانَتْ أَوْ كُنَّ مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ الْوَاحِدَةِ فَعَرَضُهَا أَوْ قَرَضُهَا السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ وَلَا يَزِيدُ بِزِيَادَةِ عَدِيدِهِنَّ .

الثَّانِي : الْأُخْتُ أَوْ الْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ إِذَا كَانَتْ أَوْ كُنَّ مَعَ الشَّقِيقَةِ الْوَاحِدَةِ لَهَا أَوْ لَهَا السُّدُسُ وَلَا يَزِيدُ بِزِيَادَةِ عَدِيدِهِنَّ .

الثَّالِثُ : الزَّوْجَةُ الْوَاحِدَةُ أَوْ الزَّوْجَاتُ لَهَا أَوْ لَهَا الرُّبْعُ فَقَطْ أَوْ الثَّمَنُ فَقَطْ .

الرَّابِعُ : الْجَدَّةُ الْوَاحِدَةُ أَوْ الْجَدَّاتُ لَهَا أَوْ لَهَا السُّدُسُ وَلَا يَزِيدُ بِزِيَادَةِ عَدِيدِهِنَّ .

الْقَرِيبُ الْمُبَارَكُ وَالْقَرِيبُ الْمَشْهُومُ

الْقَرِيبُ الْمُبَارَكُ : هُوَ الَّذِي لَوْلَاهُ لَسَقَطَتِ الْأُنثَى الَّتِي يُعَصِّبُهَا ، وَقَدْ يَكُونُ فِي دَرَجَتَيْهَا أَوْ أَنْزَلُ مِنْهَا^(١) .

مِثَالُهُ : الْأَخُ لِأَبٍ .

فَلَوْلَا وَجُودُ الْأَخِ لِأَبٍ مَعَ الْأُخْتِ لِأَبٍ لَسَقَطَتْ فِي حَالَةِ إِرْثِ الشَّقِيقَاتِ لِلثَّلَاثِينَ .

(١) أَنْزَلُ مِنْهَا مِثْلُ ابْنِ ابْنِ ابْنٍ فِي مَسْأَلَةِ : بَنَتَيْنِ وَبَنَاتِ ابْنِ وَابْنِ ابْنِ ابْنٍ .

$$\frac{3}{4}$$

٦	٢	قه	$\frac{4}{3}$
١	١	ختب	ع
٢		خب	
-	-	عم	م

$$\frac{3}{4}$$

٢	قه	$\frac{4}{3}$
-	ختب	م
١	عم	ع

القريب المشؤوم: هو الذي لولاه لورثت الأنثى التي يعصها ولا بد أن يكون مساوياً لها من أخ مطلقاً أو ابن ابن يكون ابن عم لينة الابن.

مثاله: أب وأم وزوج وبنت وبنت ابن وابن ابن، فتسقط بنت الابن لوجود ابن ابن ولو لم يكن موجوداً لورثت.

١٥

٢	أب	$\frac{1}{6}$
٢	أم	$\frac{1}{6}$
٣	ج	$\frac{1}{4}$
٦	بنت	$\frac{1}{6}$
٢	بنت ابن	$\frac{1}{6}$

١٣

٢	أب	$\frac{1}{6}$
٢	أم	$\frac{1}{6}$
٣	ج	$\frac{1}{4}$
٦	بنت	$\frac{1}{6}$
-	بنت ابن	س
-	ابن ابن	

باب العَصَبَةِ

العَصَبَةُ : مَنْ لَيْسَ لَهُ نَصِيبٌ مُقَدَّرٌ .
وَتُنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ .

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : الْعَاصِبُ بِنَفْسِهِ

أَي : بِذَاتِهِ لَا بِوَسِيطَةٍ غَيْرِهِ ^(١) ، وَهُوَ الَّذِي إِذَا وُجِدَ أَخَذَ خَمِيعَ الْمَالِ إِذَا انْقَرَدَ ، وَبَقِيَّةَ الْمَالِ بَعْدَ أَخْذِ ذَوِي الْفُرُوضِ فُرُوضَهُمْ .

وَهُوَ الْمُعْتَقَةُ مِنَ النِّسَاءِ وَجَمِيعُ الذَّكَوْرِ (١٣) إِلَّا الزَّوْجَ وَالْأَخَ لِأُمِّ قَهْمَا مِنْ أَهْلِ الْفُرُوضِ لَا الْعَصَبَةُ .

ضَابِطُهُ : ذُو الْوَلَاءِ وَذَكَرٌ قَرِيبٌ لَمْ يُذَلِّ إِلَى الْمَيِّتِ بِأَنْتَى ^(٢) .
مِثَالُهُ : الْعَمُّ مِنْ أَهْلِ الْعَصَبَةِ .

١٢	٨	٤																											
<table border="1"> <tr> <td>٣</td><td>جِه</td><td>$\frac{١}{٤}$</td></tr> <tr> <td>٦</td><td>قَه</td><td>$\frac{١}{٢}$</td></tr> <tr> <td>٢</td><td>خَتَب</td><td>$\frac{١}{٦}$</td></tr> <tr> <td>١</td><td>عَم</td><td>ع</td></tr> </table>	٣	جِه	$\frac{١}{٤}$	٦	قَه	$\frac{١}{٢}$	٢	خَتَب	$\frac{١}{٦}$	١	عَم	ع	<table border="1"> <tr> <td>١</td><td>جِه</td><td>$\frac{١}{٨}$</td></tr> <tr> <td>٤</td><td>بِنْتُ</td><td>$\frac{١}{٢}$</td></tr> <tr> <td>٣</td><td>عَم</td><td>ع</td></tr> </table>	١	جِه	$\frac{١}{٨}$	٤	بِنْتُ	$\frac{١}{٢}$	٣	عَم	ع	<table border="1"> <tr> <td>١</td><td>جِه</td><td>$\frac{١}{٤}$</td></tr> <tr> <td>٣</td><td>عَم</td><td>ع</td></tr> </table>	١	جِه	$\frac{١}{٤}$	٣	عَم	ع
٣	جِه	$\frac{١}{٤}$																											
٦	قَه	$\frac{١}{٢}$																											
٢	خَتَب	$\frac{١}{٦}$																											
١	عَم	ع																											
١	جِه	$\frac{١}{٨}$																											
٤	بِنْتُ	$\frac{١}{٢}$																											
٣	عَم	ع																											
١	جِه	$\frac{١}{٤}$																											
٣	عَم	ع																											

وَإِذَا اجْتَمَعَ أَكْثَرُ مِنْ شَخْصٍ مِنَ الْعَصَبَةِ فَالْوَارِثُ هُوَ الْمُقَدَّمُ جِهَةً ثُمَّ قَرَابَةً ثُمَّ قُوَّةً .

(١) وَلِذَلِكَ يُقَدَّمُ ذَكَرُهُ عَلَى بَقِيَّةِ الْأَقْسَامِ .

(٢) قَوْلُهُ : (ذَكَرٌ قَرِيبٌ) : خَرَجَ بِهِ الزَّوْجُ .

وَقَوْلُهُ : (لَمْ يُذَلِّ إِلَى الْمَيِّتِ بِأَنْتَى) : خَرَجَ بِهِ الْأَخُ لِأُمِّ .

قال الجعفري

فِي الْجِهَةِ التَّقْدِيمِ ثُمَّ بِقُرْبِهِ وَبَعْدَهُمَا التَّقْدِيمُ بِالقُوَّةِ اجْعَلَا

جِهَاتُ الْعَصِيَّةِ : سَبْعُ :

١- البُتُوَّةُ .

٢- ثُمَّ الْأَبُوَّةُ .

٣- ثُمَّ الْحُدُودَةُ وَالْأَخُوَّةُ .

٤- ثُمَّ بَنُو الْأَخُوَّةِ .

٥- ثُمَّ الْعُمُومَةُ .

٦- ثُمَّ الْوَلَاءُ .

٧- ثُمَّ بَيْتُ الْمَالِ .

فَالْجِهَةُ الْمُقَدَّمَةُ تَحْجُبُ مَنْ بَعْدَهَا : كَالْأَخِ يَحْجُبُ الْعَمَّ .

فَإِنْ اسْتَوَتْ الْجِهَةُ قُدِّمَ الْأَقْرَبُ دَرَجَةً : كَالْأَخِ لِأَبٍ مُقَدَّمٌ عَلَى ابْنِ ابْنِ أَخٍ شَفِيقٍ لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ دَرَجَةً .

فَإِنْ اسْتَوَتْ دَرَجَتُهُمَا قُدِّمَ الْأَقْوَى : كَالْأَخِ شَفِيقٍ بِهِوَ مُقَدَّمٌ عَلَى أَخٍ لِأَبٍ لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَقْوَى .

وَإِذَا انْفَرَدَ الْعَاصِبُ بِنَفْسِهِ أَيْ لَمْ يَرَجِدْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْفَرَضِ : فَيَأْخُذُ بِجَمِيعِ التَّرَكَّةِ^(١) .

(١) للإجماع المستند بالنظر إلى بعض أفراد العاصب وهو الأخ لغير أم إلى قوله تعالى .

﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ (النساء: ١١٧٦) ، وإلى القياس على الأخ بالنظر إلى الباقيين ، وهذا الحكم مختص بالعاصب بنفسه لأنه لا يتأقن أفراد العاصب بغيره ولا العاصب مع غيره .

وإذا كان مَعَهُ ذُو قَرْبَى أَحَدُ بَقِيَّةِ الْمَالِ إِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ مِنْهُ .
 وإذا لَمْ يَفْضَلْ شَيْءٌ مِنَ الثَّرِكَةِ . سَقَطَ الْعَاصِبُ بِنَفْسِهِ إِلَّا فِي الْمَسْأَلَةِ
 الْمَشْتَرَكَةِ^(١) .

المَسْأَلَةُ الْمَشْتَرَكَةُ

هي ذاتُ أَرْبَعَةِ أَزْكَانٍ :

- ١- زَوْج .
 - ٢- أُمُّ أَوْ جَدَّة .
 - ٣- إِخْوَةٌ لِأُمِّ .
 - ٤- أَخٌ شَقِيقٌ فَأَكْثَرُ لِيُوَحِّدَهُ أَوْ مَعَ شَقِيقَةٍ فَأَكْثَرُ .
- فَالْمَسْأَلَةُ فِي الْأَصْلِ : أَنَّ الشَّقِيقَ يَسْقُطُ لِاسْتِفْرَاقِ الْفُرُوضِ الثَّرِكَةِ ، وَلَكِنْ فِي
 هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يُشَارِكُ الشَّقِيقُ أَوِ الْأَيْقَاءُ إِخْوَانَهُمْ مِنَ الْأُمِّ وَيَرِثُونَ مَعَهُمْ ذَكَرُهُمْ
 كَأَنَّهُمْ^(٢) .

(١) وإلا في المسألة الأكدية وسنأتي في باب الجد والإخوة .

(٢) وهذا ما قضى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثانياً بعد أن كان أسقطهم في العام الماضي
 كما رواه ابن أبي شيبة (٣١٠٩٧) وغيره ، فقبل له في ذلك فقال : (ذاك على ما قضينا) أي فيما
 مضى (وهذا على ما نقضي) أي الآن ، لأن الاجتهاد لا يُنْقَضُ بالاجتهاد . وزوي أنه أراد أن
 يقضي بما قضى به أولاً فقال له زيد بن ثابت رضي الله عنه : هبوا آباهم كان حماراً فما زادهم الأب إلا
 قريبا . وقيل : قال بعض الإخوة لعمر رضي الله عنه : هب أن أبانا كان حجراً ملقى في اليم ، ولهذا سميت
 اليمية والحجرية والحمارية ، فلما قبل له في ذلك قضى فيها بالتشريك ووافقه على ذلك جماعة من
 الصحابة منهم عثمان وزيد بن ثابت في أشهر الروايتين عنه وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم .

المَسْأَلَةُ فِي الْأَصْلِ^(١)

٦

٣	ج	$\frac{1}{2}$
١	أُمُّ أَوْ جَدَّة	$\frac{1}{6}$
٢	إِخْوَةُ لَأُمِّ	$\frac{1}{3}$
—	ق	س

المَسْأَلَةُ الْمُشْتَرَكَةُ :

٦

٣	ج	$\frac{1}{2}$
١	أُمُّ أَوْ جَدَّة	$\frac{1}{6}$
٢	إِخْوَةُ لَأُمِّ	$\frac{1}{3}$
٢	ق	

أَمَّا إِذَا كَانَ بَدَلُ الشَّقِيقِ أَحَاً لِأَبٍ فَيَسْقُطُ ، أَوْ أَخَاً لِأَبٍ وَمَعَهُ أُخْتُ لِأَبٍ
فَيَسْقُطَانِ كَذَلِكَ ، وَلَوْ كَانَ بَدَلُ الشَّقِيقِ شَقِيقَةً لَأَخَذَتِ النِّصْفَ وَلَأُعِيلَتِ الْمَسْأَلَةُ

٩

٣	ج	$\frac{1}{2}$
١	أُمُّ أَوْ جَدَّة	$\frac{1}{6}$
٢	إِخْوَةُ لَأُمِّ	$\frac{1}{3}$
٣	قَدْ أَوْ خَتَبَ	$\frac{1}{2}$

٦

٣	ج	$\frac{1}{2}$
١	أُمُّ أَوْ جَدَّة	$\frac{1}{6}$
٢	إِخْوَةُ لَأُمِّ	$\frac{1}{3}$
—	خَتَبَ مَعَ خَتَبَ	س

٦

٣	ج	$\frac{1}{2}$
١	أُمُّ أَوْ جَدَّة	$\frac{1}{6}$
٢	إِخْوَةُ لَأُمِّ	$\frac{1}{3}$
—	خَتَبَ	س

(١) وهو الذي قضى به عمر رضي الله عنه أولاً وهو مروى عن علي وأبي بن كعب وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهم وهو مذهب الإمامين أبي حنيفة وأحمد بن حنبل رحمهما الله وبه قال الشعبي وابن أبي ليلى وشريك ويحيى بن آدم ونعيم بن حماد وأبو ثور وابن المنذر وداود رحمهم الله تعالى.

القِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْعَصَبَةِ : الْعَاصِبُ بِغَيْرِهِ

وَهُوَ أَنْتَى ذَاتُ سَهْمٍ عَصَبَهَا ذَكَرٌ^(١) ، وَجِبْنَهَا يَكُونُ فِيهِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ^(٢) .
وَهُوَ أَرْبَعَةٌ .

- ١- بَنَاتُ الصُّلْبِ بِالْبَنِينَ وَلَوْ وَاحِدًا .
- ٢- بِنْتُ الْإِبْنِ مَعَ ابْنِ الْإِبْنِ سَوَاءٌ كَانَ فِي دَرَجَتَيْهَا أَوْ أُنْزِلَ مِنْهَا إِذَا كَانَتْ تَحْجُوبُهُ بِاسْتِغْرَاقِ الثَّلَاثِينَ .
- ٣- الْأَخَوَاتُ الشَّقِيقَاتُ بِالْإِخْوَةِ الْأَشْقَاءِ^(٣) .
- ٤- الْأَخَوَاتُ لِأَبٍ بِالْإِخْوَةِ لِأَبٍ .

القِسْمُ الثَّالِثُ مِنَ الْعَصَبَةِ : الْعَاصِبُ مَعَ غَيْرِهِ

وَهُوَ أَنْتَى ذَاتُ سَهْمٍ عَصَبَهَا اجْتِمَاعُهَا مَعَ أَنْتَى أُخْرَى .
وَهُنَّ الْأَخَوَاتُ الشَّقِيقَاتُ أَوْ لِأَبٍ^(٤) مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ فَأَكْثَرُ أَوْ مَعَ بِنْتِ الْإِبْنِ فَأَكْثَرُ فَيَأْخُذُ الْأَخَوَاتُ بَقِيَّةَ الْمَالِ بَعْدَ قَرْضِ الْبِنْتِ أَوْ بِنْتِ الْإِبْنِ التَّصْفِيفُ إِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً أَوْ الثَّلَاثِينَ إِنْ كَانَ لَهَا مُمَازِلٌ .
وَنُشِطَرُطُ أَنْ لَا تَكُونَ مَعَ الْأَخْتِ أَخُوها فَإِنْ كَانَ مَعَهَا عَصَبَهَا لِأَنَّ التَّصْفِيفَ بِالْغَيْرِ يَمْنَعُ التَّصْفِيفَ مَعَ الْغَيْرِ .

(١) ولذلك يعدم ذكره على العاصب مع غيره لأن المقصود للعاصب بغيره ذكره بخلاف العاصب مع الغير فإن عصوبتها لأجل اجتماعها مع أنثى ، ولذا كثر شرف على الأنثى كما هو معروف .

(٢) لقوله تعالى ﴿ يَوْمِئِذٍ اللَّهُ فِيْ أَوَّلِهِمْ كُنْتُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ [النساء: ١١] وقال تعالى ﴿ وَلَوْ كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَلَا نِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ [النساء: ١٧٦] .

(٣) لقوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَلَا نِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ [النساء: ١٧٦] .

(٤) لقوله ﷺ في حديث ابن مسعود : (وما بقي فللأخت) رواه البخاري (٦٧٤٢) فدل على أنها عصبه .

• فوائد وخواص من العَصَبَة :

(١) لو اجتمع في مسألة العاصِبُ بغيره مع العاصِبِ مع غيره قُدِّمَ الأولُ .
كَبِيتَ وَشَقِيقَةُ وَشَقِيقُ فَلَا نَقُولُ : إِنَّ الشَّقِيقَةَ عَصَبَةٌ مَعَ الْبَيْتِ بَلْ هِيَ عَصَبَةٌ
بِالشَّقِيقِ لِأَنَّهُ أَقْوَى فَلِلَّذِ كَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ .

(٢) الْفَرْقُ بَيْنَ الْعَصَبَةِ بِالْغَيْرِ وَالْعَصَبَةِ مَعَ الْغَيْرِ :
أَنَّ الْغَيْرَ فِي الْعَصَبَةِ بغيره (كَالابْنِ) يَكُونُ عَصَبَةً بِنَفْسِهِ فَتَتَعَدَّى الْعُصُونَةُ
إِلَى الْأُنثَى (الْبَيْتِ) .

وَفِي الْعَصَبَةِ مَعَ غَيْرِهِ (كَالْبَيْتِ) لَا يَكُونُ عَصَبَةً أَضْلًا بَلْ تَكُونُ عُصُونَةً
تِلْكَ الْعَصَبَةُ بِسَبَبِ اخْتِمَاعِهِ مَعَ ذَلِكَ الْغَيْرِ .

(٣) قَدْ يَجْتَمِعُ فِي شَخْصٍ جِهَتَا قَرِيبٍ وَتَعْصِيبٍ كَالْبَنِّ غَمٍّ هُوَ أَخٌ لِأُمٍّ أَوْ زَوْجٍ
فَيَرِثُ بِهِمَا إِنْ أُمُكِّنَ .

(٤) ابْنُ الْأَخِ الشَّقِيقِ أَوْ لِأَبٍ كَأَبِيهِ إِرْثًا وَحُجْبًا إِلَّا فِي سَبْعِ مَسَائِلَ :

١- لَا يَرِثُ الْأُمُّ عَنِ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ^(١) .

٢- لَا يُعَصِّبُ أَخْتَهُ لِأَنَّ أَخْتَهُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ^(٢) .

٣- لَا يَرِثُ مَعَ الْجَدِّ إِجْمَاعًا^(٣) .

٤- ابْنُ الشَّقِيقِ يَسْقُطُ فِي الْمُسْتَرَكَّةِ إِجْمَاعًا .

٥- ابْنُ الْأَخِ الشَّقِيقِ لَا يَحْجُبُ الْأَخَ لِأَبٍ^(٤) .

(١) بخلاف الأخ الشقيق أو لأب فإنه يردها.

(٢) بخلاف الأخ الشقيق فإنه يعصبه أخته ، وكذلك الأخ لأب يعصب أخته .

(٣) بخلاف الأخ الشقيق ولأب فإنهما يرثان مع الجد .

(٤) بخلاف أبيه .

٦- ابن الأخ لأب لا يَحْجُبُ ابن الأخ الشَّقِيقَ ، وأبوه أي الأخ لأب يَحْجُبُ
ابن الأخ الشَّقِيقَ .

٧- ابن الأخ الشَّقِيقَ أَرَأَيْتَ يَحْجُبُ ابْنَهُ إِذَا صَارَتْ الْأَخْتُ عَصْبَةً بِإِئْتِ أَوْ
بِئْتِ الْإِئْتِ .

(٥) ابن العمِّ الشَّقِيقَ أَوْ لِلْأَبِ كَأَبِيهِ إِزْنًا وَحَجْبًا إِلَّا فِي مَسَالَتَيْنِ:

١- ابن العمِّ الشَّقِيقَ لَا يَحْجُبُ العمُّ لأبٍ بِخِلَافِ أَبِيهِ أَيْ العمُّ الشَّقِيقَ فَإِنَّهُ
يَحْجُبُ العمُّ لأبٍ .

٢- ابن العمِّ لأبٍ لَا يَحْجُبُ ابن العمِّ الشَّقِيقَ ، وأبوه أي العمُّ لأبٍ يَحْجُبُ ابن
العمِّ الشَّقِيقَ .

(٦) الْوَرَثَةُ . أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ .

١- قِسْمٌ يَرِثُ بِالْفَرَضِ وَحَدَهُ مِنَ الْجِهَةِ الَّتِي سُمِّيَ بِهَا رَهْوَ سَبْعَةً : الْأُمُّ وَوَلَدُهَا
الْأُمُّ وَالْجَدَّتَانِ وَالزَّوْجَانِ .

٢- قِسْمٌ يَرِثُ بِالتَّعْصِيبِ وَحَدَهُ كَذَلِكَ وَهُمْ : تَمِيعُ الْعَصْبَةِ بِالتَّنْفِيسِ غَيْرُ الْأَبِ
وَالْجَدِّ .

٣- قِسْمٌ يَرِثُ بِالْفَرَضِ مَرَّةً وَبِالتَّعْصِيبِ أُخْرَى وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَهُنَّ : ذَوَاتُ
النِّصْفِ وَالثُلُثَيْنِ .

٤- قِسْمٌ يَرِثُ بِالْفَرَضِ مَرَّةً وَبِالتَّعْصِيبِ أُخْرَى وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَهُمَا : الْأَبُ
وَالْجَدُّ^(١) .

(١) فَإِنْ كَلَّا مَهْمَا يَرِثُ السُّدُسُ مَعَ ابْنٍ أَوْ ابْنِ ابْنٍ ، وَحَيْثُ بَقِيَ بَعْدَ الْعُرُوضِ قُدْرُ
السُّدُسِ أَوْ دُونَهُ أَوْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ ، وَبِثَرٍ بِالتَّعْصِيبِ إِذَا خَلَا عَنِ الْفُرْعِ الْوَارِثُ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ،
وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْفَرَضِ وَالتَّعْصِيبِ إِذَا كَانَ مَعَهُ أُنْثَى مِنَ الْفُرُوعِ وَفَضْلُ بَعْدِ الْفَرَضِ أَكْثَرُ مِنَ
السُّدُسِ .

(٧) أُمِّئِلَّةُ :

١- يَنْتُ ابْنُ ابْنِ وَابْنُ الابْنِ ، فَالْمَالُ لِابْنِ الابْنِ وَسَقَطَتْ يَنْتُ ابْنِ الابْنِ لِأَنَّهَا أَنْزَلَ مِنْهُ .

٢- يَنْتَانِ وَيَنْتُ ابْنِ ابْنِ وَابْنُ ابْنِ ابْنِ ابْنِ ، فَلِلْيَنْتَيْنِ الثُّلَاثَانِ وَالْبَاقِي بَيْنَ يَنْتِ ابْنِ الابْنِ وَابْنِ ابْنِ ابْنِ عَمَّهَا - أَوْ ابْنِ أَخِيهَا - نَعَصِبُهَا لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ^(١) .

(٨) أَوْلَادُ الابْنِ كَأَوْلَادِ الصُّلْبِ عِنْدَ فَقْدِهِمْ ، الذَّكَرُ كَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى كَالْأُنْثَى اجْتِمَاعً وَانْفِرَاداً .

(٩) مَنْ لَا قَرَضَ لَهَا مِنَ الْإِنَاثِ وَأَخُوهَا عَصَبَةٌ لَا تَصِيرُ عَصَبَةً بِأَخِيهَا لِأَنَّ النَّصَّ وَارِدٌ فِي الْبَنَاتِ بِالسِّنِينَ وَالْأَخَوَاتِ بِالْإِخْوَةِ^(٢) .

(١٠) إِذَا صَارَتِ الْأَخَوَاتُ عَصَبَةً مَعَ الْغَيْرِ فَتَحْجُبُ مَنْ يَحْجُبُهُ أَخُوهُنَّ ، فَالْأَخَوَاتُ الشَّقِيقَاتُ إِذَا صَارَتْ عَصَةً مَعَ الْغَيْرِ (يَنْتِ الصُّلْبِ أَوْ يَنْتِ الابْنِ) فَتَحْجُبُ الْإِخْوَةَ لِأَبٍ لِأَنَّ أَحَاهُنَّ الشَّقِيقَ يَحْجُبُهُمْ أَيِ الْإِخْوَةَ لِأَبٍ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْعَصَبَاتِ .

وَإِذَا صَارَتِ الْأَخَوَاتُ لِأَبٍ عَصَبَةً مَعَ الْغَيْرِ (يَنْتِ الصُّلْبِ أَوْ يَنْتِ الابْنِ) فَتَحْجُبُ بَنِي الْإِخْوَةِ الْأَشْقَاءَ لِأَنَّ أَحَاهُنَّ لِأَبٍ يَحْجُبُهُمْ أَيِ بَنِي الْإِخْوَةِ الْأَشْقَاءَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْعَصَبَاتِ .

قَالَ السَّيِّدُ الْعَلَامَةُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ شَهَابٍ فِي «ذَرِيعَةِ النَّاهِضِ» :

وَالْأَخْتُ إِذَا بِالْيَنْتِ عَصَبُوهَا تَحْجُبُ مَنْ يَحْجُبُهُ أَخُوهَا

(١) وإنما عصبها وهو أنزل منها لأنها محجوبة باستغراق من فوقها الثلثين.

(٢) كالعمة فلا ترث ولا نقول إنها عصبه مع العم وكذلك يست العم لا نقول إنها ترث

بالعصبه مع ابن العم .

(١١) حالات اجتماع القرض والتفصيل في شخص واحد :

- ١- قد يجتمع في الشخص جهتا تفصيل ك: معتق هو ابن عم، فيرث بأقاربهما، والأقوى معلوم من القاعدتين السابقتين في العصبات.
- ٢- وقد يجتمع في الشخص جهتا قرض ولا يكون ذلك إلا في نكاح المجوس وفي وطء الشبهة فيرث بأقاربهما لا بهما على الأرجح.
- ٣- وقد يجتمع في الشخص جهتا قرض وتفصيل ك: ابن عم هو أخ لأم أو زوج فيرث بهما حيث أمكن اتفاقاً.

(١٢) مسألة القضاة المشهورة^(١) :

صورتها : ابن و بنت ملكا أباهما ، فعتق عليهما بالملك ، ثم اشترى الأب عبداً فأعتقه ، ومات العبد بعد موت الأب عنهما فقط .
الحكم : يرث الأب يكون لابن دون البنت ، لأن الابن عصبة المعتق من النسب بنفسه ، والبنت معتقة المعتق ، ومعتق المعتق مؤخر عن عصبة المعتق من النسب .

(١) سميت بذلك لكثرة القضاة الذين أخطأوا فيها ، قال العلامة سبط المارديني في شرح الفصول : غلط فيها من المتقدمين أربعئة قاض غير المتفقهة ، وقال في «الإنصاف» : يروى عن مالك أنه قال : سألت سبعين قاصياً من فضلاء العراق عنها فأخطأوا فيها.

بَابُ الْحَجْبِ

قَالَ بَعْضُهُمْ : حَرَامٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْرِفْ بَابَ الْحَجْبِ أَنْ يُفْتِيَ فِي الْقَرَائِصِ.

• تَعْرِيفُ الْحَجْبِ :

لُغَةً : الْمَنْعُ وَالسُّتْرُ.

شَرْعاً : مَنْعٌ مَنْ قَامَ بِهِ سَبَبُ الْإِرْثِ مِنَ الْإِرْثِ إِمَّا بِالْكُلِّيَّةِ أَوْ مِنْ أَوْفَرِ حَظِّيهِ ،
فَالأَوَّلُ حَجْبُ حِرْمَانٍ ، وَالثَّانِي حَجْبُ نَقْصَانٍ :

الأَوَّلُ : حَجْبُ الْحِرْمَانِ : وَهُوَ مَنْعُ الشَّخْصِ مِنَ الْإِرْثِ بِالْكُلِّيَّةِ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى
قَاعِدَتَيْنِ ، وَهُمَا :

١- كُلُّ مَنْ أَذَلَّ بِوَاسِطَةِ حَجَبَتِهِ تِلْكَ الْوَاسِطَةَ إِلَّا الْأَخَ لَأُمِّ ، فَوَاسِطَتُهُ إِلَى
الْمَيِّتِ الْأُمُّ وَلَا تَحْجُبُهُ .

مِثَالُهُ : ابْنُ الْإِثْنَيْنِ يَحْجُبُ ابْنَ ابْنِ الْإِثْنَيْنِ ، وَالْأَخُ الشَّقِيقُ يَحْجُبُ ابْنَ الْأَخِ
الشَّقِيقِ ، وَالْأَبُ يَحْجُبُ الْحَدَّ .

٢- دَرَجَاتُ الْعُصُوبَةِ : وَهِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ :

فِي الْجِهَةِ التَّقْدِيمِ ثُمَّ بِقُرْبِهِ وَبَعْدَهُمَا التَّقْدِيمُ بِالْقُوَّةِ اجْعَلَا
أُمُثْلَهُ :

١- ابْنُ ابْنِ يَحْجُبُ الْإِخْوَةَ مُطْلَقاً ، لِأَنَّ جِهَتَهُ مُتَقَدِّمَةٌ .

٢- ابْنُ ابْنِ يَحْجُبُ ابْنَ ابْنِ ابْنِ ابْنِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْمَيِّتِ .

٣- الأخ الشقيق يُحْجَبُ الأخ لأبٍ لأنه أقوى^(١).

• ضابط من لا يُحْجَبُ حرماناً من الورثة : كل من أدلى بنفسه إلى الميت إلا

المعتق^(٢) فعصبة النسب تُحْجَبُ ، وهم سبعة : الأبوان والزوجان والابن والبنت .

الثاني : حَجَبٌ نُقْصَانٌ : وهو منَعُ الشَّخْصِ مِنْ أَوْقَرِ حَقِّهِ .

وهو سبع أنواع :

(١) حَجَبٌ بِانْتِقَالٍ مِنْ قَرِيبٍ إِلَى قَرِيبٍ آخَرَ : كَرَدُّ الْأُمِّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ

لِوُجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ .

وَكَرَدُّ الزَّوْجِ مِنَ النِّصْفِ إِلَى الرُّبْعِ لِوُجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ .

وَكَرَدُّ الزَّوْجَةِ مِنَ الرُّبْعِ إِلَى الثُّمَنِ لِوُجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ .

(٢) حَجَبٌ بِانْتِقَالٍ مِنْ تَعْصِيبٍ إِلَى تَعْصِيبٍ آخَرَ : كَرَدُّ الْأُخْتِ مِنَ التَّعْصِيبِ

مَعَ الْبَنَتَيْنِ إِلَى التَّعْصِيبِ بِأَخِيهَا ، قَرَدَّهَا أَخُوهَا مِنْ ثَلَاثِ التَّرَكَةِ إِلَى ثَلَاثِ الثَّلَاثِ .

(٣) حَجَبٌ بِانْتِقَالٍ مِنْ قَرِيبٍ إِلَى تَعْصِيبٍ : كَرَدُّ الْأُخْتِ مِنْ قَرِيبِ النِّصْفِ إِلَى

التَّعْصِيبِ مَعَ الْبَنَتَيْنِ ، قَرَدَّتْ مِنْ نِصْفِ التَّرَكَةِ إِلَى ثَلَاثِهَا .

(٤) حَجَبٌ بِانْتِقَالٍ مِنْ تَعْصِيبٍ إِلَى قَرِيبٍ : كَرَدُّ الْأَبِ مِنْ أَخَذِ جَمِيعِ الْمَالِ إِذَا

انْفَرَدَ إِلَى السُّدُسِ عِنْدَ وَجُودِ الْابْنِ .

(٥) حَجَبٌ بِمُزَاحِمَةٍ فِي قَرِيبٍ : كَبِنَتِ ابْنِهَا السُّدُسُ خَالِصاً مَعَ الْبَنَتِ تَحْكِيمَةً

لِلثَّلَاثَيْنِ ، فَإِنْ كَانَ مَعَ بَنَتِ الْابْنِ أَخْتُهَا فَقَدْ زَاخَمَتْ أَخْتُهَا فِي قَرِيبِهَا فَبَشَّرَكَانِ فِي

السُّدُسِ .

(١) ولحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه قَالَ : (قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ أَغْيَانَ بَنِي الْأُمِّ

يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَاءِ ، يَرِثُ الرَّجُلُ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمُّهُ ، دُونَ إِخْوَتِهِ لِأَبِيهِ) رواه ابن ماجه

(١٧٣٩) ونحوه الترمذي (٢٠٩٤).

(٢) فالمعتق أدلى إلى الميت بنفسه ومع ذلك يُحْجَبُ ، لأن العتق فرع عن النسب ومشبه

به فقدَّم النسب على العتق.

(٦) حَجَبٌ بِمُزَاحِمَةٍ فِي تَفْصِيصٍ : كَأَخٍ مَعَ الْبِنْتِ فَلَهَا التَّصْفُ وَلَهُ الْبَاقِي تَفْصِيصاً ، فَلَوْ كَانَ مَعَهُ أَخٌ ثَانٍ لِمُزَاحِمَتِهِ فِي التَّصْفِ وَكَانَ بَيْنَهُمَا بِالسُّورَةِ .

(٧) حَجَبٌ بِمُزَاحِمَةٍ فِي عَوْلٍ : كَأَخْتِ شَقِيقَةٍ وَزَوْجِ قَدِ الْأَخْتِ التَّصْفُ ، فَلَوْ كَانَ مَعَهَا أُخْتُ لِأَبٍ لَا عِيْلَ لَهَا بِالسُّدُسِ ، وَلَرُدَّتِ الشَّقِيقَةُ مِنَ التَّصْفِ إِلَى مَا هِيَ أَنْقَضَ عَنْهُ بِسَبَبِ الْعَوْلِ .

• أَنْوَاعُ الْمَحْجُوبِ ، اثْنَانِ :

(١) مَحْجُوبٌ بِالْوَصْفِ أَيْ بِمَنَاجِيعَ ، كَالْعَمِّ الْقَاتِلِ أَوِ الرَّقِيقِ أَوِ الْكَافِرِ ، وَهُوَ لَا يُؤَثَّرُ عَلَى أَحَدٍ فَلَا يَحْجُبُ أَحَدًا وَلَا حِرْمَانًا وَلَا نُقْصَانًا .

(٢) مَحْجُوبٌ بِالشَّخْصِ ، قَدْ يَحْجُبُ غَيْرَهُ نُقْصَانًا فِي صَوَرِ مَنْهَا :

أُمٌّ وَأَبٌ وَإِخْوَةٌ كَيْفَ كَانُوا ، فَإِنَّ الْأُمَّ تَحْجُبُ بِهِمْ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ وَالْبَاقِي لِلْأَبِ لِأَنَّهُمْ مَحْجُوبُونَ بِهِ^(١) .

(١) وَأُمٌّ وَجَدَ وَعَدَدٌ مِنَ أَوْلَادِ الْأُمِّ ، فَأَوْلَادُ الْأُمِّ مَحْجُوبُونَ بِالْجَدِّ وَهُمْ يَحْجُبُونَ الْأُمَّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ وَالْبَاقِي لِلْجَدِّ .

وَأُمٌّ وَأَخٌ شَقِيقٌ وَأَخٌ لِأَبٍ ، فَلَا أَخَ مِنَ الْأَبِ مَحْجُوبٌ بِالشَّقِيقِ وَهُمَا حَاجِبَانِ لِلْأُمِّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ .

وَأُمٌّ وَجَدَ وَأَخٌ مِنَ أُمٍّ وَأَخٌ لِغَيْرِ أُمٍّ ، فَلَا أَخَ مِنَ الْأُمِّ مَحْجُوبٌ بِالْجَدِّ وَهُوَ مَعَ الْأَخِ لِغَيْرِ أُمٍّ يَرُدُّانِ الْأُمَّ إِلَى السُّدُسِ وَالْبَاقِي بَيْنَ الْجَدِّ وَالْأَخِ لِغَيْرِ أُمٍّ .

وَأُمٌّ وَزَوْجٌ وَأَخْتُ شَقِيقَةٍ وَأَخٌ مِنَ أَبٍ ، فَلِلْأُمِّ السُّدُسُ وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجِ وَالشَّقِيقَةِ النِّصْفُ وَتَعُولُ مَسْأَلَتُهُمْ لِسَبْعَةٍ وَلَا شَيْءَ لِلْأَخِ مِنَ الْأَبِ لِاسْتِعْرَاقِ الْعُرُوضِ ، فَحُجِبَتِ الْأُمُّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ الْأَخِيرَةِ بِوَارِثٍ وَمَحْجُوبٍ .

باب الجدة والإخوة

• أحوال الجدة مع الإخوة^(١) : له حالان :

الأوّل : أن لا يكون مع الجدة والإخوة ذو قرض : أي لا أحد غيرهما وارث من أصحاب القروض .

الحصص : يتعین للجدة الأفضل (الأخط) من أمرين : المقاسمة أو ثلث جميع المال^(٢) .

١- المقاسمة : أي للإخوة فيعد كإنه ذكر ، ويكون للذكر مثل حظ الأنثيين إذا كان معه أخت أو أكثر .

وضابط كون المقاسمة أفضل : أن يكون معه من الإخوة والأخوات أقل من مثليه أي : أقل من مثل نصيب الجدة مرتين .

وعند صورها خمس وهاكها مع حنّها .

(١) أحكام الجدة الإخوة ثبتت باجتهاد الصحابة وروي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب الناس فقال . هل رأى أحدكم السبي بينهم وبين قصي للجدة بشيء ؟ ، فقال رجل : رأيته حصص للجدة بالسدس فقال : مع من كان من الورثة ؟ فقال : لا أدري فقال لا دريت ، ثم قام آخر فقال : رأيته قصي للجدة بالثلث ، فقال : مع من كان من الورثة ؟ فقال : لا أدري ، فقال : لا دريت ، وعلى هذه الوثيرة شهد ثالث بالنصف ورابع بالجميع ، ثم إنه جمع الصحابة رضي الله عنهم في بيت ليتفقوا في الجدة على قول واحد فسقطت حية من السقف فتفرقوا مذعورين فقال عمر رضي الله عنه : أي الله أن نجتمعوا في الجدة على شيء .

(٢) أما المقاسمة : فلأنها الأصل في جعلهم في درجته ، وأما الثلث . فلأن الأم والجدة إذا اجتماعا وليس معهما غيرهما فله مثلاً مالها ، والإخوة لا ينقصون الأم عن السدس فلا ينقصونه عن ضعفه .

٤				٢				٣			
	٢	جَدَّ			١	جَدَّ			٢	جَدَّ	
	٢	أُخْتَانِ	قسم		١	أَخ	قسم		١	أُخْت	قسم
٥				٥				٥			
	٢	جَدَّ			٢	جَدَّ			٢	جَدَّ	
	٣	أَخَوَاتِ ٣	قسم		٢	أَخ	قسم		١	أُخْت	قسم

وَلَوْ أَعْطَيْنَا الْجَدَّ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ الثُّلُثَ لَكَانَ نَصِيبُهُ أَقَلَّ مِنَ الْمُقَاسَمَةِ
فَالْأَحْظَ لَهُ الْمُقَاسَمَةُ.

٢- قُلْتُ جَمِيعَ الْمَالِ أَيَّ لِلْجَدِّ الثُّلُثُ وَالْبَاقِي لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ .

وَضَابِطُ كَوْنِ الثُّلُثِ أَفْضَلَ لِلْجَدِّ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ أَكْثَرُ
مِنْ مِثْلَيْهِ ، أَيَّ أَكْثَرُ مِنْ مِثْلٍ نَصِيبِهِ مَرَّتَيْنِ ، وَعَدَدُ صُورِهِ لَا تَنْحَصِرُ^(١) ، وَهَآكُنَا أَقَلُّهَا
ذُكُوراً وَإِنَاثاً.

١٥	٥			٩	٣		
٥	١	جَدَّ	$\frac{1}{3}$	٣	١	جَدَّ	$\frac{1}{3}$
١٠	٢	أَخَوَاتِ ٥	الباقى	٦	٢	إِخْوَةِ ٣	الباقى

وَلَوْ أَعْطَيْنَا الْجَدَّ بِالْمُقَاسَمَةِ لَكَانَ نَصِيبُهُ أَقَلَّ مِنَ الثُّلُثِ فَالْأَحْظَ لَهُ الثُّلُثُ.

(١) لأن عدد الإخوة والأخوات غير منحصر.

وَضَائِطُ اسْتِوَاءِ ثُلُثِ الْمَالِ وَالْمُقَاسَمَةِ : أَنْ يَكُونَ مَعَهُ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ
مِثْلًا ، أَيْ مِثْلَ نَصِيبِهِ مَرَّتَيْنِ فَقَطْ ، وَعَدَدُ صَوَرِهَا ثَلَاثٌ وَهَآكِذَا :

٦			٦			٣		
٢	جَدَّ	قسم	٢	جَدَّ	قسم	١	جَدَّ	$\frac{1}{3}$ أَوْ قِسْم
٢	أَخ		٤	أَخَوَاتُ ٤		٢	أَخْوَان	
٢	أُخْتَان							

$\frac{2}{3}$				$\frac{2}{3}$			
٣	١	جَدَّ		٢	١	جَدَّ	$\frac{1}{3}$
٣		أَخ	$\frac{1}{3}$	٤	٢	أَخَوَاتُ ٤	
	٢	أُخْتَان					
٣							

الثاني : أَنْ يَكُونَ مَعَ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ ذُو فَرَضٍ أَيْ يُوْحِدُ مَعَ الْجَدِّ وَارِثٌ مِنْ
أَصْحَابِ الْفُرُوضِ .

الْحُكْمُ : يَتَعَيَّنُ لِلْجَدِّ الْأَفْضَلُ (الْأَحْظُ) مِنْ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ .

١- سُدُسُ جَمِيعِ الْمَالِ .

٢- أَوْ ثُلُثُ الْبَاقِي بَعْدَ الْفَرَضِ .

٣- الْمُقَاسَمَةُ ^(١) .

(١) أما سدس جميع المال فلأن الأولاد لا يقصون الجد عن السدس فالأخوة أولى، وأما ثلث الباقي فقياساً على الأم في الغرايين لأن لكل منهما ولادة ولأنه لو لم يكن ذو فرض لكان له الثلث فيجعل ما يأخذ ذو الفرض كالتالف ، وأما المقاسمة كأخ فلأنها الأصل في تزيده منزلتهم.

فَسُدُسُ الْمَالِ أَفْضَلُ لِلْجَدِّ فِي مِثْلِ : زَوْجَةٍ وَبَنَتَيْنِ وَجَدٍّ وَأَخٍ^(١) .
 وَثُلُثُ الْبَاقِي أَفْضَلُ لَهُ فِي مِثْلِ : جَدَّةٌ وَجَدٌّ وَخَمْسَةُ إِخْوَةٍ^(٢) .
 وَالْمُقَاسَمَةُ أَفْضَلُ لَهُ فِي مِثْلِ : جَدَّةٌ وَجَدٌّ وَأَخٍ^(٣) .

$12 \frac{2}{3}$				$18 \frac{7}{3}$				٢٤		
$\frac{1}{6}$	جَدَّة	١	٢	$\frac{1}{6}$	جَدَّة	١	٣	$\frac{1}{8}$	جِه	٣
قسم	جَد	٥	٥	$\frac{1}{3}$ الباقى	جَد	٥	٥	$\frac{2}{3}$	بَنَتَانِ	١٦
	ق	٥	٥	الباقى	ق ٥	١٠		$\frac{1}{6}$	جَد	٤
								الباقى	ق	١

وَتَسْتَوِي الْأُمُورُ الثَّلَاثَةُ فِي مِثْلِ : زَوْجٍ وَجَدٍّ وَأَخَوَيْنِ .
 وَتَسْتَوِي الْمُقَاسَمَةُ وَالسُّدُسُ فِي مِثْلِ : بَنَتَيْنِ وَجَدٍّ وَأَخٍ .
 وَتَسْتَوِي الْمُقَاسَمَةُ وَثُلُثُ الْبَاقِي فِي مِثْلِ : أُمٍّ وَجَدٍّ وَأَخَوَيْنِ .
 وَتَسْتَوِي السُّدُسُ وَثُلُثُ الْبَاقِي فِي مِثْلِ : زَوْجٍ وَجَدٍّ وَثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ .

-
- (١) لأن الباقي منها بعد الفروض خمسة من أربعة وعشرين ثلثها اثنان إلا ثلثا ، وسهمه منها بالمقاسمة اثنان ونصف ، وسدس جميع المال أربعة فهو الأحظ له .
 (٢) لأن الباقي بعد فرض الجدة وهو ثلاثة من ثمانية عشر أحد الأصلين المختلف فيهما خمسة عشر ثلثه خمسة وهي الأحظ له لأنها أكثر من سدس الجميع وهو ثلاثة ، وأكثر مما يخصه بالمقاسمة وهو ثلاثة أيضاً ، وإنما مثل بالخمسة ليكون الباقي منقسماً .
 (٣) لأن الباقي بعد فرض الجدة وهو واحد من ستة خمسة ، وسدس جميع المال واحد ، وثلث الباقي اثنان إلا ثلثا ، وحصته بالمقاسمة اثنان ونصف فهو الأحظ له وتصح من اثني عشر .

٦			٦		
٤	بنتان	$\frac{٢}{٣}$	٣	ج	$\frac{١}{٢}$
١	جَد	قسم أو $\frac{١}{٦}$	١	جَد	$\frac{١}{٦}$ أو $\frac{١}{٣}$ الباقي أو قسم
١	ق		٢	ق	

٦			$\frac{٣}{٦}$ ١٨			
٣	ج	$\frac{١}{٢}$	٣	١	أم	$\frac{١}{٦}$
١	جَد	$\frac{١}{٦}$ أو $\frac{١}{٣}$ الباقي	٥		جَد	قسم أو $\frac{١}{٣}$ الباقي
٢	ق		١٠	٥	ق	

تَبَيَّنَات .

١- إذا لَمْ يَبْقَ بَعْدَ الْفَرَضِ إِلَّا السُّدُسُ : فَارِزُهُ الْجَدُّ وَتُسْقُطُ الْإِخْوَةُ.

مِثَالُهُ : بِنْتَانِ وَأُمٌّ وَجَدَّةٌ وَإِخْوَةٌ .

٢- إذا بَقِيَ بَعْضُ السُّدُسِ : فَرِضَ السُّدُسُ لِلْجَدِّ وَتَعْمَلُ الْمَسْأَلَةُ وَتُسْقُطُ

الْإِخْوَةُ .

مِثَالُهُ : بِنْتَانِ وَزَوْجٌ وَجَدَّةٌ وَإِخْوَةٌ

٣- إذا لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ أَضْلًا^(١) : فَرِضَ السُّدُسُ لِلْجَدِّ كَذَلِكَ وَتُسْقُطُ الْإِخْوَةُ وَتَعْمَلُ الْمَسْأَلَةُ .

مِثَالُهُ : بِنْتَانِ وَزَوْجٌ وَأُمٌّ وَجَدَّةٌ وَإِخْوَةٌ .

(١) ولا يتصور ذلك إلا والمسألة عاتلة كالمثال .

١٥

٨	بنتان	$\frac{٢}{٣}$
٣	ج	$\frac{١}{٤}$
٢	أم	$\frac{١}{٦}$
٢	جد	$\frac{١}{٦}$
	إخوة	س

١٣

٨	بنتان	$\frac{٢}{٣}$
٣	ج	$\frac{١}{٤}$
٢	جد	$\frac{١}{٦}$
	إخوة	س

٦

٤	بنتان	$\frac{٢}{٣}$
١	أم	$\frac{١}{٦}$
١	جد	$\frac{١}{٦}$
	إخوة	س

٤- مسائل المعادة :

وهي المسائل التي يجتمع الجد فيها مع إخوة أشقاء وإخوة لأب .

(١) المحصم : إذا اجتمع مع الجد إخوة أشقاء وإخوة لأب فتحل المسألة كما مرر ثم بعد ذلك يأخذ الذكر من الأشقاء نصيب الإخوة لأب فيعدون على الجد ثم يسقطون .

مثاله : جد وأخ شقيق وأخ لأب .

فيعطى الجد ثلث المال لاستوائه مع المقاسمة ثم يأخذ الشقيق نصيب أخيه من الأب ، فيكون للشقيق ثلثا التركة وللجد الثلث .

(٢) وإذا لم يكن في الأشقاء ذكر وفيه شقيقة فتأخذ نصف التركة^(١) والباقي للإخوة لأب^(٢) .

(١) النصف الذي تأخذه الشقيقة في مسائل المعادة ليس مرضاً محضاً ولا لأعيل لها بكامل النصف ولا تعصياً محضاً ولا لكان للجد مثلاًها .

(٢) وعدد المسائل التي يفضل منها شيء للإخوة لأب بعد أخذ الجد والشقيقة نصيبها

ست وهي :

١- عشرية زيد وهي التي في الأعلى في الصفحة الآتية .

٢- عشرينية زيد وهي جد وشقيقة وأختان من الأب .

٣- جد وشقيقة وأخ أو أخت لأب .

مثالهُ : جَدُّ وَشَقِيقَةُ وَأَخٌ لِأَبٍ وَتُسْنَى عَشْرِيَّة زَيْد .

(٣) إِذَا لَمْ يَبْقَ بَعْدَ أَخْذِ الْحَدِّ حَقُّهُ إِلَّا نِصْفُ الْمَالِ : فَارْتَبِ بِهِ الشَّقِيقَةُ وَتَسْقُطِ الْأَخُ لِأَبٍ .

مثالهُ : زَوْجَةُ وَجَدُّ وَشَقِيقَةُ وَأَخٌ لِأَبٍ .

٣ (عشرية زيد) $\frac{2}{10}$ ٤

١	جِه	$\frac{1}{1}$
١	جَدُّ	$\frac{1}{3}$ الباقي
٢	قِه	الباقي
-	خَبَّ	س

٤	٢	جَدُّ	قسم
٥	٢.٥	قِه	$\frac{1}{1}$
١	١.٥	خَبَّ	الباقي

١	جَدُّ	قسم أو $\frac{1}{3}$
٢	ق	
-	خَبَّ	م

-
- ١- جد وشقيقة وثلاث أخوات .
 - ٥- جد وشقيقة وأم (أو جدة) وأخ لأب (أو أخت لأب) (ثلاثة الزبديات) .
 - ٦- تسعينية زيد وهي أم وحيد وأخت شقيقة وأخوان لأب وأخت لأب (رابعة الزبديات) .

مِنَ الْغَارِ وَمَسَائِلِ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ

- ١- امرأةٌ جاءت إلى ورثة يفتشون تركتها فقالت: لا تعجلوا فلن حبل فلان ولدت ذكراً أو أنثى فقط لم يرث وإن ولدتها معاً ورثا ٢.

$$٥٤ \quad \frac{3}{18} \quad \frac{1}{6}$$

٩	٣	١	أم	$\frac{1}{3}$
١٥	٥		جد	$\frac{1}{3}$ الباقي
٢٧	٩	٥	قه	$\frac{1}{6}$ بعد أخذ الجدة نصيبه
٢			خب	الباقي
١	١		ختب	

الجواب: هذا ميت ترك أمّاً وحداً وأختاً شقيقة وامرأة أب حاملاً.

- ٢- رجل مات وخلف ثلاثة ذكور وثلاث إناث وترك تسعين ديناراً وليس فيها دين ولا وصية فأحدث إحدى الإناث ديناراً ٢.

الجواب: هي شقيقة زيد وصاحبة الدينار هي الأخت من الأب من مسألة: أم وجد وأخت شقيقة وأخوان لأب وأخت لأب.

- ٣- المسألة المحرقاء^(١): وهي أم وجد وأخت شقيقة أو لأب.

$$٩ \quad \frac{3}{3}$$

٣	١	أم	$\frac{1}{3}$
٤		جد	قسم
٢	٢	قه أو ختب	

(١) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَحْرِقَ -أي اختلاط- أقوال الصحابة فيها وتسمى بالعثمانية والمربعة

المسألة الأكدرية^(١)

وهي زوج^(٢) وأم وجد وأخت شقيقة أو لأب

المسألة في الأصل المسألة الأكدرية:

٢٧ $\frac{٣}{٩}$

٩	٣	ج	$\frac{١}{٩}$
٦	٢	أم	$\frac{١}{٣}$
٨	١	جد	$\frac{١}{٨}$
٤	٣	قه أو ختب	$\frac{١}{٤}$

٦

٣	ج	$\frac{١}{٣}$
٢	أم	$\frac{١}{٢}$
١	جد	$\frac{١}{٦}$
	قه أو ختب	-

المسألة في الأصل: أن الجد يأخذ السدس لأنه هو الباقي بعد أخذ ذوي الفروض فروضهم، ولم يفضل شيء، ويكون مصير الشقيقة أو الأخت لأب السقوط لاستيفراق التركة.

الحل الصحيح: يفرض للأخت الشقيقة أو لأب النصف وتقول المسألة، ثم يجمع بين نصيب الجد وهو (١) ونصيب الأخت وهو (٣) ويقتسمان الأربعة أثلاثاً بالعصوبة، فله صغف ما لها^(٣)، وهذه المسألة مستثناة من قاعدة الحل المشهورة في باب الجد والإخوة.

(١) سميت بالأكدرية:

١. لنسبتها إلى أكدر وهو المسئول عن المسألة.
٢. أو لتكدر أقوال الصحابة فيها.
٣. أو لأنها كدرت على زيد أصله لأنه لا يفرض للأخوات مع الجد ولا يعيل مسائل الجد والإخوة وقد فعل ذلك هنا.
٤. أو لأن زيدا كدر على الأخت ميراثها لأنه أعطاهما النصف ثم استرجعه.
- (٢) ولو لم يكن فيها زوج لكنت المسألة الخرقاء وقد تقدمت في الصفحة السابقة.
- (٣) لأنها لو فازت بالنصف لفُضِّلَتْ على الجد ولا سبيل لذلك.

باب الحساب

الحِسَابُ . عِلْمٌ بِأُصُولٍ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى اسْتِخْرَاجِ مَا يُخَصُّ كُلُّ ذِي حَقٍّ مِنَ التَّرَكَّةِ ، وَهِيَ الْمَسَائِلُ الَّتِي يُعْرَفُ بِهَا تَأْصِيلُ الْمَسَائِلِ وَتَضْيِيقُهَا وَقِسْمَةُ التَّرَكَّاتِ وَتَوَابِعُهَا .

أُصُولُ الْمَسَائِلِ

مَعْنَى أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ . هُوَ أَقَلُّ عَدَدٍ يُخْرُجُ مِنْهُ قَرْضُهَا أَوْ فُرُوضُهَا إِنْ كَانَتْ وَلَا فَعَدَدُ رُؤُوسِ الْقَصَبَاتِ .

وَأُصُولُ الْمَسَائِلِ سَبْعَةٌ وَهِيَ : ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ٢٤ .
وَضَائِبُهَا . الْأَرْبَعَةُ ، وَالسَّتَّةُ ، وَنِصْفُ كُلِّ ، وَضِعْفُهُ ، وَضِعْفُ ضِعْفِ السَّتَّةِ .
وَزَادَ الْمُتَاخَرُونَ ^(١) عَلَيْهَا اثْنَيْنِ وَهُمَا ١٨ ، ٣٦ .
وَتَفْصِيلُ أُصُولِ الْمَسَائِلِ وَتَخَارِجُهَا .
الْأَوَّلُ : ٢ مَخْرَجُ $(\frac{1}{2})$ ^(١) .

الثَّانِي ٣ مَخْرَجُ $(\frac{1}{3})$ ^(٢) أَوْ $(\frac{2}{3})$ ^(٣) أَوْ $(\frac{1}{3})$ مَعَ $(\frac{2}{3})$ ^(٤) .
الثَّالِثُ : ٤ مَخْرَجُ $(\frac{1}{4})$ ^(٥) أَوْ $(\frac{1}{2})$ مَعَ $(\frac{1}{4})$ ^(٦) أَوْ $(\frac{1}{4})$ مَعَ $(\frac{1}{4})$ ^(٧) أَوْ $(\frac{1}{4})$ مَعَ $(\frac{1}{4})$ ^(٨) .

(١) منهم إمام الحرمين والنووي .

(٢) كزوج أو بنت أو بنت ابن أو أخت لأبوين أو لأب مع عاصب لا يحجب ذا المرض ولا يعبر فرضه كغم ، وكزوج وأخت شقيقة أو لأب .

(٣) كأم أو أخوين لأم مع عم

(٤) كبنتين أو بنتي ابن أو أختين لأبوين أو لأب مع عم .

(٥) كأختين لغير أم وأختين لها .

(٦) كزوج وابن أو زوجة وعم

(٧) كزوج وبنت وعم ، وكزوجة وأخت لغير أم وعم .

(٨) في إحدى الفراوين وهي زوجة وأبوان .

الرابع: ٦ مخرج $(\frac{1}{4})^{(١)}$ أو $(\frac{1}{4} \text{ مع } \frac{1}{4})^{(٢)}$ أو $(\frac{1}{4} \text{ مع } \frac{1}{4})^{(٣)}$ أو $(\frac{1}{4} \text{ مع } \frac{1}{4})^{(٤)}$ أو $(\frac{1}{4} \text{ مع } \frac{1}{4})^{(٥)}$ أو $(\frac{1}{4} \text{ مع } \frac{1}{4})^{(٦)}$ أو $(\frac{1}{4} \text{ مع } \frac{1}{4})^{(٧)}$.

الخامس: ٨ مخرج $(\frac{1}{8})^{(٨)}$ أو $(\frac{1}{8} \text{ مع } \frac{1}{8})^{(٩)}$.

السادس: ١٢ مخرج $(\frac{1}{4} \text{ و } \frac{1}{4})^{(١٠)}$ أو $(\frac{1}{4} \text{ و } \frac{1}{4} \text{ و } \frac{1}{4})^{(١١)}$ أو $(\frac{1}{4} \text{ و } \frac{1}{4})^{(١٢)}$ أو $(\frac{1}{4} \text{ و } \frac{1}{4})^{(١٣)}$ أو $(\frac{1}{4} \text{ و } \frac{1}{4})^{(١٤)}$.

-
- (١) كأم وأخوين لأبوين أو لأب، وكأم وجد وابن.
 - (٢) كجدة وبنت وعم، وكثلاث أخوات مختلفات وعم، وكبنت وبنت ابن وأب وأم.
 - (٣) كأم وأخ لأم وعم.
 - (٤) كبنتين وأم وعم، وكأبوين وبنتين.
 - (٥) كزوج وأم وأخ لأم، وكمسألة الإلزام وهي زوج وأم وأختان لأم.
 - (٦) كلأحدى الغراوين وهي زوج وأم وأب.
 - (٧) كزوج وأم وعم.
 - (٨) كزوجة وابن.
 - (٩) كزوجة وبنت وعم.
 - (١٠) وهو مما لا يكون أصلاً لمسألة يكون فيها مفرداً، ولا يكون إلا لذات فرض متعدد، ولا بد من وجود أحد الزوجين في مسألة أصلها اثنا عشر لأنه لا بد من ربع وهو لا يكون فرضاً لغيرهما.
 - (١١) كزوج وأم وابن، وكزوج وأبوين وابن.
 - (١٢) كزوج وبنت وأم وعم.
 - (١٣) كزوجة وأم وولديها وعم.
 - (١٤) كزوجة وأم وعم.
 - (١٥) كزوج وبنتين وعم.

السابع : ٢٤ مخرج $(\frac{1}{4} \text{ و } \frac{1}{8})^{(١)}$ أو $(\frac{1}{4} \text{ و } \frac{1}{8} \text{ و } \frac{1}{8})^{(٢)}$ أو $(\frac{1}{4} \text{ و } \frac{1}{8})^{(٣)}$ أو $(\frac{1}{4} \text{ و } \frac{1}{8} \text{ و } \frac{1}{8})^{(٤)}$.

الثامن : ١٨ مخرج كل مسألة فيها $(\frac{1}{4} \text{ و } \frac{1}{4} \text{ الباقي والباقي})^{(١)}$.

التاسع : ٣٦ مخرج كل مسألة فيها $(\frac{1}{4} \text{ و } \frac{1}{4} \text{ و } \frac{1}{4} \text{ الباقي والباقي})^{(١)}$.

(١) كزوجة وأم وابن ، وكزوجة وأبوين وابن .

(٢) كزوجة وبنت وبنت ابن وعم ، وكزوجة وبنت وأبوين

(٣) كزوجة وبنتين وعم ، ولا يتصور اجتماع الفس مع الفس في مسألة واحدة وكذلك

لا يتصور اجتماع الفس مع الربع .

(٤) كزوجة وبنتين وأب .

(٥) كأم وجد وأخوين وأخت لغير أم .

(٦) كأم وزوجة وجد وثلاثة إخوة وأخت لأبوين أو لأب .

بَابُ الْعَوْلِ^(١)

الْعَوْلُ : هو زيادة في السَّهَامِ عِنْدَ ازْدِحَامِهَا يَلْزَمُهَا تَقْصَانُ فِي الْأَنْصِبَاءِ بِحَسَبِ الْحِصَصِ .

الَّذِي يَعُولُ مِنَ الْأَصُولِ ثَلَاثَةٌ :

الأول : (٦) تعول إلى ٧ ، وإلى ٨ ، وإلى ٩ ، وإلى ١٠^(٢) .

الثاني : (١٢) تعول إلى (١٣) ، وإلى (١٥) ، وإلى (١٧)^(٣) .

(١) وقد أجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم حين جمعهم عمر رضي الله عنه مستشكلاً القسمة في زوج وأختين فأشار عليه العباس رضي الله عنه به أخذاً بما هو معلوم فيمن مات وترك ستة وعليه لرجل ثلاثة ولرجل أربعة إن المال يجعل سبعة أجزاء ووافقوه ثم خالف فيه ابن عباس رضي الله عنه .

(٢) - أمثلة الذي يعول إلى (٧) (١) زوج وأختان لغير أم ، (٢) أم وشقيقة وأخت لأب وولداً أم ، (٣) زوج وأخت لغير أم وأخ لها ، (٤) أم وأختان لغيرها وأخوان لها .

- أمثلة الذي يعول إلى (٨) (١) زوج وأختان لغير أم وأم ، (٢) زوج وثلاث أخوات مفترقات ، (٣) زوج وأم وأخت لغيرها ، وتسمى بالمباهلة لأن ابن عباس رضي الله عنه جعل فيها للزوج النصف وللأم الثلث والباقي للأخت ، وقال من شاء باهلته إن المسائل لا تعول إن الذي أحصى رمل عالج عدداً لم يجعل في مال نصفاً ونصفاً وثلاثاً هذان الصنفان ذهباً بالمال فأين موضع الثلث .

- أمثلة الذي يعول إلى (٩) (١) زوج وأختان لغير أم وأم وأخ لأم ، (٢) زوج وأم وثلاث أخوات مفترقات ، (٣) زوج وشقيقة وأم وولداها ، (٤) الأكدرية (٥) زوج وأختان لغير أم وأختان لها ، وتسمى هذه بالفراء وبالشرجية وبالمروانية .

- مثال الذي يعول إلى (١٠) : زوج وأختان لغير أم وأم وأكثر من واحد من أولادها ، وتلقب هذه بأم الفروخ لكثرة السهام العائلة فيها شبهت بطائر وحوله أفراخه ، وتلقب بالشرجية لوقوعها زمن القاضي شريح ، روي أن رجلاً أتاه وهو قاضٍ بالبصرة فسأله عنها فجعلها من عشرة .

(٣) - أمثلة الذي يعول إلى (١٣) (١) زوجة وأم وأختين لغير أم (٢) زوجة وثلاث أخوات مختلفات (٣) زوجة وأم وأخت لغيرها .

الثالث : (٢٤) تقول إلى (٢٧) فقط^(١).

النَّسَبُ الْأَرْبَعُ :

هي التَّمَاثُلُ والتَّدَاخُلُ والتَّوَافُقُ والتَّبَايُنُ .

وَكُلُّ عَدَدَيْنِ فَرِضًا لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ مِنَ النَّسَبِ الْأَرْبَعِ^(٢).

(١) التَّمَاثُلُ : هو أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْمَخَارِجِ مُمَائِلًا لِلْآخَرِ مِثْلَ (٢ مع ٢) و (٦ مع ٦) .

حُكْمُ التَّمَاثُلِ يُخْتَفَى بِأَحَدِ الْمُتَمَاثِلِينَ فِي التَّأْصِيلِ أَوِ التَّضْجِيجِ أَوِ الْقِسْمَةِ .

مِثَالُهُ :

المخرج ٢				المخرج ٣			
٢	ج	$\frac{١}{٢}$	١	٣	قه	$\frac{٢}{٣}$	٢
٢	قه	$\frac{١}{٢}$	١	٣	خُم	$\frac{١}{٣}$	١

- أُمِّيلَةُ الَّذِي يَقُولُ إِلَى (١٥) (١) زوجة وأم وأختين لعير أم وأخ لأم (٢) أخوان لأم وأختان

لعير أم وزوجة (٢) زوجة وأم وثلاث أخوات مختلفات (٣) زوجة وأخت شقيقة وأم وأخوان لأم .

- أُمِّيلَةُ الَّذِي يَقُولُ إِلَى (١٧) (١) زوجة وأم وأختان لعير أم وأخوان لأم (٢) زوجة وأم

وأخوان لأم وأخت لأبوين وأخت لأب (٣) ثلاث زوجات وجدتان وأربع أخوات لأم وثمان

أخوات شقيقات أو لأب وتسمى : الدينارية الصغرى .

(١) أُمِّيلَةُ الَّذِي يَقُولُ إِلَى (٢٧) (١٠) بنتان وأبوان وزوجة (٢) زوجة وبنت وبنت ابن

وأبوان .

(٢) والعلة في تحصار النسب بين الأعداد في النسب الأربع . أنك إذا نسبت عدداً إلى

آخر فإن ساواه فمتماثلان ، وإلا فإن كان الأقل مغنياً للأكثر فمتداخلان ، وإن لم يكن مغنياً له

فلما أن يفنيهما عدد غير الواحد فهما متوافقان ، أو لا يفنيهما غير الواحد فمتباينان .

(٢) التداخل : هو أن يصح أن يأخذ العددين ضعف الآخر مرة فأكثر كالتنين مع أربعة أو ثلاثة مع ستة^(١).

حكم التداخل : يُعْتَنَى بِالْعَدَدِ الْأَكْبَرِ.

المخرج ٤				المخرج ٦			
٤	$\frac{١}{٤}$	جـه	١	٣	$\frac{١}{٣}$	أم	٢
٢	$\frac{١}{٢}$	قه	٢	٦	$\frac{١}{٦}$	خـم	١
	ع	عـم	١		ع	عـم	٣

(٣) التوافق : هو أن يتوافق العددين في نسبة صحيحة بدون كسر كأربعة وستة لكل منهما نصف صحيح بدون كسر، وستة وتسعة لكل منهما ثلث صحيح بدون كسر، وعشرة وخمسة عشر لكل منهما خمس صحيح بدون كسر.

وإذا تعدد التوافق من أكثر من وجه فالعبرة بأقل جزء ليسهل الحساب: كـ (١٨ و ١٢) بينهما توافق بالثلث والستس والنصف فالعبرة بتوافقيهما بالستس لأنه أقل جزء.

حكم التوافق : نضرب وفق أحدهما في كامل الآخر.

الرقم ٢٤				الرقم ١٢			
٣	$\frac{١}{٣}$	أم	٤	٢	$\frac{١}{٢}$	جـ	٣
١	$\frac{١}{٨}$	جـه	٣	٣	$\frac{١}{٦}$	أم	٢
	ع	ابن	٧		ع	ابن	٧

(١) وهو ما يبقى الأكبر ولا يبقى من الأكبر شيء لو طرح من الأصغر أكثر من مرة كالتنين وستة فإذا طرحنا الاثنين من الستة مرة واحدة يبقى أربعة وإذا طرحنا مرة ثانية يبقى اثنان وإذا طرحنا مرة ثالثة لا يبقى شيء.

(٤) التَّبَايُنُ : هو أن لا يَكُونَ بَيْنَ الْعَدَدَيْنِ تَوَافُقٌ فِي جُزْءٍ صَحِيحٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ أَوْ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَ الْعَدَدَيْنِ تَوَافُقاً وَلَا تَدَاخُلًا .

حُكْمُ التَّبَايُنِ : نَضْرِبُ أَحَدَهُمَا فِي الْآخَرِ .

المخرج			١٢
٤	$\frac{1}{4}$	جـه	٣
٣	$\frac{1}{3}$	أُم	٤
	ع	عم	٥

المخرج			٦
٣	$\frac{1}{3}$	أُم	٢
٢	—	قـه	٣
	ع	عم	١

باب تصحيح المسألة

معنى التصحيح . هو تحصيل أقل عدد يصح منه نصيب كل مستحق في الشركة من إرث أو وصية أو دين أو شركة من غير كسر .
 كيفية التصحيح .

ننظر بين سهام الورثة وعدد رؤوسهم : فتارة تنقسم عليها ، وتارة لا تنقسم .
 ١. فإن انقسمت عليها فالعمل واضح وذلك : كزوج وثلاثة بنين فالزوج له الربع قرصاً ، والبنون لهم الباقي عصبه وهو ثلاثة وعددهم ثلاثة .
 ٢. وإن لم تنقسم عليه فيسمى هذا الانكساراً ، وتارة يكون على فريق واحد وتارة يكون على أكثر .

(١) حكم الانكسار على فريق واحد

ننظر بين سهام الورثة وعدد رؤوسهم يتظرين التوافق والتباين^(١)
 الحكم إن كان بينهما توافق . وفق الرؤوس × أصل المسألة (أو عولها إن عالت) = ما صحت منه المسألة .

الحكم إن كان بينهما تباين : جميع الرؤوس × أصل المسألة (أو عولها إن عالت) = ما صحت منه المسألة .

(١) ووجه انحصار المقابلة بين السهام والرؤوس في النسبتين المذكورتين : أنه إن مثل السهام الرؤوس فهي منقسمة فلا حاجة إلى العمل وإن تداخلا وكانت السهام الأكثر فكذلك وإن كانت السهام الأقل فهو داخل في التوافق إذ كل متداخلي متوافقان والعمل بالوفق أخصر . فإن تباين السهام والرؤوس ضرب عدد الرؤوس في أصل المسألة فقط إن لم تعمل وفيها بعولها إن عالت ومن مسطح ضرب عدد الرؤوس في أصل المسألة تصح المسألة . وإن توافق رؤوس الصنف وسهامه في جزء من الأجزاء والمعتبر أقلها ضرب وفق عدد الصنف في أصل المسألة فقط إن لم تعمل وفيها بعولها إن عالت فما بلغ بذلك الضرب صحت منه المسألة .

مِثَالُ التَّوَافُقِ :

$$٤٥ \quad \frac{١٥}{٣}$$

١	٣	ج	$\frac{١}{٤}$
٦	٢	أب	$\frac{١}{٦}$
٦	٢	أم	$\frac{١}{٦}$
٢٤	٨	بنت ٦	$\frac{٢}{٣}$

$$٦ \quad \frac{٢}{٣}$$

٢	١	أم	$\frac{١}{٢}$
٤	٢	عم ٤	ع

مِثَالُ الشَّبَابِ :

$$٣٥ \quad \frac{٥}{٧}$$

١٥	٣	ج	$\frac{١}{٢}$
٢٠	٤	قه ٥	$\frac{١}{٣}$

$$٨ \quad \frac{٢}{٤}$$

٢	١	جه	$\frac{١}{٤}$
٦	٣	ق ٢	ع

أَمْثَلَةٌ أُخْرَى :

$$٣٠ \quad \frac{٢}{١٥}$$

٦	٣	جه	$\frac{١}{٤}$
٨	٤	خم ٨	$\frac{١}{٣}$
١٦	٨	ختب ٨	$\frac{٢}{٣}$

$$١٢ \quad \frac{٢}{٦}$$

٢	١	أم	$\frac{١}{٦}$
١٠	٥	ابن ١٠	ع

(٢) حُصِمَ الانْحِسَارُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ قَرِيْبٍ :
طَرِيقَةُ الْحُلِّ :

١. نَنْظُرُ بَيْنَ رُؤُوسِ كُلِّ قَرِيْبٍ وَسِهَامِهِ بِنَظَرَيْنِ : الْوَافِقِ وَالْتَبَائِنِ
 ٢. نَحْفَظُ الْوَفْقَ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا مَوَافَقَةٌ ، وَنَحْفَظُ جَمِيعَ الرُّؤُوسِ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا مُبَايَنَةٌ ، وَنُسَمِّي مَا حُفِظَ أَوَّلًا : الْمَحْفُوظَ الْأَوَّلَ وَمَا بَعْدَهُ الْمَحْفُوظَ الْغَاثِي... وَهَكَذَا.
 ٣. نَنْظُرُ بَيْنَ الْمَحْفُوظَاتِ بِالنَّسَبِ الْأَرْبَعَةِ وَكَمَا تَقْدَمُ :
- فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا تَمَاثُلٌ : ضُرِبَ أَحَدُهُمَا فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، وَهَذَا الْمَضْرُوبُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ يُسَمَّى جُزْءَ السَّهْمِ^(١).
- وَأِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا تَدَاخُلٌ : ضُرِبَ أَكْثَرُهُمَا فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، وَالْحَاصِلُ هُوَ جُزْءُ السَّهْمِ.
- وَأِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا تَوَافُقٌ ، ضُرِبَ وَفْقُ أَحَدِهِمَا فِي كَامِلِ الْآخِرِ ثُمَّ ضُرِبَ الْحَاصِلُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، وَهَذَا الْمَضْرُوبُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ يُسَمَّى جُزْءَ السَّهْمِ.
- وَأِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا تَبَايُنٌ : ضُرِبَ كَامِلُ أَحَدِهِمَا فِي كَامِلِ الْآخِرِ ثُمَّ ضُرِبَ الْحَاصِلُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، وَهَذَا الْمَضْرُوبُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ يُسَمَّى جُزْءَ السَّهْمِ.
- إِذَنْ :
- حَاصِلُ النَّسَبَةِ بَيْنَ الْمَحْفُوظَاتِ (جُزْءُ السَّهْمِ) \times أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ = مَا صَحَّحَتْ مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ .

(١) أَيِ حِظِّ السَّهْمِ الْوَاحِدِ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، وَوَجْهَ تَسْمِيَّتِهِ بِهَذَا : أَنَّ الْوَاحِدَ مِنَ الْمَقْسُومِ عَلَيْهِ وَهُوَ أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ وَلَوْ عَائِلًا يُسَمَّى سَهْمًا وَالْحِظُّ الْخَارِجُ لَذَلِكَ الْوَاحِدِ مِنَ الصَّحِيحِ يُسَمَّى جُزْءًا فَلِذَلِكَ قِيلَ لَهُ : جُزْءُ السَّهْمِ .

أُمِّيَّة :

مثال التماثل^(١) :

المَحْفُوظَات					٣٠	$\frac{8}{7}$
	$\frac{1}{7}$	أم	١	٥		
٥	$\frac{1}{3}$	خَم	٢	١٠		
٥	ع	عَم	٣	١٥		

مثال التداخل^(٢) :

المَحْفُوظَات					٢٤	$\frac{4}{7}$
	$\frac{1}{7}$	أم	١	٤		
٢	$\frac{1}{3}$	خَم	٢	٨		
٤	ع	عَم	٣	١٢		

مثال التوافق^(٣) :

الوَقْ					١٨٠	$\frac{30}{7}$
	$\frac{1}{7}$	أم	١	٣٠		
٣	$\frac{1}{3}$	خَم	٢	٦٠		
٢	ع	عَم	٣	٩٠		

مثال التباين^(٤) :

النَحْوَات					٣٦	$\frac{6}{7}$
	$\frac{1}{7}$	أم	١	٦		
٣	$\frac{1}{3}$	خَم	٢	١٢		
٢	ع	عَم	٣	١٨		

- (١) ومن أُمِّيَّة تَمَاطِلِ المَحْفُوظَات : أم وخمسة إخوة لأم وخمسة عشر عمًا ، وكذلك أم وعشرة إخوة لأم وخمسة عشر عمًا .
- (٢) ومن أُمِّيَّة تَدَاخُلِ المَحْفُوظَات : أم وأربعة إخوة لأم واثنا عشر عمًا ، وكذلك أم وخمسة إخوة لأم وعشرة أعمام .
- (٣) ومن أُمِّيَّة تَوَافُقِ المَحْفُوظَات : أم وخمسة عشر أخًا لأم وثلاثون عمًا ، وكذلك أم وثلاثون أخًا لأم وعشرة أعمام .
- (٤) ومن أُمِّيَّة تَبَايُنِ المَحْفُوظَات : أم وثلاثة إخوة لأم وستة أعمام ، وكذلك أم وستة إخوة لأم وثمان ، وكذلك أم وستة إخوة لأم وستة أعمام .

وَقَدْ يَكُونُ الانْعِسَارُ عَلَى ثَلَاثَةِ فُرُقٍ^(١) .
أَمْثِلَةٌ :

التحفظات $\frac{2}{13}$ ٢٤					التحفظات $\frac{1}{12}$ ٤٨				
٢	$\frac{1}{2}$	جدة ٢	٣	٦	٤	$\frac{1}{4}$	جدة ٤	٣	١٢
٢	$\frac{1}{3}$	خُم ٨	٤	٨	٤	$\frac{1}{6}$	جدة ٨	٢	٨
٢	ع	خَب ٢	٥	١٠	٤	$\frac{1}{3}$	خُم ١٦	٤	١٦
٤	ع	عَم ٤	٣	١٢	٤	ع	عَم ٤	٣	١٢

(١) من أمثلة الانعسار على ثلاثة فرق :

١. خمس جدات وخمس أخوات لأم وخمسة أعمام.
٢. زوجة وأربع جدات وثمانى أخوات لأم وستة عشر أختاً لأب.
٣. جدتان وأربعة أخوة لأم وستة أعمام.
٤. ثلاث جدات وثلاثة إخوة لأم وتسعة أعمام.
٥. خمس أخوات لأم وعشر جدات وعشرون عمّاً.
٦. زوجة وأربع جدات وستة عشر أختاً لأم وأربع وستون أختاً لأب.
٧. ثلاث جدات وتسعة إخوة لأم وأربعة وخمسون عمّاً.
٨. جدتان وثمانية إخوة لأم وأربعة وعشرون عمّاً.
٩. عشر جدات وخمسة عشر أختاً لأم وخمسة وعشرون عمّاً.
١٠. زوجة واثنان عشر جدة واثنان وثلاثون أختاً لأم وثمانون أختاً لأب.
١١. أربع جدات واثنان عشر أختاً لأم وثلاثون عمّاً.
١٢. ست جدات وثمانية إخوة لأم وعشرة أعمام.
١٣. جدتان وثلاثة إخوة لأم وخمسة أعمام.
١٤. جدتان وستة أخوة لأم وخمسة عشر عمّاً.
١٥. جدتان وثلاثة إخوة لأم وخمسة عشر عمّاً.
١٦. زوجة وست جدات وعشر أخوات لأم وأربع عشر أخت لأب.

وَقَدْ يَكُونُ الْإِنْكَسَارُ عَلَى أَرْبَعَةٍ فِرْقٍ ^(١).

مِثَالُهُ :

$\frac{1}{12}$ ٤٨

٤	$\frac{1}{4}$	جدة ٤	٣	١٢
٤	$\frac{1}{6}$	جدة ٨	٢	٨
٤	$\frac{1}{3}$	خُم ١٦	٤	١٦
٤	٤	عَم ٤	٣	١٢

مَسْأَلَةُ الْإِمْتِحَانِ الشَّهِيرَةِ ^(٢) : وَهِيَ أَرْبَعُ زَوْجَاتٍ وَخَمْسُ جَدَّاتٍ وَسَبْعُ بَنَاتٍ

وَتِسْعَةُ أَعْمَامٍ.

$\frac{1260}{24}$ ٣٠٢٤٠

٤	$\frac{1}{8}$	جدة ٤	٣	٣٧٨٠
٥	$\frac{1}{6}$	جدة ٥	٤	٥٠٤٠
٧	$\frac{2}{3}$	بنت ٧	١٦	٢٠١٦٠
٩	٤	عم ٩	١	١٢٦٠

وَلَا يَكُونُ الْإِنْكَسَارُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ فِرْقٍ.

(١) من أمثلة الانكسار على أربعة فرق

١. أربع زوجات وثمان جدات وستة عشر أختاً لأم وأربعة أعمام.

٢. أربع زوجات وأربع جدات واثنان وثلاثون أختاً لأم ومائة وثمانية وعشرون أختاً لأب.

٣. أربع زوجات واثنان عشرة جدة وأربعين أختاً لأم ومائة وأربع وأربعون أختاً لأب.

٤. زوجتان وست جدات وعشرة إخوة لأم وسبعة أعمام.

(٢) سميت مسألة الامتحان لأنه يقال فيها . ترك أربع فرق من الورثة كل فريق أقل من

عشرة ومع ذلك صحت من أكثر من ثلاثين أختاً ما صورتها ٢.

فيستغرب المسؤول من ذلك لأنه يجد في المسائل ما يبلغ فيه بعض الفرق أكثر من مائة

ومع ذلك تصح من أقل من هذا المقدار ولهذا كاسوا في الصدر الأول كثيراً ما يمتحنون بها

الطلبة.

طُرُقُ مَعْرِفَةِ نَصِيبِ كُلِّ وَارِثٍ مِنْ كُلِّ فَرِيقٍ :

هَنَّاكَ عِدَّةُ طُرُقٍ :

$$(١) \text{ سَهَامُ الْفَرِيقِ + عَدَدُ الرُّؤُوسِ = نَصِيبُ الْفَرْدِ الْوَاحِدِ}$$

$$(٢) \text{ جُزْءُ السَّهْمِ + عَدَدُ الرُّؤُوسِ \times نَصِيبُ الْفَرِيقِ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ = نَصِيبُ الْفَرْدِ الْوَاحِدِ .}$$

$$(٣) \text{ نَصِيبُ الْفَرِيقِ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ + عَدَدُ الرُّؤُوسِ \times جُزْءُ السَّهْمِ = نَصِيبُ الْفَرْدِ الْوَاحِدِ .}$$

مِثَالٌ لِلتَّطْبِيقِ :

نصيب الفرد	٧٢٠	$\frac{١٢}{٦٠}$				
٤٥	١٨٠	٣	جـ ٤	$\frac{١}{٤}$	١	
٩٦	٤٨٠	٨	قـ ٥	$\frac{٢}{٣}$	٥	
٢٠	٦٠	١	عـ ٣	ع	٣	

الحلُّ بالطَّريقةِ الأولى :

$$\text{سَهَامُ الْفَرِيقِ + عَدَدُ الرُّؤُوسِ = نَصِيبُ الْفَرْدِ الْوَاحِدِ .}$$

$$٤٥ = ١ + ١٨٠$$

$$٩٦ = ٥ + ٤٨٠$$

$$٢٠ = ٣ + ٦٠$$

الحلُّ بالطريقة الثانية :

جزء السهم + عدد الرؤوس \times نصيب الفريق من أصل المسألة = نصيب الفرد الواحد

$$٤٥ = ٣ \times ٤ + ٦٠$$

$$٩٦ = ٨ \times ٥ + ٦٠$$

$$٢٠ = ١ \times ٣ + ٦٠$$

الحلُّ بالطريقة الثالثة :

نصيب الفريق من أصل المسألة \div عدد الرؤوس \times جزء السهم = نصيب الفرد الواحد.

$$٤٥ = ٦٠ \div ٣ + ٤$$

$$٩٦ = ٦٠ \div ٨ + ٥$$

$$٢٠ = ٦٠ \div ١ + ٣$$

باب المناسخات

المُنَاسَخَاتُ : جَمْعُ مُنَاسَخَةٍ ، وَهِيَ مُقَاعِلَةٌ مِنَ النُّسْخِ .
وَهُوَ لُغَةٌ : الإِزَالَةُ ، وَالتَّغْيِيرُ ، وَالتَّقْلُّ^(١) .

اضْطِلَاحاً : هِيَ أَنْ يَمُوتَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ بَعْدَ مَوْتِ الْأَوَّلِ وَقَبْلَ قِسْمَةِ تَرَكَّتِيهِ .

• حَالَاتُ مَسَائِلِ الْمُنَاسَخَاتِ : لَهَا حَالَتَانِ :

الْحَالَةُ الْأُولَى : أَنْ يَكُونَ وَرَثَةُ الْمَيِّتِ الْكَافِي هُمْ وَرَثَةُ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ وَلَمْ يَخْتَلِفْ قَدْرُ اسْتِحْقَاقِهِمْ .

مِثَالُهُ : مَاتَ زَيْدٌ عَنْ إِخْوَةٍ بَنَيْنَ وَنَسَاءٍ أَشْقَاءَ ثُمَّ مَاتَ أَحَدُ الْأَخْوَةِ عَنْ الْبَاقِيْنَ .

الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ : يُجْعَلُ الْمَيِّتُ الثَّانِي كَأَنْ لَمْ يَكُنْ وَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ كَأَنَّ الْمَيِّتَ الْأَوَّلَ مَاتَ عَنِ الْبَاقِيْنَ فَقَطْ .

٦	٨		
	٢	ت	ق
٢	٢		ق
١	١		قه
١	١		قه
١	١		قه
١	١		قه

(١) فمن الأول : نسخت الشمس الطل ، أي : أزالته .
ومن الثاني : نسخت الريح آثار الديار ، أي : غيرتها .
ومن الثالث : نسخت الكتاب ، أي : نقلت ما فيه .

الحالة الثانية : لها صورتان :

١- أن يكون ورثة الميت الثاني هم ورثة الميت الأول ولكن اختلف قدر استحقاقهم.

مثاله : زوجة وثلاثة أبناء وبنت ثم مات أحد الأبناء.

٢- أن يكون ورثة الميت الثاني هم غير ورثة الميت الأول أو بعضهم من ورثته والبعض من غيرهم.

الحكم : تتبع الخطوات التالية .

١/ نعمل للميت الأول مسألة :

٢/ ثم نعمل للميت الثاني مسألة أخرى :

٣/ ننظر بين سهام الميت الثاني من المسألة الأولى وبين ما صحت منه مسأله. وتارة تنقسم السهام عليه وتارة لا تنقسم :

١. فإن انقسمت سهامه عليه فواضح فتكون الجامعة للمسائلين عين الأولى.

مثاله : (١) زوج وأب وأم (إحدى الغراوين) ثم مات الزوج عن ابن وبنت.

(٢) زوج وشقيقتان ثم ماتت إحدى الشقيقتين عن بنتين لها

٧	٢	٧		
٣		٣	ج	
٢		٢	قه	
		٢	قه	نت
١	١	بنت		
١	١	بنت		

٦	٣	٦		
		٣	ج	ت
٢		٢	أب	
١		١	أم	
٢	٢	ابن		
١	١	بنت		

٤. وَإِنْ لَمْ تَنْقَسِمَ : فَتَنْظُرُ بَيْنَ سِهَامِ الْمَيِّتِ الثَّانِي فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَبَيْنَ مَسْأَلَتِهِ بِنَظَرَيْنِ : التَّوَافِقِ وَالْتِبَاطِينِ .

فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا تَوَافُقٌ فَالْعَمَلُ هُوَ :

وَفُقَى الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ \times جَمِيعُ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى - الْجَامِعَةُ .

وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا تَبَاطُؤٌ فَالْعَمَلُ هُوَ :

جَمِيعُ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ \times جَمِيعُ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى - الْجَامِعَةُ .

ثُمَّ :

مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى . يَأْخُذُهُ مَضْرُوباً \times فِي مَا ضُرِبَ فِي الْأُولَى (وَفُقَى الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ جَمِيعَهَا) .

وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ : يَأْخُذُهُ مَضْرُوباً \times وَفُقَى سِهَامِ الْمَيِّتِ الثَّانِي (فِي التَّوَافِقِ) أَوْ \times جَمِيعُ سِهَامِ الْمَيِّتِ الثَّانِي (فِي التَّبَاطُؤِ)

• حَاصِلُ قَاعِدَةِ الْحُلِّ

نَصِيبُ الْوَارِثِ فِي الْجَامِعَةِ إِذَا كَانَ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى -

نَصِيبُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى \times وَفُقَى الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ (فِي التَّوَافِقِ)

أَوْ \times جَمِيعُ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ (فِي التَّبَاطُؤِ)

نَصِيبُ الْوَارِثِ فِي الْجَامِعَةِ إِذَا كَانَ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ -

نَصِيبُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ \times وَفُقَى سِهَامِ الْمَيِّتِ الثَّانِي مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى (فِي

التَّوَافِقِ)

أَوْ \times جَمِيعُ سِهَامِ الْمَيِّتِ الثَّانِي مِنَ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ (فِي التَّبَاطُؤِ)

أَمْثِلَةُ مَا إِذَا كَانَ بَيْنَ السَّهَامِ وَالْمَسْأَلَةِ مُوَافَقَةً :

مَسْأَلَةُ الْمُنْتَرِيَةِ			مَسْأَلَةُ الْمَبَاهِيَةِ	
$\frac{1}{27}$			$\frac{9}{8}$	
٧٢				
		ت	٣	ج
١٨			٢	أم
٣٠	٣	جه	٣	قه
٤	٤	أم		
٨	٨	بنت		
٨	٨	بنت		
٤	٤	أب		

$\frac{2}{6}$			$\frac{1}{6}$		
		ت			
٤					
٢					
٦	٦	ابن			

مَسْأَلَةُ الْمَأْمُونِيَّة^(١) :

وَذَلِكَ بِجَعْلِ الَّذِي مَاتَ رَجُلًا عَنْ وَرَثَتِهِ ثُمَّ مَاتَتْ إِحْدَى بَنَاتِهِ^(٢) وَهِيَ هَذِهِ :

الجامعة		$\frac{1}{18}$		$\frac{9}{6}$	
٥٤					
١٩=١٠+٩	١٠	جد	١	أب	
١٢=٣+٩	٣	جدة	١	أم	
٢٣=٥+١٨	٥	قه	٢	بنت	
		ت	٢	بنت	

(١) وسبب تسمية هذه المسألة بالمأْمُونِيَّة أنه لما أراد أبو العباس المأمون بن الرشيد أن يولي يحيى

بن أكثم قضاء البصرة استحضره ، فحضر فاستصغره ، لأنه كان إذ ذاك ابن إحدى وعشرين سنة ، فظن يحيى لذلك فقال : يا أمير المؤمنين سلني فإن المقصود علمي لا خلقي . وكانوا في الزمان الأول يمتحنون القضاة بالقرائض ، فقال له المأمون : ما تقول في أبوين وبنتين لم تقسم التركة حتى ماتت إحدى البننتين عرس في المسألة ، وقيل عهم وعن زوج ؟ فقال : يا أمير المؤمنين الميت الأول ذكر أم أنثى فعرف المأمون فطنته وأعجبه وقال له : إذا عرفت التفصيل عرفت الجواب فولا القضاء .

(٢) أما لو ماتت امرأة عن ذكر لم يرث الأب إن ماتت إحدى البننتين لأنه أب لأُم وهو

لا يرث .

أَمْثِلُهُ مَا إِذَا كَانَ بَيْنَ السَّهَامِ وَالْمَسْأَلَةِ مُبَايَنَةً :

مَسْأَلَةُ أُمِّ الْفُرُوجِ			$\frac{3}{4}$		$\frac{1}{10}$	
		ت	٣	ج		
٤			١	أم		
١٦			٤	قَه		
٨			٢	ختم		
٦	٢	أب				
٣	١	أم				
٣	١	جِه				

$\frac{3}{4}$			$\frac{1}{10}$		$\frac{1}{10}$	
		ت	٣	ج		
٨			٢	أب		
٤			١	أم		
٣	١	جِه				
٩	٣	عم				

$\frac{1}{18}$			$\frac{3}{6}$		$\frac{18}{8}$	
٢١-٣+١٨	٣	١	أم	١	جِه	
٤١-٥+٣٦	٥	٥	ق	٢	ابن	
٤١-٥+٣٦	٥		ق	٢	ابن	
٤١-٥+٣٦	٥		ق	٢	ابن	
			ت	١	بنت	

باب أحكام المفقود

المفقود: هو من انقطع خبره وجُهِل حاله فلا يُدْرى أحي هو أم ميت؟ سواء أكان سبب ذلك سفره الطويل أو حُضوره قتالاً أو انحصار سفينته أو أسرته عند أهل الحرب أو نحو ذلك.

• أحوال المفقود: له حالتان:

(١) حالة إرث المفقود من غيره

أي مات الميت وكان هذا المفقود من جُملة الورثة ولكيئنه مفقود. حكمه: يُعامل كل الورثة بالأضر (باليقين) في حقه من موت المفقود أو حياته فيُعطى نصيبه المتيقن منه ويوقف المشكوك حتى يظهر حال المفقود بالموت أو الحياة أو يقضي القاضي بموته اجتهاداً.

• كيفية حل مسائل المفقود:

نعمل مسألة لكل من حالتيه: مسألة للحياة ومسألة للموت نثم ننظر بينهم بالنسب الأربع كما تقدم ومنه تصح الجامعة ونعامل كل الورثة بالأضر (الاحتياط) ويوقف المشكوك فيه.

٥٦	$\frac{٨}{٧}$	$\frac{٧}{٨}$		
٢٤	٣	٤	ج	$\frac{١}{٢}$
٧	٢	١	حَتَب	$\frac{٢}{٣}$
٧	٢	١	حَتَب	
		٢	م حَب	
		حَيَّاه	مَوْتُهُ	

التوقف (١٨)

٦	$\frac{٢}{٢}$	$\frac{٢}{٣}$		
٢	١	١	جَد	
٣	١	٢	ق	
			م حَب	
		حَيَّاه	مَوْتُهُ	

التوقف (١)

- مَنْ يَرِثُ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ مِنَ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ وَاتَّخَذَ إِرْثُهُ عَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ يُعْطَاهُ
ثَامًا كَزَوْجَةٍ مَعَ ابْنِ حَاضِرٍ وَابْنِ آخَرَ مَفْقُودٍ لِأَنَّهُ نَصِيبُهَا الثُّنَى عَلَى كِلَا الْحَالَيْنِ.
- مَنْ يَخْتَلِفُ إِرْثُهُ كَأَمٍّ مَعَ أَحْجٍ حَاضِرٍ وَأَخٍ آخَرَ مَفْقُودٍ يُعْطَى الْأَقْلُ مِنَ النَّصِيبَيْنِ
وَهُوَ الثُّدُسُ لِلْأُمِّ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لِأَنَّهُ لَهَا بِتَقْدِيرِ الْحَيَاةِ وَلَهَا الثُّلُثُ بِتَقْدِيرِ الْمَوْتِ.
- مَنْ لَا يَرِثُ فِي أَحَدِ التَّقْدِيرَيْنِ (الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ) لَا يُعْطَى شَيْئًا كَعَمٍّ حَاضِرٍ مَعَ
ابْنٍ مَفْقُودٍ، وَكَبْنَتِ ابْنٍ مَعَ ابْنَتَيْنِ وَابْنِ ابْنٍ مَفْقُودٍ فَلَا يُعْطَى الْعَمُّ وَابْنَتُ ابْنِ شَيْئًا،
وَيُوقَفُ الْمَالُ كُلُّهُ حَتَّى يَظْهَرَ الْحَالُ بِمَوْتِهِ أَوْ حَيَاتِهِ فَيُتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مُقْتَضَاهُ أَوْ يُخَصَّمُ
الْقَاضِي بِمَوْتِهِ اجْتِهَادًا.

- حُكْمُ مَا وَقَفَ لِأَجْلِ الْمَفْقُودِ مِنَ التَّرَكَّةِ :
إِنْ قَدِمَ الْمَفْقُودُ : أَحَدَ مَا وَقَفَ لَهُ وَأَخَذَ الْبَاقِي الْمُسْتَحِقُّونَ .
إِنْ اسْتَمَرَّ الْجَهْلُ بِحَالِهِ إِلَى الْحُكْمِ بِمَوْتِهِ فَيَرُدُّ لَوَرَثَةِ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ الْحَاضِرِينَ عَلَى
حَسَبِ إِرْثِهِمْ حَالِ مَوْتِهِ وَلَيْسَ لَوَرَثَةِ الْمَفْقُودِ مِنْهُ شَيْءٌ ^(١).

(٢) حَالَةُ إِرْثٍ غَيْرِ الْمَفْقُودِ مِنْهُ :

لَا يَرِثُ أَحَدٌ مِنْهُ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ مَوْتِهِ وَذَلِكَ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ .

١- الْبَيِّنَةُ . ٢- الْمُشَاهَدَةُ . ٣- بِحُكْمِ الْقَاضِي بِمَوْتِهِ بَعْدَ اجْتِهَادِهِ .

كَيْفِيَّةُ اجْتِهَادِ الْحَاكِمِ فِي الْحُكْمِ : يَنْظُرُ إِلَى الْمُدَّةِ فَإِنْ مَضَتْ مُدَّةٌ يَغْلِبُ عَلَى
الظَّنِّ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ فَوْقَهَا لِيَكُونَ مِثْلَهُ لَا يَعِيشُ إِلَيْهَا فَيُخَصَّمُ بِمَوْتِهِ .
وَبَعْدَ الْحُكْمِ بِمَوْتِهِ : يُقَسَّمُ مَالُهُ عَلَى وَرَثَتِهِ وَقَدْ حُكِمَ بِمَوْتِهِ .

(١) إِذَا لَا إِرْثَ بِالشَّكِّ لِاحْتِمَالِ مَوْتِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَقِيَاسًا عَلَى الْحَمْلِ لِأَنَّهُ إِنْ انْفَصَلَ حَيًّا
اسْتَحَقَّ نَصِيبَهُ الْمَوْقُوفَ لَهُ وَإِنْ انْفَصَلَ مَيِّتًا أَخَذَ الْوَرَثَةُ مَا كَانَ مَرْقُوفًا .
وعند الحنابلة : وجهان المذهب عندهم ، منهما أنه إن لم يعلم موت المفقود حال موت
مورثه فحكم ما وقف له كبقية ماله فيورث عنه ويقضي منه دينه وبه جرم الجمهور منهم .
والوجه الثاني : أنه يرد إلى ورثة الميت الأول الحاضرين عند موت مورثهم وفاقاً للشافعية
والمالكية والحنفية .

باب حكم إرث الحمل

الرَّادُّ بِهِ : حَمْلٌ يُحْتَمَلُ أَنْ يَرِثَ أَوْ يَنْجُبَ غَيْرَهُ بِتَقْدِيرٍ مِنَ التَّقَادِيرِ الَّتِي هِيَ مَوْتُهُ أَوْ حَيَاتُهُ أَوْ كَوْنُهُ ذَكَراً أَوْ أُنْثَى وَاحِداً أَوْ مُتَعَدِّداً .

شُرُوطُ الْحَمْلِ الْمَوْثَرِ فِي الْإِرْثِ :

١- أَنْ يُعْلَمَ^(١) وَجُودُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ عِنْدَ مَوْتِ مَوْرَثِهِ^(٢) ، وَفِيهِ تَفْصِيلٌ :

إِنْ وَلَدَ قَبْلَ مُضِيِّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ مَوْتِ الْمَوْرَثِ : فَوُجُودُهُ مُتَبَيِّنٌ عِنْدَ الْمَوْتِ فَمِثْرٌ^(٣) .

وَإِنْ وَلَدَ بَعْدَ مُضِيِّ أَرْبَعِ سَنَوَاتٍ مِنْ مَوْتِ الْمَوْرَثِ : فَقَدَمُ وَجُودِهِ مُتَبَيِّنٌ عِنْدَ الْمَوْتِ^(٤) .

وَإِنْ وَلَدَ بَيْنَهُمَا : فَسَطْرٌ :

إِنْ لَمْ تَكُنْ فِرَاشاً (أَيَ غَيْرَ مُتَزَوِّجَةً)^(٥) : فَالْحَمْلُ (الْجَنِينُ) يَرِثُ^(٦) .

(١) والمراد بالعلم هنا الحقيقي أو ما نزل منزلته من الظن والحق الولد بالعراش هنا طن

أقامه الشارع مقام العلم

(٢) ولو كان وجوده نطمة في بطن أمه .

(٣) لأن أقل مدة الحمل ستة أشهر بالإجماع فحياته دليل على أنه كان موجوداً قبل الموت .

(٤) لأن الأربع السنين هي أكثر مدة الحمل عند الشافعية والحنابلة وعلى أحد القولين

عند المالكية والقول الثاني عندهم أنها خمس سنين . وعند الحنفية : أكثر مدة الحمل سنتان ،

ويفرق الحنفية بين ما إذا كان الحمل للميت أو لغيره قالوا : إن كان له فالحكم في المدة ما مر عنهم

وإن كان الحمل لغيره كأن مات وروجة أبيه حاملاً لم يرث إلا إذا أتت به قبل مضي ستة أشهر

سواء أكانت فراشاً أم لا .

(٥) ولا سُرَّة .

(٦) لأن الظاهر حينئذ وجوده عند موت مورثه والأصل عدم حدوثه .

وإن كانت فراشاً (أي مُتَزَوِّجَةً): فلا يَرِثُ الحَمْلُ (الجنين) ^(١).

٢- أن يَنْفَصِلَ الحَمْلُ (الجنين) كُلُّهُ حَيًّا حَيَاةً مُسْتَقِرَّةً وَذَلِكَ بِعَلَامَةٍ كَعُطَائِيهِ وَضَجِّهِ وَتَنَفُّسِهِ لَا تُجَرِّدُ اخْتِلَاجَهُ ^(٢).

حُكْمُ إرِثِ الحَمْلِ :

يعامل الورثة بالأَصْرَ (الاحتياط) مِنْ أَرْبَعِ تَقْدِيرَاتٍ : وَجُودِهِ ، وَمَوْتِهِ وَذُكُورِيَّتِهِ ، وَأُنُوثِيَّتِهِ مُتَعَدِّدًا وَافْرَادًا ، وَبُوقُفُ الشُّكُوكِ فِيهِ إِلَى وَضْعِ الحَمْلِ ^(٣) أَوْ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ أَنْ لَا حَمْلَ ^(٤).

ثُمَّ نَنْظُرُ بَيْنَ الصَّائِلِ بِالنِّسَبِ الْأَرْبَعِ وَيَكُونُ حَاصِلُهَا هُوَ الْجَامِعَةُ.

الجامعة

التوقف (١٧)

٢٤	$\frac{1}{24}$	$\frac{1}{24}$	$\frac{1}{24}$	$\frac{2}{12}$	
٣	٣	٣	٣	٣	جَهِ ح
٤	٤	٤	٤	٤	أُم
	١	٥	٢	٥	ق
	١٦	١٢	١٧		وَلَدَ ح
		أُنْثَى وَاحِدَةٌ	ذُكُورَتُهُ	مَوْتُهُ	
		أُنْثَى مُتَعَدِّدَةٌ			

(١) لأن الافتراض سبب ظاهر في حدوثه فلا يرث ، نعم إن اعترف الورثة بوجوده الممكن عند الموت ورث .

(٢) لأنه قد يقع لنحو انضغاط وتقلص نحو عصب ومن ثم ألفي كل ما احتمل من العلامات أن يكون لعارض آخر .

(٣) سواء أكان حياً حياةً مستقرة أم ميتاً لأن الحياة إنما هي شرط لإرث الحمل ولا دخل لها في وقف المشكوك .

(٤) كأن ظهر أن ما بها نفاخ أو رجا أو ما يسي في هذا الزمن الحمل الكاذب .

الجامعة

٢١٦	$\frac{8}{27}$	$\frac{9}{24}$	$\frac{9}{24}$	$\frac{54}{1}$	
٢٤	٣	٣	٣	١	جَ ح
٣٢	٤	٥	٤	٢	أب
٣٢	٤	٤	٤	١	أم
	١٦	١٢	١٣		وَلَد ح
		أُنثَى وَاحِدَة	ذُكُورَتِه	مَوْتِه	

الموقوف (١٢٨)

- الأولى تأخير القسمة إن رضي الورثة إلى وضع الحمل^(١).
- إذا وضع الحمل ميتاً أو بان أن لا تحمل أو وضع حياً ولم يعلم وجوده عند الموت : عاد الموقوف للموجودين من الورثة عند الموت ، وكأنه لم يكن حمل .
- لو كان انفصاله بجنائية على أمه تُرجب غرة ورثت عنه الغرة فقط دون الموقوف لأجله كما مر في شروط الإرث .

(١) خروجاً من خلاف المالكية.

حكم ميراث الغرقى ونحوهم

صُورَتُهُ : إِذَا مَاتَ مُتَوَارِثَانِ أَوْ مُتَوَارِثُونَ بِفَرَقٍ أَوْ هَذِمَ أَوْ حَرِيقَ أَوْ فِي مَعْرَكَةٍ قِتَالٍ أَوْ طَاغُوتٍ أَوْ فِي بِلَادٍ غُرَبِيَّةٍ ، وَلَمْ يُعْلَمْ أَمَاتَ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْآخَرِ أَمْ مَاتَا مَعًا فِي آبٍ وَاحِدٍ ؟ .

حُكْمُهُ : لَمْ يَتَوَارَثَا إِجْمَاعًا لِأَنَّ شَرْطَ الْإِثْرِ تَحَقُّقُ حَيَاةِ الْوَارِثِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوَرِّثِ .

مَسْأَلَةٌ : أَخَوَانِ مَاتَا عِنْدَ الرَّوَالِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ وَوَرِثَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ ، مَا صُورَتُهُ ذَلِكَ ؟ .

صُورَتُهُ : هَذَانِ مُتَوَارِثَانِ مَاتَا عِنْدَ الرَّوَالِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يَكُونَا فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ بَلْ كَانَ أَحَدُهُمَا بِالْمَشْرِيقِ وَالْآخَرُ بِالْمَغْرِبِ ، وَالْوَارِثُ مَنْ مَاتَ بِالْمَغْرِبِ لِمَوْتِهِ بَعْدَ الَّذِي مَاتَ بِالْمَشْرِيقِ لِأَنَّ الشَّمْسَ وَغَيْرَهَا مِنَ الْكَوَاكِبِ السَّيَّارَةِ تَظْلُعُ وَتَزُولُ وَتَغْرُبُ فِي الْمَشْرِيقِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ .

باب أحكام الرد على ذوي الفروض^(١) وكيفية تاصيل سائرهم

مَعْنَى الرَّدِّ : هُوَ زِيَادَةُ فِي أَنْصِبَاءِ الْوَرَثَةِ وَنُقْصَانُ فِي السَّهَامِ وَهُوَ ضِدُّ الْقَوْلِ .
الْأَصْلُ فِيهِ . قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ (النساء ٧٥) أَي بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِمِيرَاثِ بَعْضٍ بِسَبَبِ الرَّحِمِ^(٢) .
الرَّدُّ يَكُونُ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْفُرُوضِ مَا عَدَا الزَّوْجَيْنِ فَلَا رَدَّ عَلَيْهِمَا^(٣) .
أَقْسَامُ مَسَائِلِ الرَّدِّ اثْنَانِ :
١ - قِسْمٌ لَا يَكُونُ فِيهِ زَوْجٌ وَلَا زَوْجَةٌ .
٢ - قِسْمٌ يَكُونُ فِيهِ أَحَدُهُمَا .

-
- (١) القول بالرد هو مذهب الإمامين أبي حنيفة وأحمد رحمهما الله مطلقاً انتظم بيت المال أم لا .
والراجح عند الشافعية أنه إن لم ينتظم أمر بيت المال يرد على ذوي الفروض بحسب فروضهم وعليه الفتوى .
قال العلامة سبط المارديني في «كشف العوامص» : وقد بئسنا من انتظامه إلى أن ينزل السيد المسيح عليه السلام .
والأرجح عند المالكية أن المال أو الباقي بعد الفروض حيث لا عصبية لبيت المال سواء انتظم أم لا .
قال الشيخ الباجوري رحمه الله : هذا كلام ابن الحاجب والشيخ خليل لكن ذكر الخطاب نقولاً صريحة في اشتراط الانتظام ، وهو المعتمد كما في «شرح الأجهوري» فلا يصرف له شيء إن كان غير منتظم بل يرد على من يرد عليه .
(٢) وفي السنة : منعه ﷺ لسعد بن الربيع أن يوصي بما راد على الخلف مع أنه لم يمكن له إلا بنت واحدة إذ لو لم تستحق الريادة على النصف بالرد لجور له الوصية بالنصف .
(٣) لأن الرد إنما يستحق بالرحم ولا رحم للزوجين من حيث الزوجية .

(١) الرَّدُّ الَّذِي لَا يَكُونُ فِيهِ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ

لَهُ خَالَاتٌ :

- إِنْ كَانَ مَنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ شَخْصًا وَاحِدًا كَ أُمِّ مَثَلًا أَوْ جَدَّةٍ أَوْ بِنْتٍ أَوْ بَنِي ابْنٍ أَوْ أُخْتٍ أَوْ وَلَدٍ أُمٍّ :

الْحُكْمُ : الْمَالُ لَهُ قَرْضًا وَرَدًّا فَيَأْخُذُ بِمَقْدَارِ قَرْضِهِ بِالْقَرْضِ وَالْبَاقِي بِالرَّدِّ وَلَا عَمَلٌ فِيهِ ^(١).

- إِذَا كَانَ التَّرْدُودُ عَلَيْهِ صِنْفًا وَاحِدًا مُتَعَدِّدًا كَ الْجَدَّاتِ أَوِ الْبَنَاتِ أَوْ بَنَاتِ الْإِبْنِ أَوْ أَوْلَادِ الْأُمِّ :

الْحُكْمُ : نَعْرِفُ أَصْلَ الْمَسْأَلَةِ وَهُوَ عَدَدُهُمْ وَمِنْهُ تَصِحُّ ^(٢) ذُكُورًا كَانُوا كَأَخَوَةٍ لِأُمٍّ أَوْ إِنَاثًا كَجَدَّاتٍ أَوْ ذُكُورًا أَوْ إِنَاثًا كَأَخَوَةٍ وَأَخَوَاتٍ لِأُمٍّ كَالْعَصْبَةِ ^(٣) .
- إِذَا كَانَ التَّرْدُودُ عَلَيْهِ صِنْفَيْنِ فَأَكْثَرُ ^(٤).

الْحُكْمُ : تُحْلَى الْمَسْأَلَةُ وَيُعْرَفُ أَوَّلُ أَصْلِ مَسْأَلَتِهِمْ ^(٥) وَتَبَعْدُهَا تُجْمَعُ فُرُوضُهُمْ وَهُوَ سَهَامٌ مَنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ مِنْ أَصْلِ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ لِتِلْكَ الْفُرُوضِ فَالْمُجْتَمِعُ مِنْهَا أَصْلُ لِمَسْأَلَةِ الرَّدِّ وَأُسْقِطَ الْبَاقِي ^(٦).

(١) لأن تقدير الفروض إنما شرع بمكان المزاومة ولا مراوحة هنا.

(٢) لأن المال بينهم بالسوية .

(٣) لاستوائهم في موجب الإرث .

(٤) ولا يتجاوز ثلاثة لأنهم إن جاوروا الثلاثة لم يكر في المسألة رد بل تكون مستغرقة أو رائدة.

(٥) بقطع النظر عن الرد ولا يكون إلا ستة .

(٦) ثم اقسما بينهم، فإن انتفى الكسر صحت من ذلك الأصل ولا فاضرب جزء السهم في مسألة الرد وهي عدد السهام المأخوذة من الستة لا في الستة لأن العدد المأخوذ منها صار أصل مسألته كما صارت السهام في المسألة العائلة أصلاً يضرب فيه جزء السهم وما بلغ بضرب جزء السهم في العدد المأخوذ هو الذي تصح منه.

قاعدة: جميع مسائل الرد التي ليس فيها أحد الزوجين بتقدير عدم الرد لا تكون إلا من ستة^(١)، ويتقدير الرد تكون المسألة من مجموع سهام الورثة .
أمثلة:

رد			
٥	٦		
٣	٣	بنت	$\frac{1}{4}$
١	١	تين	$\frac{1}{6}$
١	١	أم	$\frac{1}{6}$

رد			
٣	٦		
٢	٢	أم	$\frac{1}{3}$
١	١	خم	$\frac{1}{6}$

رد					
١٨	$\frac{7}{3}$	٦			المحفوظات
٦	١	١	جدة ٢	$\frac{1}{6}$	٢
١٢	٢	٢	خم ٣	$\frac{1}{3}$	٣

(١) والسبب أنها لا تكون إلا من ستة لأن أصلي اثنين وثلاثة لا يجتمع فيهما أكثر من صنفين والعروض الواقعة فيهما نصف ونصف وثلاث وثلثان وهما مستغرقان . ولأن أصول أربعة وثمانية واثني عشر وأربعة وعشرين لا بد فيها من أحد الزوجين وعرض المسألة خلافه . ولا يتصور الرد في الأصلين المختلف فيهما لوجود العاصب فيها ولأن العروض كلها موجودة في الستة إلا الربع والعن ولا يكونان لغير الزوجين وليس من أهل الرد، فالخمس الرد على الصنفين وعلى الثلاثة في أصل ستة والله أعلم .

(٢) الرَّدُّ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ

طَرِيقَةُ الْحَلِّ :

يَسْتَقْبَلُ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بِفَرْضِهِ فَقَطْ ، وَهُوَ إِمَّا نِصْفٌ أَوْ رُبْعٌ أَوْ ثُلُثٌ ، فَخُذْ لَهُ فَرْضَهُ مِنْ تَخْرُجِ الزَّوْجِيَّةِ ، وَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ اثْنَيْنِ أَوْ أَرْبَعَةٍ أَوْ ثَمَانِيَّةٍ ، وَاقْسِمِ الْبَاقِي بَعْدَ فَرْضِ الزَّوْجِيَّةِ ، وَهُوَ إِمَّا وَاحِدٌ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ سَبْعَةٌ عَلَى مَسْأَلَةِ أَهْلِ الرَّدِّ . ثُمَّ نَنْظُرُ :

١. إِنْ كَانَ مَنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ شَخْصًا وَاحِدًا أَوْ صِنْفًا وَاحِدًا سِوَا انْقِسَامٍ عَلَيْهِ الْبَاقِي أَمْ لَمْ يَنْقَسِمِ : فَأَصْلُ مَسْأَلَةِ الرَّدِّ تَخْرُجُ فَرْضُ الزَّوْجِيَّةِ : أَمْثَلَةٌ :

٨

١	جِه	$\frac{1}{8}$
٧	بنت	$\frac{1}{4}$ ورداً

٢

١	ج	$\frac{1}{2}$
١	أم	$\frac{1}{3}$ ورداً

مِثَالُ مَا انْقَسَمَ الْبَاقِي بَعْدَ فَرْضِ الزَّوْجِيَّةِ .

٨

١	جِه	$\frac{1}{8}$
٧	بنت ٧	$\frac{4}{3}$ ورداً

٤

١	ج	$\frac{1}{2}$
٣	بنت ٢	$\frac{2}{3}$ ورداً

مِثَالُ مَا لَمْ يَنْقَسِمِ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِيَّةِ :

٢٤	$\frac{3}{8}$		
٣	١	جـه	$\frac{1}{8}$
٢١	٧	بنت ٣	$\frac{2}{3}$ ورداً

(٢) إذا كَانَ مَنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ مَعَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ أَكْثَرُ مِنْ صَنِيفٍ^(١) :
فَفِيهِ تَفْصِيلٌ .

إذا كَانَ يَنْقَسِمُ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِيَّةِ عَلَى مَسْأَلَةِ الرَّدِّ، فَمَخْرُجُ فَرَضِ
الزَّوْجِيَّةِ أَضْلُ مَسْأَلَةِ الرَّدِّ وَلَا حَاجَةَ لِلْعَمَلِ^(٢) .
مِثَالُ ذَلِكَ .

	رد			
٤	٣	٤		
١		١	جـه	$\frac{1}{2}$
١	١	٣	أم	$\frac{1}{6}$
٢	٢		خم ٢	$\frac{1}{3}$

(١) بأن كان صنفين أو ثلاثة ولا يتجاوزها.

(٢) وهذا إنما يكون في مسألة واحدة وهي ما إذا كان مع الزوجة من أهل الرد من فرضه

ثلث وسدس فقط .

إذا كَانَ لَا يَنْقَسِمُ الباقِي بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِيَّةِ عَلَى مَسْأَلَةِ الرَّدِّ:
صُرِيَتْ مَسْأَلَةُ الرَّدِّ بِجَمِيعِهَا^(١) فِي أَصْلِ مَسْأَلَةِ الزَّوْجِيَّةِ .
وَالْحَاصِلُ هُوَ أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ الْجَامِعَةِ لِمَسْأَلَتِي الرَّدِّ وَالزَّوْجِيَّةِ .
ثُمَّ:

مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ مَسْأَلَةِ الرَّدِّ أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي الْبَاقِي مِنْ تَخْرُجَ فَرَضِ أَحَدِ
الزَّوْجَيْنِ^(٢) .

مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ تَخْرُجَ فَرَضِ الزَّوْجِيَّةِ أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي مَسْأَلَةِ الرَّدِّ .
أَمْثِلُهُ :

رد	الجامعة			
$\frac{3}{2}$	٨	$\frac{2}{4}$		
	٢	١	جه	$\frac{1}{4}$
١	٣	٣	جدة	$\frac{1}{6}$
١	٣		خم	$\frac{1}{6}$

رد	الجامعة			
$\frac{1}{2}$	٤	$\frac{2}{2}$		
	٢	١	ج	$\frac{1}{2}$
١	١	١	جدة	$\frac{1}{6}$
١	١		خم	$\frac{1}{6}$

رد	الجامعة			
$\frac{7}{4}$	٣٢	$\frac{4}{8}$		
	٤	١	جه	$\frac{1}{8}$
٣	٢١	٧	بنت	$\frac{1}{6}$
١	٧		تبن	$\frac{1}{6}$

رد	الجامعة			
$\frac{3}{4}$	١٦	$\frac{4}{4}$		
	٤	١	جه	$\frac{1}{4}$
٣	٩	٣	قه	$\frac{1}{6}$
١	٣		خم	$\frac{1}{6}$

(١) لأنه لا تتأني فيها الموافقة .

(٢) لأن حق كل من يرد عليه إنما هو في الباقي بعد أخذ من لا يرد عليه فرضه من

باب ميراث ذوي الأرحام^(١)

الأزحام : جمع رَجِم ، وهو لَفَّة : مَوْضِعٌ تُكْثَوْنَ الْوَلَدُ ، ثُمَّ سُمِّيَتْ بِهِ الْقَرَابَةُ.

وَاضْطِلَاحاً : كُلُّ قَرِيبٍ لِلْمَيِّتِ غَيْرُ مَعْدُودٍ مِنْ أَهْلِ الْفُرُوضِ الْمَذْكُورِينَ وَلَا مِنَ الْعَصَبَاتِ السَّابِقِ ذِكْرُهُمْ^(٢).

الأَصْلُ فِيهِ : قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ^(٣)﴾ (الأرحام ٧٥) وَقَوْلُهُ ﷺ : (اللَّهُ وَرَسُولُهُ مَوْلَى مَنْ لَا مَوْلَى لَهُ وَالْحَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ)^(٤).

(١) وقد انتشر الخلاف بين الصحابة ومن بعدهم رضي الله عنهم في إرثهم فقد روي عن عمر وعلي وابن مسعود وأبي عبيدة ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وابن عباس في رواية عنه رضوان الله عنهم أجمعين توريتهم عند عدم العصبية وذوي الفروض غير الزوجين، وبه قال شريح وعمر بن عبد العزيز وعطاء وطاووس وعلقمة وابن سيرين ومجاهد ومسروق رحمهم الله .
وذهب إليه الإمامان أبو حنيفة وأحمد رحمهما الله تعالى مطلقاً والإمام الشافعي رحمه الله إذا لم ينتظم بيت المال وهو أيضاً معتمد المالكية على ما نقله الخطاب .

وكان زيد بن ثابت رضي الله عنه لا يورثهم ويجعل المال أو الباقي لبيت المال وبه قال سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وهو أحد قولي المالكية .

(٢) والعلة في توريتهم أن ذا الرحم ساوى الناس في الإسلام وزاد عليهم بالقرابة إلى الميت فكان أولى بالميراث من بقية الناس ، ولأنه أيضاً كان في الحياة أحق بصلته وصدقته ووصيته بعد الموت فيكون أولى بميراثه .

(٣) معناه : بعضهم أولى بميراث بعض فيما كتب الله وحكم به وهذه الآية نسخت التوارث بالموالة والمواخاة كما كان عند قدمه عليه الصلاة والسلام المدينة .

(٤) وهو ما رواه أحمد (١٨٩) وحسنه الترمذي (٢١٠٣) أن رجلاً رى سهماً إلى سهل بن حنيف الأنصاري فقتله ولم يمكن له وارث إلا أخاله فكتب في ذلك أبو عبيدة إلى عمر رضي الله عنه فأجابه بأن النبي قال كذا وذكر الحديث .

وَقَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (الْحَقَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ يَغْفِلُ عَنْهُ وَبِرَّئُهُ) ^(١) .
 وَقَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا مَاتَ ثَابِتُ بْنُ الدُّخْدَاجِ قَالَ عَاصِمُ بْنُ عَدِي الْأَنْصَارِيِّ :
 (هَلْ تَعْرِفُونَ لَهُ نَسَبًا فَبِكُمْ) ^(٢) فَقَالَ : إِنَّهُ كَانَ فِينَا غَرِيبًا وَلَا نَعْرِفُ لَهُ إِلَّا
 ابْنَ أُخْتٍ هُوَ أَبُو لُبَابَةَ بْنُ الْمُثَذِّرِ فَجَعَلَ مِيرَاثَهُ لَهُ ^(٣) .

أَصْنَافُ ذَوِي الْأَرْحَامِ

كثيرةٌ وبالاختصارِ هي أَرْبَعَةٌ :
 الْأَوَّلُ : مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَى الْمَيِّتِ وَهُمْ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ وَإِنْ نَزَلُوا ذُكُورًا كَانُوا أَوْ
 إِنَاثًا وَأَوْلَادُ بَنَاتِ الْإِبْنِ وَإِنْ نَزَلُوا كَذَلِكَ .

الثَّانِي : مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَيْهِمُ الْمَيِّتُ وَهُمْ الْأَجْدَادُ وَالْجَدَّاتُ السَّاقِطُونَ وَإِنْ
 عَلَوْا كَالْجَدِّ أَبِي أُمِّ الْمَيِّتِ وَأُمِّهِ .

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٠١) عَنِ الْمَقْدَادِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (١٢٥٧٩) .

(٣) وَاحْتَجَّ السَّافَرُونَ لِتَوْرِيثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ فِي آيَاتِ الْمَوَارِيثِ نَصِيبَ
 ذَوِي الْفُرُوضِ وَالْعَصَبَاتِ وَلَمْ يَذْكُرْ لَذَوِي الْأَرْحَامِ شَيْئًا وَلَوْ كَانَ لَهُمْ حَقٌّ لَبَيَّنَهُ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا،
 وَبِمَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ سُئِلَ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ مِيرَاثِ الْعَمَةِ وَالْحَالَةِ فَقَالَ : (لَا أَذْرِي حَتَّى يَأْتِيَنِي
 جَنَازُهَا) ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (أَمِنَ السَّائِلُ عَنْ مِيرَاثِ الْعَمَةِ وَالْحَالَةِ) قَالَ فَأَتَى الرَّجُلُ فَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

(سَأَرَنِي جَنَازُهَا أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهَا) رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ (٤٢٠٣) وَغَيْرُهُ .

الثَّالِثُ : مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَى أَبِيهِ الْمَيِّتِ وَهُمْ أَوْلَادُ الْأَخَوَاتِ ^(١) وَإِنْ سَقَلُوا
ذُكُوراً كَانُوا أَوْ إِنَاثاً ، وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ مُطْلَقاً وَمَنْ يُدْلِي بِهِمْ وَإِنْ نَزَلُوا .

الرَّابِعُ : مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَى أَجْدَادِ الْمَيِّتِ وَجَدَّاتِهِ وَهُمْ الْأَعْمَامُ مِنَ الْأُمِّ
وَالْعَمَّاتُ مُطْلَقاً وَالْأَخْوَالُ وَالْخَالَاتُ وَإِنْ تَبَاعَدُوا وَأَوْلَادُهُمْ وَإِنْ نَزَلُوا ^(٢) .

(١) سواء أكانت الأخوات لأب وأم أو لأب فقط أو لأم فقط .

(٢) وبعضهم عد ذوي الأرحام أحد عشر وهم :

١. الجد الساقط .

٢. الجدة الساقطة .

٣. أولاد البنات وأولاد بنات الابن .

٤. بنات الأخوة لأبوين أو لأب أو لأم .

٥. أولاد الأخوات لأبوين أو لأب أو لأم ذكوراً كانوا أو إناثاً .

٦. بنو الإخوة للأم وبناتهم الداخليات أيضاً في سائر الأخ .

٧. العم للأم وهو أخو الأب أو الجد لأب لأمه وإن علا .

٨. بنات العم شقيقاً أو لأب أو لأم .

٩. العمات من كل جهة سواء كن عمات الميت أم عمات أبيه أم عمات جده .

١٠. الأخوال والخالات أي إخوة الأم وأخواتها سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم وكذا

أخوال الأم وخالاتها وأخوال الأب وحالاته وأخوال الجد وخالاته .

١١. المدلون بالمذكورين من الأصناف كأولاد العم للأم وإن سفلوا وأولاد العمات وإن

بعدوا وأولاد الأخوال والخالات وإن انتشروا .

ويستثنى من المدلين الصنف الأول وهم الأجداد والجدات الساقطون لأن المدلين بهم

كخزولة أبوي الميت لأب وعمومة أمه كذلك داخلون في الأصناف السابقة فليسوا من الصنف

الحادي عشر .

كَيْفِيَّةُ تَوْرِيثِ ذَوِي الرَّحِمِ^(١)

بِطَرِيقَةِ التَّنْزِيلِ الْمُتَعَمِّدَةِ وَهِيَ:

أَنَّهُ يُنْزَلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَنَزَلَةً مَنْ يُدْلِي بِهِ بِالنَّسَبَةِ لِلْإِرْثِ لَا لِحُجُبِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ نَفْصَانًا وَهُوَ - أَيْ الْمَدْلِي بِهِ - أَوَّلُ وَارِثٍ بِالْفَرَضِ أَوْ التَّغْصِيبِ مِمَّا يَلِي ذَوِي الْأَرْحَامِ^(٢).

وَجَيْنِئِذٍ قَيُّعْطَى نَصِيبُ كُلِّ وَارِثٍ بِفَرَضٍ أَوْ تَغْصِيبٍ مَنْ أَدْلَى بِهِ^(٣).

الْإِسْتِثْنَاءُ فِي التَّنْزِيلِ

وَيُسْتَثْنَى مِنْ هَذَا التَّنْزِيلِ مَا يَلِي :

١- الْأَخْوَالُ وَالْحَالَاتُ يُنْزَلُونَ مَنَزَلَةَ الْأُمِّ ، لَا مَنَزَلَةَ مَنْ أَدْلَا بِهِ وَهُمْ الْأَجْدَادُ وَالْجَدَّاتُ لِلْأُمِّ .

٢- الْأَعْمَامُ لِلْأُمِّ وَالْعَمَّاتُ مُطْلَقًا وَبَنَاتُ الْأَعْمَامِ يُنْزَلُونَ مَنَزَلَةَ الْأَبِ لَا مَنَزَلَةَ مَنْ أَدْلَا بِهِ وَهُمْ الْأَجْدَادُ أَيْضًا .

(١) وفي ذلك مذاهب :

١. أشهرها مذهب أهل التنزيل وسيأتي بيانه مفصلاً أعلاه.

٢. ومذهب القرابة . وهو توريث الأقرب فالأقرب كالعصبات وهو مذهب الحنفية وبه قطع المتولي والبهوي من الشافعية وسيأتي فيه بعض بيان .

٣. ومذهب أهل الرحم : وهو مهجور والحكم عندهم التسوية بين ذوي الأرحام ولا فرق عندهم بين القريب والبعيد والذكر والأنثى . فإذا وجد مثلاً بنت بنت خال فالمال بينهما بالسوية عندهم والأصح منها عند أئمتنا معاشر الشافعية وعند الحنابلة وكذا عند المالكية حيث ورثوا ذوي الأرحام كما نقله الخطاب مذهب أهل التنزيل لأنه الأقبيس على الأصول ولأن القائلين به من الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم أكثر .

(٢) فينزل كل فرع منزلة أصله في الوراثة وإن كان فرعه في الولادة، وينزل أصله منزلة أصله وهكذا درجة بعد درجة إلى أن تصل إلى وارثه.

(٣) فإن أدلى بعاصب أخذه عصوبة وإن أدلى بهذي فرض أخذه فرضاً ورداً إن لم يستغرق ومن كان محجوباً لم يعط شيئاً .

٣- أحوال الأم وخالاتها يُتَرَلَوْنَ مَنَزَلَةَ الْجَدَّةِ أُمِّ الْأُمِّ، وَأَعْمَامُهَا وَعَمَّاتُهَا مَنَزَلَةَ الْجَدِّ أَبِي الْأُمِّ.

٤- أحوال الأب وخالاته يُتَرَلَوْنَ مَنَزَلَةَ الْجَدَّةِ أُمِّ الْأَبِ الَّتِي هِيَ أُخْتُهُمْ، وَأَعْمَامُهَا وَعَمَّاتُهَا يُتَرَلَوْنَ مَنَزَلَةَ الْجَدِّ الَّذِي هُوَ أَخُوهُمْ وَهُوَ أَبُو الْأَبِ^(١).

كَيْفِيَّةُ الْعَمَلِ بَعْدَ التَّنْزِيلِ :

نَنْظُرُ بِثَلَاثَةِ أَنْظَارٍ :

١. فَتَنْظُرُ أَوَّلًا فِي ذَوِي الْأَرْحَامِ هَلْ سَبَقَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْوَارِثِ أَوَّلًا ؟

٢. ثُمَّ نَنْظُرُ حَيْثُ لَا سَبَقَ إِلَى الْوَارِثِ بَيْنَ الْوَرَثَةِ الْمُذَلِّي بِهِمْ بِمَرَاتِبِ الْحَجَبِ أَيْ وَقَدْرِ الْاسْتِحْقَاقِ بِتَقْدِيرِ حَيَاتِهِمْ.

٣. ثُمَّ نَنْظُرُ إِذَا لَمْ يَحْجُبْ أَحَدُ الْوَرَثَةِ الْآخَرَيْنِ ذَوِي الْأَرْحَامِ بِذَلِكَ أَيْضًا أَيْ بِمَرَاتِبِ الْحَجَبِ وَقَدْرِ الْاسْتِحْقَاقِ عُصُوبَةً أَوْ قَرْضًا وَكَأَنَّ مَنْ أَذَلُّوا بِهِ مَاتَ وَخَلَّفَهُمْ.

حَالَاتُ الْعَمَلِ :

١. إِنْ سَبَقَ بَعْضُ ذَوِي الْأَرْحَامِ إِلَى الْوَارِثِ : خُصَّ بِالْمَالِ إِنْ كَانَ شَخْصًا وَاحِدًا

٢. إِنْ كَانَ هَذَا الْبَعْضُ مُتَعَدِّدًا وَكَانَ الْوَارِثُ الَّذِي أَذَلَّ بِهِ مُتَعَدِّدًا كَذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ مُحْجُوبًا بِالْآخِرِ : قُسِّمَ الْمَالُ أَوَّلًا بَيْنَ الْفِرَقِ الْمُذَلِّيَةِ بِالْوَرَثَةِ عَلَى حَسَبِ مَا يَأْخُذُهُ الْوَرَثَةُ الْمُذَلِّي بِهِمْ مِنْ تَرْكِهِ الْمَيِّتِ عُصُوبَةً أَوْ قَرْضًا وَجُعِلَ نَصِيبُ كُلِّ مِنَ الْوَرَثَةِ لِلْمُذَلِّينَ بِهِ .

(١) على هذا القياس يجعل كل خال وخالة بمنزلة الجدة التي هي أختها، وكل عم وعممة بمنزلة الجد الذي هو أخوها.

ثُمَّ مَنِ انْفَرَدَ بِنَصِيبِ وَارِثِهِ أَخَذَهُ كُلُّهُ وَإِلَّا قُيِّسَ بَيْنَهُمْ عَلَى حَسَبِ مَا يَأْخُذُونَهُ مِنْ تَرْكَةِ الْوَارِثِ لَوْ كَانَ هُوَ الْمَيِّتَ عُصُوبَةً وَفَرَضاً وَحَجَباً .

الاستثناء في العمل

يُسْتَثْنَى مِنْ هَذَا الْعَمَلِ مَا يَلِي :

- ١- أَنَّ أَوْلَادَ وَلَدِ الْأُمِّ يُنْزَلُونَ مَنْزِلَةَ وَلَدِ الْأُمِّ وَلَعِنَ يَرِثُونَ نَصِيبَهُ بِالسُّوِّيَّةِ ذَكَرَهُمْ كَأُنْثَاهُمْ بِلَا تَفْضِيلٍ كَأَصُولِهِمْ ^(١).
 - ٢- أَنَّ الْأَخْوََالَ وَالْحَالَاتِ مِنَ الْأُمِّ يُنْزَلُونَ مَنْزِلَةَ وَلَدِ الْأُمِّ وَلَعِنَ يَرِثُونَ نَصِيبَهَا وَيُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ ^(٢).
- أَمِيلَةٌ :

- ١- الْحَقَالُ الشَّقِيقُ يَحْجُبُ الْحَقَالَ لِأَبٍ ^(٣).
- ٢- أَبُو الْأُمِّ يَحْجُبُ الْحَقَالَ ^(٤).
- ٣- الْعَمَّةُ تَحْجُبُ بِنْتَ الْأَخِ ^(٥).
- ٤- بِنْتُ الْعَمِّ الشَّقِيقِ تَحْجُبُ بِنْتَ الْعَمِّ لِلْأَبِ ^(٦).

(١) هذا مع أننا لو قدرنا أن ولد الأم هو الميت وخلف أولاداً ذكوراً أو إناثاً لقسم ميراثهم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين لأن الأولاد يعصب ذكراً أنثاهم فللذكر مثل حظ الأنثيين .

(٢) مع أنه في الأصل لو ماتت الأم وخلفتهم كانوا إخوتها وأخواتها لأم ولا تفضل بينهم .

(٣) لأنها أخوان للأم المدلى بها ، والأخ الشقيق يحجب الأخ لأب .

(٤) لأنها ينزلان منزلة الأم وهما لها أب وأخ ، والأب يحجب الأخ .

(٥) لتزيل العمة منزلة الأب وبنت الأخ منزلة الأخ ، والأب يحجب الأخ .

(٦) لأنهم ينزلون منزلة الأب ويقدر كأن الأب مات وخلفهم فيكونون بالنسبة له كأخ شقيق وأخ لأب .

٥- خَلَفَ جَدًّا هُوَ أَبُو أُمِّهِ وَثَلَاثَةَ بَنِي أَخَوَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ فَكَأَنَّهُ إِذَا نَزَّلَتْهُمْ مَنَزِلَةَ الْمُذْلِينَ بِهِمْ خَلَفَ أُمًّا وَثَلَاثَ أَخَوَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ :
الحُلُّ : أَبُو الْأُمِّ يَأْخُذُ فَرَضَ بِنْتِهِ وَهِيَ الْأُمُّ وَابْنُ الْأُخْتِ الشَّقِيقَةِ التَّصَفُّفِ
فَرَضَ أُمِّهِ وَهِيَ الْأُخْتُ الشَّقِيقَةُ وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَاقِيْنَ السُّدُسُ وَهُوَ فَرَضُ
أُمِّيَّهَاتٍ .

التنزيل ٦

١	أم	جد (أبو الأم)	$\frac{1}{6}$
٣	قه	ابن قه	$\frac{1}{6}$
١	ختب	ابن ختب	$\frac{1}{6}$
١	ختم	ابن ختم	$\frac{1}{6}$

٦- خَلَفَ بِنْتٌ بِنْتِ وَابْنٌ أَخٍ لِأُمِّ ، فَبَعْدَ التَّنْزِيلِ كَأَنَّهُ مَاتَ عَنْ بِنْتِ
وَأَخٍ لِأُمِّ ، قَالَ مَا لَكُمْ لَيْسَتْ الْبِنْتُ قَرُضًا وَرَدًّا كَأُمِّهَا وَلَا شَيْءٌ لِابْنِ الْأَخِ مِنَ
الْأُمِّ لِأَنَّ أَبَاهُ مُحْجُوبٌ بِأُمِّهَا .

٧- خَلَفَ ابْنُ بِنْتِ وَأَوْلَادُ أَخَوَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ وَنَزَّلْنَا كُلًّا مِنْهُمْ مَنَزِلَةً مِّنْ
يُدْلِي بِهِ فَكَأَنَّهُ خَلَفَ بِنْتًا وَثَلَاثَ أَخَوَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ .

التنزيل ٢

١	بنت	ابن بنت	$\frac{1}{6}$
١	قه	ابن قه	ع
-	ختب	ابن ختب	م
-	ختم	ابن ختم	م

أَمِثْلَهُ أُخْرَى بِوُجُودِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ مَعَ ذِي الرَّحِمِ ^(١)

٨- مَاتَتْ عَنْ زَوْجٍ وَبَنَتْ أُخْتٌ وَبَنَتْ أَخٌ : فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَالبَّاقِي بَيْنَهُمَا اثْلَاثًا.

التنزيل $\frac{3}{4}$ ٣ ٦

$\frac{1}{2}$	ج		١		٣
ع	بنت قه	قه	١	١	١
	بنت ق	ق		٢	٢

٩- مَاتَتْ عَنْ زَوْجٍ وَبَنَتْ بِنْتٌ وَخَالَهٌ وَبَنَتْ عَمٌّ لِغَيْرِ أُمٍّ : فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَلِلْبِنْتِ النِّصْفُ الباقِي وَلِلْخَالَهِ سُدُسُ الباقِي وَلِلْعَمِّ العَمُّ الباقِي .

الجامعة

التنزيل $\frac{7}{8}$ $\frac{1}{8}$ ١٢

	ج		١		٦
الباقِي	بنت بنت	بنت	١	٣	٣
$\frac{1}{4}$ الباقِي	خالة	أم		١	١
$\frac{1}{8}$ الباقِي فرضاً ورداً	بنت عم لأب	أب		٢	٢

(١) إذا وجد زوج أو زوجة مع ذي الرحم أخذ فرضه تاماً فلا يحجب الزوج من النصف إلى الربع ولا الزوجة من الربع إلى العن بأحد من الفروع الوارثين بالرحم ولا يدخل على أحد منهما ضرر المول بازدياد الفروض، وما بقي بعد فرض أحد الزوجين فلذوي الأرحام يقسم عليهم كما يقسم الجميع لو انفردوا كأن لم تكن زوجة.

خَاتِمَةٌ

فِي حُكْمِ الْمَالِ الَّذِي لَا وَارِثَ لَهُ

وَهُوَ الْمَالُ الَّذِي لَا وَارِثَ لَهُ مِنْ ذِي قَرَضٍ أَوْ عَصْبَةٍ أَوْ ذِي رَحِمٍ أَوْ مَا
فَضَلَ بَعْدَ قَرَضِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ مَعَ عَدَمِ انْتِظَامِ بَيْتِ الْمَالِ .

الْحُكْمُ : هُوَ مَالٌ ضَائِعٌ .

مَصْرَفُ الْمَالِ الضَّائِعِ : يَجِبُ صَرْفُهُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ فَيُكَلَّفُ بِهِ أَمِينٌ
يَقُومُ بِذَلِكَ .

باب الوصية^(١)

• تعريف الوصية :

لُغَةً : الإيصال ، مِنْ قَوْلِهِمْ : وَصَى الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ إِذَا وَصَلَهُ بِهِ^(٢) .
شَرْعًا : تَبَرُّعٌ بِحَقِّ مُضَافٍ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَوْ تَقْدِيرًا لَيْسَ بِتَذْيِيرٍ وَلَا تَعْلِيلٍ عِنْتِ .

• شرح التعريف :

تَبَرُّعٌ : خَرَجَ بِهِ التَّبِعُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمَعَاوَضَاتِ الْمَالِيَّةِ .
بِحَقِّ : يَشْمَلُ الْمَالَ وَغَيْرَهُ مِنَ الْأَخْتِصَاصَاتِ .
مُضَافٍ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ : خَرَجَ بِهِ التَّبَرُّعَاتُ فِي الْحَيَاةِ كَالْهَبَةِ وَالتَّذْرِ .
وَلَوْ تَقْدِيرًا . كَأَنْ يَقُولَ : (أَوْصِيْتُ لِقَلَانٍ بِكَذَا) بِذَوْنِ قَوْلِهِ : (بَعْدَ مَوْتِي)^(٣) فَيَصِحُّ^(٤) .
لَيْسَ بِتَذْيِيرٍ . وَهُوَ قَوْلُ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ : (إِنْ مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ) ، فَهَذَا لَيْسَ بِوَصِيَّةٍ وَإِنْ كَانَ يُسَلِّكُ بِهِ مَسَلَّكَ الْوَصِيَّةِ .
وَلَا تَعْلِيلٍ عِنْتِ : وَهُوَ أَنْ يُعَلِّقَ السَّيِّدُ عِنْتَهُ عَبْدُهُ بِمَوْتِهِ فَيَقُولَ : (إِنْ مِتُّ فَعَبْدِي حُرٌّ) .

(١) الوصية أُخْرِتْ عَنِ الْفَرَائِضِ لِأَنَّ الْفَرَائِضَ ثَابِتَةٌ بِحُكْمِ الشَّرْعِ لَا تَصْرِفُ لِلْمِيتِ فِيهَا وَالْوَصِيَّةُ عَارِضَةٌ قَدْ تَوْجَدُ وَقَدْ لَا تَوْجَدُ .

(٢) لِأَنَّ الْمُوصِيَّ وَصَلَ خَيْرَ دُنْيَاةٍ بِخَيْرِ عَقْبَاءٍ .

(٣) فَإِنْ قَالَ : (بَعْدَ مَوْتِي) فَهَذَا تَحْقِيقٌ .

(٤) فَلَا يَتَوَلَّفُ عَلَى قَوْلِهِ : (بَعْدَ مَوْتِي) لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ .

• الأَضْلُ فِيهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِيهَا أَوْ دَيْنًا﴾^(١) ﴿الْب. ١١﴾.

وَحَبَّرَ الصَّحَابِيُّونَ: (مَا حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمًا لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ)^(٢).

وقوله ﷺ: (الْمَحْرُومُ مَنْ حُرِمَ وَصِيَّتُهُ)^(٣).

وقوله ﷺ: (مَنْ مَاتَ عَلَى وَصِيَّةٍ مَاتَ عَلَى سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ، وَمَاتَ عَلَى ثَمَنٍ وَشَهَادَةٍ، وَمَاتَ مَغْفُورًا لَهُ)^(٤).

• أَحْكَامُ الْوَصِيَّةِ:

١. وَاجِبَةٌ: إِذَا تَرْتَّبَ عَلَى تَرْكِهَا صِبَاغٌ حَقٌّ عَلَيْهِ أَوْ عِنْدَهُ.
٢. مَنُذُوبَةٌ: وَهُوَ الْأَضْلُ فِيهَا^(٥)، وَالصَّدَقَةُ فِي الْحَيَاةِ أَفْضَلُ مِنْهَا.
٣. مُبَاحَةٌ: كَالْوَصِيَّةِ لِلْأَغْنِيَاءِ وَاللَّكَاثِرِ.
٤. مَكْرُوهَةٌ: كَالْوَصِيَّةِ بِزَائِدٍ عَلَى الثَّلَاثِ أَوْ كَانَتْ لِيَارِثَ.
٥. حَرَامٌ: كَالْوَصِيَّةِ لِمَنْ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّ الْمُوصِي أَنَّهُ يُضَرَّفُ الْمُوصَى بِهِ فِي مَقْصِدَةٍ.

(١) قدمت الوصية على الدين للاهتمام بها لأن النفوس قد تشع بها لكونها تبرعاً بخلاف الدين فقدمت عليه حثاً عليها وإن كان الدين مقدماً عليها بعد مؤن استجهيز.

(٢) رواه البخاري (٢٧٣٨) مسلم (٤٢٩١).

(٣) رواه ابن ماجه (٢٧٠٠).

(٤) رواه ابن ماجه (٢٧٠١).

(٥) وكانت واجبة في صدر الإسلام للوالدين والأقربين لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا

حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ أَنْ تَرَكَ خَيْرَ الْوَصِيَّةِ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾^(١٨٠) ﴿الْب. ١١﴾. ثم نسخ وجوبها بآية الموارث.

• أَرْكَانُ الْوَصِيَّةِ ، أَرْبَعَةٌ :

١. مُوصٍ .
٢. مُوصًى لَهُ .
٣. مُوصًى بِهِ .
٤. صِبْغَةٌ .

• شُرُوطُ الْمُوصِي : ثَلَاثَةٌ :

١. التَّكْلِيفُ : أَي كَوْنُهُ بِأَلِغًا عَاقِلًا .
٢. الْحُرِّيَّةُ .
٣. وَالِاخْتِيَارُ .

فَتَصِحُّ الْوَصِيَّةُ مِنْ كَافِرٍ وَلَوْ حَرْبِيًّا^(١) وَمِنْ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ بِسَفِهِ أَوْ قَلِيلٍ^(٢) .

• شُرُوطُ الْمُوصَى لَهُ : ثَلَاثَةٌ :

١. عَدَمُ الْمَعْصِيَةِ إِنْ كَانَ جَهَّةً^(٣) .
 ٢. أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا ، فَلَا يَصِحُّ لِأَحَدِ الرَّجُلَيْنِ^(٤) لِلْجَهْلِ بِهِ .
 ٣. أَنْ يَكُونَ أَهْلًا لِلْمِلْكِ إِنْ كَانَتِ الْوَصِيَّةُ لِمُعَيَّنٍ ، فَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ لِمُعَيَّنٍ أَوْ ذَابَّةٍ أَوْ عَبْدٍ لِعَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ لِلتَّمْلُكِ^(٥) .
- وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمُوصَى لَهُ كَافِرًا أَوْ قَاتِلًا .

(١) وكذا المرتد إن رجع للإسلام ، فإن مات مرتدًا بطلت لأن ملكه موقوف على الأصح لثبوت زوال ملكه من حين الردة بموته مرتدًا .

(٢) لصحة عبارته واحتياجه للشواب وفقد المعنى الذي من أجله حُجر عليه .

(٣) لأن القصد من الوصية تدارك ما فات من الإحسان في حال الحياة فلا يجوز أن تكون معصية .

(٤) وإن قال : أعطوا أحد الرجلين صح لأنه تفويض لغيره وهو إنما يعطي معينا .

(٥) إلا إن قصد التصديق عن الميت أو قصد مالك الدابة أو سيد العبد فيصح .

• شُرُوطُ الْمَوْصِي بِهِ ، ثَلَاثَةٌ :

١. كَوْنُهُ مَقْصُودًا : فَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِدَمٍ وَتَصِحُّ بِالنَّجَسِ الَّذِي يَحِلُّ الْإِئْتِقَاعُ بِهِ ^(١).
٢. كَوْنُهُ قَابِلًا لِلنَّقْلِ اخْتِيَارًا : فَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِنَحْوِ أُمِّ الْوَلَدِ لِأَنَّهَا لَا تَقْبَلُ النَّقْلَ مِنْ شَخْصٍ لِآخَرٍ ^(٢).
٣. كَوْنُهُ مُبَاحًا .

• صُورَةُ الْوَصِيَّةِ ^(٣) : أَوْصَيْتُ لِعَمْرٍو بِمِائَةِ دِينَارٍ أَوْ أَوْصَيْتُ لِلْفُقَرَاءِ بِهَذِهِ الْأَرْضِ ^(٤).

- صِيغَتُهَا : تَشْتَمِلُ عَلَى الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ :
- فَالْإِيجَابُ يَكُونُ صَرِيحًا وَيَكُونُ كِنَايَةً :
- ١- صَرِيحًا كَ : أَوْصَيْتُ لِفُلَانٍ بِكَذَا .
أَوْ أَعْطَوَا لِفُلَانٍ كَذَا بَعْدَ مَوْتِي .
أَوْ هُوَ لَهُ بَعْدَ مَوْتِي .
أَوْ وَهَبْتُهُ لَهُ بَعْدَ مَوْتِي .
 - ٢- كِنَايَةً مَعَ النَّيَّةِ ، كَقَوْلِهِ : هُوَ لَهُ مِنْ مَالِي ^(٥) .

(١) كَجِلْدِ مِئْتَةِ قَابِلٍ لِلدَّبِغِ وَزَيْتِ نَخَسٍ وَمِئْتَةِ لَطْعَمِ الْجَوَارِحِ وَخَمْرٍ مُحْتَرَمَةٍ وَكَلْبٍ مُعْلَمٍ أَوْ قَابِلٍ لِلتَّعْلِيمِ .

(٢) وَكَذَا قِصَاصٌ وَحَدٌّ قَذْفٌ لِفَرٍّ مِنْ هُمَا عَلَيْهِ فَإِنْ مُسْتَحَقُّهُمَا لَا يَتِمَّعَنَّ مِنْ نَقْلِهِمَا لِفَرٍّ وَإِنْ انْتَقَلَا لَوَارِثِهِ ، فَإِنْ أَوْصَى لِمَنْ هُمَا عَلَيْهِ صَحَّتْ .

(٣) وَيَشْتَرُطُ فِي صِيغَةِ الْوَصِيَّةِ أَنْ تَكُونَ بِلَفْظٍ يَشْعُرُ بِالْوَصِيَّةِ وَفِي مَعْنَاهِ الْكِتَابَةُ وَإِشَارَةُ الْأَخْرَسِ .

(٤) وَيَكْفِي فِي الْجُمْلَةِ إِعْطَاءُ ثَلَاثَةٍ مِنْهُمْ فَلَا يَجِبُ اسْتِيعَابُهُمْ وَلَا التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمْ .

(٥) وَلَوْ قَالَ : (هُوَ لَهُ) وَلَمْ يَقُلْ : (مِنْ مَالِي) فَهَذَا إِقْرَارٌ لَا وَصِيَّةَ .

وَالْقَبُولُ : يَكُونُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي ^(١) وَلَوْ بِتَرَاخٍ ^(٢) إِنْ كَانَ الْمُوصَى لَهُ مُعَيَّنًا ^(٣).

• الرَّجُوعُ عَنِ الْوَصِيَّةِ : يَصِحُّ الرَّجُوعُ عَنْهَا كُلِّهَا أَوْ بَعْضُهَا .
وَيَحْضُلُ الرَّجُوعُ بِالْقَوْلِ وَبِالْبَيْعِ وَالرَّهْنِ كَمَا قَالَ بَقُولُ : (أَبْطَلْتُ الْوَصِيَّةَ أَوْ رَجَعْتُ عَنْهَا) أَوْ يَبِيعُ مَا أَوْصَى بِهِ أَوْ رَهَنَهُ .
وَيَحْضُلُ بِالْفِعْلِ الَّذِي يُشْعِرُ بِالرَّجُوعِ أَوْ يُزِيلُ الْأَسْمَ ^(٤) .

• مَا خَذَ الْوَصِيَّةُ :

تَوَخَّذُ مِنْ ثَلَاثِ مَالِ الْمُوصِي ^(٥) وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَنْقُصَ مِنْهُ شَيْئًا ^(٦) .
شَرْطُ الثَّلَاثِ : أَنْ يَكُونَ فَاضِلًا عَنْ دَيْنِ الْمُوصِي .
وَالْعِبْرَةُ بِهَا وَقْتُ مَوْتِ الْمُوصِي سَوَاءً كَانَ الْمَالُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا .
حُكْمُ الْوَصِيَّةِ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ : مَكْرُوهَةٌ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ^(٧) .
وَإِذَا زَادَتْ الْوَصِيَّةُ عَلَى الثَّلَاثِ وَقِفَ الزَّائِدُ عَلَى إِجَارَةِ الْوَرَثَةِ .
شَرْطُ الْوَارِثِ الْمُجِيزِ : إِطْلَاقُ التَّصَرُّفِ أَيْ بِالِغَا عَاقِلًا غَيْرَ مُتَجَوِّرٍ عَلَيْهِ .

(١) فلا يصح القبول قبل الموت لأن للموصي أن يرجع في وصيته .

(٢) وإنما لم يشترط المور في القبول لأنه إنما يشترط في العقود التي يشترط فيها ارتباط القبول بالإيجاب كالبيع .

(٣) فإن كان غير معين كالعقراء فلا يشترط القبول بل لا يتأق لتعذره .

(٤) كخطله برأ معيناً وصى به أو طحنه برأ وصى به أو عجنه دقيقاً وصى به ونحو ذلك .

(٥) لقوله ﷺ : (إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ ، عِنْدَ وَقَاتِكُمْ ، بِثَلَاثِ أَمْوَالِكُمْ ، زِيَادَةُ لَكُمْ فِي أَعْمَالِكُمْ) رواه ابن ماجه (٢٧٠٩) .

(٦) لقوله ﷺ لسعد بن أبي وقاص : (الثَّلَاثُ وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ) رواه البخاري (٢٧٤٤) .

(٧) وإن قصد حرمان الورثة لأنهم إن أجازوا لم ينفذ الزائد إلا بإجازتهم وإن لم يجهزوا لغت الوصية بالزائد .

فَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ غَيْرَ مُطْلَقٍ التَّصَرُّفِ وَتَوَقَّعَتْ أَهْلِيَّتُهُ بِالْبُلُوغِ أَوْ الْإِقَاقَةِ
أَوْ الرُّشْدِ وَقَفَّ الْمَالُ^(١) .

وَقْتُ الْإِجَازَةِ : بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي ، وَلَا عِبْرَةَ بِإِجَازَتِهِمْ وَلَا رَدَّهُمْ فِي حَيَاةِ
الْمُوصِي^(٢) ، وَلَا يَجُوزُ لَهُمُ الرُّجُوعُ بَعْدَ الْإِجَازَةِ .

الْحُكْمُ الْمُرْتَبِّ عَلَى الْإِجَازَةِ : هُوَ تَنْهِيْدُ الْوَصِيَّةِ .

فَإِنْ لَمْ يُجَيِّزُوا بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ فِي الرَّائِدِ .

فَإِنْ أَجَازَ الْبَعْضُ دُونَ الْآخِرِ صَحَّتْ فِي قِسْطِ الْمُجَيِّزِينَ دُونَ قِسْطِ
الَّذِينَ لَمْ يُجَيِّزُوا .

• حُكْمُ الْوَصِيَّةِ لِوَارِثٍ : تَحْزُورُ^(٣) ، وَحُكْمُهَا حُكْمُ الْوَصِيَّةِ بِالزِّيَادَةِ عَلَى

الثَّلَاثِ فَتَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَةِ بَقِيَّةِ الْوَرَّةِ^(٤) .

- مَسْأَلَةٌ : مَا هِيَ الصُّورَةُ الَّتِي لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَةِ الْوَرَّةِ ؟

هِيَ مَا لَوْ وَقَفَ مَا يَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ عَلَى وَرَثَتِهِ بِحَسَبِ نَصِيْبِهِمْ كَأَنْ وَقَفَ

دَاراً تَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ : ثُلَاثُهَا عَلَى ابْنِهِ وَثُلَاثُهَا عَلَى بَنْتِهِ فَإِنَّهُ يَنْفَدُ وَلَا يَتَوَقَّفُ
عَلَى إِجَازَةِ الْوَرَّةِ .

(١) وَلَا بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ كَمَا فِي «الْإِقْنَاعِ» .

(٢) لِأَنَّهُ لَا اسْتِحْقَاقَ لَهُمْ قَبْلَ مَوْتِهِ .

(٣) وَفِي مَعْنَى الْوَصِيَّةِ لِوَارِثٍ الْوَقْفُ عَلَيْهِ وَإِبْرَازُهُ مِنْ دَيْنٍ عَلَيْهِ وَهَبَتْهُ عَيْنًا فِي مَرَضِ مَوْتِهِ

فَيَتَوَقَّفُ ذَلِكَ عَلَى إِجَازَةِ الْوَرَّةِ .

(٤) لِحَدِيثِ . (لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ إِلَّا أَنْ تَجْهَزَ الْوَرَّةُ) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (١٢٩١٧) .

باب الإيصاء

• تعريف الإيصاء :

لُغَةً : الإيصال .

شَرْعاً : إثباتٌ تُصَرَّفُ مضافٍ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ .

• الْأَصْلُ فِيهِ : قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَأَقْرَبُوا الْخَيْرَ﴾ (المح: ١٧) .

• أَرْكَانُ الْإِصَاءِ ، أَرْبَعَةٌ :

١. مُوصٍ : بِقَضَاءِ الْحَقُوقِ الَّتِي عَلَيْهِ وَرَدَّ الْوَدَائِعِ وَنَحْوِهَا .

٢. وَصِيٌّ .

٣. مَوْصِيٌّ فِيهِ .

٤. صِغَةً .

• شُرُوطُ الْمُوصِي : أَرْبَعَةٌ :

١. التَّكْلِيفُ : أَيِ كَوْنُهُ بَالِغاً عَاقِلًا .

٢. الْحُرِّيَّةُ : وَلَوْ فِي بَعْضِهِ .

٣. وَالِاخْتِيَارُ .

٤. وَلَايَةٌ لَهُ عَلَى الْمُوصَى فِيهِ : إِذَا كَانَ أَمْرَ طِفْلٍ أَوْ مَجْنُونٍ أَوْ نَحْجُورٍ

عَلَيْهِ يَسْقُفُهُ ابْتِدَاءً مِنَ الشَّرْعِ^(١) .

(١) لَا بِتَضَوُّيٍّ فَلَا يَصِحُّ الْإِصَاءُ مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَرَقِيقٍ وَمَكْرُوهٍ وَلَا مِنْ أُمٍّ أَوْ عَمٍّ لِعَدَمِ الْوَلَايَةِ لَهَا وَلَا مِنْ الْوَصِيِّ لِأَنَّهُ وَلَايَتُهُ لَيْسَتْ شَرْعِيَّةً ابْتِدَاءً بَلْ جَعَلِيَّةٌ بِتَضَوُّيٍّ الْأَبِ أَوِ الْحَدِّ إِلَيْهِ إِلَّا إِنْ أَدْنَى فِيهِ كَأَنَّهُ قَالَ : أَوْصِ عَنِّي فَأَوْصِ عَنِ الْوَلِيِّ لَا عَنْ نَفْسِهِ .

• شروط الوصي ، سبعة :

١. الاسلام . فلا يصح إيصاء كافر على مسلم^(١) .
٢. البلوغ .
٣. العقل .
٤. الحرية .
٥. العدالة^(٢) . فلا يصح إيصاء إلى فاسق ولا بد هنا من العدالة الباطنة .
٦. عدم العجز عن التصرف .
٧. عدم العداوة بينه وبين المخجور عليه .

• شروط الموصى فيه ، اثنان :

١. كونه تصرفاً مالياً^(٣) .
٢. كونه مباحاً^(٤) .

• صورة الإيصاء :

أَنْ يَقُولَ رَيْدٌ : أَوْصَيْتُ إِلَى عَمْرٍو فِي قَضَاءِ دِيُونِي وَرَدَّ وَدَائِعِي وَالتَّظَرِّي فِي
أَوْلَادِي وَتَحَاجِيرِي .
وَيَكُونُ الْقَبُولُ بَعْدَ الْمَوْتِ مَتَى شَاءَ عَمْرُو^(٥) .

(١) أما إيصاء كافر على كافر فيصح .

(٢) وبعضهم يعبر بالأمانة .

(٣) فلا يصح الإيصاء في ترويح بنته أو ابنه لأن هذا ليس تصرفاً مالياً وكذلك غير الأب
والجد لا يزوج الصغيرة والصغير .

(٤) فلا يصح الإيصاء في معصية كبناء كنيسة للتعبد لكون الإيصاء قرينة وهي تنافي
المعصية .

(٥) كما في الوصية بمال ويعكفى بالعمل كما في الوكالة .

وَيَبِيعُ الْإِصْبَاءَ الْمَعْلُوقَ وَالْمَوْقُوتَ^(١) :
كَأَوْصَيْتُ إِلَيْكَ إِلَى بُلُوغِ ابْنِي أَوْ قَدُومِ زَيْدٍ^(٢) .
فَإِذَا بَلَغَ أَوْ قَدِمَ فَهُوَ الْوَصِي .

● عَقْدُ الْإِصْبَاءِ : جَائِزٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ .
فَيَجُوزُ لِكُلِّ مِنَ الْمُوصِي وَالْوَصِيِّ الرَّجُوعُ عَنِ الْإِصْبَاءِ مَتَى شَاءَ .
إِلَّا إِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ وَغَلَبَ عَلَى الظَّنِّ اسْتِبْلَاءُ ظَالِمٍ فَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ .

● مَسَائِلُ فِي الْإِصْبَاءِ :

١. لَوْ خَافَ الْوَصِيُّ عَلَى مَالِ الْيَتِيمِ وَتَخَوَّاهُ مِنْ اسْتِبْلَاءِ الظَّالِمِ عَلَيْهِ فَلَهُ تَخْلِيصُهُ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَيَبْدُلُ شَيْئاً مِنْهُ فِي سَبِيلِ ذَلِكَ .
٢. يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ تَغْيِيبُ مَالِ الْيَتِيمِ إِذَا خَافَ عَلَيْهِ الْغَضَبُ لِأَجْلِ جَفَظِهِ^(٣) .

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى خَاتِمِ النَّبِيِّينَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ

﴿ سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ (١٨٠)

وَسَلَّمَ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿ ١٨١ ﴾

وَلِلْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿ ١٨٢ ﴾

(١) لأنه يحتمل الجهالات والأخطار .

(٢) ولو قال : (أوصيت إلى الله وإلى فلان) حمل ذكر الله على التبرك .

(٣) كما في قصة الخضر عليه السلام وقد حكاه الله تعالى بقوله : ﴿ أَمَّا السُّنَّةُ فَكَانَتْ

لِسَكَّانٍ يَمْعَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأُرْسِطَتْ أَنْ أَمْسَتْ وَأَنَّ وَرَاءَهُمْ نَارٌ يَلْقَوْنَ فِيهَا مَنَافِعَ غَضَبًا ﴾ (١٨٣) (المع ١٧٩) .

أهم المراجع الفقهية

١. أسنى المطالب لشيخ الإسلام زكريا .
٢. إحياء علوم الدين للإمام الغزالي .
٣. بغية المسترشدين للسيد عبدالرحمن المشهور .
٤. البيان للعصافى .
٥. تحفة المحتاج لابن حجر .
٦. ترشيح المستفيدين للسقاف .
٧. تحفلة زبدة الحديث لبن حفيظ .
٨. حاشية إغاثة الطالبين لشطا .
٩. حاشية البجيرى على الإقناع .
١٠. حاشية الباجورى على ابن قاسم .
١١. حاشية الجمل على شرح المنهج .
١٢. حاشية الشرقاوى على شرح التحرير .
١٣. حواشي الشروانى وابن قاسم على التحفة .
١٤. حاشيتا قليوبى وعميرة على شرح المحلى .
١٥. روضة الطالبين للسورى .
١٦. عمدة السالك لابن النقيب وشرحه للجعفرى .
١٧. غاية البيان شرح زبد ابن رسلان للرملى .
١٨. فتح الجواد شرح الإرشاد لابن حجر .
١٩. فتوحات الباعث شرح تقرير المباحث لابن شهاب الدين .
٢٠. الفصول المهمة فى مواريت الأمة لابن الهائم .
٢١. المذهب للشيرازى وشرحه المجموع للنووى .
٢٢. مغنى المحتاج شرح المنهاج للخطيب الشريفي .
٢٣. مجلدات مجمع الفقه الإسلامى .
٢٤. نهاية المحتاج للرملى .
٢٥. الياقوت النعيس وشرحه للشاطرى .

**الفهرس التفصيلي لأهم المسائل من قسم البيوع والفراض
من كتاب التقريرات الصديقة**

المسألة	ص	المسألة	ص
كِتَابُ الْبَيْعِ	٧	حَلُّ قَنْبَرِ التَّبِيْعِ وَخَبْرِهِ	٣١
تَعْرِيفُ الْبَيْعِ	٩	حُكْمُ بَيْعِ التَّبِيْعِ قَبْلَ الْقَنْبَرِ	٣١
الأَصْلُ فِيهِ	١٠	ضَمَانُ التَّبِيْعِ قَبْلَ الْقَنْبَرِ	٣١
أَحْكَامُ التَّبِيْعِ	١١	التَّصَرُّفَاتُ الَّتِي تُصَحِّحُ قَبْلَ الْقَنْبَرِ	٣١
أَرْكَانُ التَّبِيْعِ	١٢	حُكْمُ بَيْعِ الْقَرَرِ	٣١
شُرُوطُ الْعَاقِدَيْنِ	١٣	الِاحْتِكَارُ وَحِكْمُهُ	٣٢
حُكْمُ بَيْعِ الْأَعْيَى	١٣	أَنْوَاعُ الْعُقُودِ مِنْ جِهَةِ لُزُومِهَا وَعَدَمِهَا	٣٢
شُرُوطُ التَّعَقُّودِ عَلَيْهِ	١٤	الْعُقُودُ الْجَائِزَةُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ	٣٢
الصِّيْغَةُ	١٥	الْعُقُودُ الْجَائِزَةُ مِنْ طَرَفٍ وَاللَّازِمَةُ مِنْ	٣٣
شُرُوطُ الصِّيْغَةِ	١٦	الْأُخَرِ	
حُكْمُ إِشَارَةِ الْأُخْرَسِ	١٨	الْعُقُودُ اللَّازِمَةُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ	٣٣
أَنْشَاءُ الْبَيْعِ	١٩	بَابُ الْخِيَارِ	٣٥
بَابُ الرِّبَا	٢٠	الأَصْلُ فِي الْبَيْعِ	٣٥
الأَصْلُ فِي تَحْرِيمِهِ	٢٠	مَعْنَى الْخِيَارِ	٣٥
تَعْرِيفُ الرِّبَا	٢١	أَنْشَاءُ الْخِيَارِ	٣٥
الِاتِّحَادُ فِي عِلَّةِ الرِّبَا	٢٢	الأَوَّلُ : خِيَارُ النَّجْلِيسِ	٣٦
أَنْشَاءُ الرِّبَا	٢٣	شُرُوطُ الْمَعَاوَضَةِ الَّتِي يَتَّبَعُ فِيهَا الْخِيَارُ	٣٦
شُرُوطُ صِحَّةِ بَيْعِ الرِّبَوِيِّ	٢٤	انْقِطَاعُ خِيَارِ النَّجْلِيسِ	٣٦
اعْتِبَارُ التَّمَاتِلِ فِي حَالَةِ الْكَمَالِ	٢٤	الثَّانِي : خِيَارُ الشَّرْطِ	٣٨
اسْتِثْنَاءُ بَيْعِ الْقَرَابَا	٢٥	شُرُوطُ صِحَّةِ خِيَارِ الشَّرْطِ	٣٨
حُكْمُ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْخَبْزِ وَالْفَكْكِيسِ	٢٦	الْعَالِثُ : خِيَارُ الْعَقَبِ	٣٩
التَّخْرِجُ الشَّرْعِيُّ لِلْمَخْلَاصِ مِنَ الرِّبَا	٢٧	ضَابِطُ الْعَقَبِ	٣٩
حُكْمُ اتِّفَاقِ مُؤَسَّسَةِ مَالِيَّةٍ وَغَيْرِهَا عَلَى	٢٨	أَنْشَاءُ خِيَارِ الْعَقَبِ	٤٠
شِرَاءِ سِلْعَةٍ بِشَيْءٍ خَالَ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهَا		شُرُوطُ رَدِّ التَّبِيْعِ التَّعْيِبِ	٤٠
مَالَ الشَّخْصِ الَّذِي تَحْتَ يَدِهِ غَيْرُهُ عَلَى	٢٩	مَسْأَلَةٌ إِذَا تَسَارَعَا فِي الْعَقَبِ	٤١
ثَلَاثَةِ أَنْشَاءٍ		مِلْكُ التَّبِيْعِ أَثْنَاءَ مَدَّةِ الْخِيَارِ	٤١
		التَّصَرُّفُ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ	٤٢

المسألة	ص	المسألة	ص
لرؤم الرهن	٥٥	حكم بيع المبيع بشرط براءته من الغيوب	٤٢
مقى يقتصر قبض المرتهن؟	٥٥	مسألة لو وجد عيب قديم لحسن لا يضر	٤٢
فأجدة في رتبة الرهن والدين	٥٥	باب الأصول والشمار	٤٣
مسائل في الرهن	٥٥	حالائه	٤٣
١ المحكم إذا تليف المرهون عند المرتهن	٥٥	المحكم	٤٣
٢- المحكم إذا ادعى المرتهن الرد	٥٦	وإذا باع الثمرة فقط أو الرزق فقط	٤٣
٣- عقد الرهن لأرم من جهة الراهن	٥٦	مقنى بدو الصلاح	٤٤
بعد القبض	٥٦	باب القرض	٤٥
٤- مسألة لزوم شيقا وأدين له في	٥٧	تعريف القرض	٤٥
استعماله بعد شهر	٥٧	حكمه	٤٥
٥- نفقة المرهون	٥٧	فضله	٤٥
٦- أملاك الرهن	٥٧	حكم الاقتراض	٤٥
٥- حكم العين المرهونة إذا حل	٥٧	أركان القرض	٤٥
الأجل ولم يسدد الدين	٥٧	مسائل في القرض	٤٦
باب المحخر	٥٨	القرض الحكمي	٤٦
تعريف المحخر	٥٨	باب السلم	٤٧
الأشخاص الذين يحخر عليهم	٥٨	تعريف السلم	٤٧
الأصل فيه	٥٩	الأصل فيه	٤٧
أقسام المخجور عليهم	٥٩	أركان السلم	٤٧
الأول الصبي	٥٩	صورة السلم	٤٨
حكم تصرفاته	٦٠	الحلول والتأجيل في السلم	٤٨
ولي الصبي	٦٠	شروط السلم فيه	٤٨
إثاني. المجنون	٦١	شروط صحة عقد السلم	٤٩
الثالث. السفيه	٦١	باب الرهن	٥١
أقسام السفيه	٦٢	تعريف الرهن	٥١
الرابع: المفسد	٦٢	الأصل فيه	٥٢
الأصل فيه	٦٢	أركان الرهن	٥٢
شرط الحجر عليه	٦٣	صورة الرهن	٥٢
حكمه	٦٣	شروط المرهون به (الدين)	٥٣
الخامس: التريض	٦٤	شرط المرهون	٥٤
مقنى التريض المتخوف	٦٤		

المسألة	ص	المسألة	ص
حُكْمُ تَصَرُّفَاتِهِ فِي مَرَضِهِ مَوْتِهِ	٦٤	شُرُوطُ الضَامِنِ	٧٩
السادس: القَيْدُ	٦٥	شُرُوطُ التَّضَامُنِ (التَّيْنِ)	٨٠
مَا يَجِبُ عَلَى الْقَيْدِ إِذَا تَصَرَّفَ	٦٥	صُورَةُ ضَمَانِ الْقَهْنِ	٨١
بَابُ الصَّلْحِ	٦٦	مَسَائِلُ	٨١
تَعْرِيفُ الصَّلْحِ	٦٦	١. ضَمَانُ الْمَجْهُولِ	٨١
الأَصْلُ فِيهِ	٦٦	٢. مَطَالِبَةُ الضَّامِنِ وَالْأَصِيلِ	٨١
فَضْلُهُ	٦٦	٣. تَغْلِيْقُ الضَّامِنِ وَتَوْقِيْعُهُ	٨٢
شُرُوطُ صِحَّةِ الصَّلْحِ	٦٧	٤. الرُّجُوعُ عَلَى التَّضَامُنِ عَنْهُ	٨٢
صُورَةُ الصَّلْحِ	٦٨	ضَمَانُ الْبَدَنِ (الْكِفَالَةُ)	٨٣
صِفَةُ الصَّلْحِ	٦٨	صَحَّتُهَا	٨٣
أَنْشَاءُ الصَّلْحِ	٦٨	شَرْطُهَا	٨٣
الأول: صُلْحُ الْخَطِيئَةِ	٦٨	بِرَاءَةُ الْكَمِيلِ	٨٣
الثاني: صُلْحُ الْمَفَاوِضَةِ	٦٩	وَاجِبُ الْكَفِيلِ	٨٣
الْحَقُوقُ الشَّرَكَةُ	٧١	إِمْهَالُ الْكَمِيلِ	٨٣
أَنْشَاءُ الطَّرِيقِ	٧١	مَوْتُ السَّكْمُولِ	٨٤
الأول: طَرِيقُ نَاهِدٍ	٧١	إِحْصَارُ الْجَنَّةِ :	٨٤
الثاني: طَرِيقُ غَيْرِ نَاهِدٍ	٧١	صُورَةُ ضَمَانِ الْبَدَنِ	٨٤
مَسَائِلُ	٧٣	بَابُ الشَّرَكَةِ	٨٥
بَابُ الْحَوَالَةِ	٧٤	تَعْرِيفُ الشَّرَكَةِ	٨٥
تَعْرِيفُ الْحَوَالَةِ	٧٤	الأَصْلُ فِيهِ	٨٥
الأَصْلُ فِيهِ	٧٤	أَرْكَانُ الشَّرَكَةِ	٨٦
صُورَةُ الْحَوَالَةِ	٧٥	صُورَتُهَا	٨٦
أَرْكَانُ الْحَوَالَةِ	٧٥	أَنْشَاءُ الشَّرَكَةِ	٨٦
شُرُوطُ صِحَّةِ الْحَوَالَةِ	٧٥	(١) شَرَكَةُ الْعَيْنَانِ	٨٦
فَائِدَةُ الْحَوَالَةِ	٧٧	(٢) شَرَكَةُ الْأَبْدَانِ (الْأَعْمَالِ)	٨٦
بَابُ الضَّمَانِ	٧٨	(٣) شَرَكَةُ الْمَفَاوِضَةِ	٨٧
تَعْرِيفُ الضَّمَانِ	٧٨	(٤) شَرَكَةُ الْوُجُوهِ	٨٧
الأَصْلُ فِيهِ	٧٨	شُرُوطُ شَرَكَةِ الْعَيْنَانِ	٨٨
حُكْمُهُ	٧٨	مُنْطَلَاثُ الشَّرَكَةِ	٨٩
أَرْكَانُهُ	٧٩	بَابُ الْوَكَالَةِ	٩٠
صُورَةُ ضَمَانِ التَّيْنِ	٧٩	أَحْكَامُ الْوَكَالَةِ	٩٠

المسألة	ص	المسألة	ص
حُكْمُ قَبُولِ الْوَكَاةِ	٩١	الْحُكْمُ إِذَا أَقْرَأَ بِمَجْهُولٍ	١٠٢
الْأَصْلُ فِيهَا	٩١	الْحُكْمُ إِذَا أَقْرَأَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ	١٠٣
أَرْكَانُ الْوَكَاةِ	٩٢	الاسْتِثْنَاءُ فِي الْإِقْرَارِ	١٠٣
صُورَةُ الْوَكَاةِ	٩٢	شُرُوطُ صَحَّةِ الْاسْتِثْنَاءِ فِي الْإِقْرَارِ	١٠٣
التَّوْقِيفُ وَالتَّعْلِيلُ فِي الْوَكَاةِ	٩٢	مِنْ مَسَائِلِ الْاسْتِثْنَاءِ	١٠٤
شَرْطُ الْمَوْكَلِ	٩٣	بَابُ الْعَارِيَةِ	١٠٦
شُرُوطُ الْوَكِيلِ	٩٣	تَعْرِيفُ الْعَارِيَةِ	١٠٦
قَاعِدَةٌ . كُلُّ مَا جَازَ لِلشَّخْصِ أَنْ يُبَايِعَهُ	٩٣	الْأَصْلُ فِيهِ	١٠٦
بِنَفْسِهِ جَازَ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ فِيهِ غَيْرُهُ	٩٣	أَرْكَانُ الْعَارِيَةِ	١٠٧
مَقْهُومُ الْقَاعِدَةِ	٩٣	صُورَةُ الْعَارِيَةِ	١٠٧
مَنْطُوقُ الْقَاعِدَةِ	٩٤	أَحْكَامُ الْعَارِيَةِ	١٠٧
مُبْطَلَاتُ الْوَكَاةِ	٩٥	شَرْطُ الْمَعَارِ	١٠٨
صِمَانُ الْوَكِيلِ	٩٦	مَسْأَلَةٌ . مَا هِيَ الطَّرِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ لِحُلِّ	
يُشْتَرَطُ فِي الْوَكَاةِ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً وَلَوْ	٩٦	إِعَارَةُ الشَّاةِ وَالشَّجَرَةِ ؟	١٠٨
مِنْ رَجُلٍ	٩٦	شَرْطُ الْمُعِيرِ	١٠٩
يَجُوزُ أَنْ يُوَكَّلَ بِقَوْلِهِ لَوَكِيلِهِ بَيْعَ عَدَا بَعْضٍ	٩٧	حُكْمُ عَقْدِ الْعَارِيَةِ	١٠٩
شَيْءٍ	٩٧	صِمَانُ الْعَارِيَةِ	١١٠
شُرُوطُ الْوَكَاةِ الْمُطْلَقَةِ بِالسَّيْعِ	٩٧	مُؤَبَّرَةٌ رَدِّ الْعَارِيَةِ	١١٠
إِذَا وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ شَيْءٍ مَثَلًا فَبَاعَ الْوَكِيلُ	٩٧	حُكْمُ إِعَارَةِ الْمُسْتَعِيرِ الْعَارِيَةِ لِأَخَرٍ	١١١
الشَّيْءَ لِنَفْسِهِ قَهْلًا يَصِحُّ ؟	٩٧	بَابُ الْقَضْبِ	١١٢
وَلَا يَصِحُّ إِذَا بَاعَهُ لِوَلِيِّهِ كَوَلَدِهِ الصَّغِيرِ أَوْ	٩٧	تَعْرِيفُ الْقَضْبِ	١١٢
الْمَحْنُوبِ	٩٧	حُكْمُ لِقَضْبِ	١١٢
بَابُ الْإِقْرَارِ	٩٩	الْأَصْلُ فِيهِ	١١٢
تَعْرِيفُ الْإِقْرَارِ	٩٩	الْفَرْقُ بَيْنَ الْقَضْبِ وَالسَّرْفَةِ وَالِاخْتِلَاسِ	١١٣
الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِقْرَارِ وَالذَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ	٩٩	أَنْصَابُ الْقَضْبِ مِنْ نَاحِيَةِ الْإِثْمِ وَالضَّمَانِ	١١٣
الْأَصْلُ فِيهِ	٩٩	ضَمَانُ الْمَقْصُوبِ	١١٤
أَرْكَانُ الْإِقْرَارِ	٩٩	ضَمَانُ أَجْرَةِ الْمَثَلِ	١١٤
شُرُوطُ الْمُقَرَّبِ	١٠٠	صِمَانُ مُؤَبَّرَةِ الرَّدِّ	١١٤
شُرُوطُ الْمُقَرَّرِ لَهُ	١٠١	مَسْأَلَةٌ . لَوْ نَفَى الْفَاصِلُ عَنِ الْمَالِكِ	١١٤
شُرُوطُ الْمُقَرَّبِ بِهِ	١٠١	الْحُكْمُ إِذَا قُبِّلَ الْمَقْصُوبُ	١١٤
شَرْطُ الصِّيْفَةِ	١٠١	بَابُ الشَّفَعَةِ	١١٦
أَنْوَاعُ الْمُقَرَّبِ بِهِ	١٠٢	تَعْرِيفُ الشَّفَعَةِ	١١٦

المسألة	ص	المسألة	ص
الأصل فيه	١١٧	حُكْمُ الْمُسَاقَاةِ وَالْمُخَابَرَةِ وَالْمُزَارَعَةِ	١٣١
سَهَبٌ مَشْرُوعِيَّتُهَا	١١٨	أَرْكَانُ الْمُسَاقَاةِ	١٣٢
أَرْكَانُ الشُّفْعَةِ	١١٨	شُرْطُ الْمَالِكِ وَالْعَامِلِ	١٣٢
صَوْرَةُ الشُّفْعَةِ	١١٨	شُرُوطُ عَمَلِ الْمُسَاقَاةِ	١٣٢
شُرُوطُ التَّشْفُوعِ	١١٨	شُرُوطُ الْقَمَرَةِ	١٣٣
شُرْطُ التَّشْفُوعِ مِنْهُ	١١٩	شُرُوطُ مَوْرِدِ الْعَمَلِ (الشَّجَرِ)	١٣٣
مِلْكُ الشَّعِيعِ الشُّفْعِ	١٢٠	حُكْمُ الزَّرْعِ فِي الْمَزَارَعَةِ	١٣٤
الْحَالَاتُ الَّتِي لَا تُعْكَوْنَ فِيهَا الشُّفْعَةُ	١٢٠	شُرُوطُ جَوَازِ الْمَرَاعَةِ تَبَعًا لِلْمُسَاقَاةِ	١٣٥
مَسَائِلُ	١٢١	فَوَائِدُ مِنْ بَابِ الْمُسَاقَاةِ	١٣٥
مِثَالُ : أَرْضٌ مَسَاحَتُهَا - ١٠٠ م بَيْنَ ثَلَاثِ شُرَكَاءَ	١٢٢	أَفْضَلُ الْمَكَائِبِ	١٣٥
بَابُ الْقِرَاضِ	١٢٣	الْتِخَالُفُ وَالْعُسْبُ . يُخَالِفَانِ غَيْرُهُمَا فِي خَمْسَةِ أُمُورَ	١٣٦
تَعْرِيفُ الْقِرَاضِ	١٢٣	أَفْضَلِيَةُ النِّخْلِ عَلَى الْعُسْبِ	١٣٦
الْحِكْمَةُ مِنْ جَوَارِهِ	١٢٣	بَابُ الْإِجَارَةِ	١٣٧
الأصل فيه	١٢٤	تعريف الإجارة	١٣٧
أَرْكَانُ الْقِرَاضِ	١٢٤	الأصل فيها	١٣٨
قَضَاؤُهُ	١٢٤	الْحِكْمَةُ مِنْهَا	١٣٨
صَوْرَةُ الْقِرَاضِ	١٢٤	أَرْكَانُ الْإِجَارَةِ	١٣٨
شُرُوطُ مَالِ الْقِرَاضِ	١٢٥	الْإِجَارَةُ ثَوَاعِنُ . إِجَارَةُ عَيْنٍ وَإِجَارَةُ دَعْمَةٍ	١٣٨
شُرُوطُ الزَّرْعِ	١٢٥	شُرُوطُ الْأَجَرَةِ	١٣٩
شُرُوطُ عَمَلِ الْقِرَاضِ	١٢٦	الْعَرَقُ بَيْنَ إِجَارَةِ الْعَيْنِ وَالْأَمَةِ	١٤٠
مَسَائِلُ فِي الْقِرَاضِ	١٢٦	شُرُوطُ الشُّفْعَةِ	١٤٠
حُكْمُ تَغْلِيْقِ وَتَأْنِيْتِ الْقِرَاضِ	١٢٦	مَسَائِلُ فِي الْإِجَارَةِ	١٤١
تَقْسِيمُ الزَّرْعِ	١٢٧	١. تَقْدِيرُ الْإِجَارَةِ	١٤١
عَقْدُ الْقِرَاضِ	١٢٧	٢. تَلَفُ الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ	١٤٢
مِلْكُ الْعَامِلِ رِبْحُ حِصَّتِهِ	١٢٨	٣. إِذَا صَدَرَ الْعَمَلُ مِنْ مُطْلَقِ التَّصْرِيفِ وَلَمْ يَشْرُطْ أَجَرَةٌ	١٤٢
زَكَاةُ مَالِ الْقِرَاضِ	١٢٨	مِنْ خَالَاتٍ غَدَمِ الْفَسَاحِ الْإِجَارَةِ	١٤٢
بَابُ الْمُسَاقَاةِ	١٣٠	١- مَوْتُ أَحَدِ الْمُتَعَاْقِدَيْنِ	١٤٢
تعريف المساقاة	١٣٠	٢- غَضَبُ الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ أَوْ تَقْيِيْبُهَا	١٤٢
الأصل فيه	١٣٠	ضَمَانُ الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ	١٤٣
صَوْرَةُ الْمُسَاقَاةِ	١٣١		

المسألة	ص	المسألة	ص
الحصم إذا ادعى المستأجر الرقة	١٤٣	وَجُوبُ بَذْلِ الْمَاءِ	١٥٥
الإجارة العائدة	١٤٣	شُرُوطُ وَجُوبِ بَذْلِ الْمَاءِ	١٥٥
الحصم إذا أجز الأرض بطعام معلوم	١٤٤	مَسَائِلُ فِي الْحَقُوقِ الْمَشْتَرَكَةِ	١٥٦
مسألة إذا أجز الدابة على أن يُشبعها	١٤٤	الْمَعْدِينِ	١٥٧
وَاجِبُ السَّرْجَرِ (المالك) نَحَاءَ مَا يُؤْجَرُهُ	١٤٤	١. الْمَعْدِنُ الظَّاهِرُ وَمِثَالُهُ وَحُكْمُهُ	١٥٧
حُكْمُ عَقْدِ الْإِيجَارِ الْمُنْتَهِي بِالْقَبْضِ	١٤٥	٢. الْمَعْدِنُ الْبَاطِنُ وَمِثَالُهُ وَحُكْمُهُ	١٥٧
بَابُ الْجِعَالَةِ	١٤٧	بَابُ الْوَقْفِ	١٥٨
تعريف الجعالة	١٤٧	الْأَصْلُ فِيهِ	١٥٨
الأصل فيها	١٤٧	تعريف الوقف	١٥٩
أركان الجعالة	١٤٨	أركان الوقف	١٦٠
صورة الجعالة	١٤٨	شروط الواقف	١٦١
عقد الجعالة	١٤٨	شروط الموقوف عليه	١٦١
شروط عاقد الجعالة	١٤٩	مسألة إذا وقف شيئاً لغير موجود	١٦٢
شروط عمل الجعالة	١٤٩	شروط الموقوف	١٦٢
جعالة تخالف الإجارة في خمسة أحكام	١٥٠	صورة الوقف	١٦٤
من مسائل الجعالة	١٥٠	حُكْمُ التَّعْلِيقِ فِي الْوَقْفِ	١٦٤
بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ	١٥١	حُكْمُ نَوْفِ الْمُنْقَطِعِ	١٦٥
معنى الموات	١٥١	١. الْمُنْقَطِعُ الْأَوَّلُ	١٦٥
معنى إحياء الموات	١٥١	٢. الْمُنْقَطِعُ الثَّانِي (الوسط)	١٦٥
الأصل فيه	١٥١	٣. الْمُنْقَطِعُ الْآخِرُ	١٦٦
حُكْمُهُ	١٥١	حُكْمُ شَرْطِ الْوَاقِفِ	١٦٦
ضابط الأرض الموات التي تُسَلِّكُ بِالْإِحْيَاءِ	١٥٢	باطل الوقف	١٦٧
إذا عُيِّرَتِ الْأَرْضُ فِي الْإِسْلَامِ وَمَاتَ صَاحِبُهَا	١٥٢	شروط الباطل	١٦٧
ضابط الإحياء الذي يُسَلِّكُ بِهِ الْمَوَاتُ	١٥٣	وطبقته	١٦٧
مسألة إذا جُهِلَتِ الْأَرْضُ هَلْ عُيِّرَتْ فِي		عزل الناظر	١٦٧
الجاهلية أو الإسلام	١٥٣	أجره الناظر	١٦٧
الشَّحْجَرُ عَلَى الْأَرْضِ	١٥٤	نَفَقَةُ الْمَوْقُوفِ وَمَوْتُهُ فَجْهْرُهُ	١٦٧
حُكْمُ الْأَرْضِ بَعْدَ الشَّحْجَرِ	١٥٤	الْوَقْفُ لَا زِمَ	١٦٨
الحقوق المشتركة	١٥٤	بَابُ الْهَبَةِ	١٦٩
الأصل فيها	١٥٤	تعريف الهبة	١٦٩
مسائل حق المير بموات أو ملك	١٥٤	الأصل فيها	١٦٩

المسألة	ص	المسألة	ص
الْفَرْقُ بَيْنَ الْهَبَةِ وَالْقَدِيَةِ وَالصَّدَقَةِ	١٧٠	(٢) خِيَوَانٍ لَا يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ مِنْ صِفَارِ السَّبَاعِ	١٨٤
الْفَرْقُ بَيْنَ الْهَدِيَةِ وَالصَّدَقَةِ	١٧٠	مَسَائِلُ فِي اللَّقْظَةِ	١٨٥
أَرْكَانُ الْهَبَةِ	١٧١	مَا الْحُكْمُ إِذَا ادَّعَى أَحَدٌ أَنَّهُ مَالِكُ اللَّقْظَةِ	١٨٥
شُرُوطُ الْوَاجِبِ	١٧١	إِذَا جَاءَ الْمَالِكُ فَهَلْ يَرْدُّهَا بِزِيَادَتِهَا	١٨٥
شَرْطُ التَّوَهُُّبِ	١٧١	التَّحْصِيلُ أَوْ التَّفْصِيلُ	١٨٥
وَيُسْتَنْقَى مِنَ السُّطُوقِ	١٧١	حُكْمُ لَقْظَةِ الْحَزْمِ الْمَكِّيِّ	١٨٥
وَيُسْتَنْقَى مِنَ الْمَقْهُومِ	١٧٢	حُكْمُ التَّعْرِيفِ فِي لَسَاجِدِ	١٨٥
صُورَةُ الْهَبَةِ	١٧٢	الْحُكْمُ إِذَا تَلَفَّتِ اللَّقْظَةُ	١٨٥
مِلْكُ الْهَبَةِ	١٧٣	بَابُ اللَّقِيطِ	١٨٧
حُكْمُ الرَّجْعِ لِلْوَاجِبِ بَعْدَ الْقَبْضِ	١٧٤	تَعْرِيفُ اللَّقِيطِ	١٨٧
شُرُوطُ جَوَابِ رَجْعِ الْأَصْلِ عَنْ هَبَتِهِ لِمَنْعٍ	١٧٤	فَضْلُهُ	١٨٧
مَسَائِلُ فِي الْهَبَةِ	١٧٥	حُكْمُ الْيَقَاطِ اللَّقِيطِ	١٨٨
بَابُ اللَّقْظَةِ	١٧٦	أَرْكَانُ اللَّقْظِ الشَّرْعِيِّ	١٨٨
تَعْرِيفُ اللَّقْظَةِ	١٧٦	شُرُوطُ اللَّاقِطِ	١٨٨
الْأَصْلُ فِيهَا	١٧٧	حُكْمُ الْإِشْهَادِ عَلَى الْإِلْتِقَاطِ	١٨٩
فَضْلُهَا	١٧٧	تَقَقُّعُ النَّقِيطِ	١٨٩
أَرْكَانُ اللَّقْظَةِ	١٧٧	مَسْأَلَةٌ إِذَا وَجَدْنَا مَالًا تَحْتَ الْأَرْضِ	١٩٠
السُّلْطَانُ	١٧٨	الَّتِي وَجَدْنَا فِيهَا اللَّقِيطَ	١٩٠
أَحْكَامُ الْيَقَاطِ اللَّقْظَةِ	١٧٨	مَسَائِلُ فِي اللَّقِيطِ	١٩١
الْقَبْلُ بَعْدَ الْإِلْتِقَاطِ	١٧٩	الْمُرَاحَمَةُ عَلَى الْإِلْتِقَاطِ	١٩١
حُقُوقُ اللَّقْظَةِ	١٧٩	إِسْلَامُ اللَّقِيطِ	١٩١
كَيْفِيَّةُ تَعْرِيفِهَا	١٨٠	بَابُ الْوَدِيعَةِ	١٩٢
مُدَّةُ التَّعْرِيفِ	١٨٠	تَعْرِيفُ الْوَدِيعَةِ	١٩٢
مَرَاتِبُ التَّعْرِيفِ	١٨١	الْأَصْلُ فِيهِ	١٩٢
الْمُؤَنَّةُ مُدَّةُ التَّعْرِيفِ	١٨٢	أَرْكَانُ الْوَدِيعَةِ	١٩٢
أَقْسَامُ اللَّقْظَةِ	١٨٢	صُورَةُ الْوَدِيعَةِ	١٩٣
الْأَوَّلُ . حُكْمُ التَّقَاطِ غَيْرِ الْخِيَوَانِ	١٨٢	أَحْكَامُ قَبُولِ الْوَدِيعَةِ	١٩٣
(١) مَا لَا يَنْفِي عَلَى التَّوَامِ	١٨٣	بَدْ الْوَدِيعِ	١٩٤
(٢) مَا لَا يَدُومُ إِلَّا بِعِلَاجٍ	١٨٣	الْحُكْمُ إِذَا ادَّعَى الرَّدَّ	١٩٤
(٣) مَا يَنْبَغِي بِإِلَاحٍ	١٨٣	الْحُكْمُ إِذَا ادَّعَى الْكُلْفَ	١٩٤
الْعَاقِبَى . حُكْمُ الْيَقَاطِ الْخِيَوَانِ	١٨٤	عَقْدُ الْوَدِيعَةِ	١٩٥
(١) خِيَوَانٍ يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ مِنْ صِفَارِ السَّبَاعِ	١٨٤	عَوَارِطُ التَّضْمِينِ	١٩٥

المسألة	ص	المسألة	ص
كتاب القرائض	١٩٧	(٢) الزوجة أو الزوجات	٢١٩
تعريف علم القرائض	١٩٩	الفرض الرابع : الثلثان	٢١٩
فصل تعلم القرائض	١٩٩	(١) البناتان للصلب ماكثر	٢١٩
حسب ثقله	٢٠٠	(٢) بنتا الابن ماكثر	٢٢٠
الأصل فيه	٢٠٠	(٣) الأختان الشقيقتان ماكثر	٢٢١
الحقوق المتعلقة بتركة الميت	٢٠١	(٤) الأختان لأب ماكثر	٢٢٢
(١) الحق المتعلق بغير التركة	٢٠١	الفرض الخامس : الثلث	٢٢٤
(٢) مؤن الشخص بالمعروف	٢٠٢	(١) الأم	٢٢٤
(٣) الديون المرسلة في الدمة	٢٠٢	السائلتان العراوان	٢٢٥
(٤) الوصايا بالثلث	٢٠٢	(٢) الإخوة لأم	٢٢٥
أركان الإرث	٢٠٣	يخالف أولاد الأم غيرهم من الإخوة	٢٢٦
أسباب الإرث	٢٠٤	الفرض السادس والأخير : السادس	٢٢٦
شروط الإرث	٢٠٥	(١) الأب	٢٢٦
مواضع الإرث	٢٠٥	(٢) الجد	٢٢٧
أقسام الثاين من ناحية الإرث وعدمه	٢٠٦	المسائل التي يخالف فيها الجد الأب	٢٢٨
تعريف الفرض والتعصيب	٢٠٧	(٣) الأم	٢٢٨
أقسام الورثة	٢٠٧	(٤) الحدة ماكثر	٢٢٩
مسائل فيما مضى	٢٠٨	الحداث لوارثات	٢٣٠
اختصار بنص الألفاظ حالة الحل في جدول	٢٠٩	(٥) بنت الابن ماكثر	٢٣١
باب الفروض المقدرة في كتاب الله	٢١١	(٦) الأخت لأب ماكثر	٢٣١
الفرض الأول : النصف	٢١١	(٧) الأخ للأم أو الأخت للأم	٢٣١
(١) الزوج	٢١١	فائدة : تستوي الأنثى الواحدة والإناث	
مسألة التضمينتين	٢١٢	المتعديات	٢٣٣
مسألة الناقضة (الإلزام)	٢١٢	القريب المتارك والقريب المشؤوم	٢٣٣
(٢) بنت الصلب	٢١٢	باب العصبية	٢٣٥
(٣) بنت الابن وإن سفل	٢١٣	القسم الأول : العاصب بنفسه	٢٣٥
(٤) الأخت الشقيقة	٢١٥	جهات العصوة	٢٣٦
(٥) الأخت لأب	٢١٦	المسألة لشتركة	٢٣٧
الفرض الثاني والثالث : الربع والنس	٢١٨	القسم الثاني من العصبية العاصب بغيره	٢٣٩
(١) الزوج	٢١٨	القسم الثالث من العصبية العاصب مع غيره	٢٣٩
		قوائد وخواصل من العصبية	٢٤٠

المسألة	ص	المسألة	ص
باب العَوْل	٢٥٩	الفرق بين العصبية بالغيم والعصبية مع الغيم	٢٤٠
النسب الأربع	٢٦٠	ابن الأخ الشقيق أو لأب كإبيه إرثاً	٢٤٠
(١) الثائل	٢٦٠	وَحَجَباً إِلَّا فِي سَبْعِ مَسَائِلَ	٢٤٠
(٢) الدخال	٢٦١	ابن العم الشقيق أو لأب كإبيه إرثاً	٢٤١
(٣) الثوافق	٢٦١	وَحَجَباً إِلَّا فِي مَسَائِلَ	٢٤١
(٤) الثابن	٢٦٢	الوَرثةُ أَرْبَعَةُ أَقْسَامَ	٢٤١
بابُ تَصْحِيحِ الْمَسْأَلَةِ	٢٦٣	حَالَاتُ اجْتِمَاعِ الْقَرْبِ وَالْعَصْبِ فِي	٢٤٣
(١) حُكْمُ الْإِنْكَسَارِ عَلَى فَرِيقٍ وَاحِدٍ	٢٦٣	شَخْصٍ وَاحِدٍ	٢٤٣
(٢) حُكْمُ الْإِنْكَسَارِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ فَرِيقٍ	٢٦٥	مَسْأَلَةُ الْقَضَاءِ الْمَشْهُورَةِ	٢٤٣
مَسْأَلَةُ الْامْتِحَانِ الشَّهِيرَةِ	٢٦٨	بابُ الْحَجَبِ	٢٤٤
طَرُقُ مَعْرِفَةِ نَصِيبِ كُلِّ وَارِثٍ مِنْ كُلِّ فَرِيقٍ	٢٦٩	تَعْرِيفُ الْحَجَبِ	٢٤٤
بابُ الْمُنَاسَخَاتِ	٢٧١	الأوَّلُ : حَجَبُ الْحِزْمَانِ	٢٤٤
الحالة الأولى أن يكون ورثة التمثيل	٢٧١	الثاني : حَجَبُ نَقْصَانِ	٢٤٥
الثاني هم ورثة البُتِّ الأوَّلِ وَلَمْ يَخْتَلِفْ	٢٧١	أَنْوَاعُ التَّخْجُوبِ وَهُوَ سَبْعُ أَنْوَاعَ	٢٤٦
قَدْرُ اسْتِحْقَاقِهِمْ	٢٧١	بابُ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ	٢٤٧
الحالة الثانية لها صورتان	٢٧٢	حَالَاتُ الْجَدِّ مَعَ الْإِخْوَةِ	٢٤٧
أُمثلة ما إذا كان بين السَّهَامِ وَالْمَسْأَلَةِ	٢٧٤	الأوَّلُ : أَنْ لَا يَكُونَ مَعَ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ دُونَ	٢٤٧
مُوَافَقَةٍ	٢٧٤	قَرْبِ	٢٤٧
مَسْأَلَةُ الْمَبَاهِلَةِ مَسْأَلَةُ الْبَيْتْرِ	٢٧٤	الْمُقَاسَمَةِ	٢٤٧
مَسْأَلَةُ التَّامُوبِيَّةِ	٢٧٤	كُلُّكَ جَمِيعُ الْمَالِ	٢٤٨
أُمثلة ما إذا كان بين السَّهَامِ وَالْمَسْأَلَةِ	٢٧٥	الثاني أن يكون مع الجد والإخوة ذو قرض	٢٤٩
مُبايَنة	٢٧٥	قِيَمَاتُ	٢٥١
مَسْأَلَةُ أُمِّ الْقُرْبِ	٢٧٥	مَسَائِلُ الْمَعَادَةِ	٢٥٢
أَحْكَامُ الْمَفْقُودِ	٢٧٦	مِنْ أَلْفَاظٍ وَمَسَائِلُ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ	٢٥٤
(١) حالة إرث المفقود من غيره	٢٧٦	الْمَسْأَلَةُ الْخَرَقَاءُ	٢٥٤
(٢) حالة إرث غير المفقود منه	٢٧٧	الْمَسْأَلَةُ الْأَكْثَرِيَّةُ	٢٥٥
حُكْمُ إِرْثِ الْحَمْلِ	٢٧٨	بابُ الْحِسَابِ	٢٥٦
شُرُوطُ الْحَمْلِ الْمُؤَثِّرُ فِي الْإِرْثِ	٢٧٨	أَصُولُ الْمَسَائِلِ	٢٧٤
حُكْمُ إِرْثِ الْحَمْلِ	٢٧٩	تَفْصِيلُ أَصُولِ الْمَسَائِلِ وَمَخَارِجُهَا	٢٧٤
حُكْمُ مِيرَاثِ الْقَرَقِ وَغَيْرِهِمْ	٢٨١		

المسألة	ص	المسألة	ص
شُرُوطُ الْمُوصَى لَهُ	٢٩٩	أَحْكَامُ الرَّدِّ عَلَى ذَوِي الْقُرُوبِ	
شُرُوطُ الْمُوصَى بِهِ	٣٠٠	وَكَيْفِيَّةُ تَأْصِيلِ مَسَائِلِهِ وَتَضْيِيقُهَا	٢٨٢
الرُّجُوعُ عَنِ الْوَصِيَّةِ	٣٠١	أَلْسَامُ مَسَائِلِ الرَّدِّ : اثنان	٢٨٢
مَأْخَذُ الْوَصِيَّةِ	٣٠١	(١) الرَّدُّ الَّذِي لَا يَكُونُ فِيهِ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ	٢٨٣
حُكْمُ الْوَصِيَّةِ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْكُلِّ	٣٠١	(٢) الرَّدُّ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ	٢٨٥
شَرْطُ الْوَارِثِ الْمُجِيزِ وَوَقْتُ الْإِجَازَةِ	٣٠١	مِثَالُ مَا لَمْ يَنْقَسِمِ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِيَّةِ	٢٨٦
الْحُكْمُ الْمُتَرْتَّبُ عَلَى الْإِجَازَةِ	٣٠٢	إِذَا كَانَ لَا يَنْقَسِمُ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِيَّةِ عَلَى مَسْأَلَةِ الرَّدِّ	٢٨٧
حُكْمُ الْوَصِيَّةِ لَوَارِثٍ	٣٠٢	مِيرَاثُ ذَوِي الْأَرْحَامِ	٢٨٨
مَا هِيَ الصُّورَةُ الَّتِي لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَةِ الْوَرَّةِ ؟	٣٠٢	أَصْنَافُ ذَوِي الْأَرْحَامِ	٢٨٩
بَابُ الْإِیْصَاءِ	٣٠٣	كَيْفِيَّةُ تَوْرِثِ ذَوِي الرَّجْمِ	٢٩١
تَعْرِيفُ الْإِیْصَاءِ	٣٠٣	الاسْتِثْنَاءُ فِي التَّنْزِيلِ	٢٩١
الْأَصْلُ فِيهِ	٣٠٣	كَيْفِيَّةُ الْقَتْلِ بَعْدَ التَّنْزِيلِ	٢٩٢
أَرْكَانُ الْإِیْصَاءِ	٣٠٣	حَالَاتُ الْقَتْلِ	٢٩٢
شُرُوطُ السُّوْجِي	٣٠٣	الاسْتِثْنَاءُ فِي الْقَتْلِ	٢٩٣
شُرُوطُ الْوَصِي	٣٠٤	أَمْتِلَةٌ أُخْرَى يَوْجُودُ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ مَعَ ذِي الرَّجْمِ	٢٩٥
شُرُوطُ الْمُوصَى فِيهِ	٣٠٤	خَاتِمَةٌ فِي حُكْمِ الْمَالِ الَّذِي لَا وَارِثَ لَهُ	٢٩٦
وَيَصِحُّ الْإِیْصَاءُ الْمَعْلُوقُ وَالْمُؤَقَّتُ	٣٠٥	بَابُ الْوَصِيَّةِ	٢٩٧
عَقْدُ الْإِیْصَاءِ	٣٠٥	تَعْرِيفُ الْوَصِيَّةِ	٢٩٧
مَسَائِلُ فِي الْإِیْصَاءِ	٣٠٥	الْأَصْلُ فِيهَا	٢٩٧
أهم المراجع الفقهية		أَحْكَامُ الْوَصِيَّةِ	٢٩٨
		أَرْكَانُ الْوَصِيَّةِ	٢٩٩
		شُرُوطُ السُّوْجِي	٢٩٩

الفهرس الإجمالي لقسم البيوع والفرائض من التقارير

الصفحة	المحتوى
٧	كِتَابُ الْبَيْعِ
٩	تَعْرِيفُ الْبَيْعِ.....
١٣	شُرُوطُ الْعَاقِدِينَ.....
١٤	شُرُوطُ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ.....
١٥	شُرُوطُ الضَّيْفَةِ.....
٢٠	بَابُ الرِّبَا.....
٢٣	أَقْسَامُ الرِّبَا.....
٣٢	الاحتكَارُ.....
٣٢	أنواع العقود مِنْ جِهَةِ لُزُومِهَا وَعَدَمِهَا.....
٣٥	بَابُ الْخِيَارِ.....
٣٦	الأول : خيارُ المَجْلِسِ.....
٣٨	الثاني : خيارُ الشَّرْطِ.....
٣٩	الثالث : خيارُ الغَيْبِ.....
٤٣	بَابُ الْأَصُولِ وَالْفَارِ.....
٤٥	بَابُ الْقَرْضِ.....
٤٧	بَابُ السَّلَمِ.....
٥١	بَابُ الرَّهْنِ.....
٥٨	بَابُ الْحَجَرِ.....
٥٩	الأول : الصَّيِّ.....
٦١	الثاني : المَجْنُونُ.....
٦١	الثالث : السَّفِيهُ.....
٦٢	الرابع : المُفْلِسُ.....
٦٤	الخامس : المَرِيضُ.....
٦٥	السادس : الْعَبْدُ.....

الصفحة	المحتوى
٦٦	بابُ الصُّلحِ.....
٧١	الحقوقُ المُشترَكة.....
٧٤	بابُ الحِوَالَةِ.....
٧٩	بابُ الضَّمانِ.....
٨٣	ضَمَانُ البَدَنِ (الكفالة).....
٨٥	بابُ الشَّرَكَةِ.....
٩٠	بابُ الوَكَالَةِ.....
٩٩	بابُ الإِقْرَارِ.....
١٠٦	بابُ العَارِيَةِ.....
١١٢	بابُ الفُضْبِ.....
١١٦	بابُ الشُّفْعَةِ.....
١٢٣	بابُ القِرَاضِ.....
١٣٠	بابُ المُسَاقَاةِ.....
١٣٧	بابُ الإِجَارَةِ.....
١٤٨	بابُ الجِعَالَةِ.....
١٥١	بابُ إَحْيَاءِ المَوَاتِ.....
١٥٤	الحقوقُ المُشترَكة.....
١٥٧	المَعْدِنِ.....
١٥٨	بابُ الوَقْفِ.....
١٦٩	بابُ الهِبَةِ.....
١٧٦	بابُ اللَّقْطَةِ.....
١٨٢	أقسام اللقطة.....
١٨٢	الأول : حُكْمُ التَّقَاطِطِ غَيْرِ الحَيَوَانِ.....
١٨٤	الثاني : حُكْمُ التَّقَاطِطِ الحَيَوَانِ.....
١٨٧	بابُ اللَّفِيطِ.....

الصفحة	المحتوى
١٩٢	باب الوديعة.....
١٩٧	كِتَابُ الْفَرَائِضِ
٢٠١	الحقوق المتعلقة بِرَكَّةِ الْمَيِّتِ.....
٢٠٣	باب الإرث.....
٢١١	باب الفروض المقدَّرة في كتاب الله.....
٢١١	القرض الأول : النصف.....
٢١٨	القرض الثاني والثالث : الربع والثمن.....
٢١٩	القرض الرابع : الثلثان.....
٢٢٤	القرض الخامس : الثلث.....
٢٢٦	القرض السادس والأخير : السدس.....
٢٣٥	باب العَصَبَةِ.....
٢٤٤	باب الحجب.....
٢٤٧	باب الجدة والإخوة.....
٢٥٦	باب الحساب.....
٢٥٩	باب العول.....
٢٦٣	باب توضيح المسألة.....
٢٧١	باب المناسخات.....
٢٧٦	باب أحكام المفقود.....
٢٧٨	باب حكم إرث الحمل.....
٢٨١	حكم ميراث الفرق ونحوهم.....
٢٨٢	باب أحكام الرد على ذوي الفروض وكيفية تأصيل مسائله وتوضيحها.....
٢٨٨	باب ميراث ذوي الأرحام.....
٢٩٧	باب الوصية.....
٣٠٣	باب الإنصاء.....